المنهج العلمي
في
الصحافة الاستقصائية







عزام أبو الحمام



المنهج العلمي
في
الصحافة الاستقصائية



تأليف

د. عزام أبو الحمام

2014

Azzam-mhd@hotmail.com

الناشر
دار أسامة للنشر والتوزيع
الأردن – عمان

ص ب: 141781
darosama@orange.jo

070.4 الحمام، عزام أبو
المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية/ عزام محمد أبو الحمام – عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.
ر.أ: (2014/2/881)
الواصفات: الصحافة، تحرير الأخبار.
ISPN; 978-9957-22-586-5

الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
ر.أ: (2014/2/881)

الفهرس

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

تقديم المؤلف:

يأتي تقديم هذا الكتاب كإسهام متواضع في مسيرة بحوث الاتصال والإعلام بما يفيد القراء العرب والطلبة الجامعيين والصحفيين، ومما يعزز من الاتجاه المتنامي للعمل الصحفي باتجاه الاستقصاء الصحفي، وهذا الدرب ما يزال يحتاج إلى جهود كبيرة ومستمرة حتى يصل إلى الحد المقبول الذي قد يُسهم في محاربة كل أشكال الفساد والخلل التي تعاني منها المجتمعات وأنظمتها المختلفة.

ويمتاز الكتاب بمحاولة توفير قاعدة معرفية ومنهجية تأسيسية، على أساس أن الاستقصاء الصحفي ما هو إلا ضرب من ضروب البحث العلمي الرصين المرتكز إلى المنطق العقلي وإلى التفكير العلمي وأدواته وإجراءاته، مما يعني الارتكاز إلى المنهجية العلمية وروحها المجبولة الصبر والأناة والمثابرة، وإلى الأخلاق المهنية الملتزمة بحقوق الأفراد والجماعات ومصالح المجتمع والإنسانية، بعيداً عن التفكير بأن التحقيقات الاستقصائية ما هي إلا "خبطات صحفية" أو "سبق صحفي" يستطيع الصحفي من خلالها تحقيق الهدف، سواء بدق ناقوس التحذير، أم بتحقيق الشهرة لمن يطمّع في ذلك.

يستعرض **الفصل الأول** مفهوم الصحافة الاستقصائية، ونشأتها وتطورها، وتطور الصحافة الاستقصائية في الدول العربية، ثم ينتهي بعرض أوجه الاختلاف بين الصحافة الاستقصائية وبين الصحافة التقليدية.

ويستعرض **الفصل الثاني** مفاهيم أساسية في علم المنطق باعتبارها أساساً للتفكير العلمي والبحث العلمي، ثم المسلمات الأساسية للمنهج العلمي وخصائصه، ثم خطوات المنهج العلمي.

ويعالج **الفصل الثالث** المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية من خلال تبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين الاستقصاء والمنهج العلمي، مستعرضاً أهم تلك الأوجه في المراحل الأساسية للبحث العلمي. ثم يستعرض الفصل مناهج الاستقصاء الصحفي، كالمنهج الوصفي، والمنهج الأنثربولوجي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج النظم.

وجـاء **الفـصل الرابـع** ليعـالج محـاور مختلفـة مـن الاستقـصاء الـصحفي في التطبيق، بدءاً من خطوات الشروع بالتقارير والقصص الاستقصائية، وحتى كتابة قصة التحقيق وإعدادها للنشر، مروراً بقوالب التحقيق وفنونه وأساليبه المختلفة، ثم ينتهي إلى تحديد خصائص التحقيق الاستقصائي ومواصفاته.

أما **الفصل الخامس** فيتناول مفاهيم أولية وأساسية في محور الأخلاق المهنية في الـصحافة الاستقـصائية، بمـا في ذلـك مفهـوم الأخـلاق والمـذاهب والنظريـات الأخلاقية، ثم يستعرض مواثيق الشرف المهني، وعلاقة القوانين بالمواثيق الأخلاقيـة، وغير ذلك.

وجاء **الفصل السادس** والأخير ليستعرض بعض محاور المنظومات الإعلامية في أمريكـا وبريطانيـا، ذلـك أن الـصحافة في هـاتين الـدولتين كانـت قـد بـرزت قبـل غيرها من الدول عموماً، خصوصاً الدول النامية، وإنه لمن المفيد الإطلاع على بعض جوانــب المنظومــات الــصحفية في تلــك البلــدان وتجاربهــا الرائــدة في الــصحافة الاستقصائية.

أخـيراً، فـإن **ملاحـق الكتـاب** تـضمنت عـدداً مـن التقـارير والمعـارف ذات الـصلة، أو التحقيقـات الاستقـصائية الـتي نالـت شـهرة نـسبية، وفـاز بعـضها بـبعض الجوائز العربية أو الأجنبية، على أمل أن يعود الدارس إليها، ليحاول تحديد أجزاءها وطريقـة إنجازهـا والأدوات والمنـاهج العلميـة المـستخدمة فيهـا وبنـاء قصصها وفنونهـا المختلفة.

هذا، ونسأل الله أن نكون قد وفقنا في بعض ما نصبو إليه،،،

الفصل الأول

الصحافة الاستقصائية: المفاهيم والنشأة

الأهداف الأدائية: Performance Objectives

تُمكِّن دراسةُ هذا الفصل من التعرف إلى:

- مفهوم الصحافة الاستقصائية.
- نشأة الصحافة الاستقصائية وتطورها.
- الصحافة الاستقصائية في الدول العربية.
- أوجه الاختلاف بين الصحافة الاستقصائية والصحافة التقليدية.
- ملخص الفصل الأول.

تمهيد:

إن الوظيفة الأساسية للصحافة الاستقصائية هي الكشف عن الحقائق الغائبة أو المستترة، خصوصاً تلك التي تَعمّد أشخاص أو جهات ما إخفائها عن الجمهور، وهذه الحقائق عادة ما تتعلق بمصالح المجتمع والدولة، والمصلحة في تغيير الأوضاع الحالية إلى الأفضل من خلال الإسهام في تخليصها من المعوقات التي تعترض حركة التقدم إلى الأمام، ومن هنا تكتسب الصحافة الاستقصائية أهميتها الكبيرة من خلال دورها في الحفاظ على تماسك المجتمعات والسهر على مصالحها وتجنيبها الفساد والاختلال الذي قد يصيب بعض أجهزة الدولة الإدارية أو ذلك الاختلال الناتج عن أنشطة شركات القطاع الخاص أو ذاك المتمثل في بعض عادات وتقاليد المجتمع السلبية البالية.

والميزة الأساسية للصحافة الاستقصائية تتمثل في التعامل مع البيانات والمعلومات بأكبر قدر من الدقة، وهي المعلومات التي تحمل دائماً دلالة عميقة تعني قطاع واسع من الجمهور أو تعني المجتمع بأكمله، ولأنها تتعامل مع البيانات والمعلومات غير المتاحة للعامة أو حتى للصحافة التقليدية، فالصحافة الاستقصائية تتسلح بعدد من القواعد العلمية والمهارات العملية، وهي قبل ذلك تحمل رسالة سامية مؤداها حراسة قيم المجتمع ورعاية مصالحه والإسهام في كشف مواطن الخلل وأعراض الأمراض التي قد تصيبه، ولا يتأتى ذلك للصحافة إلا عبر الحصول على بيانات مكتملة وحقائق مؤكدة، بحيث يمكن تشخيص الداء إن وجد، أو التأشير على الانحرافات قبل استفحالها، أو نقد بعض الظواهر الاجتماعية التي تضرّ بالمجتمع، ومصالحه وحقوق أفراده وجماعاته التي يضمنها القانون الإنساني والقوانين الوطنية.

وكشف الحقائق وتبيان دلالتها هي القاعدة الأولى في عمل الصحافة الاستقصائية، والحقائق عادة ما تكون من مستويات متعددة، منها الحقائق البسيطة العامة المعلنة للجمهور أو التي يتم الحصول عليها بسهولة ويسّر، والوصول

إلى هذه الحقائق أمر مهم في كثير من الحالات الاستقصائية كمقدمة للوصول إلى المستوى الآخر، أو لأن هذه البيانات والحقائق بحد ذاتها تحمل أهمية لبعض قطاعات المجتمع، وثمة الطبقة الثانية من الحقائق التي عادة لا يعرّفها إلا نفر قليل من ذوي الصلة مثل المدراء أو كبار المسؤولين، وهؤلاء كثيرا ما يستترون إما بإخفاء المعلومات وحجبها عن النشر، أو بستار المعلومات والبيانات في المستوى الأول ويوجهون الصحافة نحو تداولها عوضاً عن إطلاعهم على الحقائق الأكثر أهمية في المستوى الثاني (وهو ما يعرف بتكتيك صرف الانتباه)، أما المستوى الأعمق من الحقائق فهو عادة ما يُحفظ طي الكتمان ويمكن تصنيفه في عداد المعلومات والحقائق الإستراتيجية للمؤسسة بحيث لا يعرفها إلا القائد الأول أو المسؤولين في الصف الأول كالرئيس والمدراء العامين وغيرهم من مختلف المستويات القيادية.

من ناحية أخرى، وهي الناحية التاريخية، فإن الصحافة التقليدية باتت تواجه تحديات حقيقية من حيث قدرتها على القيام بدورها المنوط بها والاستمرار في ذلك الدور في ضوء التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصال والإعلام. وتجنباً لمخاطر الإغلاق، أو تدني الأرباح ومحدودية الانتشار، فقد بدأ العديد من تلك الوسائل باتخاذ تدابير جديدة تدرأ عنها المخاطر المتوقعة، فلجأ بعضها إلى الائتلاف والتجمع في مجموعات أو شركات لتعزيز قدرتها على الثبات أولاً والمنافسة ثانياً، ولجأت أخرى إلى التحول كلياً أو جزئياً إلى شبكة الإنترنت، فيما يتبين لعدد آخر أن الاهتمام بصحافة التحقيق والاستقصاء قد يكون وسيلة ناجعة لمساعدة الوسيلة الإعلامية على المنافسة من خلال تحقيق المصداقية في نقل الأحداث وتصوير الواقع وبالتالي زيادة التأثير في سير الأحداث والوقائع. وهذا الاتجاه الأخير بدأ بالنمو بين عديد الصحف ووسائل الإعلام الأخرى يوماً بعد يوم، بفضل رعاية واهتمام عدد من المؤسسات والهيئات الدولية غير الهادفة للربح، وبفضل الأصداء التي تثيرها التحقيقات الجادة على مستوى الرأي العام، وعلى مستوى بعض دوائر القرار في السلطة.

مفهوم الصحافة الاستقصائية:

تعددت الصيغ التعريفية لمفهوم الصحافة الاستقصائية أو التحقيقات الاستقصائية، ورغم بعض الاختلاف في الصيغ إلا أن أغلبية التعريفات تتفق على أن الصحافة الاستقصائية، هي تلك التحقيقات والتقارير الصحفية القائمة على الأساليب وإجراءات المرتكزة إلى القواعد العلمية والمهنية التي يستخدمها الصحفي في الوصول إلى الحقائق المستترة، أو تتبع بعض القضايا الشائكة وكشف الغموض فيها لأجل تقديمها للجمهور، بهدف خلق رقابة على السلطات العامة وحماية مصالح المجتمع.

وثمة مصطلحات مترادفة قد تشير إلى هذا النوع من الصحافة مثل: الاستقصاء أو التقصي أو التحري أو البحث أو التحقيق ، وكلها طرق وأساليب منهجية مدروسة أو مخططة وفق قواعد وأصول معينة بهدف الوصول للحقيقة الخالصة، أينما كانت هذه الحقيقة.

ويعرف دليل "أريج" الصحافة الاستقصائية بأنها "كشف أمور كانت خفية أمام الجمهور، وإخفائها إما أن يكون قد وقع عمداً من قبل شخص ذو منصب في السلطة، أو أنها اختفت صدفة خلف ركام فوضوي من الحقائق والظروف التي أصبح من الصعب فهمها. وتتطلب استخدام معلومات ووثائق سرية وعلنية[1]."

ويعرف كابلن الصحافة الاستقصائية "أنها نهج منظّم لحدْس، يتطلّب الغوص في العمق، والبحث الفعلي الذي يقوم به الصحفي بنفسه، بالإضافة إلى التغطية الصحفية. يتناول طريقة علمية في البحث، معتمدة على وضع فرضية واختبار مدى صحتها، والتأكّد من الحقائق المحاطة بهذه الفرضية، ونبش الأسرار المغمورة، ووضع ركائز العدالة الاجتماعية والمساءلة، بالإضافة إلى الاستخدام المفرط للتسجيلات المعلنة وعادةً ما تكون على شكل بيانات[2]."

---

1 - هنتر، مارك (إشراف) دليل أريج للصحافة العربية الاستقصائية. ترجمة: غازي مسعود، اليونسكو - باريس، (2010)، ص 17.

2 - لوني، مارجريت (Looney, Margaret) أربعة أمور لا تنطبق على الصحافة الاستقصائية، في: شبكة الصحفيين الدوليين،(2013) على الرابط: http://ijnet.org/ar/blog/167210

ويعرفها ستيف واينبرغ Steve Weinberg أستاذ الصحافة الاستقصائية في جامعة ولاية ميسوري للصحافة بأنها "إجراء التقارير حول القضايا المهمة للقراء، والمشاهدين، والمستمعين، من خلال المبادرة الذاتية والإنتاج الذاتي[1]".

ويعرف "ديفيد نابل" رئيس المركز الدولي للصحفيين، الصحافة الاستقصائية بأنها "مجرد سلوك منهجي ومؤسساتي صرّف، يعتمد على البحث والتدقيق والاستقصاء حرصاً على الموضوعية والدقة وللتأكد من صحة الخبر وما قد يخفيه انطلاقاً من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد، والتزاماً بدور الصحافة ككلب حراسة (watch dog) على السلوك الحكومي، وكوسيلة لمساءلة المسؤولين ومحاسبتهم على أعمالهم خدمة للمصلحة العامة، ووفقا لمبادئ قوانين حق الاطلاع وحرية المعلومات[2]".

ويعرف هشام عطية الصحافة الاستقصائية بأنها "عبارة عن التعمق والتحري والبحث والاستقصاء في حدث أو قضية أو حادثة أو مشكلة للوصول إلى أسبابها ودوافعها من أجل الوصول لحل لها، وفي الغالب تكون مرتبطة بقضايا الفساد والقصور في الأداء الوظيفي لجهة ما، وتتم عن طريق سلسلة من التحقيقات والحوارات وتحتاج لوقت طويل لكشف الحقيقة[3]".

ويشير سليمان صالح بأن وظيفة الصحافة الاستقصائية تتمثل في "حماية المجتمع من الانحرافات والفساد ومحاولة تقديم حلول لمشكلات المجتمع، ولأهمية هذه الوظيفة ظهر هذا النوع من الصحافة[4]".

---

1 - Steve Weinberg, The Reporter's Handbook: An Investigator's Guide to Documents and Techniques, St. Martin's Press, 1996

2 - عبد الباقي، عيسى، دور الصحافة في المجتمع الديمقراطي، (2010). موقع (الصحفي) على الرابط: http://www.alsahfe.com/News-428.htm

3 - المفكرة الإعلامية، الصحافة الاستقصائية هي جوهر العمل الصحفي، (2009). http://www.themedianote.com/news/374

4 - المفكرة الإعلامية، المصدر السابق.

وعرفتها سناء دياب بأنها "أخبار ذات صفات معينة، منها أنها تقوم على عمل أصلي وليس تحقيقات مسربة من السلطات الرسمية، وأنها تظهر نمطاً لمشاكل متكررة وليس فقط حادثة واحدة معزولة، وتكشف سبل تصحيح الأخطاء وتفسر قضايا اجتماعية معقدة وتكشف عن الفساد والأعمال المخالفة للقانون وعن إساءة استخدام السلطة[1].

وفي خلاصة هذه التعريفات يمكن ملاحظة أهم خصائص الصحافة الاستقصائية:

1- إنها البحث عن الحقائق المخفية واستخراج دلالتها وتقديمها للجمهور.
2- إنها بحث أصيل لا يعتمد على جهد الآخرين أو أفكارهم بل يعتمد على جهد الصحفي الاستقصائي الذي يصمم كل مراحل البحث الاستقصائي ويحدد أهدافه.
3- إنها عملية تحري وبحث تقوم على مجموعة من القواعد العلمية والمهنية.
4- تهدف إلى تفعيل دور الصحافة في الرقابة على المؤسسات العامة لحمايتها من الفساد والانحراف عن الهدف والوظيفة.
5- تهدف إلى تجسيد حق الجمهور في شفافية المعرفة.
6- إن بعض أنواع الصحافة الاستقصائية يهدف إلى تشخيص بعض المشكلات أو الأزمات والإسهام في اقتراح الحلول المناسبة.
7- إن بعض التحقيقات الاستقصائية تقوم على بعض الفنون والمواهب والقدرات، كاستخدام الحيل والخدع والتخفي.

---

1 - نقلا عن: حمود، عبد الحليم ،الصحافة الاستقصائية: الفضيحة الكاملة، بيروت، مركز الدراسات والترجمة، 2010، ص 56

نشأة الصحافة الاستقصائية وتطورها:

تمثل الصحافة الاستقصائية فلسفة خاصة في حقل الإعلام، رغم أن نقل الحقائق وتوعية الجماهير بما يخصها من قضايا وأخطار وثقافة وترفيه هي الوظائف الأساسية للصحافة بمختلف أشكالها. غير أن الصحافة الاستقصائية جاءت لتمتاز عن غيرها من الأعمال الصحفية بفلسفة جديدة في العمل الإعلامي تقوم "على تمجيد الحق العام، وعلى محاسبة وفضح (في أحيان كثيرة) من يعبثون بالمال أو القرار أو السطوة في مجال ما باعتبارها تكشف حقائق كانت مستورة أو مخفية أو مشوهة[1]". فالهدف الأساس للصحافة الاستقصائية الاحترافية ليس البحث عن النجومية أو الثأر أو الابتزاز، وإنما كشف المستور وتوثيق المشكلة على أمل لفت الانتباه إلى الجهات المتسببة (بقصد أو دون قصد) وتحقيق العدالة والشفافية والمسائلة، وهي بعض من أعمدة السلطة الرابعة[2].

ومفاهيم الصحافة الاستقصائية لم تكن بجديدة على ثقافة العاملين في الصحافة، لكنها، لم تكن إلا نوعاً من الأدب الفكري أو التراث العملي لحقل الصحافة، وهي لم تتحول أو لم تتطور إلى مفاهيم تخصصية في حقل الصحافة والدراسات الإعلامية إلا حديثاً، أي خلال النصف الثاني من القرن العشرين الماضي تقريباً.

ومصطلح الاستقصاء (Investigation) أو التقصي لغوياً يشير إلى بلوغ الغاية، (اسْتَقْصَى في المَسأَلَةِ، وتَقَصَّى: بَلَغَ الغايَةَ)[3] القصوّ: البعد ، والأقصى: الأبعد. ويقال: تقصاهم أي طلبهم واحداً واحداً. ويتبين من مجمل هذه المعاني أن التقصي هو تتبع الأثر، وكان قص الأثر مهنة معروفة في العصر الجاهلي والعصور الأولى للحضارة الإسلامية، سيما وإن ظروف الحياة الاقتصادية والعسكرية تتطلب ذلك،

1 – الحسن، عيسى محمود، الصحافة الاستقصائية: مهنة المتاعب والأخطار، عمان، دار زهران، 2012، ص 52.

2 – هنتر، مارك، مرجع سابق، ص 11.

3 – القاموس المحيط.

فهناك من له القدرة على تتبع الهاربين، أو أثر الحيوانات والقوافل الضالة، وما زلنا نسمع بتشكيل لجان تقصي الحقائق التي يوكل إليها البحث عن حقيقة مشكلة ما بزيارة جميع الأماكن، والاستماع إلى شهادات جميع الأطراف في الموضوع[1]. والهدف النهائي في ذلك هو بلوغ الحقيقة من خلال الإحاطة بالوثائق والمصادر والمعلومات ذات الصلة.

وهناك مصطلحات أخرى يجري تداولها بالتبادل أحياناً للإشارة إلى هذا الأسلوب من أساليب الصحافة والحصول على الحقائق منها: مصطلح التحري (والتَّحَرِّي: القَصْدُ والاجتهادُ في الطلب والعزمُ على تخصيص الشيء بالفعل والقول؛ وفلان يتَحَرَّى الأَمرَ أَي يتَوَخّاه ويَقْصِده)[2]. مصطلح التحقيق (Inquiry) أو البحث (Research) أو الصحافة السرية (Undercover Journalism) أو الصحافة الاستقصائية (Investigative Journalism) هي في الحقيقة مصطلحات مترادفة أو متقاربة إلى حد كبير للأساليب أو المناهج نفسها الهادفة إلى كشف الحقائق وتصوير الواقع تصويراً دقيقاً وأميناً، لكن كل مصطلح من تلك المصطلحات يعبر عن أسلوب معين في الوصول إلى الحقيقة.

فالتحري يرتبط بالتحريات ذات الصفة الأمنية إلى حد ما، وهذا ناتج عن الاستخدام التداولي أكثر من الدلالة اللغوية، والتحري يستخدم أساليب وأدوات سرية وعلنية في آن واحد، وتتحدد تلك الأدوات بالوسائل المتاحة وبطبيعة القضية. بينما يعتمد التحقيق المقابلات والحوارات والأسئلة مع مصادر إنسانية ما تمتلك الحقيقة أو جزءاً منها، وهناك نوع آخر من التحقيقات العلمية التي تهدف إلى التحقق في معلومات بعض المخطوطات أو الكتب والوثائق القديمة، بالمقابل نجد البحث يستخدم مجموعة من الأساليب والمناهج المشابهة، لكن مصطلح البحث ارتبط مؤخراً بالبحث العلمي القائم على المنهج العلمي في حقول المعرفة المختلفة. أما

1 - أبو حشيش، حسن، الصحافة الاستقصائية، (2012):نقلا عن: مها فالح ساق الله، غزة، http://mahasaqallah.blogspot.com/2013/10/blog-post_6.html

2 - لسان العرب، مادة حري، http://www.lesanarab.com/letter/

الصحافة السرية فتعتمد على تخفي الباحث أو الصحفي المتقصي وإخفاء غايته الحقيقية، ولذلك فهي تعتمد غالباً على أسلوب المعايشة أو الملاحظة الحقلية (field work) الذي اعتمدته البحوث الأنثربولوجية أو ما يسمى أحياناً أسلوب الملاحظة بالمشاركة (participative observation) المستخدم في العلوم الاجتماعية عموماً ومنها علوم الاتصال والإعلام، وقد تستخدم الصحافة السرية التصنت على بعض المكالمات الهاتفية، لكن ذلك يخالف القانون وأخلاق المهنة. أما الاستقصاء، فهو أكثر المصطلحات ارتباطاً بالصحافة، وميزته كمصطلح أنه يشمل كل الأساليب والأدوات البحثية التي من شأنها أن توصل للحقيقة، فالصحفي الاستقصائي، قد يبحث في الكتب والصحف وذاكرة الناس وألسنتهم وقد يستخدم أداة الملاحظة العلنية أو السرية أو أداة المقابلة أو الاستبيان والبحث والتحري الأمني بما في ذلك التصوير المخفي، فكل الوسائل المشروعة المتاحة يمكن استخدامها لأجل الوصول إلى المعلومات وتأكيد الحقائق، مع الإقرار بجدلية مفهوم المشروعية وما يرتبط بذلك من محددات قانونية وأخرى أخلاقية وأخرى حقوقية كحقوق الخصوصية أو الملكية الفكرية.

وهكذا نلاحظ أن نشوء الترادف أو التنوع غالباً ما ينتج إما عن تطورات في استخدام الصيغ اللغوية بحيث تصبح اصطلاحات ذات دلالات محددة، أو عن تنوع في التقنيات أو الأساليب التي استخدمها الصحفي في الوصول إلى الحقائق، أو عن تنوع التخصصات العملية والعلمية التي تتعامل بأدوات البحث وأساليبه.

ففي الدراسات العلمية، قد يستخدم تعبير البحث أو الدراسة، في حين أن التحري والتحقيق قد يستخدم في الدوائر الأمنية والقضائية، باعتبار أن اصطلاح التحري هو الاصطلاح الذي درجت تلك الأوساط على استخدامه للوصول إلى الحقيقة، بالمقابل نجد أن التحقيق قد يستخدم في عدد من الحقول العَمليّة والعِلمية، فهناك التحقيق العلمي الذي يهدف إلى التحقق من سلامة أو صحة بيانات ومعلومات في مخطوطات أو وثائق نصّية معينة، كالتحقق من مؤلفيها وشارحيها وما طرأ عليها من تعديلات لاحقة، ويستخدم التحقيق أيضاً في العمل الأمني والقضائي بهدف

التحقق من صحة إدعاءات أو شبهات جنائية أو أمنية، وهنا يعني التحقق التأكد من فرضيات مطروحة كشبهات حول عمل إجرامي ما، بالنفي أو الإثبات، مثل التحقق من مكان وجود المشتبه به ساعة الحادث إن كان في مكان الحدث أو في مكان آخر، والتحقق بهذا يستند إلى أدلة وبراهين مقبولة منطقياً وقانونياً.

ومهما تعددت التسميات، فالقاسم المشترك لكل تلك التسميات هو: استخدام أسلوب علمي ومهارات عملية ترتكز إلى مجموعة من القواعد المهنية بغية الوصول إلى حقائق معينة قد تكون منظورة أو غير منظورة. وفي هذا المُؤلف، سنظل نعتمد مصطلح "الصحافة الاستقصائية" Investigative Journalism للدلالة على ذلك النوع من الأشكال الصحفية المختلفة (مطبوعة، مسموعة، مرئية، مختلطة) التي استخدمت تقنيات وقواعد التحري والعرض لمعلومات كانت غائبة عن الجمهور، وقام الصحفي الاستقصائي أو المتقصي بالبحث عنها وتدقيقها وعرضها في الشكل الذي رآه مناسباً للوسيلة الإعلامية التي عرض من خلالها نتائج أعماله.

إذا عدنا إلى تاريخ الصحافة العالمية، فقد عرفت أشكال من الصحافة الاستقصائية في الصحافة الغربية منذ وقت مبكر، إذ كانت تقارير نيلي بلاي Nellie Bly من أول التحقيقات الاستقصائية المبكرة في الصحف الأمريكية التي ظهرت في صحيفة نيويورك في عام 1887، وكانت عبارة عن تحقيقات تتعلق بلجوء المرأة إلى مراكز العلاج الخاصة بالجنون، وصدرت تلك التحقيقات فيما بعد في كتاب "عشرة أيام في بيت المجانين" Ten Days in a Mad-House[1].

وقام ريس يعقوب (1890) بسلسلة تقارير "كيف يعيش النصف الآخر؟" التي كشفت عن بؤس الأحياء الفقيرة من المهاجرين في مدينة نيويورك من 1890.

---

1 - للمزيد أنظر : Ten Days In a Mad-House.

NEW YORK:IAN L. MUNRO, PUBLISHER,24 AND 26 .BY NELLIE BLY VANDEWATER STREET

على الرابط:

http://digital.library.upenn.edu/women/bly/madhouse/madhouse.html

ويشير آخرون إلى أن الصحافة الاستقصائية ظهرت مع بداية تطور مفهوم ودور الصحافة في المجتمع واتجاهها في التركيز والتحري عن قضايا معينة تحدث في المجتمع الأمريكي، خاصة جوانب الانحراف والفساد، ونتيجة لذلك ظهر لون جديد من التغطية الصحفية سُمي بالصحافة الاستقصائية وسمي محررو هذا اللون بـ "المنقبين عن الفساد" Muckrakers، أو الصحفيون الاستقصائيون Investigative journalists.

واعتمد هؤلاء الصحفيون الملقبون بالمنقبين عن الفساد في حركتهم الصحفية على نشر التحقيقات الصحفية الكاشفة المبنية على وثائق رسمية وخاضعة لمراقبة الخبراء، وبرزت حركة المنقبين عن الفساد في الولايات المتحدة كقوة مهمة عام 1906، ثم بلغت قمة النجاح عام 1911 ، ثم تبددت عام 1912 حيث بدأ الجمهور يبتعد عنها، وكذلك تعرضت الصحف لكثرة الضغوط المالية، مما أدى إلى اختفاء هذا اللون من الصحافة[1].

وشهد النصف الثاني من القرن العشرين اعترافاً أكبر بأهمية الاستقصاءات العميقة في الصحافة، وبدأت بعض الصحف بتوفير متطلبات إنتاج الاستقصاءات الجيدة، وهي كُلف مالية عالية مقارنة مع التقارير اليومية أو الروتينية، وبدأت العديد من وسائل الإعلام بإيفاد مراسليها إلى ميادين الحروب والصراعات لتغطية الحقائق مباشرة دون وساطة الدوائر الرسمية أو وكالات الأنباء الكبرى التي تسيطر على إنتاج وتسويق الأخبار.

وكان المجري جوزيف بوليتزر (1847- 1900) الذي هاجر للولايات المتحدة في العام 1868 قد استطاع شراء صحيفة New York World في العام 1883، وبدأ منذ ذلك الحين بتكريس سياسة تحريرية جديد تقوم على بعض الإثارة والنقد لبعض مظاهر الفساد، مما ضاعف من النسخ المباعة إلى (600) ألف نسخة على مدى العقد التالي. في العام 1912، بعد سنة واحدة من موت بولتيزر،

1 – عبد الباقي، عيسى، مرجع سابق.

تأسست مدرسة كولومبيا للصحافة التي كان قد أوصى بها بوليتزر قبل وفاته وتبرع لها بمبلغ 2 مليون دولار. وفي العام 1917 تم منح أول جائزة بوليتزر[1]. وقد أسهمت هذه الجائزة في تشجيع مئات الأعمال الاستقصائية والصحفية والأدبية المرموقة (أنظر الهامش حول هذه الجائزة)[2].

وخلال فترة السبعينيات من القرن العشرين شهدت الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة الأمريكية ازدهاراً ملحوظاً لأسباب متعددة منها: الدعم المالي الذي حصلت عليه الصحافة في أوائل السبعينيات، إذ كان التخطيط لذلك قد بدأ منذ عام 1968 بشكل غير منتظم، وأصبح هناك منظمة أو صندوق مستقل هو Fund Of Investigative Journalism، تموله المؤسسات والأفراد، وقد نجح هذا الصندوق في تمويل أكثر من 60 مشروع تغطية استقصائية خلال الفترة من سبتمبر عام 1971 وحتى سبتمبر 1973، كشفت عن أوجه نشاط قابلة للمناقشة تتصل بالأوضاع المريبة في النشاط الاقتصادي والحياة السياسية، وعن فساد الحكومة.

وفي عام 1970 حصلت قصص سيمور هيرش Seymour Hersh على جائزة بوليتزر للتقارير الدولية Pulitzer Prize لتغطيته مذبحة ماي لاي (My Lai Massacre) التي قامت بها وحدات من الجيش الأمريكي ضد سكان قرية ماي لاي الفيتنامية المعزولة، وكانت المذبحة قد وقعت في 16 مارس 1968 وراح ضحيتها نحواً من (500) مواطن فيتنامي من النساء والشيوخ والأطفال على أيدي

---

1 - موقع جائزة بوليتزر (2014) http://www.pulitzer.org/biography

2 - جائزة بوليتزر (Pulitzer Prize) هي مجموعة من الجوائز والمنح تقدمها سنوياً جامعة كولومبيا بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات الخدمة العامة والصحافة والآداب والموسيقى. تحظى هذه الجوائز، التي مولت في الأساس بمنحة من رائد الصحافة الأمريكي جوزيف بوليتزر بتقدير كبير، وتمنح في شهر مايو من كل عام منذ عام 1917. وتمنح جامعة كولومبيا الجوائز بتوصية من هيئة جوائز بوليتزر، المكونة من تسعة عشر عضواً، وتقدم منح بوليتزر لأفضل أربعة خريجين في مجال الصحافة تختارهم جامعة كولومبيا ثلاثة منهم لمواصلة الدراسة خارج الولايات المتحدة ورابع لمواصلة الدراسة في مجال المسرح أو الموسيقى أو الآداب أو السينما. المصدر- موقع جائزة بوليتزر (2014).

سرّية من الجيش الأمريكي، وقام الصحفي سيمور هيرش بجمع بعض المعلومات والصور ومن ثم نشرها للملأ[1].

وفي عام 1976 تأسس اتحاد المندوبين والمحررين الاستقصائيين "IRE" Investigative Reporters & Editors " كجماعة صحفية لا تهدف إلى الربح، وذلك على أيدي مجموعة من المحررين الاستقصائيين بهدف تشجيع الصحافة الاستقصائية وتنميتها، وخطط لتطوير مركز للموارد يوفر عدة خدمات عن الموضوعات الاستقصائية ونشرة إخبارية إلى جانب دليل للخبراء وبعض الخدمات الأخرى، ومع نهاية عام 1976 شكلت الجماعة فريق عمل صحفي بقيادة محرر جريدة Newsday الشهير Robert Green لإجراء تغطية استقصائية عن الجرائم التي أدت إلى اغتيال Ballston محرر جريدة Arizona Republic الذي كان يقوم باستقصاء نشاط الجريمة المنظمة في ولايته أريزونا، حيث وضعت قنبلة في سيارته، ومنذ ذلك الوقت يتعرض الصحفيون المنقبون عن الفساد للخطر أثناء سعيهم لتعزيز الشفافية والحكم المسؤول والتصرف المشترك والحد من الفساد، وقد اغتيل ثمانية وستون صحفياً عام (2001)، ويرجع سبب اغتيال خمسة عشر صحفياً منهم إلى أعمال استقصاء عن قضايا الفساد.

يلاحظ أن الصحافة الاستقصائية وجدت لها بيئة سياسية في الولايات المتحدة نتيجة وجود حدّ مقبول من القوانين التي توفر الحماية للصحافة وتطلق لها الحرية من جهة، ومن جهة أخرى فقد وجدت مثيرات (حوافز) في البيئة تتمثل في نشاط الشركات الخاصة وجماعات المصالح إضافة إلى بعض الانحرافات التي كانت تقع فيها بعض الأجهزة الحكومية.

والصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بحماية القانون وبقدرة على الوصول إلى المعلومات الحكومية وسواها في شكل تلقائي ومباشر ومن دون

---

1 – أنظر جوجل لقراءة تقارير مذبحة ماي لاي. وأنظر لمشاهدة تحقيق مصور للمذبحة:
www.youtube.com/watch?v=b1JlZEjq-NQ
أو القصة باللغة الإنجليزية: http://www.history.com/topics/my-lai-massacre

حواجز، ويستطيع أي صحفي أن يطلب من صاحب شركة ان يكشف له عن رواتب موظفيه متسلحا بضرورة الشفافية، التي يحميها القانون تسهيلا للمحاسبة ومحاربة الفساد. ولشدة التسهيلات التي يتمتع بها الصحفيون الأمريكيون، فقد أدى ذلك بهم إلى الغرق في تفاصيل القضايا الأمريكية الداخلية بحيث أصبحوا مغيبين عن مشاكل الصحافة في العالم.

وكان من نتائج ذلك أيضاً أن ترسخت الكثير من الأساليب والبرامج الاستقصائية سواءً في الصحافة المطبوعة أم الصحافة التلفزيونية، وراحت العديد من وسائل الإعلام الأمريكية تستضيف كبار المسؤولين في برامجها وتوجه لهم الأسئلة الحساسة والحرجة حول نشاطاتهم وحياتهم الشخصية وقراراتهم وسياساتهم، وبخلاف ما يجري في الصحافة التقليدية، فإن الكثير من الأسئلة التي توجه للضيوف كانت مفاجئة ومحرجة وتعكس تشككا في الموقف، حتى ليبدو الضيف المسؤول كمتهم أمام ضباط التحقيق، في المقابل؛ كانت الصحافة التقليدية، تجري لقاءات مرتبة مسبقاً، حيث يجري – في الكثير من الأحيان- الاتفاق مع المسؤول الضيف على طبيعة الأسئلة التي توجه له، بل فهو أحياناً ما يقترح أسئلة بعينها ويعترض على إثارة مواضيع وأسئلة معينة أخرى. ومن البرامج الاستقصائية الشهيرة في أميركا "60 دقيقة" وبرنامج نانسي غرايس التي تحقق يومياً في جرائم وقضايا الفساد.

هذا في ما يتعلق بداخل الولايات المتحدة، أما في الخارج فالأمر مختلف كليا، إذ إن الانحياز في المحطات التلفزيونية في تغطية الشؤون الخارجية يبرز بقوة في تغطية "cnn" العالمية التي لا يفضلها المواطن الأمريكي، إذ تحل مكانها "سي إن إن دومستيك"[1].

1 – التنير، سمير، أمريكا من الداخل..الإعلام والميديا، (، 2008) على الرابط: http://www.dascsyriapress.net/ar/modules/news/article.php?storyid=58707

18- خشانة، رشيد، "ضعف التحقيقات العربية"، على موقع ((swissinfo.ch، 19 ديسمبر 2010 وقع على الرابط: http://cutt.us/4WnW

وقد تأسست سنة 2001، شبكة الصحافة الاستقصائية العالمية Global Investigative Journalism Network في شكل منتدى لتبادل أفضل الممارسات في مجال الصحافة الاستقصائية. وسرعان ما تطوّر إلى ظاهرة مُدهشة، إذ ظهر أن أسلوب التحقيق الصحفي الاستقصائي القائم على حكاية ما تنطلق من فَرَضية، كان منهجاً بصدد التجريب في عدة بلدان.

ومن الأعضاء المؤسسين، البروفسور مارك هنتر، أستاذ الإعلام والصحافة الاستقصائية في جامعة باريس الثانية ومؤلف كتاب عن اليمين الفرنسي، وبيا ثوردسون، عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين الاستقصائيين في الدانمرك، ونلز ميولفاد، من المعهد الدانمركي للتغطية الإعلامية المدْعومة بأجهزة الكومبيوتر، وبرانت هيوستن من منظمة "محرِّرون وإعلاميون استقصائيون Investigative Reports and Editors

وتعزّزت هذه الشبكة بتأسيس مركز لندن للتغطية الاستقصائية ومدرسته الصيفية Summer School السنوية، التي ساعدت على تمثّل طرق جديدة في الصحافة الاستقصائية.

وكانت أول ثلاثة مراكز استقصائية كلها أمريكية، وهي: صندوق تنمية الصحافة الاستقصائية (1969) والصحفيون والمحررون الاستقصائيون (1975) ومركز الصحافة الاستقصائية. وتشير جيسكا وايس إلى أنه يوجد الآن (2010) أكثر من خمسين مركزاً استقصائياً حول العالم، ونصف هذا العدد قد أنشأ بعد عام 2000. ويعود الفضل إلى مراكز وشبكات دولية مثل الإتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين في توفير منابر للصحفيين للتواصل والعمل على التحقيقات الاستقصائية. ويتكون الإتحاد من مائة صحفي من خمسين دولة، ويتطلع القائمون عليه للتوسع أكثر. وتقوم المراكز الأخرى، مثل "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج)" و"المركز الروماني للصحافة الاستقصائية" و "منتدى الصحفيين الاستقصائيين الأفارقة (FAIR)"، بمساعدة الصحفيين على التواصل والتجمع والتدريب[1].

---

1 - وايس، جيسكا ، الصحافة الاستقصائية في عصر التكنولوجيا والتطور السريع، 2010، موقع (IJNet - شبكة الصحفيين الدوليين) على الرابط: https://ijnet.org/ar/stories/54637

بينما تشير شيلا كورنل Sheila Coronel إلى أن منظمات الصحافة الاستقصائية غير المهنية في تضاعف، إلا أن معظمها يتصرف بميزانية متواضعة أقصاها (50) ألف دولار، وأن الكادر العامل في هذه المنظمات لا يبلغ إلا خمسة أو أقل[1]. وللمزيد حول أهم منظمات الصحافة الاستقصائية حول العالم أنظر الملحق رقم (8).

"فضيحة ووترغيت" كمحطة في مسيرة الصحافة الاستقصائية:

شكلت فضيحة ووترغيت الشهيرة (Watergate scandal) محطة مهمة في تطور الصحافة الاستقصائية، ووترغيت اسم لمجمع سكني يضم شققا وفنادق ومكاتب يقع في واشنطن العاصمة Washington، D.C قد نال هذا المجمع الشهرة حيث وقعت فيه أكبر فضيحة سياسية في تاريخ أمريكا. ففي عام 1968 فاز الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ريتشارد نيكسون 1913- 1994 بصعوبة شديدة على منافسه الديمقراطي همفري بفارق نصف في المائة، ولهذا قرر الرئيس ريتشارد نيكسون أثناء معركة التجديد للرئاسة عام 1972 أن يتجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في مبنى ووترجيت، ولسوء حظ الرئيس نيكسون، فقد تم إلقاء القبض على خمسة أشخاص في واشنطن في مقر الحزب الديمقراطي في 27 يونيو 1972 أثناء محاولتهم تركيب أجهزة تسجيل مموهة. وقبلها كان البيت الأبيض قد سجل 64 مكالمة، وقد تبنى نشر القضية الصحيفة الأمريكية واشنطون بوست التي تصدر من واشنطن العاصمة مما كان من نتائجه تفجر أزمة سياسية كبيرة، وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس نيكسون، مما اضطره للاستقالة في أغسطس عام 1974، وذلك بعد أن تمت محاكمته حسب القوانين السارية، وفي 8 سبتمبر 1974 أصدر الرئيس الأمريكي التالي له جيرالد فورد عفواً خاصاً أعفاه من تنفيذ العقوبة.

---

1 - Coronel, Sheila , 'Why Investigative Reporting Is On Life Support' january 22, 2013, 8:15 am
http://www.icij.org/blog/2013/01/why-investigative-reporting-life-support

وقد أسهم نشر هذه القصص في فضح الفساد السياسي والحيل القذرة التي كانت تجري بتوجيه من مسؤولين في البيت الأبيض خلال رئاسة نيكسون، ومما عزز من قوة الصحافة ولفت الانتباه إلى أهمية القيام باستقصاءات صحفية لا تعتمد على ما تقوله المصادر فحسب، بل من خلال الوسائل والأدوات المختلفة في الاستقصاء وصولاً إلى كشف الحقائق وفضح الألاعيب التي عادة ما تختفي خلف ستار من التصريحات والأنشطة الزائفة.

وكان أن أدى نشر التحقيقات الاستقصائية هذه إلى عدد من النتائج والتداعيات في الحقل الصحفي منها:

1- ارتفع عدد دارسي الصحافة في الجامعات الأمريكية بنسبة الثلث.

2- زاد توزيع "واشنطن بوست" إلى نصف مليون نسخة.

3- تضاعف راتب الصحفيين اللذين قاما بها عدة مرات.

4- بدأت بعض الصحف وبعض الصحفيين الاهتمام بالتحقيق الاستقصائي لأجل الحصول على نتائج قد تدفعهم للنجومية أو لزيادة مقروئية الصحف وانتشارها.

5- بدأت دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة بالتحوط كي لا تقع فريسة لبعض التحقيقات الاستقصائية مما حسن من أداء تلك الدوائر والتزامها بالقوانين.

الصحافة الاستقصائية في الدول العربية:

تأخر نشوء الصحافة الاستقصائية في الدول العربية لأسباب وعوامل عديدة، فالصحافة الاستقصائية لا يمكن أن تنشأ إلا في ظل قدر كافٍ من الديمقراطية التي توفر الحماية للصحافة والصحفيين، وحتى أواخر القرن العشرين تقريباً، كانت معظم الدول العربية تعاني من ضعف المنسوب الديمقراطي في أنظمتها السياسية والتشريعية خصوصاً ما تعلق منها بحريات النشر والتعبير والحصول على المعلومات، مما لم يوفر الشروط اللازمة لظهور تحقيقات استقصائية يُعتد بها.

وقد أشار بعض الباحثين، إلى أن الصحافة الاستقصائية عُرفت في بعض الصحف المصرية منذ أواخر الأربعينيات وحتى خمسينيات القرن الماضي، إذ قدم الصحفي "إحسان عبد القدوس" عام 1949 تحقيقاً صحفياً استقصائياً فجر فيه "فضيحة الأسلحة الفاسدة" التي تم تزويد الجيش المصري بها في مواجهته مع الكيان الصهيوني الناشئ في فلسطين عام 1948، وقد عدّها البعض من أسباب التئام تنظيم الضباط الأحرار، وإرهاصات التغيير في مصر عام 1952. ويؤيد الدكتور هشام عطية أستاذ الإعلام في جامعة القاهرة هذه الفرضية حينما أشار إلى أن بعض الصحف العربية كصحيفة الأهرام المصرية كانت قد عرفت التحقيقات الاستقصائية حتى عام 1952، حيث فقدت الصحافة الحرية الكافية للقيام بتحقيقات استقصائية، لأن الحرية هي شرط القيام بتلك التحقيقات[1]. وتشير دراسة أكاديمية حديثة إلى أن صحافة الاستقصاء في مصر تعرّضت للخفوت خلال عقود الخمسينيات والستينيات، وإن كانت قد عاودت محاولة اكتساب أرضية لها مع عودة العمل بنظام التعددية الحزبية في مصر عام 1976، ورفع الرقابة الرسمية التي كانت مفروضة على الصحف، ولكن مصطلح الصحافة الاستقصائية بدأ مؤخراً - منذ 2009 – بالبروز كمصطلح على الساحة الإعلامية المصرية والعربية، بعد ظهور مؤسسات متخصّصة في دعم الصحافة الاستقصائية كـ "مؤسسة هيكل للصحافة العربية"، وشبكة "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية"، إضافة إلى اهتمام مراكز دولية تهتمّ بنشر ثقافة العمل الاستقصائي في البيئة الإعلامية على المستوى الدولي كـ "المركز الدولي للصحفيين"[2].

وأشار داود كتاب رئيس مجلس إدارة مؤسسة (أريج) "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية إلى تجربة الأردن بقوله: "لا يجادل اثنان أن من أبرز الفنون الصحافية الغائبة عن الإعلام الأردني التحقيق الاستقصائي ولذلك أسباب عديدة،

1 - المفكرة الإعلامية (2009) الصحافة الاستقصائية هي جوهر العمل الصحفي، مرجع سابق.

2 - ربيع، حسين محمد، الصحافة الاستقصائية كنمط مستحدث في الصحافة العربية: دراسة للواقع والإشكاليات مع رصد توجهات النخب المهنية والأكاديمية لمستقبل هذا النمط في الصحافة المصرية"، 2013.

تتلخص في القيود التشريعية الناظمة لعمل الإعلام في الأردن خاصة فيما يتعلق بقانون حق الحصول على المعلومات، إضافة إلى عدم توفير وسائل الإعلام للبيئة المناسبة للصحفي لديها لتنفيذ هذا النوع من الفنون الصحافية، وغياب الصحفي المتدرب بسبب إهمال مؤسسات الإعلام تدريب العاملين لديها[1].

وأشار عبد الرحمن سعد إلى التحديات التي تواجه الصحافة الاستقصائية في مصر، وهي تماثل ما هو موجود في باقي الدول العربية الأخرى، وهي كما يأتي[2]:

1- محدودية ثقافة العمل الاستقصائي بالوسط الصحفي.
2- عدم وجود بيئة مشجعة على فن الصحافة الاستقصائية.
3 - غياب المعلومات وحجب الوثائق.
4 - غياب العمل الجماعي.
5- عدم تعاون المسئولين مع الصحفي الاستقصائي.
6 – ضعف تأثير الصحافة الاستقصائية في الرأي العام.

وأشار أيمن السيسي- الصحفي بجريدة الأهرام - إلى أن صحافة الاستقصاء تعاني الكثير من المشاكل فهي تحتاج إلى قدر كبير من التفرغ، والجهد للبحث والوصول للحقيقة وهو ما لا يحتل أولوية لدى الصحفي في مصر الذي يريد إنجاز أكبر عدد من الأعمال الصحفية في أقل وقت ممكن، وبأقل جهد، وأقل كلفة مادية في ظل انشغاله بأكثر من عمل في نفس الوقت بجانب الصحافة، بالإضافة إلى صعوبة الوصول لمعلومات مؤكدة، فلا توجد جهة ما يستطيع الصحفي الوصول من خلالها لإحصائية حقيقية وموثوق فيها فضلاً عن التضارب في الأرقام.

1 – مرصد الإعلام الأردني، " التشريعات وسياسات المؤسسات الإعلامية غيبت التحقيقات الاستقصائية" 2012/2/23. موقع عمون الإلكتروني: http://cutt.us/eM0m

2 – عبد الرحمن سعد، تحديات تواجه الصحافة الاستقصائية في مصر، جريدة الأهرام، النسخة الإلكترونية، tp://www.ahram.org.eg/NewsQ/209042.aspx

ويرجع "ماجد توبة" رئيس وحدة التحقيقات الاستقصائية في صحيفة الغد اليومية الصادرة في الأردن أسباب غياب التحقيق الاستقصائي عن وسائل الإعلام إلى العقلية التقليدية التي تتحكم بالقائمين على هذه الوسائل وخاصة الصحف، ونتيجة لهذه العقلية أصبحت الصحف تعتمد بالدرجة الأولى على الأخبار والتقارير السريعة لتغطية صفحاتها بأقل تكاليف ممكنة[1].

وكانت الجمعية الدولية للصحافة الاستقصائية قد عقدت مؤتمرها الدوري في جنيف في العام 2009، فألقى الضوء على تحقيقات لافتة وجريئة من بُلدان مختلفة، غالبيتها من نصف العالم الشمالي، في مقابل ضعف التحقيقات القادمة من العالم العربي وإفريقيا. وبدا أن منسُوب الحرية في تلك البلدان، وهي أساسا غربية، يشكِّل القابلة التي مكّنت من توليد نوع التحقيقات التي يتعطّش إليها المجتمع، وأنّ ضُعف ذلك المنسوب في بلدان العالم النامي، وخاصة البلدان العربية، هو أحَدُ العناصر المهمّة التي يمكِن أن يُعْزى لها ضُعف التحقيقات الاستقصائية فيها[2].

ولم يعرِف العالم العربي هذا النَّمط الخاص جدّا من الصحافة، إلا في السنوات الأخيرة وبقدْر هامِش الحرية المُتاح في كل دولة، ما جعل المشهَد مُتشابهاً في معظم البلدان العربية. ومنذ العام 2005، سعى إعلاميون عرب لإرساء صحافة استقصائية عربية وشكّلوا من أجل ذلك إطارا اقتَصر في الانطلاق على الأردن وسوريا ولبنان، ثم توسَّع لاحقا ليشمَل فلسطين، مصر، العراق، البحرين، اليمن وتونس، وتقدم الشبكة خدماتها للإعلاميين في الصحافة المطبوعة، الإذاعات، قنوات التلفزة وأيضا الإعلام الالكتروني في مناطق انتشارها. وفي عام 2010، أطلقت أريج والمركز الدولي للصحافيين برنامجا طموحا لمأسسة صحافة الاستقصاء من خلال تأسيس خمس وحدات متخصصة في الأردن، فلسطين ومصر واستطاعت الشبكة، وهي تسعى

1 - موقع عمون الإخباري، المرجع السابق، 2012/2/23. http://cutt.us/eM0m

2 - رشيد خشانة، ضعف التحقيقات العربية، على موقع ((swissinfo.ch، 19 ديسمبر 2010 وقع على الرابط: http://cutt.us/4WnW

لتغطية المناطق الأخرى أيضاً، كذلك استطاعت أريج أن تجمع في مؤتمرها الثالث (نوفمبر 2010) في عمَّان ثلاث مئة صحفي يُغطُّون المنطقة الممتدّة من عُمان إلى موريتانيا، لترسيخ فنّ الإعلام الاستقصائي في بلدانهم[1].

توفر أريج تدريبات مكثفة في عدّة مسارات تساعد الصحافيين الشباب متعددي المهمات من توظيف العالم الرقمي في صحافة الاستقصاء. وتعاونت أريج (إضافة إلى مؤسسات دولية أخرى) مع معهد الصحافة وعلوم الأخبار/ جامعة منوبة التونسية في اعتماد أول مساق ماجستير في صحافة الاستقصاء في العالم العربي. ويذكر أن شبكة أريج تتلقى دعما من برنامج دعم الإعلام الدولي (IMS) في الدنمارك، ووكالة التنمية الدولية السويدية (SIDA)، ووزارة الخارجية النرويجية، والسفارة الهولندية في عمّان ومؤسسة المجتمع المفتوح (FOSI). هذا إضافة إلى بعض مؤسسات القطاع الخاص المحلية[2].

وعقدت شبكة أريج مؤتمرها السادس للصحافة الاستقصائية في عمان في الفترة (6- 8 كانون الأول/ ديسمبر 2013) وقد تخلله عدد من ورشات العمل وعروض لبعض الأعمال الاستقصائية وجلسات نقاشية وتشبيكات بين الصحفيين، وقد التأم المؤتمر بمشاركة 350 صحفياً و (30) خبيراً عربياً وأجنبياً التقوا ضمن (35) جلسة بين ورشة تدريب وحلقة نقاشية تحت شعار "دور الإعلاميين العرب في المرحلة الانتقالية: من حليف للسلطة إلى رقيب عليها"، وعالجت الجلسات مختلف جوانب العمل الاستقصائي من حماية المصادر والبيانات من الاختراق في عصر المعلوماتية، والحفاظ على استقلالية المهنة في ظل هيمنة رأس المال وحماية قارعي الناقوس whistle-blowers.

وفي حصيلة للتحقيقات التي شاركت بها أريج أو ساندتها في دول النشاط التسعة في الفترة من (2010- 2013)، تبين أن مجموع تلك التحقيقات بلغ (73)

1 - عقدت أريج مؤتمرها الرابع في عمان في ديسمبر 2011، بينما عقد آخر مؤتمر وهو الخامس في القاهرة (نوفمبر 2012).

2 - موقع أريج على الإنترنت: http://arij.net

تحقيقاً، كان فيها نصيب الصحفيين الأردنيين (27) تحقيقاً بما يعادل (40٪) من تلك التحقيقات، ثم تحقيقات الصحفيين المصريين بواقع (12) تحقيقاً، ثم فلسطين بواقع (10) تحقيقات. ثم اليمن بواقع (7) تحقيقات، وتوزعت النسب الباقية على الدول العربية الخمس الأخرى.

وفي العراق ظهرت شبكة الصحافة الاستقصائية العراقية (نيريج)، وهي أول شبكة للصحافة الاستقصائية في العراق، تأسست بجهود نخبة من الصحفيين الاستقصائيين المحترفين في (9) أيار مايو عام 2011. وعملت منذ تأسيسها على توفير الدعم التحريري والمالي والاستشاري للصحفيين الاستقصائيين العراقيين، لانجاز تحقيقات معمقة تستند إلى البحث عن الحقائق الموثقة والمدعومة بالمصادر المتعددة وثيقة الصلة بالموضوع قيد الكشف. وتتلقى شبكة الصحافة الاستقصائية العراقية (نيريج) التمويل والدعم من منظمة انترناشونال ميديا سبورت IMS.

وقد حقق الصحفيون العراقيون الجوائز الأولى في مسابقات التحقيقات العربية التي تقيمها شبكة "أريج" للعام الرابع على التوالي، إذ فاز الصحفيون العراقيون بالجائزة الاولى والثانية عن أفضل تحقيقات استقصائية في العالم العربي لعام 2010 في مسابقة سيمور هيرش عن تحقيق ختان الإناث للصحفي العراقي دلوفان برواري، وتحقيق تجنيد الأطفال من قبل تنظيم القاعدة للصحفية العراقية ميادة داود. وفوزه بالجائزة الأولى والثانية عن أفضل تحقيق استقصائي في العالم العربي لعام 2011 عن تحقيق استغلال المشردين في العراق للصحفية ميادة داود، والانتحار حرقا للصحفيان العراقيان سامان نوح وموفق محمد. والجائزة الكبرى والثانية عن أفضل تحقيق استقصائي في العالم العربي لعام 2012، عن تحقيق مجزرة الاسحاقي للصحفية ميادة داود، وتهريب الأدوية الفاسدة في كردستان للصحفي العراقي موفق محمد[1].

1 - موقع شبكة (نيريج) (2014) على الرابط: http://www.nirij.org/?p=1034

ويمكن استخلاص الأركان اللازمة للرقي بالصحافة الاستقصائية في البلدان العربية كالآتي:

1- ركن الدورات التدريبية التي تفضي إلى أعمال استقصائية تبث وتنشر عبر وسائل الإعلام المختلفة، وهذا ما تقوم به شبكتي "أريج" في الأردن، و"نيريج" في العراق على المستوى العربي بالتعاون مع عدد من الجهات الأجنبية والمدربين من ذوي الاختصاص، وبدأت ملامح الأدب النظري لهذا المسار بالتبلور في عدد من البلدان العربية، لكن دون المستوى المطلوب بالفعل.

2- معاهد وكليات تقوم بتدريس مبادئ الصحافة الاستقصائية وأدبياتها وفنونها ومهاراتها، وهذا ما يعاني من نقص واضح باستثناء ما بادر إليه معهد الصحافة وعلوم الإخبار (جامعة منوبة، تونس).

3- ركن البحث العلمي في مجالات الصحافة الاستقصائية، ويقصد بهذا الجهد جمع أدبيات المجال وتصنيفها وتنميتها من خلال البحوث والتأليف سواء في كليات الإعلام أم تلك التي يقوم بها باحثون وصحفيون ومدربون وغيرهم، وهذا الركن ما يزال يعاني من نقص شبه تام باستثناء بعض المحاولات المتواضعة التي غالبا ما تكرر القدر المتواضع من الأدبيات الغربية المترجمة، وهو يحتاج إلى وقفة كبيرة من عدد من المؤسسات ذات العلاقة، خصوصاً الباحثين في الجامعات والباحثين المستقلين.

4- الركن المتعلق بدور وسائل الإعلام وأهمية تعاونها في إنتاج أعمال استقصائية من خلال تمويلها مالياً وحماية القائمين عليها قانونياً ورعاية أعمالهم إلى ما بعد النشر. وهذا المسار يكتسب أهميته من كونه الطرف الأخير الذي يوصل الاستقصاءات إلى الجمهور من جهة، ومن جهة أخرى، ففي هذا المسار بالذات يجري صقل تجارب الأعمال الاستقصائية من خلال الأعمال المختلفة، وما قد يتوفر من نقد أو تقييم لها.

5- الركن المتعلق بالحريات والتشريعات، إذ لا بد من توفر حد كافٍ من الحريات المسندة بالتشريعات والقوانين، وهذا الركن يتصف بالنسبية بين

البلدان العربية المختلفة، وعلى الصحافة الاستقصائية أن تسهم في تحسينه لا بالتعاون مع البرلمانيين العرب ومنظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام.

أوجه الاختلاف بين الصحافة الاستقصائية والصحافة التقليدية:

على الرغم من أن أهداف الصحافة الاستقصائية، لا تختلف من حيث المبدأ عن الصحافة بشكل عام، ولا تختلف أساليبها عن أساليب الصحافة التقليدية، فإن البعض يميز بين أساليب الصحافة الاستقصائية وبين الصحافة التقليدية، وثمة اتجاه بين المختصين في الصحافة لا يفرق بين النوعين من أساليب الصحافة، على قاعدة أن الصحافة عموماً أو وسائل الإعلام وجدت أصلاً لنقل الحقائق للجمهور ولحماية المجتمع والدفاع عنه وتمثيل مصالحه، وفي هذا السياق فقد أشار بعض الباحثين إلى خمسة أدوار للصحافة تؤثر من خلالها على الحياة السياسية والديمقراطية بشكل عام، وضعها الباحثون باستخدام تشبيهات واستعارات مبنية على أساس العلاقة بين الإنسان والكلب لتوضيح هذه الأدوار والوظائف وهي: وظيفة "كلب الحراسة" " Guard dog"، ووظيفة المراقبة watch dog، ووظيفة المرشد Guide dog ووظيفة الكلب الأليف lapdog أو وظيفة الكلب القائد lead dog[1].

ويقلل بعضهم من فكرة الاختلاف أو التمايز بين الصحفي الاستقصائي والصحفي التقليدي، إذ يعتقد ماثيو بردي من محرري "نيويورك تايمز" أن هذه الفكرة يشوبها سوء الفهم، فالتحقيقات القوية ليست مجالاً حصرياً على صحافيي التحقيقات أو أقسام التحقيقات، لكن يجب أن يتمتع صحفي التحقيقات بعدد من الفضائل والخصائص كي يستطيع إنتاج تحقيقات أصيلة[2].

وفيما يلي جدول بأوجه الاختلاف بين النوعين من الأساليب الصحفية: التقليدية والاستقصائية[3]:

1 – عبد الباقي، عيسى، دور الصحافة في المجتمع الديمقراطي، مرجع سابق.

2 – حمود، عبد الحليم ،الفضيحة الكاملة، مرجع سابق، ص 129.

3 – هنتر، مارك (إشراف) مرجع سابق، ص 19– 20.

جدول (1) يبين أوجه الاختلاف بين النوعين من الأساليب الصحفية: التقليدية والاستقصائية

الرقم	الصحافة التقليدية	الصحافة الاستقصائية
	أسلوب البحث	
1	تُجمع المعلومات وترسل وفق إيقاع ثابت (يومياً، أسبوعياً، شهرياً)	لا يمكن نشر المعلومات إلا إذا تم التأكيد من ترابطها واكتمالها.
2	يكتمل البحث بسرعة، ولا يتم القيام بأي بحث آخر بعد أن تكتمل القصة.	يستمر البحث إلى أن يتم التثبت من القصة. وقد يستمر بعد نشرها.
3	تقوم القصة على الحد الأدنى الضروري من المعلومات ويمكن أن تكون قصيرة جداً.	تقوم القصة على الحد الأقصى من المعلومات المحصلة، ويمكن أن تكون طويلة جداً.
4	يمكن لتصريحات المصادر أن تحلّ محلّ التوثيق.	يتطلب التحقيق الصحافي توثيقاً لدعم تصريحات المصادر أو إنكارها.
	العلاقات بالمصدر	
1	الثقة في المصدر مفترضة. وفي الأغلب دون التحقق منها.	لا يمكن افتراض الثقة بالمصدر، فقد يُقدم المصدر معلومات مزيفة، ولا تستطيع استخدام أية معلومات دون التحقق منها.
2	تقدم المصادر الرسمية المعلومات للإعلامي مجاناً، لتُعزز دورها وتروج لأهدافها.	تخفي المعلومات الرسمية عن الإعلامي، لأن كشفها قد يعرض مصالح السلطات أو المؤسسات للخطر.
3	لا مجال أمام الصحفي إلا قبول الرواية الرسمية للقصة. رغم أنه يمكن أن يعارضها بتعليقات أو بيانات من مصادر أخرى	يتحدى الإعلامي بصراحة الرواية الرسمية للقصة أو ينكرها، بناء على معلومات يستقيها من مصادر مستقلة.
4	يتصرف الإعلامي بمعلومات أقل مما تتصرف بها معظم مصادره أو كلها	يجمع الإعلامي ويتصرف بمعلومات أكثر مما يتصرف به أي مصدر منفرد من مصادره، وبمعلومات أكثر مما يتصرف بها معظم مصادره أو جميعها.
5	.المصادر دائماً مُعرفة تقريباً	في الأغلب لا يمكن تعريف المصادر

الرقم	الصحافة التقليدية	الصحافة الاستقصائية
		لضمان أمنها.
	النتائج	
1	يُنظر إلى التحقيق الصحفي كانعكاس للعالم الذي يتم قبوله كما هو، ولا يأمل الإعلامي في الوصول إلى نتائج أبعد من مجرد إخبار الجمهور بموضوعه.	يرفض الإعلامي قبول العالم كما هو، فهدف القصة اختراق وضع معين أو تعريته، كي يصلحه، أو يدينه، أو، في حالات معينة، تقديم مثال لطريق أفضل.
2	لا يتطلب التحقيق الصحفي انخراطاً وحماساً شخصياً من الإعلامي.	دون انخراط شخصي وحماس من الإعلامي، لن تكتمل القصة أبداً.
3	يسعى الإعلامي لأن يكون موضوعياً قدر المستطاع دون تحيز لأي طرف في القصة أو إصدار حكم عليه.	يسعى الإعلامي لأن يكون عادلاً ومدققاً في حقائق القصة، وبناء على ذلك، قد يحدد ضحاياها وأبطالها ومذنبيها، وقد يقدم الإعلامي أيضاً حكماً على القصة أو يتخذ أو يصدر قراراً بشأنها.
4	البنية الدرامية ليست مهمة جدا في التحقيق الصحافي، وليس للقصة نهاية، لأن الأخبار مستمرة.	بنية القصة الدرامية ضرورية لتأثيرها، وتقود إلى استنتاج يقدمه الإعلامي أو المصدر.
5	قد يرتكب الإعلامي أخطاءً، ولكنها حتمية وعادة ليست مهمة.	تُعرض الأخطاءُ لجزاءات رسمية أو غير رسمية، يمكن أن تُحطم مصداقية الإعلامي والوسيلة الإعلامية.

ملخص الفصل الأول:

تتمثل الوظيفة الأساسية للصحافة الاستقصائية في الكشف عن الحقائق الغائبة أو المستترة، خصوصاً تلك التي تَعمّد أشخاص أو جهات ما إخفائها عن الجمهور، وهذه الحقائق عادة ما تتعلق بمصالح المجتمع والدولة، ومن هنا تكتسب الصحافة الاستقصائية أهميتها الكبيرة. ولذلك يعتبر العمل في الصحافة رسالة يقوم بها الصحفي الاستقصائي لخدمة مجتمعه أو لخدمة الإنسانية في بعض الأحيان،

وعليه فالصحافة الاستقصائية يجب أن تنطلق من إيمان الصحفي بأهمية ما يقوم به، وأن يتحمل في سبيل ذلك المتاعب والمخاطر في بعض الأحيان.

والصحافة الاستقصائية هي طريقة أو منهجاً مدروساً مخططاً وفق قواعد وأصول معينة بهدف الوصول للحقيقة الخالصة، أينما كانت هذه الحقيقة.

وقد عرفت أشكال من الصحافة الاستقصائية في الصحافة الغربية منذ وقت مبكر، إذ عرفت تقارير نيلي بلاي Nellie Bly من أول التحقيقات الاستقصائية المبكرة في الصحف الأمريكية التي ظهرت في صحيفة نيويورك في عام 1887، وكانت عبارة عن تحقيقات تتعلق بلجوء المرأة إلى مراكز العلاج الخاصة بالجنون، وصدرت تلك التحقيقات فيما بعد في كتاب "عشرة أيام في بيت المجانين" Ten Days in a Mad-House.

وفي سبعينيات القرن العشرين الماضي شهدت الصحافة الاستقصائية قفزة جديدة نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والإعلامية، وعليه نشأت مجموعة من الهيئات غير الهادفة للربح لتقوم بتعزيز الصحافة الاستقصائية من خلال الدعم المالي أو المعنوي أو التشريعي أو الجهد التدريبي والتشبيكي.

وحظي مجال الصحافة الاستقصائية باهتمام متزايد في الغرب منذ أواسط القرن الماضي، وهو يحظى في بعض دول العالم العربي باهتمام مستجد، إذ برزت مؤسسة أريج غير الربحية لتنشر ثقافة الصحافة الاستقصائية في عدد كبير من وسائل الإعلام العربية في عدد من الدول العربية التي وجد فيها مجالاً للتعاون مع المؤسسة كالأردن وفلسطين ولبنان والبحرين وتونس ومصر والعراق واليمن وسوريا ثم مؤخراً ليبيا والجزائر وموريتانيا، كذلك بدأت بعض كليات الإعلام باعتماد برامج تدريسية للصحافة الاستقصائية منها ما أقدم عليه "معهد الصحافة وعلوم الإخبار – جامعة منوبة – تونس من استحداث تخصص للصحافة الاستقصائية. كذلك بدأ بعض الباحثين المستقلين والجامعيين بالاهتمام بهذا الحقل مما يعد بداية متواضعة لإثراء الأدبيات العلمية والأساليب العملية والمهارات الفنية لهذا المجال.

الفصل الثاني

المنطق والتفكير والبحث العلمي

الأهداف الأدائية: Performance Objectives

تُمكِّن دراسةُ هذا الفصل من التعرف إلى:

- المنطق كأساس ومنطلق للمنهج العلمي.
- التفكير العلمي والبحث العلمي.
- المسلمات الأساسية للمنهج العلمي.
- الخصائص الأساسية للبحث العلمي.
- خطوات المنهج العلمي.
- ملخص الفصل.

تمهيد:

ليس ثمة اختلاف كبير بين ثلاثة مجالات مما يمكن تسميته "الجهد المُنظم" من حيث القواعد والمرتكزات المنهجية: التفكير العلمي، والبحث العلمي والاستقصاء الصحفي. فكلها تستند إلى الخطوات أو الإجراءات العلمية المنهجية. وجميعها تستلهم خطواتها وسماتها مما يسمى "المنطق" (Logic)، وهو الطريقة المنظمة في التفكير التي استخدمها الإنسان خصوصاً الفلاسفة والعلماء منذ القدم خلال بحثهم عن الحقائق، وهو ما يزال الأساس للتفكير العلمي وللبحث العلمي لأن المنطق في معناه المبسط يعني: البناء الفكري العقلي الذي يتمتع بالقدرة على التبرير والبرهان والتماسك حتى الوصول إلى النتائج. ولأجل هذا التشابه، قمنا بعرض ومقارنة الخطوات الإجرائية المنهجية لكل تلك الجهود التي يمكن شمولها في اصطلاح "الُجهد المنظم".

إن دراسة أساليب البحث العلمي تعني أن نستخدم الأسلوب العلمي في التفكير، ولا يستطيع أحد الاستغناء عن التفكير العلمي في حياته وفي عمله[1]. والجهد المنظم، قد يكون جهداً فكرياً بحتاً، وقد يكون جهداً عملياً أو ميدانياً بحتاً، مع أنه لا يوجد جهد عملي أو ميداني بحت تماماً، لأن الجهد الفكري أو الذهني هو الموجه للجهد البدني أو الميداني. فالقواعد العملية إن هي إلا كيفيات مختلفة للتعبير عن حقائق نظرية مثلما أشار إدمون غوبلو[2]. لكن بعض الأعمال قد يغلب عليها الجهد الفكري في حين أن أعمالاً أخرى تتسم بغلبة الجهد الميداني أو البدني مع الجهد الفكري الاعتيادي أو المتوارث.

---

1 - عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العملي، مفهومه،أدواته، أساليبه، 1988، ص 14.

2 - غوبلو، إدمون، علم المنطق، ترجمة محمود يعقوبي، القاهرة، الكويت، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2012. ص24.

في الأعمال الكتابية، عادة ما يسيطر الجهد الذهني، وهو الطاقة الأساسية الأولى للعمل الكتابي، بمعنى العمل القائم على تنظيم الأفكار والمعلومات والبيانات وتحويلها إلى "معرفة".

إن بناء قاعدة من التفكير المنطقي أمر ضروري لكل باحث ولكل صحفي مثلما هو لكل إنسان عموماً، لكن الصحفي والباحث وكل هذه الفئات التي تتولى الكشف عن الحقائق في الحياة ونقلها للناس هي من أكثر الفئات المهنية المطالبة بتمثل المنطق في أنشطتها وآليات عملها وتفكيرها، إذ لا يوجد قواعد ثابتة وجاهزة لمواجهة كل المواقف، وعلى هؤلاء الاستناد على "حدسهم المنطقي" للتعاطي مع كل جديد ومختلف.

إنّنا بتعلّمنا قواعد المنطق نستطيع أن ننقد الأفكار والنظريّات العلميّة فنتبيّن أنواع الأخطاء ونتعرّف على أسبابها، وبالتالي فالمنطق ينمي الروح النقدية لدى دارسيه أو محبيه، والمنطق الفكري لم يكن حصراً على فئة من الناس دون غيرها، ففي أبسط أعمالنا وأعقدها نستخدم المنطق، رغم أننا لا نملك أحياناً قواعد أو قوانين وتعليمات واضحة لكافة أفعالنا. ويذكر أن الفيلسوف الإنجليزي جون لوك في فقرة شهيرة له قال "إن الله لم يكن يضن على البشرية بهذه الدرجة، وذلك بأن يجعلهم مخلوقات من ذوات الرجلين ثم يترك الأمر لأرسطو كي يجعلهم كائنات عاقلة...لقد منح الله الإنسان عقلاً يفكر به دون أن يحتاج إلى تعلم طرق القياس"[(1)].

وفيما يلي بعض الأفكار الأساسية في المنهج، مما لا يعد درساً، بل ما هي إلا إشارات وخطوط رئيسة لتحيل المهتمين لمتابعة هذا المسار في المراجع ذات الصلة.

المنطق هو الأساس:

يقال على لسان أحد الحكماء الصينيين "لا تعطني سمكاً بل علمني كيف اصطاد السمك"، وهذا ما يقدمه علم المنطق للإنسان لكي يستطيع الوصول إلى أهدافه بأقصر السبل وبأقل التكاليف.

---

1 - لوك، جون، نقلا عن: ليلى، وليام، مقدمة في علم الأخلاق، ترجمة علي عبد المعطي محمد، الإسكندرية، 2000. ص 37.

يُعرّف المنطق في أبسط تعريفاته بأنه " العلم الذي يدرس القواعد والقوانين العامة للتفكير الإنساني الصحيح"[1]. أو هو "العلم الذي يُعنى بدراسة قواعد التفكير وقوانينه، أو الأداة التي تعين على تفادي الخطأ في التفكير[2].

كان المنطق يدرس ضمن نطاق الفلسفة حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث بدأ يدرس بشكل واسع ضمن الرياضيات، وحالياً يدرس أيضاً مع المعلوماتية. كعلم شكلي، يبحث المنطق في بنية العبارات والحجج وتصنيفها، من خلال دراسة النظم الشكلية للاستدلال inference ومن خلال دراسة الحجج في اللغات الطبيعية[3] .ويرى إدمون غوبلو أن المنطق علم، وعندما نطبقه يصبحً فناً[4].

قسم الفيلسوف كانت E.Kant المنطق إلى قسمين: قسم يتناول شروط المعرفة الصحيحة، وقسم يحدد الشكل العام أو الطريقة التي يتكون بها أي علم، والقسم الثاني هو ما يشكل علم المناهج Methodology، وهذا يعني النظر إلى علم المناهج على أنه فرع من المنطق يطبق مبادئه على الموضوعات الخاصة بالعلوم المختلفة، ومن ثم يُعدُّ علم المناهج بمثابة الجنس الذي تندرج تحته المناهج النوعية للعلوم الخاصة[5].

وهناك اتفاق بين العلماء والفلاسفة على وجود صلة وثيقة ومتلازمة بين المنطق (Logic) وبين التفكير العلمي، إذ إن التفكير العلمي والمنطق خاصتان متلازمان في الإنسان ولا يمكن الفصل بينهما، وهما يكونان معا الركيزة الأساسية في البحث العلمي الذي هو عماد حركة تقدم الإنسان ورقيه، وقد عرف جون ديوي (1859 - 1952) المنطق في كتابه "المنطق نظرية البحث" بقوله "إنه

---

1 - الفضلي، عبد الهادي، مذكرة في المنطق، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، 1990.

2 - الجابري، على حسين، علم المنطق: الأصول والمبادئ، دمشق، دار الزمان للنشر والتوزيع، 2010.

3 - الموسوعة الحرة: http://ar.wikipedia.org/wiki

4 - غوبلو، إدمون، علم المنطق،مرجع سابق، ص 24.

5 - العسكري، عبود عبد الله ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،ط2،(دمشق – دار النمير، 2004). ص3.

درّس العلاقة الكائنة بين القضايا، كعلاقتي الإثبات والنفي، التداخل والتخارج الجزئي والكلي وما إلى ذلك"[1].

والحقيقة أن المنطق باعتباره التجلي الفعلي للعقل البشري السليم، فاستخدامه لم يكن حكراً على الفلاسفة والعلماء والباحثين، بل فهو متاح لكل شخص يستطيع استخدام عقله، وإعمال قدراته العقلية في القضايا والمشاكل التي تواجهه. لكن ثمة مشكلة تبرز هنا، وهي أن العقل نفسه يحتاج إلى تدريب بعض مهاراته وقدراته، وهو أيضاً يحتاج إلى البيانات والمعلومات ليستطيع البناء على مقدمات صحيحة قبل أن يصل للنتائج الصحيحة، فالمقدمات الصحيحة لا بد أن توصل إلى مقدمات صحيحة، لكن الربط بين المقدمات وتصنيفها وإيجاد العلاقات فيما بينها قد يكون هو العائق أمام الوصول إلى النتائج الصحيحة.

فإذا قلنا "الناس غير معصومين عن الخطأ" (كمقدمة كبرى) "والفلاسفة أناس" (كمقدمة صغرى)، إذن فإن "الفلاسفة غير معصومون عن الخطأ" (وهذه نتيجة Result) لأن الفلاسفة ينتمون إلى مجموعة الناس، وهذا الأسلوب في البناء المنطقي ينتمي إلى الأسلوب الاستنتاجي (Induction) الذي يرتبط بالمنطق الأرسطي، حيث يجري البناء المنطقي من العام (الكليات) إلى الخاص (الجزئيات).

ورغم أن هذا الأسلوب أو النمط من التفكير يشكل جزءاً من عمليات البحث العلمي، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة أنها تستوجب الاعتماد على مقدمات صحيحة، والبحث العلمي لا يمكن تنفيذه بالاعتماد على التفكير الاستنتاجي فقط، وذلك لصعوبة بناء القضية الكبرى في كثير من الظواهر، خصوصاً في القضايا الاجتماعية والإنسانية. وبالرغم من هذا القصور(في التفكير الاستنتاجي) إلا أنه مفيد في البحث العلمي، فهو يقدم وسيلة تربط النظريات بالملاحظات، وتتيح للباحثين الاستنتاج من النظريات القائمة على الظواهر التي يمكن ملاحظتها،

1- Sleeper, R.W. The Necessity of Pragmatism: John Dewey's Conception of Philosophy. Introduction by Tom Burke. (2001) [9].University of Illinois Press.

وبعبارة أخرى تتيح الاستنتاجات من النظرية للباحث طرح فرضيات يُعدُ جزءاً منها مهماً في الاستقصاء العلمي[1].

لكن كثيراً ما يختلط الأمر على الباحث بحيث تكون المقدمة الثانية ليست من جنس الأولى، وبذلك يتوصل إلى نتيجة غير منطقية كالمثال التالي:

- الإنسان حيوان ثّديي (مقدمة أولى).
- الحوت حيوان ثّديي (مقدمة ثانية)
- إذن الحوت هو إنسان. (نتيجة مغلوطة)[2].

❖ والنتيجة المنطقية التي يمكن الخلوص إليها من مثال الثديّات، هو أن "ليس كل مخلوق ثديي هو إنسان"، أو "ليس كل الثديّات مفكرة".

في حالات الصحافة الاستقصائية وقصصها قد يبني أحدهم المقدمات كما يأتي:

❖ إن (س) من المسؤولين سبق وأن أدين بالفساد في القضية الأولى. (مقدمة كبرى).

❖ (س) كان مسؤولاً في المؤسسة حينما ظهرت قضية الفساد الثانية. (مقدمة صغرى).

❖ إذن: فإن (س) لا بد أن يكون متورطاً في قضية الفساد الثانية. (نتيجة مغلوطة).

والأمثلة في حياتنا اليومية وفي قضايا الصحافة أكثر من أن تحصى، وتقع بعض الأخطاء في العادة حينما يجري بناء مقدمات متشابهة ظاهرياً أو "مقترنة" بدون رابط حقيقي، والتشابه هو تشابه في سير الأحداث، وهذا ما يضلل الاستقصاء أحياناً، فإذا حقق الصحفي قضية جديدة، فإن سير أحداث القضايا المشابهة سيظل عالقاً في تجربته. أما "الاقتران" فهو إما أن يكون اقتران زمني، أي وقوع الأحداث في

1 - الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي: أساسيات البحث العلمي، 2006، ص 27.

2 - المغربي، كامل محمد، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011.

الفترة الزمنية نفسها مما يدفع الباحث أو الصحفي للربط بين حدثين ليس بينهما علاقة حقيقية (لا تسقط الأمطار إلا بغياب القمر، إذا فإن غياب القمر هو السبب)، أو اقتران الأشخاص، كأن يكون أحدهم مسؤولاً في المؤسسة التي يجري الاستقصاء بشأنها في الفترة الزمنية نفسها محط الاهتمام كما في المثال السابق. وإذا كان ذلك الاقتران يسمح للمتقصي ببناء فرضيات أولية، إلا أن مجرد الاقتران لا يكفي للخلوص إلى نتائج، وهنا يأتي دور الاستقصاء المنطقي القائم على التحقق من المعلومات واختبارها.

الطريقة الأخرى في البناء المنطقي هو ما يعرف بالاستقراء (deduction) وهو يقوم على تتبع الجزئيات للتوصل منها إلى حكم كلّي، وبكلمة أخرى هو فحص مختلف الأمثلة والمعطيات ومحاولة الوصول منها إلى قاعدة عامة.

ومثال الاستقراء أن نلاحظ أن عدداً من المعادن على اختلافها تتمدد بالحرارة وتتقلص بالبرودة، أو أنها مواد موصله للكهرباء، حتى إذا وجدنا أنها كلها تشارك تلك الخواص، كان باستطاعتنا الخلوص إلى معرفة جديدة تتمثل في القاعدة العامة التي تقول :إن المعادن تتمدد بالحرارة وتتقلص بالبرودة.

مثال (1): تهاجر معظم طيور السنونو كل عام من أوروبا إلى إفريقيا مع اقتراب الشتاء.

- ❖ يوجد في الدنمارك الكثير من طيور السنونو.
- ❖ إذن، فإن معظم طيور السنونو في الدنمارك ستهاجر إلى إفريقيا مع اقتراب الشتاء.

في هذا المثال، هناك مقدمة أولى عامة، ومقدمة ثانية أقل عمومية.

والنتيجة هي: أن معظم طيور السنونو في الدنمارك ستهاجر.

وهذه النتيجة يمكن أن تتضمن بعض الشك وعدم اليقين لأنها تعتمد على الاستقراء الناقص، ولا يمكن للاستقراء أن يكون "مطلقاً" أو "تاماً" إلا إذا كانت المجموعة التي نلاحظها صغيرة العدد. وإذ إنه من الصعب القيام باستقراء تام إلا على

الجماعات الصغيرة نسبياً، فإننا نلجأ إلى الاستقراء الناقص عن طريق أخذ عينة (sample) من المجتمع المعني، ونستنتج منها خاصية المجتمع.

مثال (2): قام أحد العلماء بإجراء تجارب على عشرات المعادن مثل الفضة والذهب والحديد والألمنيوم والنحاس وتبين أنها مُوصلات للحرارة والكهرباء.

وحينما جرى التعرف على طبيعة مادة البلاتين، فقد تبين أنها موصلة أيضاً للحرارة والكهرباء.

وعليه استنتج من خلال هذا الاستقراء: أن البلاتين هو معدن مثل المعادن الأخرى لأنه يمتلك خواصها الأساسية.

مثال (3): في علبة البيض التي اشتريتها وجدت أن أول 29 بيضة سليمة.

كل البيض له نفس تاريخ الإنتاج.

لذلك البيضة رقم 30 ستكون سليمة أيضاً.

هذا البناء الاستقرائي لا يضّمن تماماً أن تكون البيضة رقم 30 سليمة أيضاً. فمن المحتمل أن تكون هذه البيضة فاسدة بخلاف الأخريات.

نستنتج من الأمثلة السابقة أن:

الاستنتاج (Induction): هو انتقال العقل من قواعد أحكام عامة مسلم بصحتها إلى أحكام أو نتائج جديدة.

والطريقة الاستنتاجية: تبدأ من القاعدة لتصل إلى الأمثلة، أو تنطلق من الكلّيات وتنتهي بالجزئيات، وتسمى أيضاً الطريقة (القياسية) و(التحليلية) و (التفكيكية): والتحليل أو التفكيك يعني تجزئة المعرفة إلى عناصرها مع إدراك العلاقات القائمة فيما بينها.

الاستقراء (deduction): هو انتقال العقل من الحوادث الجزئية إلى القواعد والأحكام الكلية التي تنظم الحوادث والحالات.

والطريقة الاستقرائية: تبدأ من الأمثلة لتصل إلى القاعدة، وتبدأ بتعليم الجزئيات وتنتهي بالكليات. والطريقة الاستقرائية تسمى أيضاً الطريقة التركيبية، إذ يجري تجميع المعلومات الجزئية ذات العلاقة في كُلّيات ضمن بناء منطقي واحد.

وبالعودة إلى البناء المنطقي، فإنه يمكن استخلاص أن المنطق بصيغة الاستقصاء أو البحث العملي "هو بناء فكري من خلال براهين وأدلة وبيانات ومعلومات وقياس علمي وليس تخمينات غير مستندة إلى أي دليل أو إلى أي سند موثوق".

التفكير العلمي والبحث العلمي:

يعرف العلم بأنه "مجموعة القواعد العامة النظرية التي في الذهن عن قسم من أقسام المعرفة الإنسانية"[1].

ويميز الباحثون بين التفكير العملي وبين تفكير العلماء، فالتفكير العملي منهج أو طريقة منظمة يمكن استخدامها في حياتنا اليومية وأعمالنا أو في أعمالنا ودراساتنا، بينما يقوم تفكير العلماء على أساس دراسة مشكلة محددة متخصصة مستخدمين في ذلك لغة ورموزاً علمية خاصة[2].

ووفقاً لهذا التعريف فإن العلم لا يعني المعلومات بل هو ما جرى استنتاجه أو استنباطه من تلك المعلومات من معرفة (Knowledge)، تلك المعلومات المتحصلة إما من التجارب الشخصية أو خلال الدراسة. والمعرفة بحد ذاتها تأتي ضمن مستويات متعددة قد تبدأ بالفروض ثم القواعد ثم النماذج (paradigms) التي تحاول جمع أكثر من قاعدة أو فرض في رسم تمثيلي بهدف وصف العلاقات والتفسير أو التنبؤ، أما النظرية فهي المستوى المتقدم من القواعد التي يمكن أن يخلص إليها التفكير العلمي.

في بعض المستويات، يبدو موقف العالم أو الباحث الذي يواجه حل مسألة رياضية معقدة، كمثل السائق الذي تعطلت سيارته ويواجه مسالة تفكيرية أيضاً، فهو يحس بالمشكلة أو الإشكالية، ويحاول تحديدها، ثم يستقرئ أو يستنتج بعض القواعد، ويضع ما تيسر له من فرضيات لحل المشكلة.

1 - الجابري، على حسين، علم المنطق: الأصول والمبادئ،مرجع سابق.

2 - عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 48.

إن أحد أهم الفروق يتمثل في أن التفكير العلمي قادر على التعامل مع رموز مجردة، وعلاقات مركبة، وعوامل متعددة، بينما يعتمد التفكير العملي على التجارب السابقة، والعلاقات المحسوسة، أي أن تفكير العلماء هو مستوى أكثر رقياً وتعقيداً من التفكير العملي العادي رغم أن كلاهما يعتمدان على الأسس المنطقية.

ويصنف علم النفس أنماط مختلفة من التفكير، منه التفكير الإبداعي، والتفكير الناقد، والتفكير المعرفي، وفوق المعرفي (التقييمي)، والتفكير الخرافي، والتفكير التوفيقي أو المساير وغير ذلك العديد من أنماط التفكير[1].

ويهمنا في هذا الكتاب الإشارة ببعض التفصيل إلى التفكير المعرفي (cognitive thinking) الذي يناسب محاور هذا المؤلّف.

التفكير المعرفي ومهاراته[2]:

1 ـ مهارات التركيز، وتتضمن:

- توضيح ظروف المشكلة .
- تحديد الأهداف .

2 ـ مهارات جمع المعلومات، وتتضمن:

الملاحظة: وتعني الحصول على المعلومات عن طرق أحد الحواس أو أكثر .

التساؤل: وهو البحث عن معلومات جديدة عن طريق إثارة الأسئلة.

3 ـ مهارات التذكر، وتتضمن:

الترميز: ويشمل ترميز وتخزين المعلومات في الذاكرة طويلة الأمد.

الاستدعاء: استرجاع المعلومات من الذاكرة طويلة الأمد.

1 – للإطلاع على التفكير فوق المعرفي (Metacognitive Thinking:) والتفكير المعرفي أنظر:

2 : زياد، مسعد محمد، أنواع التفكير، موقع اللغة العربية، على الرابط،
http://www.drmosad.com/index80.htm

4 ـ مهارات تنظيم المعلومات، وتتضمن:

المقارنة : وتعني ملاحظة أوجه التشابه والاختلاف بين شيئين أو أكثر.

التصنيف : وضع الأشياء في مجموعات وفق خصائص مشتركة.

الترتيب : وضع الأشياء أو المفردات في منظومة أو سياق وفق أسس معينة.

5 ـ مهارات التحليل، وتتضمن:

تحديد الخصائص والمكونات والتمييز بين الأشياء.

تحديد العلاقات والأنماط ، والتعرف على الطرائق الرابطة بين المكونات.

6 ـ المهارات الإنتاجية / التوليدية، وتتضمن:

الاستنتاج : التفكير فيما هو أبعد من المعلومات المتوافرة لسد الثغرات فيها.

التنبؤ: استخدام المعرفة السابقة لإضافة معنى للمعلومات الجديدة، وربطها بالأبنية المعرفية القائمة.

الإسهاب: تطوير الأفكار الأساسية، والمعلومات المعطاة ، وإغناؤها بتفصيلات مهمة، وإضافات قد تؤدي إلى نتاجات جديدة.

التمثيل: إضافة معنى جديد للمعلومات بتغيير صورتها (تمثيلها برموز، أو مخططات، أو رسوم بيانية).

7 ـ مهارات التكامل والدمج، وتتضمن:

التلخيص: تقصير الموضوع وتجديده من غير الأفكار الرئيسة بطريقة فعالة.

إعادة البناء: تعديل الأبنية المعرفية القائمة لإدماج معلومات جديدة .

8 ـ مهارات التقويم، وتتضمن:

وضع محكّات: وتعني اتخاذ معايير لإصدار الأحكام والقرارات.

الإثبات: تقديم البرهان على صحة، أو دقة الادعاء.

التعرف على الأخطاء: وهو الكشف عن المغالطات، أو الوهن في الاستدلالات المنطقية، والتفريق بين الآراء والحقائق.

خصائص التفكير العلمي والمعرفة العلمية:

يحدد عديد الباحثين خصائص مشتركة للتفكير العلمي والمعرفة العلمية بما يلي: التراكمية والنسبية والتنظيم والبحث عن الأسباب والقابلية للتعميم والدقة، وفيما يلي عرض لهذه الخصائص:

1- **التراكمية Cumulative**: تأتي المعرفة العلمية ومهارات القياس العقلي نتيجة ما يتوصل إليه الآخرون والسابقون في هذا المضمار أو ذاك من المضامير العلمية. فالمعرفة العلمية هي أشبه بالبناء الذي لم يبدأ من الصفر، بل إن لكل مجتهد فيه إسهام بهذا القدر أو ذاك، لكنه يظل في مبناه العام من صنع البشرية جمعاء، وإن كان لبعض المجتمعات أو لبعض الحضارات إسهاماتٍ أكثر من غيرها في هذه الفترة أو ذلك العصر، والكثير من الفضل يعود للرواد في بعض المجالات التي أسست المنهج للتفكير والبحث العلمي.

2- **النسبية relative**: النسبية تعني أن ما يبدو صحيحاً وسليماً في هذا العصر قد لا يبقى كذلك إلى الأبد رغم أن العلم يدعي لنفسه الاعتماد على مبادئ المنطق والالتزام بقواعد المنهج. وهذه السمة لم تأتِ نتيجة خلل في المنطق أو في قواعد المنهج بقدر ما تأتي من الذين استخدموا هذا المنطق واعتمدوا تلك القواعد، وكذلك قد تأتي من تغير في الظواهر أو عللها، وهذا ما تمتاز به الظواهر البشرية في حين أن الظواهر الطبيعية تظل أكثر ثباتاً، ولذلك؛ يلاحظ التقدم الكبير في العلوم الطبيعية مقابل تأخر في العلوم الإنسانية. ولأجل هذه الطبيعة النسبية في الظواهر يواصل الإنسان البحث وبذل الجهد في كافة المجالات دون أن يصل إلى نتائج نهائية مطلقة.

3- **التنظيم organized**: التنظيم يعني أن التفكير العلمي والبحث العلمي يعتمدان مرتكزات أو مبادئ وقواعد متفق عليها بين العلماء.[1] ومن قواعد المنهج العلمي تحديد إشكالية البحث؛ وأسئلته أو فرضياته؛ وأدوات جمع بياناته؛ ثم

1 – علم الميثودلوجي – المنهجية العلمية– هو العلم الذي يدرس تلك المبادئ والقواعد.

جمع البيانات وتصنيفها وعرضها للاختبار لأجل الخروج بالنتائج. ولذلك فإن النتائج التي يتوصل إليها أحد الباحثين في ميدان محدد يفترض أن يصل إليها الباحثون الآخرون فيما لو استخدموا المنهج العلمي على الظاهرة نفسها وفي الظروف نفسها.

4- **العِلية أو البحث عن الأسباب (causal)**: يهدف العلم إلى فهم الظواهر التي يدرسها لأجل تحقيق أكبر قدر من التفسير (explanatory) أو الفهم (understanding) والقدرة على التنبؤ (Predictors) والسيطرة (control) على ظواهر الحياة الطبيعية منها والإنسانية وتوجيهها بالقدر الذي يستفيد منه الإنسان، والتفكير العلمي يحاول إيجاد العوامل والأسباب (المتغيرات variables) التي تؤدي إلى حدوث التغيير في الظواهر والأحداث، سواءً بالزيادة أم النقصان أو أي شكل من أشكال التغيُر، ولكي يصل التفكير العلمي إلى معرفة الأسباب فهو يطرح دائماً أسئلة صغيرة ومحددة، ولا يطرح أسئلة أو إشكاليات وجودية كبرى أو عامة كتلك التي يطرحها الفلاسفة، ولذلك يحدد التفكير العلمي المشكلة (problem) أو يحدد القضية (issue) ويطرح حولها أسئلة محددة يحاول الإجابة عليها[1].

5- **القابلية للتعميم (generalization)**: ويقصد بالتعميم أن النتائج التي يتوصل إليها الباحث العلمي أو المفكر وفق المنهج العلمي يجب أن تكون قابلة للتعميم على المواقف أو الظواهر المشابهة، لأن العلم حينما يدرس ظاهرة محددة يطمح إلى تعميم نتائجها على الظواهر المشابهة، فإذا درس باحث أسباب تفشي آفة المخدرات في عدد من المدارس مثلا كعينة من المجتمع الأوسع، فإن قواعد المنهج ستساعده على تعميم نتائجه على باقي مدارس البلاد أو المنطقة إذا ما أحسن

1 - عبيدات وآخرون. مرجع سابق، ص 52.

الباحث خطوات بحثه وتنفيذها، وهذا لا يعني أن كل بحث يجب أن تُعمم نتائجه على المجتمع الأوسع أو على العينات المماثلة.

6- **الدقة (accuracy)**: والدقة تعني أن على الباحث تحرّي الدقة منذ تحديد عنوان بحثه ومشكلته وأسئلته وأهدافه وأهميته ومصطلحاته مروراً بجمع بياناته ومعلوماته إلى مرحلة عرض نتائجه، فيتجنب إطلاق الأحكام العامة والتوصيفات الشائعة أو استخدام الأدوات والأساليب التي لا يمكن التحقق من سلامتها. (مثلا الاعتماد على مصادر غير موثوقة لسبب أو آخر).

المنهج العلمي: Scientific Method

قام الإنسان القديم، في مستهل مجتمعات الحضارة التي يؤرخ لها بالألف العاشر قبل الميلاد، أو أقل من ذلك أو أكثر بقليل، قام بجمع الملاحظات ومراكمتها عبر تناقلها مشافهة ثم عبر التدوين على مدى السنين، حول الفلك، وحول خواص الأشياء، وسعى لمعرفة ماهياتها، واستخدم خلال ذلك الملاحظة المجردة بالحواس، والتجريب (التجربة والخطأ)، واستخدم المنطق الاستقرائي والاستدلالي في تفكيره مما مكنه من استنباط بعض الحسابات الرياضية والهندسية والوصول إلى بعض الاكتشافات والمخترعات المهمة التي ما يزال بعضها معمولاً به حتى يومنا هذا.

ولا نستطيع تحديد الزمن الذي استطاع فيه الإنسان استخدام التفكير المنطقي، وعلى الأرجح فإن الإنسان اهتدى للتفكير بالحد المعقول من المنطق منذ أزمان موغلة في القدم ما دام يتمتع بما يتمتع به من عقل مفكر وحواس صادقة، ويمكن قبول الافتراض أن التفكير المنطقي للإنسان بدأ مع اكتشاف أهمية التعاون في الصيد وفي حماية نفسه ومجموعته من أخطار البيئة، وجاء ظهور مجتمعات الزراعة المستقرة مؤشراً على اهتداء العقل الجمعي للإنسان على أهمية التعاون والتنظيم في الأدوار من أجل تحقيق حاجات الإنسان الأساسية من مأكل وملبس وأمن، ومعنى ذلك أن الإنسان بدأ يفكر بالطريقة العلمية التي تعني التخطيط للواقع والمستقبل، لكن الطريقة العلمية في التفكير والبحث لم تكن

ميسورة إلا لقلة من الأفراد في محيط يأنف التجديد أو الابتكار مقابل العادات والقيم والمعتقدات الراسخة؛ مما حال دون نهضة المجتمعات البشرية لقرون من الزمن، مع ذلك عرفت البشرية الكثير من الاختراعات والمكتشفات التي لا يمكن تفسير اكتشافها أو اختراعها بغير الطريقة العلمية؛ ومن ذلك اختراع العجلة منذ قرون قبل الميلاد، واكتشاف خواص بعض المعادن مما أتاح مزجها وصناعة بعض الأدوات منها كمزج القصدير بالنحاس الذي أنتج معدناً أكثر صلابة (البرونز) ومثل ذلك اكتشاف صناعة الزجاج في وقت مبكر من التاريخ، وربما كان من أعظم اختراعات الإنسان التي احتاجت إلى فكر منطقي هو اختراع الكتابة في حدود الألف الرابع قبل الميلاد وربما قبل ذلك، باعتبار الكتابة منظومة من الرموز التي تدل على الأشياء والأفكار في الحياة، ومنها بعض الأفكار التجريدية غير المحسوسة كالتعبير عن المشاعر والأفكار، ولعل الاكتشاف المبكر لبعض قوانين الفلك وبعض قواعد الرياضيات وبعض مبادئ الكيمياء والطب والهندسة وغير ذلك من المكتشفات والمخترعات التي عاش بعضها حتى الآن، يعبر عن استخدام الإنسان المفكر مجموعة من القواعد والأدوات العلمية، التي بدونها لا يمكن بناء تلك المنظومات من المعارف والعلوم والفنون.

تعرف **الطريقة العلمية** بشكل عام بأنها "أسلوب للتفكير المنظم يقوم على إجراء التجارب، من خلال وضع فرضية معينة، يتم جمع البيانات ذات العلاقة بها ليتم تحليل تلك البيانات من أجل الوصول إلى نتائج يتم من خلالها رفض الفرضية أو قبولها"[1]. فالعالِم بموجب هذه الطريقة يحدد إشكاليته ثم يقوم بوضع فرضيات مناسبة للإجابة عن سؤال الإشكالية، ثم بعد ذلك يقوم بجمع المعلومات والبيانات لاختبار فرضياته التي قد يقبلها أو يرفضها، وبعد ذلك يتوصل إلى استنتاجات منطقية في ضوء اختبار الفرضيات[2].

1 - المعاني، وآخرون، أساليب البحث العلمي والإحصاء، مرجع سابق، ص 30.

2 - النعيمي، محمد عبد العال، والبياتي، عبد الجبار توفيق، وخليفة،غازي جمال، طرق ومناهج البحث العلمي، 2009..ص 18.

ويعرف **المنهج العلمي** بأنه "ذلك الفن أو تلك الصناعة التي ترتب الترتيب الجيد سلسلة من الأفكار الكثيرة، إما لغاية أن نكتشف الحقيقة متى كنا نجهلها، وإما لنبرهن عليها للآخرين متى كنا نعرفها"[1]. إنه ببساطة الأسلوب والخطوات والإجراءات التي يتخذها الباحث في سعيه لكشف الحقيقة المستورة أو في التأليف بين الحقائق الظاهرة.

لكن الطريقة العلمية في التفكير، لم تبقَ طريقاً أو منهجاً بلا قواعد وأصول واضحة ومحددة، لذلك اجتهد العلماء ووضعوا مثل تلك الإجراءات والقواعد، وهو ما أصبح يعرف بالمنهج العلمي الذي أصبح ينتمي إلى تخصص دراسي مستقل هو حقل الميثودولوجي(Methodology).

ويقسم علم المناهج Methodology المناهج من حيث المستوى إلى قسمين: القسم العام الذي يحدد الأسس أو القواعد العريضة للعلوم كافة، وهذه المناهج العامة، ثم القسم النوعي أو المناهج الخاصة، الذي ينفصل بدوره إلى قسمين: قسم العلوم الطبيعية، وقسم العلوم الإنسانية والاجتماعية. وكل قسم من هذه الأقسام يتفرع بدوره إلى فروع أو أنواع جديدة، ففي العلوم الاجتماعية ثمة المنهج الوصفي الذي يتضمن عددا من الأساليب المنهجية كالأسلوب الميداني، أو التحليلي، أو دراسة الحالة، أو المسح الشامل أو المسح بالعينات.

وثمة مفهوم آخر ذو تداخل بمفهوم المنهج، وهو ما يعرف بالمنهجية، إذ يشير عبد الرحمن عزي إلى أن "مفهوم المنهجية في أصله يعني الرؤية النظرية التي يتخذها الباحث في مقاربة موضوعه مضافاً إليها "الجهاز المفاهيمي" والإجراءات والأدوات (مثل الاستبيان والمقابلة والمعايشة الميدانية) والمعادلات الإحصائية كلما اقتضت الحاجة لذلك"[2].

1 - أرنولد ، أنطوان، ونيكول بيير، المنطق، أو فن توجيه الفكر، ترجمة: عبد القادر قنيني، 2001.

2 - عزي، عبد الرحمن (2013) منهجية الحتمية القيمية في الإعلام، تونس، الدار المتوسطية للنشر. ص 7.

من الملاحظ على نطاق واسع أن أسماء المناهج نفسها تختلف من مرجع إلى آخر، ومن باحث إلى آخر، وسيلاحظ أيضاً عمليات الخلط المتبادل بين ما يسمى المنهج وبين ما يسمى الأسلوب المنهجي وأحياناً ما يسمى "الأدوات المنهجية" ، وهذه الظاهرة تعود لأسباب مختلفة منها طبيعة الحقل العلمي وطبيعة الموضوع المدروس وخلفيات الباحث الذي يقوم على الدراسة، لكن القاعدة الأساسية التي بموجبها يجري تقييم المنهج العلمي في خطوات البحث هي قاعدة مدى منطقية الإجراءات ومدى ملاءمتها لأغراض البحث.

ويرى بعض المناطقة، بأنه يمكن تقسيم المناهج إلى قسمين عريضين: أحدهما لاكتشاف الحقيقة، وهو ما يطلق عليه التحليل أو منهاج التحليل، ويمكن تسميته أيضاً بمنهاج الابتكار. وثانيهما مختصٌ بتفهيم الحقيقة للآخرين متى وجدها، ويسمى هذا المنهاج بالتركيب أو التأليف[1].

المسلمات الأساسية للمنهج العلمي[2]:

أولاً: الاعتماد على الأدلة: والأدلة تعني وقائع Events أو حقائق Facts يمكن التثبت من وجودها أو من صحتها من قبل أي باحث مدرب على الملاحظة العلمية. ويمكن الحصول على الأدلة عن طريق إجراء الملاحظات العلمية التي تختلف عن الملاحظة العادية في دقتها Accuracy أولاً، ثم التحديد Precision ثانيا (مثلا: يبلغ معدل المواليد في مصر أعلى منه في السعودية إذ يبلغ (3.4٪) في مصر مقابل (2.8٪) في السعودية) وهذا يعكس الدقة في الملاحظة ثم الدقة في التوثيق والنقل.

ثانياً: التسليم بمبدأ الحتمية Determinism : يسلم المنهج العلمي بأن جميع مظاهر الكون ما هي إلا نتاج لعمليات أو أحداث طبيعية، فلكل ظاهرة تاريخ يتلخص في الأحداث التي سبقت حدوث الظاهرة، وبناء على ذلك فإن العلماء لا يقتصرون على

1 - – أرنولد، أنطوان، ونيكول بيير (2001) المنطق، مرجع سابق، ص 325.

2 - أحمد، سمير نعيم ، النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية، ط5، القاهرة، ص 19-23.

وصف الظاهرة أو الحدث ولكنهم يسعون دائماً إلى اكتشاف ما سبقها من عوامل أو ظروف وأحوال أدت إلى وقوعها أو حدوث التغير فيها، وهذا المبدأ، وغيره أيضاً، أتاح للعلماء اكتشاف الكثير من علل الظواهر كعللّ الأمراض في الجسم أو التغيرات في البيئة كعلل الفيضانات، بعد أن كان التفكير يتجه إلى العللّ الميتافيزيقية (الأرواح مثلاً)، وعليه تمَكن العلم من وضع الكثير من العلاجات وفسر الكثير من الظواهر الطبيعية والإنسانية.

ثالثاً: التسليم بترابط ظاهرات الطبيعة ووحدتها: يُسلم المنهج العلمي بأن جميع ظاهرات الكون مترابطة ومتفاعلة بعضها مع بعض (مبدأ الانتظام أو الاضطراد، أي أن الأحداث تجري بطريقة منتظمة (systemic)، وبالتالي فإن على العلماء أن يكشفوا عن طبيعة هذا الترابط والتفاعل، وأن يتوصلوا إلى القوانين التي تحكمه، وقد أمكن للعلماء استرشاداً بهذا المبدأ أن يتوصلوا إلى الكثير من القوانين سواءً في مجال الظواهر الطبيعية أم في مجال الظواهر الاجتماعية.

رابعاً: التسليم بمبدأ الاستمرارية أو الثبات النسبي: وهذا المبدأ يقرّ بأن العلاقات بين الظواهر الكونية هي علاقات تمتاز بالثبات لفترات طويلة جداً بعضها يقاس بملايين السنين، فهي ثابتة ومستقرة (كبعض الظواهر الجيولوجية)، لكنها غير مطلقة الثبات وهي عرضة للتغير، لكن هذا التغير لا يحدث في قفزات مفاجئة أو أحداث عارضة أو عشوائية، ولكنه يتبع نظاماً ثابتاً نسبياً، فما يحدث على نحو محدد في ظل ظروف معينة سوف يتكرر حدوثه على نفس النحو تقريباً إذا توافرت الظروف نفسها (مثلا ظواهر المناخ والطقس)، لذلك فإن العلماء يحددون مهماتهم بالبحث عن القوانين الثابتة نسبياً وراء ما هو متغير. ونتيجة لوقوع بعض الظواهر بشكل مخالف لقاعدة الانتظام والثبات، فقد قال بعض العلماء (لكل قاعدة شواذ)، وفي الطبيعة، تقع بعض الاختلالات المخالفة للطبيعة المنتظمة، ويجب البحث في أسباب ذلك في الطبيعة نفسها أو في تداخلات الإنسان مع ظواهرها.

أخيراً، يجب التأكيد أن استخدام المنهج العلمي الذي يتصف بهذه الخصائص الأساسية الأربع في تحصيل المعرفة هو الذي يميز بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية.

الخصائص الأساسية للبحث العلمي:

إن المسلمات الأساسية للمنهج العلمي لا بد أن تفضي إلى خصائص معينة في البحث العلمي، وهي التي لا بد من توفرها حتى يحقق البحث العلمي أغراضه وأهمها كالآتي:

1- البحث العلمي هادف Purposive:

بمعنى أن لكل بحث أو استقصاء علمي أهداف وأغراض (Purposes) محددة، ويمكن وصف تلك الأغراض بأنها فوائد (Interests). لأنه لا يجب أن تكون الأبحاث والاستقصاءات غير واضحة الأهداف وغير منظورة الفوائد.

2- الموضوعية: Objectivity:

الموضوعية مصطلح مرن مثير للجدل لا يوجد له تعريف محدد رغم أهميته الكبيرة، إذ يعرفه بعضهم بأنه عكس الذاتية، وعكس الموضوعية الذاتية والشخصية والغرضية وغير ذلك. والموضوعية تعني أيضاً "تحقيق التوازن والعدالة"[1]، والموضوعية قد تعني القدرة على فحص الأدلة بنزاهة وتجرد والبعد عن التحيز الشخصي والذاتية في البحث. وتعرف الموضوعية في الصحافة بأنها "أسلوب معين أثناء التحرير للالتزام والابتعاد عن المبالغة والتهويل"[2].

وتعرف الموضوعية أيضاً بأنها "الالتزام بالموضوع قيد الاهتمام وعدم التعرض للموضوعات الأخرى أو زجها في السياق بهدف الإساءة لها أو الرفع من شأنها سواءً كانت الموضوعات الأخرى حوادث أم شخوص أم مؤسسات".

ومن المفترض التنبه إلى أن موضوعية النتائج في الأعمال الصحفية ومدى دقتها يعتمد على مدى موضوعية البيانات والمعلومات التي تم جمعها وعلى موضوعية ومناسبة الأدوات والأساليب التي تم استخدامها، وهذا يعني أن هناك علاقة ما بين الأدوات والأساليب المستخدمة وما بين النتائج.

---

1 - مكاوي، عماد، الأخبار الإذاعية والتليفزيون،مرجع سابق، ص 154.

2 - حجاب، محمد منير، الإعلام والموضوعية، مرجع سابق، 2010.

3- التثبت Verification:

والتثبت يعني الاعتماد على أدوات وأساليب يمكن إعادة استخدامها والتثبت من النتائج التي توصل إليها البحث السابق. فإذا استخدم الباحث أداة الملاحظة أو أداة المقابلة أو أداة الاستبانة فإنه يجب أن يتثبت أن هذه الأدوات كانت صالحة للقياس بالطرق التي أقرتها المنهجية. وكذلك إذا ما وصف البيانات أو النتائج فيجب أن تكون قابلة للتثبت، مثل أن يكون مجتمع الدراسة مليون شخص وعينته ألف شخص وأن المتضررين (حسب نتائج الاستقصاء) كانوا (215) شخصاً منهم (89) شخصاً كان الضرر الواقع عليهم كبيراً، وهنا يجب توضيح معنى كبيراً من ضمن مقاييس الدراسة أو الاستقصاء). ومثل هذه البيانات يمكن إعادة التثبت منها في حال الضرورة. أما الأوصاف العامة فلاً يمكن التثبت منها كأن يورد الباحث بياناته كما يلي: (تكون مجتمع الدراسة من كافة سكان المدينة وكانت عينة الدراسة ما يقرب من بضع مئات أو بضع فئات أو بضعة أحياء، وتبين أن عدد الأشخاص المصابين بالتلوث الإشعاعي كان قليلا جداً أو كان كبيراً جداً..).

4- قابلية التعميم Generalizability :

وهي قابلية تعميم نتائج الدراسة على الظواهر المشابهة، وهذه الخاصية لا تتأتى للبحوث إلا ضمن شروط معروفة في اختيار العينات من حيث عدد مفرداتها ونسبتها للمجتمع الأصلي والطريقة التي تم فيها اختيار العينة والأدوات التي جرى استخدامها ومدى صدقية تلك الأدوات في قياس ما وضعت لقياسه. غير انه ليس بالضرورة أن يكون كل بحث علمي قابل للتعميم، فبعض العينات تدرس للخروج بنتائج عن تلك العينة فقط، مثل دراسة بعض عناصر العمل في مؤسسة معينة، أو دراسة مجتمع "المدمنين في مراكز العلاج أثناء فترة معينة" وغير ذلك من الموضوعات التي لا يمكن الاعتماد فيها على عينات قابلة للتعميم، أو أن الأمر لا يتطلب ذلك أصلاً.

5- قابلية الاختبار Testability:

وتعني إخضاع نتائج البحث إلى بعض الاختبارات (الإحصائية أو المعّمَلية أو البُرهانية) للتأكد والتثبت من صحة أو عدم صحة الفروض التي تم التوصل إليها. فإذا تم إثبات الفرضية التي نصها (إن مؤسسة ما فقدت مبالغ مالية تقدر بحوالي 5 مليون دولار خلال سنة) فيجب أن تكشف النتائج عن حجم المُدخلات والمُخرجات والمصروفات من خلال الوثائق والأدلة المؤكدة مما يفضي إلى نتائج دقيقة يمكن إعادة التثبت منها.

6- البساطة والاقتصاد Parsimony:

وتعني استخدام صيغ واضحة وموجزة ومبسطة في وصف الظاهرة أو القضية وفرضياتها بحيث تكون مفهومة من كافة مستويات القراء وليس من قبل أصحاب الاختصاص فقط. وتتضمن هذه الخاصية حصر المتغيرات الفاعلة في أبسط صورة ممكنة بما يتيح فهمها.

7- الدقة والثقة Precision and Confidence:

وهناك ارتباط وثيق بين مفهومي الدقة والثقة، فالدقة تعني مدى اقتراب النتائج التي يتوصل إليها البحث بناءً على البيانات التي جمعها من العينة إلى الحقيقة، إنها تعكس درجة التطابق بين ما توصلنا إليه من البحث وبين الظاهرة محل الدراسة، وتعني الدقة (Precision) أن مستوى الثقة مرتفع في النتائج، فمستوى الثقة (أو مستوى الدلالة في التحليل الإحصائي) (Confidence Level) حينما يحدد ب (5٪) فإن ذلك يعني أن احتمالات الخطأ أو الانحراف لا تتعدى عن (5٪) أي أن مستوى الثقة في صحة النتائج لا يقل عن (95٪).

8- المرونةFlexibility :

يتصف البحث العلمي بالمرونة بحيث يظل قابلاً لبعض التعديلات كلما لزم الأمر، وهذا يعني أن على الباحث التحلي بالعقل المفتوح الذي يستوعب كل جديد ولا يعتبر أن فرضياته السابقة نهائية أو مقدسة بحيث يتمسك بها رغم ما استجد من متغيرات أو بيانات، وهذا أكثر ما ينطبق على العلوم الاجتماعية ومنها التحقيقات

الصحفية على وجه الخصوص، والتي تتطلب درجة مرونة كبيرة، إذ قد يضطر المتقصي للتخلي عن بعض فرضياته، ووضع فرضيات جديدة تماماً، وتعديل أخرى تعديلات طفيفة أو كبيرة.

خطوات المنهج العلمي:

اتفق العلماء (خصوصاً علماء المنهج Methodology) على أن المنهج العلمي يتضمن عدداً من المبادئ والقواعد والخطوات، وأهمها ما يأتي:

أولاً- الشعور والإحساس بالمشكلة أو القضية:

وهو الشعور الطارئ نتيجة بعض الملاحظات أو المشاهدات التي تثير بعض التساؤلات في ذهن الباحث حول قضية ما؛ أو مشكلة ما؛ يكتنفها الغموض أو النقص أو يعتريها التغير؛ وهي بحاجة إلى كشف غموضها أو تفسير وجودها أو تفسير التغيرات الطارئة عليها. ويؤدي الشعور بنقص في المعلومات حول موقف معين يكتنفه الغموض إلى إثارة تساؤل في ذهن الباحث، لذلك فالإحساس بالمشكلة يولد حالة ذهنية تثير عدداً من التساؤلات والاستفسارات يمكن التعبير عنها من خلال سؤال البحث الرئيس والأسئلة الفرعية التي تنبثق عنه[1].

وعادة ما يتعرض الباحثون والمهتمون إلى مثل تلك المواقف والأحاسيس بناء على معايشتهم وتجربتهم في المجال الذي يعملون فيه، وتُعدُّ القراءات والاطلاع على أعمال الباحثين أو المتقصين الآخرين مصادر مهمة للحصول على قضية أو مشكلة. ومع تراكم الخبرة، فإنه يتوقع أن يصبح لدى الباحث "حساً بحثياً" يُسهل عليه التقاط القضايا والمشكلات القمينة بإجراء البحث أو الاستقصاء، وقد يبدأ ذلك بالتساؤلات مما يدفع الباحث للشروع في وضع الأسس الكفيلة بالحصول على إجابات لتساؤلاته وجلي الغموض أو كشفه. وتلك هي بداية البحوث والاستقصاءات. إذ إن الصحفي هو من أكثر الناس انخراطاً في قضايا مجتمعه، ويفترض –

1 – المعاني، وآخرون، أساليب البحث العلمي والإحصاء، عمان، دار إثراء، (الشارقة) مكتبة الجامعة.

بالتـالي- أنـه يمتلـك مجـسات حـساسة تمكنـه مـن اكتـشاف مـواطن الخلـل، واستشعار أعراض بعض الانحرافات في مؤسسات الدولة أو في المنظمات الأهلية أو الشركات الخاصة أو البناء الاجتماعي نفسه.

ثانياً- تحديد إشكالية البحث أو قضيته:

الإشـكالية أو المـشكلة البحثيـة هـي (حاجـة لم تـشبع أو وجـود عقبـة أمـام إشباع الحاجة، فهي موقف غامض لا نجد لـه تفسيراً)[1]. أي أنهـا مـسألة بحاجـة إلى حـل، أو غمـوض بحاجـة إلى توضـيح، أو علاقـات مـستترة بحاجـة إلى كـشف. وإذا كان الشعور بالمشكلة أو القضية والإحساس بهـا يـأتي علـى شـكل تساؤلات عامـة غير محـددة المعـالم تمامـاً، فـإن الخطـوة التاليـة هـي التحديـد الـذي يتطلـب صياغة المشكلة أو القضية بكلمـات وجمـل محـددة ذات معـانٍ محـددة لا تحتمـل اللُبس ولا الـترادف ولا التنـاقض. وتُعـدّ هـذه الخطـوة مـن أهـم خطـوات البحـث أو الاستقـصاء كونها ستظل الأساس الذي تُبنى عليه الخطوات والإجراءات التالية، فـإذا مـا اعترى صـياغة الإشـكالية أو القـضية أيـة شـائبة أو أي غمـوض، فـإن ذلـك سـينتقل إلى الخطـوات اللاحقـة وبالتـالي سيـصل البحـث أو الاستقـصاء إلى غـير الأهـداف الـتي ابتغاها الباحث منذ البداية.

ومن الاعتبارات الرئيسية التي تؤخذ عند تحديد الإشكالية ما يأتي[2]:

أ- أن تكـون المشكلة قابلـة للبحـث وليـست خياليـة أو مـستحيلة، ويمكـن أن ينبثق عنها أسئلة وفرضيات يمكن إثباتها أو نفيها.

ب- أن تتمتـع الإشـكالية بالأصـالة بحيـث تـؤدي دراسـتها إلى إضـافات علميـة جديدة ولا تكون تكراراً لأبحاث سابقة.

ج- أن تكـون الإشـكالية ضمن اهتمامات الباحـث العلميـة واسـتناداً إلى خبراتـه العملية مما سيعطي ثقة أكبر في نتائج الدراسة.

---

1 - عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العملي، مفهومه،أدواته، أساليبه، مرجع سابق، ص 64

2 - النجار، فايز جمعة وآخرون، أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، مرجع سابق، ص 31.

هـ- أن تكـون الإشـكالية ملائمـة للبيئـة الـتي يجـري البحـث فيهـا سـواءً مـن الناحية القانونية والسياسية أم الاجتماعية أم الثقافية أم الاقتصادية بحيث لا تتضارب مع منظومة القيم والقوانين السائدة في المجتمع بما يؤدي إلى خلاف ما رغبه الباحث أو المتقصي. وهذا الشرط الأخير، فيه هامش كبير للاجتهاد، إذ أحياناً ما تكون الاستقصاءات الجيدة مخالفة لمنظومة القيم والقوانين السائدة، مثل ذلك الاستقصاء التلفزيوني المصور الذي قام به صحفيون من BBC في منطقة كردستان العراقية حول ظاهرة ختان الفتيات وقامت القناة ببثه أواخر العام 2013، إذ كان الاستقصاء مخالفاً للاتجاهات السائدة (دينية واجتماعية وقانونية) حول عملية الختان. وقد أسهم هذا الاستقصاء في تغييرات ملموسة في قوانين الإقليم، وفي الاتجاهات الفردية والعامة لعدد كبير من السكان حول ظاهرة الختان التي كانت تعد جزءاً من منظومة القيم الدينية والاجتماعية والقانونية.

ثالثاً- تحديد أسئلة البحث وفرضياته:

بعد الانتهاء من صياغة إشكالية الدراسة أو قضيتها تحديداً دقيقاً، وصياغتها صياغة لا لبس فيها، ينتقل الباحث إلى التعبير عن الإشكالية أو القضية بمجموعة من الأسئلة والفرضيات، وقد تكفي الأسئلة أو تكفي الفرضيات، وأحياناً يجري استخدامهما معاً إذا اقتضت ضرورة الدراسة ذلك.

والمبدأ الأساسي في وضع الأسئلة والفرضيات هي أن تكون قابلة للقياس والفحص، أي أن يكون بمقدور الباحث أو المتقصي إخضاعها للاختبار والقياس والفحص بناء على ما توفر له من بيانات ومعلومات.

والوظيفة الأساسية للأسئلة والفرضيات هي توفير مرشد لجمع المعلومات التي تصف الظاهرة أو الحدث أو القضية بما يشبع رغبة القراء أو المعنيين بفهم الظاهرة وبما يفسر نشوئها أو تغيرها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال جمع ما يكفي من بيانات ومعلومات عن الظاهرة أو الحدث أو القضية.

ويجب أن يجري ترتيب الأسئلة ضمن نظام منطقي مترابط لا أن تكون متباعدة أو متداخلة، وهي بنظامها المنطقي هذا إنما تعكس النظام المنطقي الذي بنيت عليه الإشكالية أو القضية. والأفضل أن يجري ترتيب أسئلة الدراسة وفرضياتها من الأعم إلى الأخص، ومن الرئيسي إلى الفرعي، ومن الأبسط إلى الأكثر تعقيداً.

صياغة الفرضيات: Hypotheses

تعرف الفرضية بأنها تفسير لعلاقة مفترضة بين متغيرين أو أكثر يعبر عنها في صورة عبارات قابلة للاختبار ليتم التأكد من صحتها أو عدم صحتها أو في صورة جملة شرطية.[1] فهي عبارة تخمينية أو استنتاجية تصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر. والعلاقة قد تكون سببية أو عِلية، أي أن النتيجة كانت عِلّة أو نتيجة لعامل سابق، حيث يؤدي التغير في أحد المتغيرات (المستقل – independent variable) إلى تغيرٍ في المتغيرات الأخرى (التابعة – dependent variable)، وقد تكون العلاقة علاقة اقتران (conjunction) فحسب، وعلاقة الاقتران لا تعني أن التغير في أحد المتغيرات يسبب التغير في المتغير الآخر، بل إن المتغيران يظهران معاً مما قد يكون مصادفة أو مما قد يعني أن متغيراً ثالثاً أو أكثر (المتغيرات الدخيلة أو متغيرات الصدفة) تكمن وراء ما يبدو تغييراً في المتغير التابع.

والفرضية بالنسبة للباحث تمثل تخمينه الواعي أو توقعاته المدروسة للعلاقة بين المتغيرات، وتكتسب الفرضية أهميتها لأنها تمثل الهادي أو المرشد الذي يساعد الباحث على جمع المعلومات ذات العلاقة وعلى ضبط مراحل بحثه فلا يتشتت اهتمامه بعيداً عن أهدافه الأصلية.

1 – أوما سيكاران، طرق البحث في الإدارة– مدخل لبناء المهارات البحثية، الرياض،1998،ص 119.

والفرضيات الجيدة تتميز بالصفات الآتية[1]:

1- أن يكون الفرض موجزاً مفيداً يسهل فهمه.

2- أن يكون الفرض مبنياً على الحقائق الحسية والنظرية والذهنية لتفسير معظم جوانب المشكلة.

3- أن يكون الفرض قابلاً للاختبار والتحقيق.

4- أن لا يكون الفرض متناقضاً مع الفروض الأخرى للإشكالية الواحدة أو متناقضاً مع النظريات والمفاهيم العلمية الثابتة.

5- تغطية الفرض لجميع احتمالات الإشكالية وتوقعاتها، وذلك باعتماد مبدأ الفروض المتعددة لإشكالية البحث.

وتقسم الفرضيات من حيث صياغتها إلى فرضيات صفرية أو فرضيات النفي (Null Hypothesis) ويعبر عنا بالرمز (Ho) وفرضيات الإثبات أو الفرضيات البديلة (Alternate Hypothesis) ويعبر عنها بالرمز (Ha). وتنص الفرضية الصفرية على عدم وجود علاقة (لا يوجد علاقة بين كذا من المتغيرات المستقلة وكذا من المتغيرات التابعة)، أو قد تكون الفرضية بصيغة الشرط (إن غياب الرقابة على مراكز تأهيل القاصرين لا يؤدي إلى تجاوزات سلوكية تجاههم)، في حين أن الفرضية البديلة تنص على وجود تلك العلاقة (إن غياب الرقابة على مراكز تأهيل القاصرين يؤدي إلى تجاوزات سلوكية تجاههم). وعلى ذلك تكون مهمة الباحث إثبات إحدى الفرضيتين دون أن يتخذ موقفاً مسبقاً من أي فرضية.

وهناك صيغة الفرضية التساؤلية التي يفضل استخدامها في بعض العلوم الاجتماعية ومنها الصحافة، مثل (هل يؤدي غياب الرقابة على مراكز تأهيل المعاقين إلى اعتداءات وتجاوزات على المعاقين؟)

وتقسم الفرضيات أيضاً حسب اتجاه العلاقة، فهو إما اتجاه سلبي أو إيجابي، وفي الاتجاه السلبي كلما جرى النقصُ في المتغير X صاحبهُ تغيرٌ في

---

1 - المغربي، كامل، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مصدر سابق، ص 49.

المتغيرِY، وعلى العكس في العلاقة الإيجابية، كلما زاد التغير في المتغير X صاحب ذلك زيادة في المتغير Y. وهناك تقسيم آخر للعلاقة بين المتغيرات الفرضية هي علاقة طردية أو عكسية (العلاقة الطردية: يزيد المتغير Y بزيادة تتناسب مع زيادة المتغير X والعكس صحيح وسميت بهذا الاسم لأنها ترمز إلى المطاردة بين اثنين. في حين أن عكس العلاقة الطردية هو العلاقة العكسية، بحيث ينقص أحد المتغيرين بزيادة الآخر) وفي التحليل الإحصائي يجري قياس هذه المتغيرات عن طريق عدد من المعادلات الإحصائية مثل الارتباط والانحدار.(أنظر الهامش)[1].

رابعاً- جمع البيانات والمعلومات:

تعرف البيانات Data بأنها "مجموعة من الحقائق الموضوعية غير المترابطة؛ التي يتم تقديمها دون أحكام مسبقة، وتشمل حقائق facts، وملاحظات observations، ومدركات perceptions بشكلها الخام الأساس، وتمثل البيانات أرقاماً ومقولات خالية من أي سياق أو معنى أو نية[2].

أما المعلومات Information فهي " مجموعة ثانوية للبيانات sub-set of data، وهذه المجموعة تتضمن سياقاً وصلة؛ أي أهمية وغرضاً، وعموماً تنطوي المعلومات على معالجة للبيانات الخام للحصول على اتجاه trend أو سياق ذات معنى أو نمط [3] pattern.

والبيانات إما أن تكون بيانات رقمية أو نوعية أو كيفية، مثل البيانات الديموغرافية كالنوع الاجتماعي والأعمار والوظائف والمستويات التعليمية والمستويات الوظيفية.. أو كأن تكون رأس مال المؤسسة أو الشخصية أو عدد العاملين في المؤسسة أو عدد الأحكام القضائية التي سبق وأن صدرت بحق الهدف أو

1 - لمزيد حول الفرضية في الاستقصاء الصحفي أنظر الفصل الثاني.

2 - جرادات والمعاني والصالح، إدارة المعرفة، عمان، 2011، ص56.

3 - المصدر السابق نفسه.

بيانات تتعلق بالقوانين أو بالتاريخ أو بالمعطيات القائمة...إلخ. ومن شأن تلك البيانات توفير وصف دقيق للهدف موضوع الدراسة أو الاستقصاء.

وتفترض الطريقة العلمية أن جمع البيانات والمعلومات يجري عادة بطريقة متدرجة لا تبدأ من الصفر، بمعنى أن الباحث أو المتقصي لا يبدأ في وضع المحاور الأساسية لدراسته؛ خصوصاً إشكالية الدراسة إلا بعد أن يكون قد تجمع لديه ما يكفي من البيانات والمعلومات لذلك، وأكثر من ذلك فالباحث أو المتقصي غالباً ما يملك فرضية أو أسئلة وهي تلك التي أشرنا إليها في مرحلة "الشعور والإحساس بالمشكلة أو القضية" وهي مجموعة التساؤلات التي تبرز في ذهن الباحث حول قضية ما أو مشكلة ما يكتنفها الغموض أو النقص"، لكن الباحث أو المتقصي يستمر في جمع البيانات والمعلومات في كافة مراحل التحقيق أو الدراسة، والقاعدة الأساسية في ذلك هي أن يبدو ما تجمع من بيانات ومعلومات كافياً للإجابة على أسئلة الباحث وفرضياته.

ويتضمن جمع البيانات والمعلومات مجالين إثنين هما:

أ- جمع معلومات وبيانات تتعلق بالجانب النظري والوثائقي للبحث، وميدانه المكتبات والوثائق والمخطوطات والكتب والصحف والمجلات والأرشيف والمصادر الإلكترونية والإعلامية المختلفة. وهذا الجهد لا بد منه في كافة أنواع البحوث والاستقصاءات الصحفية ليوفر أفقاً نظرياً للعمل سواءً كان عملا بحثياً أكاديمياً أم عملاً صحفياً.

ب- المجال الميداني: إذ يشكل الميدان، أو مجتمع الدراسة، أو عينتها المجال الذي يستقي الباحث منه معلومات وبيانات جديدة من شأنها الإجابة على أسئلة البحث وفرضياته. وتتعدد أدوات جمع البيانات والمعلومات الميدانية: بدءاً من الملاحظة بأنواعها، إلى الاستبانة، إلى المقابلة، إلى الاختبارات المعْلَمَية أو المَخبرية (في المنهج التجريبي وشبه التجريبي).

وتعتمد مرحلة جمع البيانات والمعلومات ومن ثم تحليلها على اختيار الباحث لمنهج البحث المطلوب والملائم لإشكالية البحث نفسها، وإلى الوقت والإمكانات المتاحة للباحث وخصائص الأدوات ذات العلاقة بجمع البيانات والمعلومات[1].

خامساً- تصميم خطة البحث:

بعد الانتهاء من تحديد إشكالية الدراسة، وصياغة أهدافها وأسئلتها وفرضياتها، يكون الباحث قد وضع أساسات بحثه من حيث الأهداف والمنطلقات والحدود بما في ذلك الجدول الزمني للعمل الذي قدره الباحث بناءً على وعيه بأبعاد المشكلة وطبيعة الميدان الذي يعمل فيه، علاوة على تقديره لأهمية الوصول إلى نتائج البحث. وحتى هذه المرحلة، يفترض في الباحث أن يظل على قدر من التوقع أو الوعي بعناصر الخطوة التالية وملامحها، لأنه يسير وفق هادٍ أو موجه يتمثل في أهداف البحث أو الاستقصاء وهو أيضاً يتصرف وفق قواعد وأسس يفرضها المنهج العلمي لأجل الحفاظ على علمية الخطوات التي يقوم بها.

لكن في هذه المرحلة بالذات، يتوجب على الباحث إتقان عدد من المهارات البحثية أو الاستقصائية، وعليه – قبل ذلك – تصميم الخطة المترابطة التي تجمع ما بين الوسائل والأدوات والتقنيات التي سيستخدمها والتأكد من أنها أساليب وأدوات وتقنيات علمية لا لبس فيها.

وفي هذه المرحلة أيضاً؛ أي مرحلة تصميم منهج البحث أو الاستقصاء، يفترض أن يكون الباحث قد استطلع حدود موضوعه وآفاقه والسبل التي طرقها الآخرون في الموضوعات المشابهة أو المقاربة والنتائج التي توصلوا إليها؛ لأن من خصائص العلم خاصية التراكمية كما اشرنا سابقاً، والباحث لا يبدأ من الصفر لأنه يستفيد مما توصل إليه غيره من التقنيات والأساليب والنتائج. وهنا يفترض فيه

1 - الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي: أساسيات البحث العلمي، مرجع سابق، ص 65.

أن يكون قادراً على تصميم خطته التي يجب أن تتضمن كافة الخطوات، وفيما يلي عرض مفصل لهذه الخطوات كل على حدة:

1- تحديد المصطلحات التي يستخدمها الباحث تحديداً دقيقاً تجنبا لاختلاط المفاهيم:

وهذه الخطوة تعدّ ضرورية لأن الكثير من المصطلحات والمفاهيم يجري استخدامها وتداولها من باحث لآخر، ومن حقل لآخر بمعانٍ ودلالات مختلفة. وهذه عادة ما تكون في الجزء المسمى (الإطار العام للدراسة، أو مقدمات الدراسة)، وهي التي تشمل مقدمة الدراسة وإشكاليتها وأسئلتها وفرضياتها وأهدافها وأهميتها ومصطلحاتها وحدودها الموضوعية والزمانية والمكانية. وبالعادة يجري تقسيم المصطلحات terms إلى نوعين: الأول: المصطلحات وفق ما استخدمتها المراجع المختلفة، مثل: المرض النفسي (مفهوم نفسي)، الاختلاس (مفهوم قانوني)، التكافل (مفهوم اجتماعي يشير إلى كذا وكذا)، الريبورتاج (مفهوم صحفي يشير إلى كذا وكذا). أما النوع الثاني من المصطلحات والمفاهيم فهو المصطلحات الإجرائية procedure terms وهي تلك المفاهيم والمصطلحات التي حددَ معانيها ودلالات استخدامها الباحث لأغراض بحثه فحسب. ومن أمثلة ذلك: (المؤسسة) ويقصد بها مؤسسة (ك)، (التنصت): ويقصد بها الباحث أي عمليات تنصتْ عبر الأجهزة الإلكترونية، (المنتجات) ويقصد بها منتجات شركة (ك). الفساد: ويقصد به الباحث أي تصرف أو إجراء أو سياسة خلاف القانون والتعليمات قام بها أعضاء الإدارة أو الموظفين في المؤسسة (ك).

2- التنبه لحدود دراسته وتجنب التشعب الذي قد يبعد الباحث عن أهدافه:

إن إدراك الباحث لحدود دراسته يشكل المؤشرات أو الشواخص التي تساعد الباحث على عدم التشتت والحفاظ على بوصلته نحو الهدف.

ويتضمن تحديد حدود الدراسة: الحدود الموضوعية، وهي حدود الموضوع أو القضية التي يدرسها الباحث بحيث لا تتداخل في الموضوعات والقضايا القريبة أو المشابهة. والحدود الزمنية: وهي على نوعين الأول يشير إلى المدة الزمنية التي

ستستغرقها أو استغرقتها الدراسة محددة باليوم والشهر والسنة، والثاني الفترة الزمنية التي تهتم بها الدراسة أو التحقيق. ثم الحدود المكانية، وهي الحدود الجغرافية التي تم فيها جمع البيانات ورصد الأنشطة التي قام بها الباحث. وتبدو أهمية مثل هذه التحديدات في الكثير من الموضوعات خصوصاً حينما يكون الإطار الذي يهتم به الباحث منتشراً على عدد من القطاعات أو على أماكن جغرافية واسعة، وقد لا تنطبق فرضيات الدراسة ونتائجها إلا على الحدود التي جرت فيها الدراسة.

3- تحديد المنهج الذي يستخدمه الباحث:

يفترض في هذه المرحلة أن يكون لدى الباحث الوعي التام بالمناهج العلمية واستخداماتها، ويفترض فيه أن يكون قادراً على اختيار المنهج العلمي المناسب لتحقيق أغراض دراسته، والمناهج العلمية النوعية أو الفرعية كثيرة ومتجددة، مع أن المنهج العلمي الرئيسي هو مجموعة من القواعد والخطوات والمعايير إلا أنها قواعد وخطوات ومعايير تمتاز بالمرونة بما يتناسب مع أغراض الأبحاث وحقائق الواقع واشتراطاته.

4- تحديد حدود مجتمع الدراسة:

ويقصد بهذه الخطوة قيام الباحث بالتعرف على عناصر ومفردات مجتمع الدراسة والتعرف على حدوده، أي التعرف على النطاق الذي تنتشر فيه مفردات مجتمع الدراسة سواءً كان ذلك النطاق جغرافياً، أم افتراضياً (كالمواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت)، أو كان النطاق قطاعياً (كقطاع البنوك) أو مرتكزاً على مؤسسات معينة (كمنظمات المجتمع المدني) وغير ذلك من النطاقات التي قد تكون مجتمع الدراسة، بصرف النظر عن طبيعة مفرداته سواءً كانت شخوصاً أم مؤسسات أم وسائل إعلام أم ظاهرات طبيعية أم كائنات حية.

إن تحديد مجتمع الدراسة لا يأتي بشكل متأخر، بل إن هذا الأمر يجب أن يكون واضحاً منذ الشروع في وضع الخطوط العريضة للبحث، ومن الممكن أن تكون ملامح المجتمع غير واضحة تماماً إلى أن يصل الباحث إلى هذه المرحلة، وهنا

يجب على الباحث تحديد مجتمع دراسته تحديداً دقيقا كي يتجنب الباحث التشتت في مجتمعات أخرى بعيدة عن محاور اهتمامه. وهذه الخطوة أيضاً ضرورية للقارئ الذي سيطلع على الخطة أولاً ثم على التحقيق أو الدراسة عند صدورها. إذ من خلال معرفة مجتمع الدراسة يمكن تقدير العناصر الأخرى في خطة البحث.

5- تحديد عينة الدراسة:

كثيراً ما يعتمد الباحث على دراسة عينة من مجتمع الدراسة لأسباب كثيرة أهمها أنه لا يمكن دراسة كافة مفردات مجتمع الدراسة بسبب أعدادها الكبيرة بما يفوق إمكانيات الباحث أو المؤسسة المعنية بالبحث. لذلك يلجأ الباحث إلى اختيار عينة ممثلة لهذا المجتمع الواسع لتكون ممثلة له، وأفضل أنواع العينات هي العينات المختارة وفق الطريقة العشوائية (Random Sample)، والطريقة العشوائية تعني إتاحة الفرصة لأي من مفردات مجتمع الدراسة لأن تكون ضمن العينة، أي تجنب الانتقائية في اختيار مفردات العينة، وهو ما يرفع من احتمالية تعميم نتائج البحث على باقي أفراد المجتمع الأصلي، ولتحقيق شرط العشوائية وتجنب الانتقائية، فإن المنهج العلمي يقدم مجموعة من الأساليب والخطوات للقيام بذلك وبما يناسب الأشكال المتنوعة لمجتمعات الدراسة وبما يناسب أغراض الدراسة. لكن يجب الانتباه إلى أن العينة العشوائية تقوم على التخطيط المدروس بخلاف العينة الاعتباطية (arbitrary) أو عينة الصدفة (Coincidence) حيث لا يمكن الوثوق في نتائج مثل هذين النوعين من العينات[1].

ويشار كذلك إلى أن استخدام الأنواع الأخرى من العينات قد يكون ضرورياً ولا مفر منه في ضوء أهداف الدراسة أو في ضوء مواصفات مجتمع الدراسة،

1 - تقوم العينة الاعتباطية على دراسة مجموعة من مفردات البحث أو الاستقصاء دون التنبه لما تمثله تلك المفردات من مجتمع الدراسة، مثل اختيار طلبة صف دراسي من مدرسة بدون أسس مقبولة ليكون ممثلاً عن طلبة المدرسة. أما عينة الصدفة فهي أيضاً لا تعتمد على قاعدة باستثناء الصدفة، كأن يقوم الباحث باختيار عشرين طالباً صادف وجودهم في ساحة المدرسة.

ومن ذلك العينة العمّدية أو العينة القَصّدية (Purposive Sample) التي يقوم الباحث باختيارها على أساس أنها ممثلة للمجتمع وتعبر عنه.

وفي بعض الحالات، يصبح بإمكان الباحث – أو يصبح لزاماً عليه – استخدام كافة مفردات مجتمع الدراسة كعينة لدراسته وتسمى في هذه الحالة بالعينة الشاملة (Comprehensive Sample)، ويكون ذلك في حالة قلة عدد مفردات مجتمع الدراسة للدرجة التي يمكن السيطرة عليها من خلال الأدوات البحثية المتاحة، أو في حالة سعي الدراسة إلى تحقيق وصف شامل لمفردات عينة الدراسة، ومن أمثلة ذلك، دراسة خصائص الوسائل الإعلامية الورقية في دولة ما، أو مثل: العدل والتمييز الجندري في ظروف العمل بالنسبة للصحفيات والصحفيين في مؤسسة إعلامية محددة، وغير ذلك الكثير من الموضوعات.

6- تحديد الأدوات والتقنيات المناسبة لجمع بيانات الدراسة.

يقصد بأدوات جمع البيانات تلك الخطوات أو الآليات أو الأوعية أو الأجهزة التقنية التي أقرتها المنهجية العلمية كأدوات صالحة لجمع البيانات والمعلومات، والأدوات المعروفة التي تقرها المنهجية لجمع البيانات والمعلومات هي: الاستبانة questionnaire، والمقابلة interview، والملاحظة observation، وتحليل المضمون content analysis[1]. ثم أضف إلى ذلك الأسلوب المكتبي في جمع المعلومات، وهو القائم على جمع بيانات ومعلومات من مصادر ومراجع منشورة في الكتب والدراسات والصحف، والأسلوب الوثائقي الذي يعتمد على جمع المعلومات من وثائق تنتشر بين الناس أو في مراكز الأرشيف أو المخطوطات والكتب وغير ذلك من مصادر.

أما المقصود بالتقنيات التي يجري استخدامها في جمع البيانات والمعلومات، فهي أدوات تقنية تقوم بتسجيل البيانات والمعلومات إما بالقلم والورق والكتابة والرسم، أو بالصورة (الكاميرات) أو بالصوت (أجهزة التسجيل) أو كلاهما معاً.

1 – تتعدد تصنيفات تحليل المضمون بين المراجع المختلفة، فمنها ما يعدّه منهجاً قائما بذاته، ومنهم ما يعدّه أسلوباً في المنهج الوصفي، ومنهم ما يعدّه أداة دراسية مثله مثل الاستبانة أو المقابلة. ويرى المؤلف أنه أحد أساليب المنهج الوصفي، بينما أداته هي صحيفة التحليل التي يتم بناءها على أسس وحدات التحليل وفئاته.

وقد يكون التصوير تصويراً فوتوغرافياً ثابتاً أو متحركاً. وهذه التقنيات غالباً ما يجري استخدامها في العمل الصحفي بالاعتماد عليها لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها للخروج بالنتائج المرجوة.

ومن المؤكد أن استخدام هذه التقنيات استخداماً علمياً موثوقاً يحتاج إلى ضوابط وشروط فنية وأخرى قانونية، ويجدر التأكد من تلك الشروط الفنية والقانونية.

7- تحديد الطريقة المناسبة لتحليل البيانات والمعلومات التي جمعها الباحث.

إن الانتهاء من جمع البيانات والمعلومات المطلوبة يفضي إلى سؤال يجب أن يكون ملازماً لمرحلة جمع البيانات منذ البداية وهو: ما أنسب الطرق لتحليل هذه البيانات والخروج بالنتائج المرجوة؟ هل يمكن معالجة هذه البيانات إحصائياً؟ إذ من المعروف أن هناك الكثير من طرق التحليل الإحصائي، وخصوصاً من خلال حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Spss) أو من خلال برنامج (Excel). أو من خلال الطرق اليدوية إذا كان كم البيانات قليلاً.

ويمكن تحليل البيانات والمعلومات بطريقتين هما:

1- الطريقة الإنشائية التحليلية: وقد تعتمد هذه الطريقة على التحليل للبيانات والمعلومات، أو على التأليف (التركيب) بينها، أو كلا الأسلوبين معاً، إذ يستعرض الباحث البيانات ويربط بينها ويحللها ويفسرها ويستخرج حقائق جديدة أو يكشف الغطاء عن الحقائق الموجودة في الواقع أصلاً، وفي هذا المستوى عادة ما تكون الأرقام الإحصائية من المستوى البسيط بحيث لا تحتاج إلى تحليل إحصائي متقدم. وإجرائياً قد يستشهد الباحث برأي عالم أو نظرية علمية أو برأي الخبراء وشهود العيان وهو يستشهد بالأدلة والمعلومات التي جمعها مؤكداً بذلك صحة أو عدم صحة الفرضية التي صاغها في بداية بحثه. وقد يحدُث العكس إذ يقدم الباحث أدلته التي جمعها ثم يدعمها برأي عالم أو حقيقة أو نظرية علمية.

2- الطريقة الإحصائية: وهي طريقة شائعة في البحوث الاجتماعية والطبيعية، وفيها تتم معالجة البيانات باستخدام معاملات إحصائية محددة مناسبة للبحث. وتُستخرج النتائج المتعلقة بكل فرضية في ضوء هذه المعالجات الإحصائية. تشمل هذه العملية تفريغ البيانات في الحاسوب وأجراء معالجات رياضية لاستخراج النتائج ومنها استخراج جداول ورسومات بيانية. حالياً يستخدم البرنامج الحاسوبي (SPSS) لإجراء المعالجات الإحصائية. وقيمة هذه الطريقة أنها تمكن الباحث من التعامل مع بيانات عديدة قد تصل إلى عشرات المئات أو الآلاف، ومخرجات المعالجة الإحصائية عادة ما تكون دقيقة جداً، وهي توفر طرق مختلفة للمعالجة مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية ودرجة الارتباط بين متغيرين أو أكثر، ويتعين التأكيد بأن الإحصاء بحد ذاته قد لا يقدم دلائل إلا إذا أحسن الباحث قراءة نتائج التحليل.

8- كتابة تقرير النتائج، ومناقشة هذه النتائج من خلال التعقيب والتفسير والمقارنة.

وهذه المرحلة تمثل المرحلة النهائية للجهد البحثي الذي قام به الباحث طوال مراحل البحث السابقة منذ تثبيت العنوان وتحديد إشكالية البحث. وهنا ينتهي الباحث إلى الإعلان عن نتائج ذلك الجهد من خلال الإجابة على الأسئلة والفرضيات التي وضعها في بداية مباشرته لجهده العلمي أو الاستقصائي، على أن يقوم بعرضها بطريقة مختصرة ومتكاملة بحيث تُجلي أي غموض وتفسر أية علاقة وتوضح حقيقة الأسئلة التي جرى طرحها.

ويتضمن تقرير عرض نتائج أسئلة الدراسة ما يلي من عناصر:

1- استعراض نتائج الأسئلة والفرضيات وفق الترتيب الذي وردت فيه في الفصول أو الأجزاء السابقة.

2- مناقشة نتائج الأسئلة والتعليق عليها بالتفسير أو النقد، ويكون ذلك إما من خلال الإجابة أو من خلال جزء أو فصل خاص يخصص للمناقشة والتعقيب يسمى جزء أو فصل "مناقشة النتائج".

3- يجري تدعيم عرض النتائج بالبيانات والإحصائيات والجداول والرسومات والأشكال التوضيحية كلما كان ذلك مفيداً، خصوصاً إذا ما استخدم الباحث برامج التحليل الإحصائي في استخراج نتائجه، مرفقاً ذلك بتوضيح المعادلات والأساليب الإحصائية التي جرى استخدامها في التحليل.

4- في بعض تقارير النتائج أو مناقشتها يمكن تدعيم هذه النتائج بالصور أو الأشكال التوضيحية، ويمكن أيراد تلك الصور والأشكال في جزء الملاحق إذا كانت مواد تلك الملاحق لا تمس عمق النتائج، أو إذا كانت تلك الملاحق طويلة بما يخل في توازن التقرير.

9- تثبيت المراجع والمصادر والملاحق في نهاية الدراسة: من الضروري أن يجري تثبيت المراجع والمصادر وفق الأسس المنهجية المتبعة، ثم تثبيت الملاحق إن وجدت من رسوم وأشكال وصور وغيرها من البيانات التي قد يكون لها صلة بالدراسة.

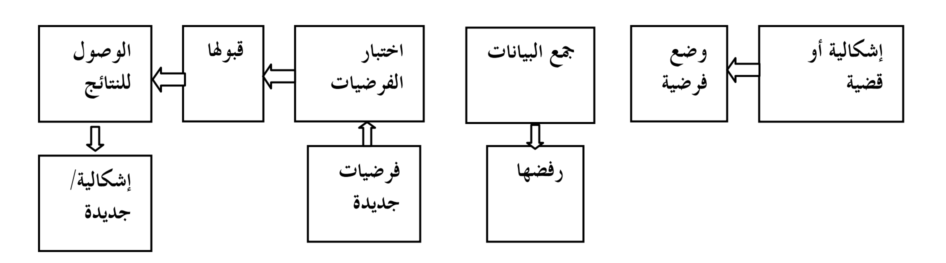
ومن المؤكد أن تثبيت المراجع سواءً في متن نصوص الدراسة أم في نهايتها يجب أن يتقيد بقواعد وتعليمات منهجية وأخرى فنية، وثمة طرق وأساليب عديدة لذلك، لكنها جميعاً تتفق على ذكر اسم المُؤلِف وافياً، وعنوان المرجع أو المصدر، ومدينة الصدور والجهة أو المؤسسة التي قامت بالنشر، وسنة النشر بحيث يتيح ذلك للمهتمين التأكد من المراجع أو العودة إليها للاستفادة، وكذلك كافة أنواع المصادر والمراجع سواءً كانت كتباً أم مجلات وجرائد أم مواقع إلكترونية أم أشخاص أم مؤسسات أم عن طريق الملاحظة. أما المقابلات فلها نظامها الخاص أيضاً الذي يخبر بالاسم الكامل للشخصية وعمله أو تخصصه إن كان لذلك فائدة، وبمكان إجراء المقابلة وساعة المقابلة وتاريخ اليوم والشهر والسنة.

والمخطط التالي يمثل باختصار وضع خطة البحث أو الاستقصاء الصحفي[1]:

---

1 - المصدر: الحسن، عيسى محمود، الصحافة الاستقصائية: مهنة المتاعب والأخطار، ص 69، بتصرف.

أولا: وضع الفرضية Hypothesis، وخطة عمل Plan، ووضع ميزانية مالية تقديرية Balance.



أشكال تمثيلية لسير عمل الاستقصاء

ملخص الفصل الثاني:

تضمن هذا الفصل استعراض متدرج في البناء العلمي بدءاً من المنطق كأساس للتفكير العلمي ثم للبحث العلمي، والمنطق هو عبارة عن قواعد عقلية فكرية تؤدي إلى تحقيق العلمية والموضوعية في التفكير وفي السلوك، ومنها استنبط العلماء سمات التفكير العلمي، ثم خطوات المنهج العلمي وقواعده وأصوله ومناهجه وأدواته.

ويُعدّ هذا العرض أساساً متيناً لأي إجراء سلوكي أو أي تفكير علمي أو بحث علمي استقصائي يستهدف الوصول إلى الحقائق الموثوقة التي تتصف بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والدقة والثبات.

والمنطق وما يبنى عليه من أسس التفكير العملي والبحث العلمي يشكل ضرورة حيوية لكل باحث مثلما هو ضروري لكل صحفي نظراً لأن مهنة الصحافة هي مهنة البحث عن الحقائق وتدعيمها بالبراهين والأدلة الموثوقة قبل نشرها على الملأ عبر وسائل الإعلام. وتبدو مثل تلك الضرورة الحيوية أكثر إلحاحاً للعاملين في الصحافة الاستقصائية، فالصحفي الاستقصائي ما هو إلا باحث غير متهاون في الاعتماد على الأدلة والبراهين بنفس القدر الذي يهتم فيه بالوصول إلى الحقائق وكشفها للجمهور، خصوصاً ذلك النوع من الحقائق المستترة خلف ستائر الغموض أو ستائر التعمية والتمويه المقصود.

الفصل الثالث

المناهج العلمية في الصحافة الاستقصائية

الأهداف الأدائية: Performance Objectives

تُمكِّن دراسةُ هذا الفصل من التعرف إلى:

1- **أوجه التشابه والاختلاف بين الاستقصاء والمنهج العلمي.**

2- **مناهج الاستقصاء الصحفي.**

أولا- المنهج الوصفي.

ثانيا- المنهج الأنثربولوجي.

ثالثا: المنهج التاريخي.

رابعا: المنهج المقارن.

خامسا: منهج النظم.

ملخص هذا الفصل.

تمهيد:

يعرف المنهج العلمي في المعاجم العربية بأنه الطريق الواضح أو الخطوات التي توصل لغاية مرغوبة، و طريق نهجٌ بيّنٌ واضح، والنَهجُ الطريق المستقيم. ومَنْهَج / مِنْهَج وجمعها مَناهِجُ ومَناهيجُ. والمنهاج، وسيلة محدّدة توصِّل إلى غاية معيَّنة، والمنهج العلميّ: خُطَّة منظّمة لعدَّة عمليّات ذهنيَّة أو حسيَّة بُغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها، ومناهج التَّعليم: برامج الدِّراسة، وسائله وطرقه وأساليبه[1].

وتعرف الطريقة العلمية بشكل عام بأنها "أسلوب للتفكير المنظم الذي يقوم على إجراء التجارب، من خلال وضع فرضية معينة، يتم جمع البيانات ذات العلاقة بها ليتم تحليل تلك البيانات من أجل الوصول إلى نتائج يتم من خلالها رفض الفرضية أو قبولها"[2].

والمنهج في أي شأن من شؤون الحياة، في التفكير أو العمل أو البحث أو الاستقصاء يرتجى منه الوصول إلى الغايات المرغوبة، التي يتوقعها المرء أو يتوخاها، إن المنهج يقوم على أن المنطق يفترض أن الحقيقة هي غاية العقل، ويريد أن يحدد شروط أو وسائل تحقيق هذه الغاية، دون أن يتساءل إن كان لهذه الغاية قيمة في ذاتها أو بالنسبة إلى غاية لاحقة[3].

وفي الأعمال الاستقصائية الصحفية، فإن المنهج العلمي يوصل إلى الحقيقة دائماً، وهي الغاية المبتغاة لهذا النشاط المنظم الذي يمكن وصفه أيضاً بأنه النشاط الهادف إلى الكشف عن الحقائق أو البرهنة عليها أو استكمالها، وهو ما يوصف بلغة الصحافة "نقل الحقائق" إلى الجمهور، وهي الوظيفة الأساسية للصحافة منذ نشأتها، وهي – كما هو متفق عليها- حق من حقوق الإنسان الأصيلة[4].

1 – المعجم: الرائد، ومعجم لسان العرب.

2 – أحمد إسماعيل المعاني وآخرون، المرجع السابق، ص 30)

3 – غوبلو، إدموند، مرجع سابق، ص 29.

4 – في عام 1948 أقرت الأمم المتحدة في المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق الاتصال باعتباره واحدا من الحقوق الأساسية للإنسان، وتنص هذه المادة على أن (لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية).

لكن الوصول إلى الحقائق أو كشفها لا يجري وفق طريقة واحدة أو منهجاً واحداً، ولا يوجد منهج واحد يصلح للكشف عن كل أنواع الحقائق أو للاستخدام في كل أنواع القضايا، لذلك، تتعدد المناهج الاستقصائية بتعدد المناهج العلمية نفسها وبتعدد ظواهر الحياة وطرائق الناس في إخفاء الحقائق أو في انتقاصها أو في التشويش عليها، ولأجل تلك الحقائق كان لا بد للاستقصاءات الصحفية من الاستفادة من كافة مناهج البحث العلمي وطرائقه.

وهذا ما سيستعرضه هذا الفصل.

أوجه الاختلاف بين الاستقصاء والمنهج العلمي:

رغم تعدد أوجه التشابه بين الاستقصاء الصحفي وبين المنهج العلمي فإنهما يختلفان أيضاً في عدد من الخطوات والإجراءات. ونبدأ بعرض أهم الاختلافات بين المجالين نظراً لقلتها مقارنة مع أوجه التشابه.

ويتمثل الاختلاف الأهم بين البحث العلمي والاستقصاء الصحفي في اعتماد أغلب الاستقصاءات على العمل الميداني، فالصحفي الاستقصائي ملزم بالنزول إلى ميدان العمل وعدم الاكتفاء بالمصادر المكتبية أو الوثائقية، وإن كان بعض الاستقصاءات الصحفية تعتمد كثيراً على المصادر الوثائقية والمكتبية والأرشيفية مثل الاستقصاءات الاقتصادية والمالية والتاريخية.

يتبين الاختلاف الثاني بين الجانبين في الإجراءات المنهجية، فمنهجية البحث العلمي أكثر صرامة منها في الاستقصاء، إن هدف الاستقصاء هو الوصول إلى الحقيقة بأي وسيلة كانت، وفي بعض الأحيان يجري التستر على بعض الوسائل أو الأدوات والمصادر التي تم من خلالها الوصول إلى الحقائق أو المعلومات، وهذا أمر مفهوم في عالم الصحافة. بينما يشدد البحث العلمي على ضرورة أن تكون تلك الأساليب والأدوات والمصادر المستخدمة في الحصول على المعلومات شفافة ومعلنة، وأن تكون ملائمة للأهداف المرجوة ، وهذا الأمر مرده إلى أن الوصول للحقيقة في الاستقصاءات هي غاية الطلب ونهاية الأرب كما يقال، بينما يعطي البحث العلمي

أهمية كبرى للأساليب والأدوات التي جرى استخدامها كي يجري تقييم مدى صدقيتها، وكي يجري إعادة استخدامها إذا لزم الأمر.

ومن الاختلافات الأخرى بين الجانبين، هو أن الاستقصاء أكثر حاجة من البحث الأكاديمي في الاقتصاد والترشيد في المساحة أو المدة الزمنية لنتائج الجهد البحثي، لذلك عليه استخدام لغة مختزلة ومكثفة، فهو سينشر في وسائل الإعلام ذات الحيز المحدد، مساحة وزمناً، وربما الأهم من ذلك أن المتُلقي لا يهمه كثيراً التفاصيل بقدر ما تهمه النتائج، فهو لن يجدّ في طلبها بل قد تكون التفاصيل الكثيرة سبباً لأن لا يتفاعل معها المتلقي ولا يعطيها الأهمية المناسبة. أما البحث العملي فهو مسجل على الورق وللمتلقي التنقل إلى حيث يشاء من أجزاء البحث، علاوة على أن المهتمين بالبحث العلمي عادة ما يهمهم التعرف على التفاصيل العديدة التي تندرج في نطاق المنهجية العلمية والأساليب والأدوات المستخدمة في الوصول إلى النتائج.

الاختلاف الأكثر أهمية بين الاستقصاء والبحث العلمي، هو أن الاستقصاء الصحفي يجب أن يعتمد على قصة، أو يشكل بمجموع عناصرها قصة مترابطة مبنية على الحقائق والشخوص والوقائع، وهو هنا يعتمد بعض أساليب وفنون وتقنيات مختلفة كي يوصل رسالته، بخلاف البحث الأكاديمي الذي يظل محكوما بصرامة الخطوات المنهجية إلى حد كبير.

وفي الخلاصة، نلاحظ أن الاختلافات بين البحث العلمي والاستقصاء الصحفي الرصين غالباً ما تكون اختلافات شكلية أو شكلانية تتركز على تقرير العمل ولا تمس الإجراءات المبذولة في تحقيق النتائج.

أوجه التشابه بين مناهج الاستقصاء ومناهج البحث العلمي:

تُركز المقاربات التالية على الجانب المنهجي مقارنة بين الأبحاث الأكاديمية والاستقصاءات الصحفية، وسيشعر القارئ ببعض التكرار في تناول بعض العناوين، وهذا كان مما لا بدّ منه لمزيد من الفائدة.

إن أوجه التشابه بين الاستقصاء الصحفي وبين البحث العلمي عديدة وهي أكثر من أوجه الاختلاف التي تتركز حول اعتماد الاستقصاء الصحفي على الجهد الميداني وعلى العلاقات والمقابلات الشخصية التي يقوم بها الباحث المتقصي.

أولاً– أوجه التشابه في مستوى الشعور والإحساس بالإشكالية أو القضية:

وهي المشاعر والانفعالات الواعية المعبر عنها بالتساؤلات التي تبرز في ذهن الباحث حول قضية ما أو إشكالية ما يكتنفها الغموض أو النقص أو يعتريها التغير، وهي بحاجة إلى كشف غموضها أو تفسير وجودها أو تفسير التغيرات الطارئة عليها.

وعليه فإن الشعور والإحساس بالإشكالية يعبر عن حالة شعورية واعية، أي مشاعر انفعالية محكومة بوعي عقلي لأبعاد تلك المشاعر، وهي الحال المعادل لما نسميه الإرادة أو الرغبة لأنها تتكون من مكونين: مكون عاطفي emotional component ومكون معرفي cognitive component . وفي الحالات التي يكون فيها الشعور أو الإحساس مقتصراً على بعده العاطفي يبدو هذا الشعور أقرب لأن يكون انفعالياً عابراً، فالانفعال لوحده لا يكفي للشروع في عمل جاد قد يستمر فترة طويلة؛ وقد يتطلب الكثير من الإمكانات المادية والمعنوية.

في البحث العلمي يعدّ الشعور والإحساس شرطاً مهما لنجاح الباحث وتوفير شروط النجاح والاستمرار، ويعبر عن ذلك عادة برغبة الباحث أو بميوله نحو هذا الموضوع أو ذاك. والحال نفسه في الاستقصاء الصحفي لأن الاستقصاء الناجح لا يأتي من ضرورة وظيفية بقدر ما يأتي من رغبات المتقصي بكشف الغموض وجلي الحقائق بالبراهين والأدلة. ويبدو أن هذا الشرط في الاستقصاء الصحفي أكثر ضرورة وإلحاحاً لأن موضوع الاستقصاء عادة ما يُمثل همّاً أو رسالة للصحفي المتقصي. فإذا كان الإحساس والرغبة النفسية والذهنية ضرورية في البحث العلمي الأكاديمي، فهي أشد ضرورة في الاستقصاء الصحفي، ويقول خبراء الاستقصاءات الصحفية "إذا لم تَمَس القصة مثار البحث عواطفك، ستفشل في استقصائها"[1].

---

1 – هنتر، مارك (إشراف)، مصدر سابق، ص 25.

أما عن مصادر الإحساس والشعور بالمشكلات والقضايا التي تصلح لأن تكون موضوعات لأبحاث علمية أكاديمية أو محاور لقصص استقصائية فهي كثيرة وأكثر من أن تحصى، فكما للباحث الأكاديمي المتخصص مصادر تنتشر في الكتب ووسائل الإعلام وفي المشكلات التي تبرز في كافة مناحي الحياة، فإن الصحفي الاستقصائي أيضاً يعايش الكثير من المصادر، وربما هو الأكثر من غيره انفتاحاً واحتكاكاً بمصادر القصص الصالحة للخروج بقصص استقصائية عميقة وجذابة ومفيدة، وهناك الكثير من الأخبار والتقارير في وسائل الإعلام التي قد يستشف من بين سطورها وجود حلقات مفقودة أو حلقات غامضة، والكثير من الأحداث من حولنا تتطلب رفع علامات السؤال والتعجب وعلامات الدهشة وإشارات الشك. ويمكن لعلامات السؤال والتعجب أن تبرز من خلال ما نرى وما نسمع في حياتنا ممن حولنا وممن نتعامل معهم.

الأمر الأكثر أهمية في هذه المرحلة، هي أن يكون لدى الباحث والاستقصائي حواس استشعار تستطيع التقاط الموضوعات والقصص الملائمة للشروع بالبحث والتقصي سواءً في حقول البحث الأكاديمي أم في مجالات الاستقصاء الصحفي. والحواس الاستشعارية تتكون لدى الباحث أو الاستقصائي من خلال الممارسة الطويلة والرغبة بكشف الحقائق كما هي في الواقع وليس كما تقدم أحياناً في الخطاب الموجه حسب أهواء مقدميها.

ثانيا- أوجه التشابه في مستوى تحديد إشكالية البحث أو قضيته:

هذه المرحلة المبكرة من البحث أو الاستقصاء تعني الشروع العملي في البحث والاستقصاء، في الأبحاث الأكاديمية كما في الاستقصاءات الصحفية يجب أن تكون الإشكالية أو القضية واضحة ومحددة إلى حد بعيد بما يكفي للانطلاق قدماً للمراحل التالية خصوصاً لطرح الأسئلة المحددة أو الفرضيات. وإذا كانت المرحلة السابقة تدور حول أحاسيس وتساؤلات وتخمينات أولية، إلا أن مرحلة "تحديد الإشكالية أو القضية" تتطلب صياغة محددة ودقيقة لأبعد حد، وهذا

الشرط ضروري لتغدو الإشكالية أو القضية قابلة للتقييم أو التقدير سواءً من قبل المرجعيات الأكاديمية في الأبحاث الأكاديمية (المشرف الأكاديمي أو المجلس العلمي) أم من قبل (المُشرفين أو رؤساء التحرير) في وسائل الإعلام أو المؤسسات القائمة على إنجاز الاستقصاء، وقبل ذلك فهي مهمة للباحث أو الصحفي نفسه، كي يكون لديه مقولة ما، أو فرضية ما، أو رؤية ما تشكل له قناعة وحافزاً للعمل.

في هذه المرحلة، فإن وجه الشبه بين كلا الحقلين يتمثل في ضرورة تحقيق الوضوح في رؤية القضية أو الإشكالية، وضرورة صياغتها بواسطة الكلام المكتوب أو المنطوق صياغة محددة بما لا يدع مجالاً للشك بأن محور الموضوع أو القضية قد يحتمل أبعاداً أخرى غير التي قصدها الباحث.

أما وجه الاختلاف، فإن قضية الاستقصاء قد يعبر عنها بجملة واحدة أو سؤال واحد أو فرضية واحدة، بعكس الإشكالية في البحث الأكاديمي التي تتطلب تحديد أبعاد الإشكالية من خلال تلك الصياغة بحيث تكون كافية لوحدها لتعطي فكرة عن الموضوع أو القضية، وبحيث يصبح بالإمكان استنباط كافة أسئلة الدراسة أو فرضياتها من خلال هذه الصياغة. في الاستقصاء تتوالد الأسئلة من بعضها بعضاً وليس بالضرورة أن تظل تتوالد من الإشكالية الأولية رغم أنها تدور في إطارها الأكبر.

أخيراً، فإن تحديد أبعاد الإشكالية في الموضوعات البحثية الأكاديمية يعتمد على مقاربات موضوعية محكمة الترابط، جامدة الصياغة ، لكنها في الاستقصاء الصحفي تتطلب الاتكاء على ركيزة قصصية لا تخلو من إيحاءات إنسانية وصور بلاغية، لذلك فإن إشكالية الاستقصاء وأسئلته وإجاباته يمكن التعبير عنها من خلال قصة فيها عدد من المتفاعلين، ولذلك كثيراً ما يجري التعبير عن قضية القصة من خلال المشاعر والمواقف التي تنطلق من أولئك المتفاعلين، أو حتى من خلال الصور التي تنقلها الكاميرا في القصص المتلفزة أو المصورة.

في تحديد قضية التقرير الاستقصائي يمكن أن يعبر عن القضية بسؤال استنكاري أو استفساري أو جملة تقريرية كما يلي (العبارات تستند إلى قصة الباص 300) الملحق رقم (7):

أ- لماذا تقع عمليات إعدام ميدانية لمناضلين فلسطينيين خارج نطاق القانون؟

ب- هل جرت عمليات إعدام ميدانية لمناضلين فلسطينيين خارج نطاق القانون؟

ج- عملية الباص 300 تضمنت إعدامات خارج نطاق القانون؟

د – مصور صحيفة حدشوت التقط صوراً لخاطفي الباص رقم 300 وهم في أسر أفراد الشاباك، فكيف مات هؤلاء بعد ذلك؟

هـ – شهود عيان: ما حدث مع مختطفي الباص هو عملية قتل بدم بارد والشاباك ينفي ذلك، فأين الحقيقة؟

ولو حاول أحد الباحثين معالجة هذه القضية ضمن نطاق البحوث الأكاديمية فإن أسلوب تحديد الإشكالية سيتغير إلى صيغ محددة وأكثر تحديداً، ولو افترضنا أن أحد الباحثين يرغب في تناول الجوانب القانونية للقضية، فقد يقدم صياغة شبيه بالمثال التالي:

تناقلت بعض وسائل الإعلام ومصادر قضائية أنباء عن قيام أفراد من جهاز الشاباك الإسرائيلي بإعدام اثنين من خاطفي الباص رقم 300، وثمة اتهامات بأن الجيش وجهاز الشاباك قاما بتضليل التحقيق وتضليل الرأي العام بإعلانهما أن العملية وقعت نتيجة اشتباك بين الطرفين، فما موقف القانون الإسرائيلي تجاه مثل هذا الإجراء؟ هل يوجد أساس في القانون الإسرائيلي يبيح للجيش وأجهزة الأمن القيام بعمليات الإعدام خلال التحقيق؟ وهل يوجد قوانين واضحة تعاقب الجهات المتورطة في مثل هذه القضية؟

وقد يجري صياغة الإشكالية بصياغات أخرى عديدة منها:

القانون الإسرائيلي والمواثيق الدولية التي التزمت بها إسرائيل لا يجيزان إعدام المقاتلين من الأعداء تحت أي مبرر من المبررات في حالة إلقاء القبض عليهم لأنهم في مكانة أسرى حرب. فهل التزم جهاز الشاباك وقوى الجيش الإسرائيلي بتلك القوانين والمواثيق؟ وما الإجراءات القانونية الواجبة للتحقق من سلامة الإجراءات التي قام بها جهاز الشاباك والجيش الإسرائيلي؟

ثالثا- أوجه التشابه في مستوى تحديد أسئلة الدراسة وفرضياتها:

غالباً ما تأتي هذه المرحلة مرافقة لصياغة الإشكالية أو القضية أو لاحقة لها، ومن الأفضل أن يجري صياغة الإشكالية أو القضية وفق الأسس المحددة، ثم يبدأ الباحث بتفكيك أجزاء أو أبعاد الإشكالية أو القضية إلى عناصرها الأساسية والتعبير عن ذلك بالأسئلة أو الفرضيات، بحيث تُغطي تلك الأسئلة والفرضيات كافة تلك العناصر أو الجوانب والأبعاد، وقد تكون الإشكالية أو القضية قابلة للتعبير عنها بسؤال واحد فقط، وقد يكون هذا السؤال سؤالاً رئيسياً قابلاً لتوليد مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تُغطي عناصر القضية وأبعادها.[1] وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الفرضيات، إذ يمكن التعبير عن الإشكالية أو القضية بفرضية واحدة، أو بفرضية رئيسة أو أكثر تتفرع إلى فرضيات فرعية.

ومثلما أسلفنا في الفصل الثاني، فإن المبدأ الأساس في وضع الأسئلة والفرضيات هي أن تكون قابلة للقياس والفحص، أي أن يكون بمقدور الباحث أو المتقصي إخضاعها للاختبار والقياس والفحص مثلما يشار في الأبحاث الأكاديمية، أو أن تكون قابلة للتحقق أو البرهنة في الاستقصاءات الصحفية.

---

1 - أنظر مثلاً: ملحق رقم 049 تحقيق "خريجو صحافة يفتقرون... إذ قام هذا التحقيق على سؤال رئيس مفاده: ما واقع خريجي أقسام الصحافة وما مصيرهم في سوق العمل؟ وعن هذا السؤال توالدت مجموعة كبيرة من الأسئلة الفرعية.

والوظيفة الأساسية للأسئلة هي توفير المعلومات التي تصف الظاهرة أو الحدث أو القضية، ويتحقق ذلك من خلال جمع ما يكفي من بيانات ومعلومات عن الظاهرة أو الحدث أو القضية.

في المثال التالي وضعت الأسئلة لتناسب البحوث الأكاديمية، والصيغ – عادة – تظل قابلة للتعديل والتطوير:

مثال: يبدو أن المؤسسة (ك) تعاني من أزمة عامة وشاملة على الصعيد المالي والإداري، وقد انعكست هذه الأزمة على المُدخلات والمُخرجات للمؤسسة وعلى ظروف العمل لموظفيها.

وإذا ما رغبنا في التعبير عن هذه الإشكالية بعدد من الأسئلة، فإن الأسئلة يجب أن تتصف بالخصائص التي أشرنا إليها من تسلسل وترابط إضافة إلى قابليتها للفحص والقياس، وفيما يلي نماذج من الأسئلة:

س1- هل تعاني المؤسسة (ك) من أزمة شاملة على الصعيدين المالي والإداري؟

ويمكن تقسيم هذا السؤال كالآتي:

- ماليا: هل تعاني المؤسسة (ك) من نقص في صندوقها المالي؟
- هل تعاني مالية المؤسسة (ك) من عجز مالي؟ وما نسبة هذا العجز للسنوات السابقة؟
- ما مدى قيام المؤسسة (ك) بالإيفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين من موردين ووسطاء ومساهمين وغيرهم؟
- ما مدى انعكاس الأزمة المالية في حجم المبيعات للمؤسسة؟
- ما مدى انعكاس الأزمة المالية على حقوق الموظفين وظروف عملهم؟
- هل هناك مؤشرات على وجود خلل أو فساد مالي في إدارة أموال المؤسسة؟

وفي الأمثلة التالية إعادة صياغة للأسئلة السابقة لتكون صالحة لتحقيق استقصائي أو لقصة استقصائية، مع الإشارة إلى أن إمكانيات التعديل والتطوير هنا أكثر من الإمكانيات الواردة في الصياغات الأكاديمية:

س1- هل تعاني مؤسسة (ك) من أزمة شاملة على الصعيدين المالي والإداري، فما الأسباب؟

ويمكن تقسيم هذا السؤال كما يلي:

- ماليا: بعض العمال يقولون: الشركة ماطلت في دفع مستحقاتنا المالية منذ بضعة أشهر، فهل خلا صندوقها من المال؟ ولماذا؟
- ما نسبة العجز المالي لصندوق الشركة لتماطل في دفع مدفوعات مستحقة منذ سنوات؟
- بعض التوقعات المتشائمة: مؤسسة (ك) مهددة بالإفلاس بسبب تدني مبيعات الشركة في الأسواق؟
- بعض العاملين في مؤسسة (ك) نعاني من ظروف عمل غير عادلة ويجب كشف الحقائق والأسباب.
- هل يوجد شبهات فساد في إدارة أموال المؤسسة (ك)؟

رابعاً- أوجه التشابه في مستوى الفرضيات وفوائد استخدامها في الاستقصاء:

عرضنا في الفصل الثاني مفهوم النظرية وطرق صياغتها والوظائف التي تقوم بها وصفات الفرضية الجيدة، ونهتم هنا بالفرضية في مجال الاستقصاء الصحفي. والوظيفة الأساسية للفرضية سواءً في تفكيرنا أم في البحوث العلمية أم في الاستقصاءات الصحفية، هو أن توفر لنا أرضية ننطلق منها لجمع البيانات والمعلومات، وتوفر لنا بوصلة توجه خطى سيرنا في الاتجاه المناسب.

وللتذكير فإنه يمكن تقديم تعريف مبسط للفرضية، بأنها تخمين مدروس ومحسوب لعلاقة بين متغيرين أو حدثين أو أكثر، والمتغيرات قد تكون مواقف أو سلوك أو سياسات أو حتى قوانين طبيعية.

يـشير مـارك هـنتر إلى فوائـد اسـتخدام أسـلوب الفرضـية في الاستقـصاء كالآتي[1]:

1- يمنحك أسلوب الفرضية شيئا لتتحقق منه بدلاً من محاولة كشف سرٍّ ما. (موّجه أو بوصلة).
2- تزيد الفرضية فرصك في اكتشاف أسرار. (أي أن الحقائق موجودة ولا ينبغي عليك سوى البحث عنها).
3- الفرضية تجعل إدارة مشروعك أكثر سهولة. (أسلوب الفرضيات يساعد على تقدير حجم الجهد المطلوب والوقت اللازم لإنجازه).
4- الفرضيات توفر أدوات تستطيع استخدامها مراراً وتكراراً.
5- عملياً، تضمن الفرضية أنك ستستلم قصة، وليس فقط كمية من المعلومات، والفرضية تمنحك الفرصة لتقدير العوائد، أو تخمينها، "وهي تمكن من توقع حدٍّ أدنى لعلمك وحد أقصى، وبالمثل، توقع الأسوأ". والأسوأ هو أن يبين التحقق الأولي من الفرضية عدم وجود قصة، فيجري إنهاء المشروع دون إهدار موارد مهمة من جهد ومال.

ومن أمثلة الفرضيات الاستقصائية:

1- هل انطوى مشروع "مساكن الفقراء" على فساد؟
2- عمليات خصخصة شركات الاتصالات والهاتف وبيعها جرت خارج القانون.

يلاحظ أن مثل هذه الفرضيات تُعدّ فرضيات رئيسة، وقد تكون فرضيات محورية حصرية، أي أن الصحفي المتقصي لا يهتم بغير إثبات أو نفي هذه الفرضية، مع علمه بوجود فرضيات فرعية أخرى.

الفرضيات الفرعية الأخرى قد تكون ذات صلة جانبية بالفرضية الرئيسة، والتحقق منها يؤدي إلى التحقق من الفرضية الرئيسة، وربما يكون هو الطريق الأسلم أو الطريق الوحيد للتحقق من الفرضية الرئيسة، إذ لا يمكن التحقق من

1 - هنتر، مارك (إشراف)، مصدر سابق، ص 35)

الفرضية الرئيسة "بخبطة واحدة". ومن أمثلة ذلك الافتراض الفرعي "أن الشركة بيعت لشركة وهمية كما سربت بعض المصادر". ومن الفرضيات الفرعية أيضاً التي تسهم في التحقق من الفرضية الرئيسة " أن هيئة الحكومة لم تدرس بنود الاتفاقية"، أو "إن عملية البيع لم تجرِ وفق قانون وتعليمات المناقصات ولم تتخذ الإجراءات القانونية والإشهارية في هذا الصعيد"، ويمكن أيضاً إيراد الكثير من الفرضيات والأسئلة ذات العلاقة التي تؤدي عملية التحقق منها إلى التحقق من الفرضية الرئيسة، خصوصاً إذا كانت القضية من الحجم الكبير مثل "قضية بيع الفوسفات" وهي مؤسسة من مؤسسات القطاع العام في الأردن، بيعت في نطاق برنامج خصخصة القطاع العام، ونظرت فيها المحاكم وأثبتت فرضية الفساد وأدين بعض المتهمين بالسجن والغرامة.

هناك مثال شهير في فضيحة "بلايم غيت" التي وقعت على خلفية بناء إدارة بوش لذرائع وفرضيات وهمية لتبرير حربها على العراق، ومحصلتها أن العراق سعى أو يسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل (يورانيوم)، فقد تم تعزيز هذه الذريعة (الفرضية) بذريعة (فرضية) أخرى خطرة وهي: أن صدام حسين أقام علاقات مع بعض أطراف شبكة القاعدة التي نفذت تفجيرات 11 سبتمبر. في هذه الصياغة، ثمة فرضية رئيسة وفرضيات أخرى فرعية، الفرضية الرئيسة هي أن الإدارة الأمريكية لفقت ذرائع لتبرير غزو العراق، هذه هي الفرضية الرئيسة، الفرضيات الفرعية كثيرة، "العراق سعى لابتياع اليورانيوم من إحدى الدول الإفريقية". والفرضية الفرعية الأخرى هي" أن هذا التلفيق جرى من قبل وكالة "السي أي إيه"، أو من قبل مستشاري الإدارة أنفسهم وبطلب من الرئيس بوش نفسه"، ومن الفرضيات الفرعية الأخرى "أن مصادر المعلومات لوكالة المخابرات الأمريكية كانت غير موثوقة بالإشارة إلى مصلحتها في إسقاط النظام العراقي" (أحمد الجلبي، وما عرف بالعالم العراقي المفترض).

خامساً- أوجه التشابه في مستوى جمع البيانات والمعلومات:

البيانات Data هي معطيات وصفية كمية توفر وصفاً للظاهرة أو الحدث، وحينما يجري تحليل هذه البيانات أو تركيبها تتحول إلى معلومات Information.

مثال: حصل أحد الباحثين على معطيات من مراكز الجمارك كما يلي:

1- يدخل المراكز الحدودية يومياً ما يقرب من 100 سيارة جديدة مستوردة من الخارج. حوالي 20 مركبة منها كانت مستخدمة.

2- 30٪ من المركبات المستوردة هي ذات منشأ ياباني و40٪ ذات منشأ كوري، و10٪ ذات منشأ أوروبي فيما تتوزع النسب الباقية على: الولايات المتحدة، الصين، دول أخرى.

3- تعتمد قيمة الجمارك التي يتم تحصيلها على نوع السيارة وسنة صنعها وقوة محركها وخصائصها الأخرى وفق ملحق مرفق بالتعريفات الجمركية.

يلاحظ أن المعطيات السابقة يغلب عليها طابع البيانات، يتخللها بعض المعلومات، لكنها في مجملها بيانات قد لا تحمل دلالات مفيدة ما لم يجرِ تحويلها إلى معلومات، ثم بعد ذلك إلى معرفة Knowledge من خلال الاستفادة من تلك البيانات والمعلومات في التخطيط للسياسات الجمركية والسياسات التنموية عموماً.

في الأبحاث الأكاديمية وفي الاستقصاءات، يجري العمل على جمع البيانات والمعلومات بالتوازي مع الشروع في وضع أساسات الاستقصاء، في المراحل الأولى لا بد من جمع البيانات والمعلومات لتكون كافية لإنجاز الخطوات السابقة: الإشكالية، الأسئلة والفرضيات، وهي مرحلة الاستكشاف.

في هذه المرحلة، أي بعد إنجاز تحديد الإشكالية أو القضية، وتحديد أسئلتها وفرضياتها، يتوجب التوسع في جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالموضوع أو القضية، وفي هذه المرحلة يفترض أن يكون الباحث- المتقصي قادراً على إجراء مسح شامل لساحة أو ميدان البيانات والمعلومات، أي أنه أصبح ملماً بمصادر معلوماته المحتملة، وأن لديه الخطة والمقدرة لتغطية تلك المصادر والسيطرة عليها، في الاستقصاءات الصحفية، الشمولية مهمة من جهة تقاطع المصادر أو تناقضها حول

معلومة ما، وهنا أيضاً، نوعية البيانات تُعدّ أكثر أهمية من كميتها كما في بعض الأبحاث الأكاديمية التي تتطلب التوسع في توفير البيانات من أكبر عدد من مفردات مجتمع الدراسة.

تجربة الصحفية الأمريكية (جوديت ميلر- جريدة نيويورك تايمز) في استقصاءات "بلايم غيت" دللت على أنه لا يكفي الحصول على المعلومات الحساسة من مصادر رفيعة المستوى، فقد تبين فيما بعد أن "ميلر" أخطأت عندما نشرت خبراً، قبل غزو العراق اعتماداً على "مصدر خاص" ادعى فيه أن العراق يمتلك كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، واتضح أن هذا المصدر كان "أحمد الجلبي"، الذي تعاون مع البنتاغون للإطاحة بنظام صدام حسين. وأخطأت "ميلر" أيضاً حينما نشرت خبراً مشابها اعتماداً على "مصدر عراقي خاص" ادعى فيه وجود معامل كيماوية عراقية، واتضح فيما بعد، أن هذا المصدر كان صديقاً لأحمد الجلبي وأدعى أنه عمل في معامل كيماوية في العراق، واتضح فيما بعد أنه كاذب. وتمثل خطأ ميلر الأكبر في اعتمادها أيضاً على معلوماتها من السيد لبي Liebe، مستشار نائب الرئيس "تشيني" عن اسم الجاسوسة "فاليري بلايم"، وكان يجب عليها مقارنة المعلومات التي حصلت عليها من "مصدر خاص" مع معلومات من "مصدر آخر مضاد" في وكالة الاستخبارات المركزية مثلا[1].

والقاعدة الثابتة هي عدم وجود قاعدة بخصوص حجم البيانات اللازم جمعها، ولا يوجد مقياس محدد لحجم المعلومات والبيانات التي يجب تحصيلها غير مقياس واحد يتمثل في أن هذه البيانات والمعلومات كفيلة بتوفير إجابات شافية لأسئلة الاستقصاء أو فرضياته، فيما يرتبط حجم المعلومات في الأبحاث الأكاديمية بشروط واعتبارات أخرى منها: هل الباحث معني بتعميم نتائج دراسته على مجتمع الدراسة كله؟ أم أن نتائجه حصرية بالعينة التي جمع منها بياناته ومعلوماته؟. وما طبيعة البيانات أو المعلومات التي يريدها الباحث – المتقصي؟

1 - حمود، عبد الحليم، الصحافة الاستقصائية: الفضيحة الكاملة، ، مرجع سابق، ص 100.

وعليه فإن الباحث أو المتقصي الجيد هو من يعرف أهدافه وأي نوع من البيانات يوفر له ركائز حقيقية للإجابة على أسئلته أو فرضياته.

والباحث أو المتقصي الجيد هو من لا يفقد اتجاهه ولا ينسى مهمته فلا يتشتت في جمع بيانات ومعلومات غير ذات صلة.

والباحث أو المتقصي الجيد هو من يستطيع تدوين أو توثيق بياناته ومعلوماته في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة فلا يفقدها أو يفقد شيئا من قيمتها.

والباحث الجيد أو المتقصي الجيد هو من يملك الرؤيا الواضحة لكيفية توظيف البيانات والمعلومات التي حصل عليها، وهذه الصفة تتصل بالخبرة والعمق النظري في البحث والاستقصاء.

والباحث المُجيد أو المتقصي المُجيد هو من يملك الأدوات والمهارات الجيدة لمعالجة بياناته ومعلوماته وبالتالي يستطيع تحويلها إلى معرفة حقيقية Knowledge.

سادساً– أوجه التشابه والاختلاف في مستوى الخطوات الإجرائية:

من المفيد المقارنة بإيجاز بين الخطوات المنهجية للبحث الأكاديمي وبين الاستقصاء الصحفي:

أ- تحديد المصطلحات التي يستخدمها تحديداً دقيقاً تجنباً لاختلاط المفاهيم.

يواجه الباحث خلال – وبعد - قيامه بجمع البيانات والمعلومات اللازمة لإجابة أسئلته وفرضياته، يواجه إشكالية ترادف المصطلحات والتوصيفات لقضايا محورية في قضيته الرئيسة، ولتجنب التضارب أو سوء الفهم أو أي نوع من الالتباس، لا بد من أن يحدد الباحث المفاهيم والمصطلحات التي يتعامل بها مع متعامليه.

وفي الاستقصاء الصحفي، تبرز أهمية تحديد المفاهيم والمصطلحات للقراء حينما يقوم الصحفي بكتابة قصصه وتقاريره. مثلا: في استقصاءات (أسلحة الدمار الشامل)، فلا بد من تعريف أسلحة الدمار الشامل وفق مستويين من التعريف المحدد: الأول التعريف العلمي بالاعتماد على المراجع العلمية، والتعريف الثاني، مفهوم أسلحة الدمار الشامل كما يراه المخبرون أو المصادر التي تدعي أو تزعم بوجود أسلحة دمار شامل أو كما تراه الإدارة الأمريكية التي تبنت تلك الإدعاءات.

ب- التنبه لحدود البحث وتجنب التشعب الذي قد يبعد الباحث عن أهدافه.

تتوفر في الأبحاث الأكاديمية المقدرة على الالتزام بحدود الدراسة أكثر من الأبحاث الاستقصائية، في الأبحاث الأكاديمية غالباً ما يمتلك الباحث خيارات أوسع، وهو يمتلك فرص التفكير والاستشارة والمراجعة الهادئة، لكن مثل هذه الفرص قد لا تتوفر في الاستقصاءات الصحفية، لأن الأمور لا يسيرها الصحفي بمفرده، فثمة أطراف أخرى كثيراً ما تتحكم في إمكانيات الصحفي المتقصي، خصوصاً مصادر المعلومات، هذا إضافة إلى الضوابط والمحددات الأمنية، أو القانونية، أو الأخلاقية، أو المادية، التي كثيراً ما تفرض قيودها واشتراطاتها.

إن الصحفي الاستقصائي مطالب بأن يكون في غاية التنبه لعدم الانجرار وراء أهداف وهمية، أو أهداف مُضللة بنفس القدر الذي يكون مطالباً فيه بتشغيل كافة حواسه لالتقاط كل جديد، والاستماع لكل متحدث وتحفيز مصادر معلوماته على الإتيان بكل جديد.

ج- تحديد منهج الدراسة الذي يستخدمه الباحث.

في الأبحاث الأكاديمية، غالباً ما يطلب من الباحث تحديد منهج دراسته منذ المراحل الأولى لتصميم الخطة، ويمكن تغيير منهج الدراسة إذا ما طرأت أية تغييرات جوهرية على الخطة تقتضي تغيراً في المنهجية المستخدمة، أما في التحقيقات الصحفية، فإن الصحفي غير مقيد، بل يبحث عن الحقيقة، ويسعى لأن تستند تلك الحقيقة إلى ما يكفي من البراهين والمصادر والمعلومات، وهو بذلك قد لا ينشغل كثيراً بأي نوع من المناهج يستخدم، فقد يعتمد على المنهج التاريخي في التعرف على بعض الوقائع، وقد يضطر لاستخدام المنهج الأنثربولوجي فيقوم بالاختلاط بمصادر المعلومات على أنه واحد منهم.

د- تحديد حدود مجتمع الدراسة.

في أحيان كثيرة، سواءً في البحث العلمي أم البحث الاستقصائي، يكون مجتمع الدراسة غير واضح المعالم منذ البداية، ولا يمكن القول أن تحديد مجتمع

الدراسة في هذا الحقل أسهل منه في الحقل الآخر، لكن في بعض الأحيان، أي في بعض الأبحاث والاستقصاءات، يمتلك الباحث أو المتقصي رؤية واضحة عن مجتمع دراسته منذ البداية، لكنه في كل الأحوال يصبح مطالباً بتحديد تلك الحدود في المراحل المبكرة من البحث، وهذا الأمر يظل متاحاً وميسوراً إذا ما بنى الباحث خطواته السابقة حسب الأصول العلمية والاستقصائية. وسيتضح أنه سُيبنى على هذه الخطوة ما سيأتي من خطوات.

هـ- تحديد عينة الدراسة.

إذا ما خلص الباحث أو المتقصي من تحديد حدود مجتمع دراسته، سيكون أمام سؤال مهم: هل أستطيع أن أدرس كافة مفردات مجتمع الدراسة أم أنني مضطر لدراسة عينة ممثلة؟

من النادر أن يستطيع الباحث دراسة كافة مفردات مجتمع الدراسة، لأن ذلك يستلزم إمكانيات كبيرة قد تعجز عنها بعض الدول أو بعض المؤسسات البحثية الكبيرة، لذلك، فإنه غالباً ما يضطر لدراسة عينة صغيرة تعد ممثلة للمجتمع الأصلي، والأهم من ذلك في الاستقصاءات، أن مرشد المتقصي هو مصادر الحصول على المعلومات، فأينما وجدت المعلومات، سعى إليها الباحث، وقد تتوزع هذه المعلومات على عدد من البلدان القارات مثلما كان في استقصاء قناة الجزيرة القطرية عن مسألة موت الرئيس عرفات، إذ توزعت مصادر المعلومات على عدد كبير من البلدان: فلسطين، فرنسا، سويسرا، موسكو، الولايات المتحدة...الخ. أو في فيلم "محتالو الكربون" (The Carbon Crooks) الذي تم جمع معلوماته وتصويره في تسعٍ من الدول الأوروبية والإفريقية. (مرفق في الملحق رقم (3).

وفي الأبحاث الاستقصائية، سيكون أمر اختيار العينة غيره في الدراسات الأكاديمية، الدراسة الأكاديمية غالباً ما تجري في بيئة رتيبة وهادئة، بخلاف ما يجري في الاستقصاءات الصحفية، حيث الحدث المستمر، أو الحدث المستتر، أو الأخبار والقصص الناقصة التي لا نعرف حدودها النهائية ولا كافة الفاعلين فيها.

وهنا، يقوم الباحث بتتبع الأحداث أو الأخبار أو الوثائق دون أن يكون لديه فكرة تامة الوضوح عن طبيعتها أو مكان وجودها، ومثل هذا الأمر يحدث أحياناً في الأبحاث الأكاديمية، فتسمى عينة الدراسة بعينة "كرة الثلج" Snowball Sample، أو "عينة قصدية" Purposive Sample، وعينة كرة الثلج تستخدم عندما نواجه صعوبة في تحديد أعضاء المجتمع المرغوب دراسته، حيث يبدأ الباحث بعينة صغيرة ميسرة، ثم تبدأ العينة بالنمو شيئا فشيئاً مع سير الدراسة[1]. وهذا ما جرى في استقصاء الجزيرة القطرية في قضية موت الرئيس عرفات، أما العينة القصدية، فهي عينة يتعمد أو يتقصد الباحث اختيار مفرداتها لأنه يعتقد أنها تمتلك بيانات مفيدة للبحث[2]، ومن أمثلة ذلك تحقيق الصحفية حنان خندقجي حول توثيق إساءات واعتداءات بحق أطفال من ذوي الإعاقة في الأردن[3]، ويلاحظ أن العينات التي يعمل عليها البحث الاستقصائي كثيراً ما تتبنى طريقة عينة كرة الثلج، فالباحث يتعرف على "طرف الخيط" ثم يستمر في التعرف إلى الأطراف الأخرى في العينة جامعاً البيانات والمعلومات إلى أن يجد أو يُقدر أن تلك البيانات والمعلومات أصبحت كافية لحل ألغازه (أسئلة قضيته أو فرضياتها). وفي كل الأحوال على الباحث تقدير الطريقة الأفضل لاختيار العينة بناءً على معايير كثيرة منها أهداف البحث وأخرى تتعلق بالواقع والإمكانيات، بيد أن المعيار الدائم الذي يجب أن يبقى أمام أعين الباحث والمتقصي يتمثل في السؤال: هل مفردات العينة هي الأطراف أو المفردات المُثلى للحصول على بياناتي ومعلوماتي؟ فإذا تم التشكيك في مفردات العينة، فإنه يسهل التشكيك في الإجابات النهائية للدراسة أو الاستقصاء، وهذا ما وقع في قصص "بلايم جيت" المشار إليها أكثر من مرة في هذا الكتاب.

1 - النجار وآخرون، مصدر سابق، ص120.

2 - المعاني وآخرون، مصدر سابق.

3 - تحقيق إساءات واعتداءات يتعرض لها ذوي إعاقة – ملحق رقم (1)

و- تحديد الأدوات والتقنيات المناسبة لجمع بيانات الدراسة.

يقصد بالتقنيات كل الوسائل التقنية والأدوات الفنية والمهارات اللازمة التي من خلالها يقوم الباحث بتسجيل البيانات والأحداث والوثائق سواءً كانت مكتوبة أم منطوقة أم مصورة.

في الدراسات الأكاديمية غالباً ما يتاح للباحث التفكير والتخطيط الهادئ لاختيار مفردات عينته معتمداً على الاستشارات وعلى تجارب الدراسات السابقة وعلى المراجع العلمية، وبناء عليه؛ يستطيع أيضاً تقدير الأدوات والتقنيات المُثلى لجمع البيانات والمعلومات من مصادرها، وعلى ذلك يباشر بتصميم أدواته وتعديلها وتطويرها لتناسب أغراضه، غير أن مثل هذه الفرص قد لا تتاح أبدا للباحث الاستقصائي، فهو يطارد المعلومات فيما هو مُطارد من أكثر من عامل منها التشويش المتعمد أو الإخفاء المتعمد وغير المتعمد أو غياب الأدلة أو غياب الشهود أو العامل الزمني أو الوسيلة الإعلامية التي يحضر الاستقصاء لصالحها (مطبوعة، مسموعة، مرئية) وغير ذلك من العوامل، ولذلك فإن تحديد الأدوات المناسبة لجمع البيانات والمعلومات تخضع لتقدير الباحث المتقصي في حينه، إلا إذا كانت الأهداف ثابتة ومتعاونة إلى حد كبير، لذلك، على المتقصي تلافي هذه الثغرات من خلال تحسين الأداء وإتقان المهارات وأهمها مهارة الحوار ومهارة الاستماع ومهارة التسجيل والتوثيق دون إخلال بالمضمون أو التوصيفات ذات الأبعاد القانونية أو الأخلاقية أو الأمنية.

والصحفي المتقصي غالباً ما يعتمد على اتصالاته الشخصية مع مصادر المعلومات سواءً كانت تلك المصادر أولية أم ثانوية، وفي بعض الحالات التي يتاح للصحفي المتقصي تحضير أدواته، فإن عليه تحضير أسئلته بشكل مدروس ودقيق، وعليه أيضاً ترك الفراغات للأسئلة الطارئة التي يتيحها الحوار، أما في الحالات التي تعتمد على الملاحظة الشخصية للباحث، فإن عليه أيضاً أن يتقن التسجيل الأمين للمعطيات ذات المعنى بشكل دقيق، فلا ينسى تسجيلها فوراً في أول فرصة تتاح له، ولا ينسى توثيق الأسماء والمكان والزمان والشهود وكل ذي مغزى في الملاحظة مثلما

تفعل "الضابطة العدلية" التي تتركز وظيفتها في إثبات وقوع الحدث "الجريمة" وتسجيل الأدلة والبراهين والآثار الدالة على المشاركين في الحدث أو "مرتكبي الجريمة" أو "المخالفة" أو "الجنحة".

ومن الطبيعي أن يكون لمسائل التسجيل قواعد وأصول إضافة إلى الجوانب العلمية والقانونية، والقاعدة الأولى لكلا النوعين من الأبحاث هو تسجيل المصدر سواءً كان لوثيقة أو لصورة أو لنص أو لصور فيديوية، إضافة إلى ذلك يجب تثبيت بيانات النص أو الوثيقة بطريقة دقيقة، مثل التاريخ والساعة والمكان والشهود وكل ما يتصل بالموضوع المراد توثيقه أو تسجيله، إن هذا التوثيق ليس لأغراض بناء القصة بالضرورة، فقد يفيد في مرحلة بعد النشر إذا ما ادعت بعض المصادر أو الجهات أن الحوارات أو اللقاءات لم تتم، أو أن تغييراً وقع عليها وغير ذلك من الاحتمالات الأخرى.

أما بخصوص الجوانب القانونية للأمر فإن القوانين تختلف من بلد إلى آخر في اعتماد بعض التسجيلات خصوصاً التسجيلات المصورة، لكنها من ناحية الاستقصاء الصحفي تصبح في غاية الأهمية حينما تأتي تعزيزاً لأسانيد وبراهين وحوادث جرى تأكيدها بطرق الاستقصاء المعترف بها.

ز- تحديد الطريقة المناسبة لتحليل البيانات التي جمعها الباحث.

يفترض في الباحث أن يكون مُدركاً لطبيعة البيانات التي يقوم بجمعها، أي أن يكون مدركاً أي نوع من البيانات والمعلومات التي يحتاجها للتحقق من فرضياته وإجابة أسئلته. وعليه أن يكون على دراية تامة بكيفية توظيف تلك البيانات والمعلومات قبل وأثناء جمعها، إذ لا يكفي أن نجمع كميات كبيرة من البيانات والمعلومات فتصبح عبئاً على الباحث وعلى البحث إلا إذا كان الباحث يعرف كيف سيستغل هذه البيانات والمعلومات في عرض قضيته سواءً كانت قضية (دراسة) أكاديمية أم كانت قضية (تحقيق) استقصائي صحفي.

سابعاً–كتابة تقرير النتائج، ومناقشة هذه النتائج من خلال التعقيب والتفسير والمقارنة:

ينتهي جهد البحث في الأبحاث الأكاديمية إلى كتابة تقرير النتائج التي توصل إليها الباحث، ولا يوجد قواعد لطول أو عدد صفحات هذا التقرير، لكن ذلك يعتمد على مستوى البحث وموضوعه والجهة المقدم لها وغير ذلك من المحددات، بالمقابل فإن الجهود البحثية الصحفية تتمتع بمرونة أكبر في هذا الصعيد، على المتقصي أن يقدم نتائج جهده ويجيب على الأسئلة والفرضيات بشكل واضح جذاب ضمن تحقيقات أو قصص استقصائية، وتلك القصص إما أن تأتي ضمن حلقة واحدة، أي قصة واحدة مكتملة وتامة، أو قد تأتي ضمن حلقات أو قصص متتابعة، وهذا الأمر يتعلق أيضاً بطبيعة الموضوع، ويضاف إليه: طبيعة الوسيلة الإعلامية التي تقوم بنشر أو بث القصص والتحقيقات، كم من الوقت أو كم من المساحة يمكن أن يكون متاحاً للقصة؟ أضف إلى ذلك الجانب المتعلق بالجمهور، فإلى أي نوع أو أي فئة من الجمهور يتوجه التحقيق أو القصة؟ كل تلك العوامل تعمل عملها وتؤثر في إخراج القصة عبر وسائل الإعلام، مما يضفي على هذا العمل جانباً فنياً إبداعياً بقدر كبير بخلاف البحث الأكاديمي الذي يتقيد بقواعد وأصول شبه جامدة باعتباره مادة علمية بحتة تتوجه لفئات محددة وهم أولئك المهتمون بالبحث العلمي ونتائجه.

ثامناً– تثبيت المراجع والمصادر والملاحق في نهاية الدراسة:

في البحث الأكاديمي لا يجوز غير الإفصاح عن المصادر والمراجع التي استقى الباحث منها معلوماته، وثمة عدد من الأنظمة أو الطرق المتبعة في ذلك، بالمقابل، فإن الإفصاح عن المصادر في البحث الاستقصائي أمر في غاية الحساسية والدقة والخطورة، وإنه لمن الأعراف الصحفية – في الدول الديمقراطية- أنه يحق للصحفي حماية مصادر معلوماته، لكن في بعض الحالات، يضطر الصحفي الإفصاح عن مصادر معلوماته بناء على حيثيات معينة قد تكون قضائية أو بناء على اتفاق أو إذن من المصدر نفسه، وغالباً ما يجري الإشارة إلى مصادر المعلومات في متن

القصة بالاسم أو الوظيفة أو الدور أو المكانة إذا ما كان لذلك فائدة أو دور في البناء القصصي وتعزيز الثقة به. وفي الحالات التي يشترط فيها المصدر، أو يقدر فيها الصحفي إخفاء هوية المصدر، فإنه يمكن الإشارة إلى المصادر بأسماء مستعارة (حركية)، ويشار إلى ذلك بين قوسين لتجنب الوقوع في تشابه الأسماء، وفي حالات أخرى يمكن الاقتصار على الإشارة إلى المعلومات (بالمصدر الخاص)، فإذا تضمن التحقيق أكثر من مصدر خاص، فيمكن ترميز ذلك بطرق متنوعة منها الأرقام أو الأحرف.

مناهج الاستقصاء الصحفي:

تُقسم المناهج العلمية تقسيمات عديدة، وعلى الباحثين العودة إلى المصادر والمراجع للتوسع في دراسة المناهج كل حسب اختصاصه وأغراضه، فبعض الباحثين أو المتقصين يعملون في حقول الاقتصاد والإدارة، وبعضهم يعمل في مجال الطب والصحة، والبعض الآخر قد يعمل في نطاق البيئة الاجتماعية أو السياسية أو القانونية والقضائية أو الأمنية والعسكرية وغير ذلك من الحقول العلمية والحياتية الكثير. ولذلك لا مناص للباحث من الاطلاع على بعض القواعد والمفاهيم ذات العلاقة بالمجال أو الاختصاص.

والواقع أن ثمة اختلافات واسعة في تصنيفات المناهج، ويميز بين نوعين رئيسيين من المناهج من حيث الأغراض والأساليب: مناهج كمية (Quantitative)، وهي التي تهدف إلى جمع بيانات كمية، والخروج بنتائج يمكن التعبير عنها كمياً أو رياضياً، وتعتمد هذه المناهج على مدى إسهام الأدوات التي يستخدمها الباحث في جمع بياناته وفي طريقة ذلك، ثم يعتمد أيضاً على نوعية التحليل الذي استخدمه الباحث في استخراج النتائج. أما النوع الثاني فهو المناهج الكيفية (Qualitative)، وهي المناهج التي تهدف إلى شرح وتفسير كيفية حدوث الظاهرة واتجاه التغيير فيها. وتعتمد هذه المناهج على مقدرة الباحث على التعمق في الموضوع الذي يدرسه ومهاراته في الملاحظة والتفسير والتركيب والتحليل الذهنيين.

وتتقارب الأساليب الكيفية في استبعاد النزعة الإحصائية "الإمبريقية" البحتة واعتماد السياقات الثقافية والاجتماعية والنفسية التي تحكم الظاهرة الإعلامية المعنية[1].

وثمة من يقسم المناهج إلى نوعين رئيسين من حيث التخصص: المناهج العامة، وهي التي تتضمن الخطوط العريضة لكافة الحقول العلمية، والخطوات السابقة التي استعرضناها في هذا الكتاب تصنف من هذا المستوى. وعلى الباحث تطويعها لتناسب حقل تخصصه وأغراض بحثه. أما النوع الثاني من المناهج فهي المناهج الخاصة أو النوعية، وهي تصنيف يقوم على ربط خطوات المنهج العلمي بحقل التخصص لتناسب أغراضه. ومن هذا التصنيف يوجد عدد من التصنيفات نشير إلى الآتي منها:

❖ **تصنيف ماركيز (Marguis) ويميز بين ستة مناهج:**

1- المنهج الأنثربولوجي.
2- المنهج الفلسفي.
3- منهج دراسة الحالة.
4- المنهج التاريخي.
5- منهج الدراسات المسحية.
6- المنهج التجريبي.

❖ **تصنيف ويتني (Whiteney) ويميز بين سبعة مناهج هي:**

1- المنهج الوصفي، ويشمل (المسح، دراسة الحالة، تحليل الوظائف، تتبع النمو والتطور، البحث المكتبي).
2- المنهج التاريخي.

---

1 - عزي، عبد الرحمن، منهجية الحتمية القيمية، مرجع سابق، ص 63.

3- المنهج التجريبي (وهو منهج يقوم على ضبط المتغيرات والتحكم بها مثلما تستخدمه العلوم الطبيعية).
4- المنهج التنبؤي (وغرضه التنبؤ بمستقل الظاهرات).
5- المنهج الفلسفي.
6- المنهج الاجتماعي.
7- المنهج الإبداعي.

ويقدم آخرون تصنيفات أخرى مغايرة منها: منهج أو منحى النُظم (System Approach)، ثم منهج أو أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، والمنهج المقارن. ويشير بعضهم[1] إلى أن تصنيف المناهج يعتمد على معيارين مهمين: المعيار الأول يتمثل في طبيعة الأسلوب أو المنهج فيما إذا كان نظرياً كالمنهج التاريخي والوصفي، أو عملياً تطبيقياً كالمنهج التجريبي والإحصائي. والمعيار الثاني يتعلق بطبيعة المادة أو الظاهرة المدروسة، فبعضها يناسب العلوم الاجتماعية والإنسانية كالمنهج التاريخي والوصفي، أو يناسب العلوم الطبيعية كالمنهج التجريبي. ويشتغل بعض الباحثين العرب في السنوات الأخيرة على تطوير ما سمي بمنهج "الحتمية القيمية في الإعلام"، وهو مرتبط باسم الجزائري عبد الرحمن عزي الذي أشار إلى صنفين من المناهج، الصنف الأول يشمل: مناهج إمبريقية، أو تجريبية أو كمية، وتتخذ طابعاً كمياً رغم احتوائها التفسير والتحليل وبعض النقد. والصنف الثاني المناهج الكيفية (الفلسفية والأنثربولوجية)، وتشمل عدة مدارس، منها: النقدية، والظاهراتية، والتفاعلية الرمزية، ومنهجية الأنثروبولوجيا والإثنوغرافيا، ومنهج الحتمية القيمية في الإعلام المرتبطة باسم صاحبها عبد الرحمن عزي[2].

وفيما يأتي عرضٌ لأهم تلك المناهج مع ربطها بأمثلة من حقول الصحافة الاستقصائية:

1 - عليان، ربحي، وغنيم، عثمان محمد ، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، 2000، ص36

2 - عزي، منهجية الحتمية القيمية في الإعلام، مرجع سابق، ص 10 - 13.

أولاً- المنهج الوصفي: Descriptive method

إن الوصف حسب هذا المنهج لا يقتصر على التسجيل أو الملاحظة الخارجية، فالظواهر الاجتماعية، لا يبدو مغزاها الحقيقي الكامل بمجرد ملاحظتها من الخارج، وهذه السمة للظواهر الاجتماعية تجعل من الوصف مهارة دقيقة وعملاً علمياً لا يبدو ميسراً في كل الأحوال ولكل الأشخاص، والكثير من حقائق الظواهر السلوكية والسياسية لا تتبدى للوصف الظاهري.

والوصف لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو، بل يهدف الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره[1]. ولكي يكون الوصف صحيحاً كان لا بد من التأكد من حقيقة الحدث بوسائل عديدة، والمقياس العام لصحة الوصف يتلخص في أن الوصف كان واعياً أو مدركاً وشاملاً لمختلف العناصر ذات العلاقة بالظاهرة الموصوفة أو الحدث الموصوف، وهو في الوقت نفسه، ملبياً لأغراض البحث أو الاستقصاء محققاً لفرضياته أو أسئلته.

والوصف قد يكون على درجات أو مستويات:

أ- الوصف البسيط: ويقصد به وصف الظاهرة أو الواقعة وصفا كمياً أو كيفياً أو كليهماً من خلال النصوص المكتوبة أو التصوير أو الرسم والرموز. وهدف هذا المستوى من الوصف هو توفير بيانات ومعلومات عن الظاهرة أو الواقعة قيد الاهتمام دون الذهاب إلى التعليل أو الربط بالمتغيرات الأخرى، ويكتسب هذا المستوى من الوصف أهمية في كونه يوفر قاعدة بيانات للباحثين ومتخذي القرارات بشأن القضايا ذات الصلة.

ب- الوصف المتوسط (التحليل والتفسير): وهذا الوصف يحاول تفسير علاقات بعض المتغيرات بعضها بعضاً، فهو لا يكتفي بالوصف الخارجي لأن الوصف الخارجي في بعض الحالات لا يكفي لإعطاء صورة أو معطيات مفيدة عن الحالة، بل فهو وصف خادع في عديد الحالات. وحينما يهدف الوصف إلى النفاذ

1 - عساف، عبد المعطي وآخرون، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، 2003، ص 178.

إلى داخل الظاهرة أو الحدث، فهو وصف يقوم بالتحليل، والتحليل هو السعي إلى كشف العناصر الأساسية أو المتغيرات الأساسية التي تشكل بتفاعلها وترابطها الظاهرة المعنية، أو الحدث المعني، فهو يركز على الكيفية التي تتشكل بها الظواهر والأحداث، أما التجزئة، فتركز على المعطيات الكمية غالباً، وتحاول تقسيم الظواهر إلى مقادير أو أجزاء بصرف النظر عن طبيعة الترابط بينها[1].

ج- الوصف التجريدي (العلائقي) إن الانتقال بالوصف من المستوى البسيط (الوصف الظاهري) والمستوى المتوسط (الوصف التفسيري) إلى مستوى آخر أكثر تقدماً سيفضي بنا إلى المستوى الثالث والأخير من الدراسات الوصفية التحليلية، ألا وهو المستوى التجريدي، والهدف الجوهري في الوصف التجريدي أو الاستدلالي تبيان العلاقات بين المتغيرات المختلفة التي تشكل الحدث أو الظاهرة، ومن ثم محاولة الوصول إلى قواعد أو نظريات تقدم تفسيرات مقبولة لمجمل المتغيرات حال اجتماعها أو لقائها. وهذا المستوى عادة ما يكون مهمة العلماء أو الباحثين من ذوي الخبرة الطويلة والتخصص المتعمق، وذلك مثل أبحاث علماء الفلك القائمة على الوصف، ثم التحليل والتفسير والتجريد الذي ينتهي إلى اكتشاف بعض القواعد أو النظريات العلمية الصالحة لاعتمادها في العلم. وخير مثال لمثل هذا المستوى من الوصف هو ما قام به إبن خلدون في استنباطه لقوانين العمران (المجتمعات) وغيرها من خلال ملاحظته لأحوال المجتمعات القديمة والمعاصرة. أو ما لاحظه كوبرنيكوس (1473- 1543) من أن الأرض والكواكب هي التي تدور حول الشمس بخلاف ما كان شائعاً في زمانه، أو ما لاحظته بعض الأبحاث من ارتباط عضوي بين تقدم الصحافة ومنسوب الديمقراطية القائمة.

---

1 - عساف، عبد المعطي وآخرون، البحث العلمي، مرجع سابق، ص 90.

❖ **أساليب المنهج الوصفي:**

يعتمد المنهج الوصفي عدداً من الأساليب البحثية، أهمها يلي بإيجاز:

أ- **المسح Survey**: ويقصد به مسح مجتمع الدراسة أو عينة الدراسة بهدف جمع البيانات والمعلومات من مفرداتها، وعادة ما يجري المسح بالاستبانة المصممة لهذا الغرض أو بالمقابلات إذا كان عدد مفردات العينة تحت سيطرة الباحث أو مجموعة الباحثين. وفي النماذج الملحقة تم استخدام استبانة المسح في تحقيق رقم (4) خريجو صحافة يفتقرون لمهارات عملية وأدوات احتراف، إذ جرى مسح عينة كرة ثلج لعدد من خريجي الصحافة في الأردن للتعرف على أوضاعهم في العمل. وقام الصحفي فادي العلوش باستخدام أسلوب المسح بالاستبانة لعينة من سكان ريف دمشق في تحقيقه حول (تلوث مياه الشرب في ريف دمشق يعلن مرحلة الأوبئة) وذلك لاستخدام نتائج المسح في تدعيم فرضيته حول تلوث مياه الشرب، وهذا ما تحقق إذ تبين أن (76٪) من المواطنين يعزفون عن استخدام المياه للشرب كما أظهرت نتائج المسح بالاستبانة[1].

ب- **دراسة الحالة Case Study**: ويقصد بها الاقتصار على جمع البيانات والدراسة لحالة محددة قد تكون فردا (في علم النفس) أو قد تكون جماعة أو مجموعة (علم النفس الاجتماعي) أو قد تكون مؤسسة أو منظمة (في الصحافة وغيرها من العلوم الإنسانية). ويعدّ تحقيق حنان زبيس من نوع دراسة الحالة لأنه اعتمد على دراسة رياض أطفال محددة. (الملحق رقم 5)

ج- **الدراسات التتبعية Consecutive Studies**: ويقصد بها دراسة المفردات أو الظاهرة أو الحادثة في مدة زمنية محددة، **وهي على نوعين:** الدراسات الطولية: Longitudinal Method، وتعني إجراء دراسة لظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة. وتهدف إلى دراسة العلاقات أو السمات لتلك الظاهرة خلال الفترة الزمنية المحددة. والدراسات المستعرضة: Cross- Sectional Method وتعني إجراء دراسة على أكثر من مجموعة من الظواهر خلال فترة زمنية محددة.

---

1 - فادي العلوش (تلوث مياه الشرب في ريف دمشق يعلن مرحلة الأوبئة) مجلة الاقتصادي السورية، 5 أيلول/ سبتمبر 2009. وبدعم من شبكة أريج.

وتـصلح هـذه الأسـاليب، خـصوصاً الدراسـات الطوليـة لـبعض الحـالات في الاستقصاء الصحفي. وهناك نمط ثالث من هـذه الدراسـات ممـا يسمى بأسلوب المجموعة البؤرية (Focus group) وتستخدم في المواضيع الإعلامية التي تتطلب "رأي ومعرفة" الفئات الأكثر خبرة وتخصصاً في المجـال[1]، وكـثيراً مـا يـستخدم هذا الأسلوب في الأفلام الاستقصائية المتلفزة أو المسموعة، وهـو مـا بـرز في فيلم (محتالو الكربون) لتوم هينمان[2].

د- **البحث المكتبي:** وهو ذلك النوع من البحوث أو الاستقصاءات الـتي تجـري عـادة في المكتبات اعتماداً على المنشورات والإحصائيات والدراسـات الـتي سـبق وأن تم نشرها على شكل كتب أو دراسات أو من خلال النشرات وغيرها مـن أشـكال التوثيـق والنـشر، ويُعـد هـذا الأسـلوب أسـلوباً ضـرورياً للـصحفي المتقـصي وغـير المتقصي، وليس ثمة قصة أو تحقيق استقصائي لا يحتاج إلى خلفية من المعلومات أو للإسـنادات القانونيـة أو الأخلاقيـة أو غيرهـا مـن الإسـنادات خـصوصاً كالإحصائيات أو القوانين، وإنـه لمن الخطـأ الاعتقـاد أن كـل مـا هـو منـشور لا قيمـة لـه ولا غرابـة فيـه مـا دام منـشوراً، بـل علـى العكـس، فـإن هـذه المنـشورات المتاحـة للجميـع تحتـاج إلى مـن يـستطيع قراءتهـا أو اسـتقرائها واسـتخراج الجديـد منها، وذلك من خلال توظيفها مع قراءات أخرى أو للتحقق من فرضية مـا، ومـن أمثلة ذلك التحقيقات الاقتصادية التي قد تتناول ميزانية الدولـة وتـؤدي للكـشف عن بعض المخالفات أو الاختلالات.

ثانيا- المنهج الأنثربولوجي: Anthropological approach

نشطت الدراسات الأنثروبولوجية الميدانية بشكل واسـع بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، إذ لجـأت الـدول المـستعمرة إلى تـشجيع هـذه الدراسـات علـى الـشعوب الـتي تستعمرها للوصول لمعارف دقيقـة عـن الأنظمـة الـسياسية والاجتماعيـة الـسائدة عنـد هذه الشعوب، لذلك فقد تعرض علم الأنثربولوجي لانتقادات شـديدة مفادهـا أن هـذا

1 - عزي، منهجية الحتمية القيمية في الإعلام، مرجع سابق، ص 59.

2 - أنظر ملحق رقم (3) عن فيلم "محتالو الكربون".

العلم وعلمائه ما هم إلا أدوات للاستعمار الأوروبي الحديث الذي سعى للسيطرة على الشعوب الأقل تقدماً. وبالمقابل نشأ علم الفولكلور (التراث الشعبي) ساعياً إلى تحقيق التوازن في الاهتمام بالشعوب والجماعات النامية أو الأقل تقدماً تأكيداً لهويتها الثقافية وحفاظاً على عناصر تلك الهوية.

يعد المنهج الأنثربولوجي من أهم المناهج وأكثرها نجاعة في التحقيقات الاستقصائية، فهو يوفر للباحث أو المتقصي الفرصة ليكون شاهد عيان على سير الأحداث فيفهمها من الداخل، والفكرة الأساسية في المنهج الأنثربولوجي تعتمد على انخراط الباحث في ميدان البحث، أو في (الحقل- Field) كما يوصف في الأبحاث الأنثربولوجية، وهذا المنهج يعتمد على أساليب أو أدوات تصبح هي في حد ذاتها المنهج المستخدم، وهي:

- الأسلوب الأول: الملاحظة المباشرة غير المشاركة، وتسجيل البيانات وفق القواعد المتبعة خلال مدة زمنية محددة بما تقتضيه دراسة الظاهرة، في هذا الحالة يكون الباحث أو الصحفي مراقباً خارجياً غير مشارك بسير الأحداث، وعلى الأرجح فإن هويته كصحفي أو كباحث تكون معروفة للفاعلين، وهذا ما يقلل من أهمية هذا الأسلوب أحياناً لأن الفاعلين في الحقل يقومون بتعديل سلوكهم لمعرفتهم أنهم يعملون ويتصرفون تحت الرقابة.
- الأسلوب الثاني: أسلوب المشاركة أو "الملاحظة بالمشاركة" وقد تكون هوية الباحث أو المتقصي غير معروفة للفاعلين في الحقل وقد تكون معروفة، وهي تقضي بأن يشارك الباحث أفراد الجماعة نشاطاتهم كأنه واحد منهم بعد أن يكون قد أتقن لغتهم وبعضاً من قيمهم، والميزة في هذا الأسلوب أن الباحث أو المتقصي يكون قادراً على سبر غور البيانات من خلال معايشة الحقل الطبيعي للأحداث. إن مشاركة الباحث المتقصي لمجتمع البحث وحياة أفراده يوفر له فرصة فهم الدلالات القيمية والسلوكية التي يتمثلها أفراد تلك المجتمعات، مما يجنب الباحث الوقوع في التفسيرات النسبية. ويلاحظ أن العديد من الاستقصاءات الصحفية الناجحة والمتميزة اعتمدت على المنهج الأنثربولوجي

وعلى أسلوب المعايشة، وأول تحقيق عبر هذا المنهج هو التحقيق الجريء الذي قامت به نيلي بلاي حينما قامت بالعيش في بيت المجانين كما كان يوصف، وهي دار لرعاية المرضى النفسين والعصبيين، وكان هدف نيلي الاطلاع على الأساليب والطرق التي يعامل بها هؤلاء وليس لفهم ما يفكرون به، وقد نشر هذا التحقيق عبر تقارير في صحيفة نيويورك في عام 1887، ومن الأمثلة الحديثة التحقيق الذي أجرته الصحفية الأردنية حنان خندقجي ونشر في صحيفة الغد الأردنية وبدعم من مؤسسة أريج ومؤسسة BBC، إذ قامت الخندقجي بتقمص شخصية متطوعة في أحدى الدور الخاصة برعاية ذوي الإعاقة، واستمرت في ذلك لمدة أسبوعين لتخرج بتحقيق استقصائي أثار أصداء واسعة حينما جرى نشره في عدد من وسائل الإعلام، ومن الأمثلة أيضاً تحقيق حنان زبيس، رئيس تحرير مجلة الحقائق Le Realites (تونس) حينما قامت بالتسلل إلى رياض أطفال لبضعة أسابيع استخدمت لنشر الأفكار الوهابية كما أظهر الاستقصاء[1].

ثالثا– المنهج التاريخي Historical approach:

يمكن اختصار تعريف المنهج التاريخي بأنه " طريقة لإعادة بناء أحداث الماضي وتوضيح العوامل والعناصر الفاعلة فيها وقراءة دلالاتها المختلفة"، وبالإمكان أيضاً الاطلاع على المزيد من التعريفات التي لا تخرج عن هذا المضمون كثيراً، لأن الماضي هو في الحقيقة سلسلة من الأحداث والظواهر التي تم وقوعها، ويمكن الاستدلال على تلك الظواهر والأحداث من خلال وسائل عديدة كالآثار أو السجلات والوثائق والإشارات ومنها ما يرد في وسائل الإعلام المختلفة أو ما يمكن معرفته من شهود عيان. والمنهج التاريخي سيكون قادراً على إعادة بناء صورة تقريبية لهذه الأحداث والوقائع بالقدر الذي تسمح به الآثار والسجلات والروايات المختلفة وبالقدر الذي يتمكن المؤرخ أو الباحث من توظيف ما يتوفر من تلك الآثار والسجلات

1 – أنظر الملاحق للإطلاع على تحقيقات حنان الخندقجي (ملحق 1) وحنان زبيس ملحق (5).

والروايات، ومن الأمثلة المشهورة على استخدام هذا المنهج في التحقيقات الاستقصائية ما قام به عدد من الصحفيين من مختلف دول العالم في حادثة مقتل الأميرة البريطانية "ديانا" التي لقيت حتفها في حادثة سيارات في العام 1997، إذ إن شكوكاً أثيرت حول تلك الحادثة مما حدا بعدد من الصحفيين لتجديد البحث بين الفينة والأخرى في حيثيات تلك الحادثة، خصوصاً حينما تظهر تسريبات أو معلومات كانت مخفية حول الحادثة. ومن الأمثلة على ذلك التحقيقات الصحفية التي تتناول مقتل القيصر الروسي وأفراد أسرته في الثورة الروسية عام 1917 حيث ما زالت التقارير تكتب عنه حتى أيامنا هذه[1].

وكما يفعل الصحفي الاستقصائي، فإن المؤرخ لا يقف عند حد وصف الحوارات والوقائع الماضية وتنسيقها، بل يهدف إلى الكشف عن العلاقات السببية التي توجد بينها لتفسيرها وتعليلها، وقد وصف ابن خلدون منهج دراسة التاريخ هذا وصفا عميقاً إذ عرّفه بأنه "علم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يُعدّ في علومها وحقيق".

ويمكن ملاحظة الكثير من أوجه التشابه بين الاستقصاء الصحفي والمنهج التاريخي في الأساليب والأدوات التي يتبعها هذا المنهج فضلاً عن أغراضه وفلسفته العلمية، فالمنهج التاريخي أثناء محاولته إعادة بناء وتصوير الماضي إنما يستخدم أسلوب الوصف أولاً كمرحلة أولى، ولكنه لا يستغني عن الأساليب الأخرى خصوصاً الوثائق خلال عملية التثبت والتيقن والتحقق من مصادر البيانات أو خلال مرحلة التحليل والتركيب الضرورتين لكفاءة المنهج التاريخي، ويستخدم المنهج التاريخي إلى حد كبير – كما الاستقصاء الصحفي- أدوات المقابلات أو تحليل المحتوى أو الوثائق والشهادات (التصريحات) أو الروايات (المقالات والمقابلات الصحفية) أو أرشيفات المحاكم وغيرها من الأدوات لتحقيق أغراضه والتحقق من فرضياته.

1 – الحسن، عيسى محمود، الصحافة الاستقصائية:مرجع سابق، ص 24.

وعادة ما يعتمد المنهج التاريخي على عدد من المصادر أهمها:

1- السجلات والوثائق.
2- مكتشفات علم الآثار بمختلف أنواعها من الحجر إلى النقود إلى الأواني إلى المباني..الخ.
3- المشاركون وشهود العيان.
4- وسائل الإعلام والمطبوعات والمخطوطات بمختلف أشكالها.
5- المذكرات والسير والرسائل.
6- الأعمال الفنية والأدبية والدراسات السابقة.

ومن خلال المصادر المشار إليها يمكن ملاحظة التشابه الكبير بين المنهج التاريخي وبين منهج الاستقصاء الصحفي.

رابعاً-المنهج المقارن Comparative approach:

المنهج المقارن هو الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث في دراسة الظواهر والعمليات والتفاعلات والمؤسسات الاجتماعية دراسة مقارنة تتخصص بدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر والمؤسسات في مجتمعات مختلفة وبيئات متباينة جغرافياً وإقليمياً وفي مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختلفة[1].

وفي هذا النوع من الدراسات يحاول الباحث المقارنة بين وحدتين متقابلتين، والوحدة الواحدة قد تتضمن متغيراً واحداً أو أكثر من المتغيرات، ومهما يكن هدف البحث والباحث في هذا النمط من أنماط الدراسات، فهو غالباً ما يستخدم الوصف ليقارن بين الوحدات ثم التحليل ليستخلص الفروق وأسبابها. ومن المحتمل أن يجري ذلك الوصف كيفياً أو كمياً من خلال الأرقام والإحصائيات، وهذه التقنيات قد يستخدمها الاستقصاء الصحفي للمقارنة بين فترتين زمنيتين لأداء مؤسسة معينة أو شركة أو حكومة..الخ،

1 - الحسن، إحسان، مناهج البحث الاجتماعي، ص 101.

وقد يستهدف الاستقصاء إجراء مقارنات بين أداء مؤسستين أو أكثر مستعرضاً إمكانياتها ونتاج أعمالها في حدود فترة زمنية محددة، ومن الأمثلة على ذلك ما دار في وسائل الإعلام الأردنية من سجالات وما نشر من تقارير بشأن عوائد التخاصية أو خصخصة مؤسسات الدولة الاقتصادية خلال أواسط تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، وعلى الرغم أن معظم تلك المقارنات لا يقوم على أسس استقصائية حقيقية، وان بعضاً منها قد يكون مسرباً من الجهات المتصارعة حول هذا الموضوع، فإن في ذلك مثلاً جيداً لفوائد استخدام المنهج المقارن، إذ قدمت بعض التقارير الصحفية فرضيات تؤكد أن عوائد خزينة الدولة من خصخصة شركة الفوسفات كانت أكثر منها لو ظلت الشركة ملكية حكومية، وهذا رداً على الاتهامات الفرضية المقابلة التي تؤكد أن خزينة الدولة تفقد مئات الملايين سنوياً جراء خصخصة هذه الشركة الإستراتجية، لكن أي من تلك التقارير لم يلتزم بالأصول والقواعد المنهجية للاستقصاء العلمي الذي نتحدث عنه في هذا الكتاب، لأنه لم يعتمد على الأساليب والأدوات العلمية المتبعة خصوصاً فيما يتعلق بمصادر الأرقام ومدى صدقية أدوات القياس المستخدمة.

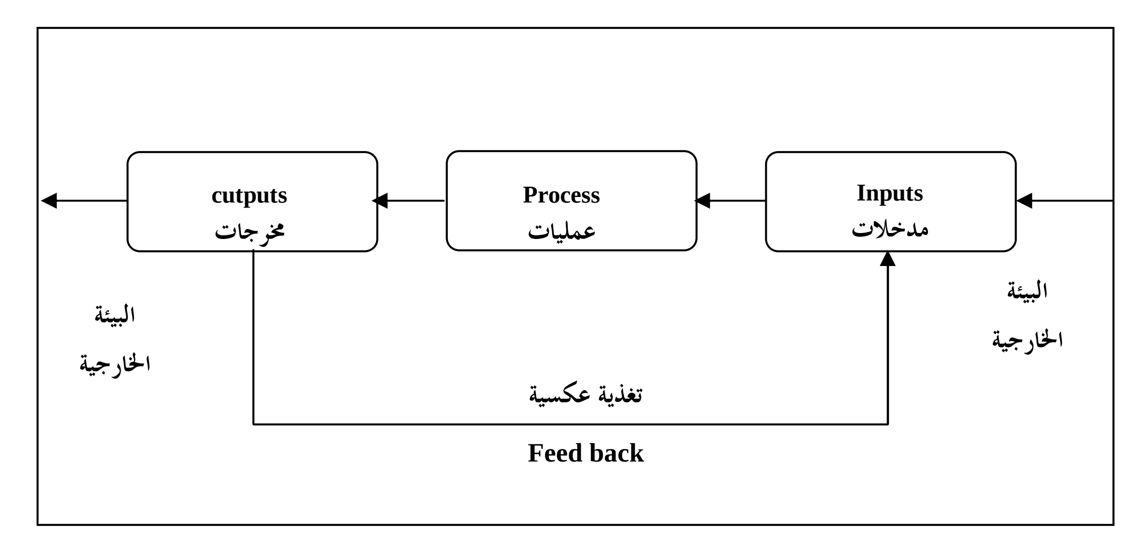
خامسا- منهج النُظم System approach:

ومن الباحثين ما يًعدّه منهجاً ومنهم ما يعده أسلوباً ومنه ما يعده مدخلاً أو طريقة أو فلسفة بحثية، وعلى كل الأحوال، فالمنهج النظمي هو مجموعة من الإجراءات العلمية التي تستند إلى رؤية تحاول أن تكون رؤية شاملة، وتستند تلك الرؤيا على إحدى المسلمات الأساسية للمنهج العلمي المتمثلة في "التسليم بمبدأ ترابط ظاهرات الطبيعة ووحدتها"،وعلى ذلك فإن هذا المنهج يرى أن الظاهرة أو الحدث أو المؤسسة أو الجماعة أو الفرد ما هو إلا جزء من نظام كلي أشمل يتألف من مجموعة من الأنساق أو الأجزاء الفرعية التي تعمل معا لتشكل النظام الأكبر، وأن هذا التشكل يظل

يكبر ويرتقي إلى أن يصل النظام الكوني بأكمله، فالفرد نظام فرعي لنظام الجماعة الأكبر، وبدورها فإن الجماعة تُعدّ نظاماً فرعياً في مجتمع اكبر إلى أن نصل المجتمع والدولة ثم الدُول والأقاليم ثم المجتمع العالمي، أما فيما يخص الظواهر الطبيعية فهي أيضاً تخضع لقواعد النظام مثلما تخضع أيضاً المؤسسات في المجتمع الواحد أو مثلما يخضع الصحفيون للنظام في المؤسسة الصحفية التي بدورها تشكل جزءاً أو فرعاً أو نسقاً من النظام الإعلامي في المجتمع والدولة وهكذا دواليك إلى أن يكون النظام الكلي الصحافة العالمية.

ويرى منهج النظم أن أي نظام يتألف من ثلاث عمليات هي: المُدخلات inputs، وهي ما يستقبله النظام من البيئة المحيطة. ثم العمليات process، وهي العمليات التي يجري بموجبها إعادة معالجة المُدخلات قبل أن يجري إخراجها إلى البيئة المحيطة. ثم العملية الأخيرة وهي عملية المخرجات outputs، ويقصد بها كل ما نتج عن عمليات معالجة المُدخلات.

ويجري عادة تقسيم الأنظمة الموجودة في الحياة والكون إلى نوعين أو ثلاثة أنواع من النظم حسب مدى انفتاحها على البيئة، وتقاس درجة نجاح النظام بمدى انفتاحه على البيئة، فمنها النظام المفتوح open system وهو النظام المنفتح على بيئته انفتاحاً تاماً كما المؤسسات الصحفية مثلاً، والنظام المغلق closed system وهو يشمل مؤسسات لا تستقبل أي شيء من البيئة ومن أمثلة ذلك بعض الدوائر الحكومية أو المصانع التي لا تستقبل غير المواد الخام وينحصر عملها في إخراج سلع تجارية محددة. وثمة من يصنف مؤسسات تقف في نقطة ما بين النوعين من الأنظمة وتسمى الأنظمة شبه المغلقة شبه المفتوحة. والشكل (2) التالي يمثل النُظم المفتوحة، حيث تبدو عملية التغذية العكسية (feedback) التي تفتقدها النُظم المغلقة افتقاداً كلياً، فيما تقل أو تصبح متذبذبة وغير منتظمة في النظم الوسطية (شبه المفتوحة – شبه المغلقة).



شكل (2) يمثل النظم المفتوحة

ومن حيث الأساليب والأدوات البحثية فإن منهج النظم يدعو إلى استخدام كل الأساليب والأدوات الممكنة ما دامت تؤدي وظيفة معينة تخدم أغراض البحث، وهي بذلك تستند إلى الرؤية الأساسية في أن النظام – الظاهرة – أو الحدث ما هو إلا مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي تتآلف فيما بينها لتشكل النظام الأكبر والذي بدوره لا بد أن يكون جزءاً أو مكوناً مترابطاً لنظام آخر أكبر منه.

ومن ناحية الإفادة من هذا المنهج في الاستقصاءات الصحفية، فإن مجرد تزود الباحث المتقصي بفلسفة هذا المنهج في نظرته للحوادث والظواهر يُعد أمراً مفيداً للغاية، إذ إن الأحداث والظواهر السلبية في أي مجال من مجالات الحياة لا تظهر فجأة، بل لا بد أن يكون لها مقدمات وبيئة حاضنة، ربما كان غياب القوانين الرادعة أحدها (مثلاً جرائم الاختلاس)، وربما كان غياب الرقابة على تنفيذ القانون (التعدي على أملاك الدولة) ، وربما تمثل في نقص مستوى الديمقراطية وغياب المقدرة على النقد والمساءلة (الانحرافات السياسية)، وربما كان الأمر في التأهيل (إذا كنا نتحدث عن سلوكيات فردية أو حوادث منعزلة).

وخلاصة الفائدة في هذا المنهج أو المدخل في أنه يدعو إلى التنبه الدائم للسياق(context) الذي تجري فيه الأحداث، وهذا ما يناسب الصحافة الاستقصائية باعتبار هدفها النهائي تحقيق الأثر أو دفع عمليات التغيير نحو مآربها النهائية.

ملخص الفصل الثالث:

استعرض هذا الفصل أوجه التشابه والاختلاف بين الاستقصاء والمنهج العلمي، وكذلك تم استعراض أوجه التشابه بين مناهج الاستقصاء ومناهج البحث العلمي؛ بدءاً من مرحلة الشعور بالمشكلة أو الإشكالية وانتهاءً بكتابة تقرير نتائج البحث أو الاستقصاء، كذلك استعرض الفصل أهم المناهج المستخدمة في الاستقصاء الصحفي من المنهج الوصفي إلى المنهج الأنثربولوجي إلى المنهج التاريخي إلى المنهج المقارن إلى منهج النُظم، وهذا كله يفيد الصحفي الاستقصائي في إدراك المناهج المناسبة لموضوعاته واستغلال ما فيها من آليات وأساليب وأدوات كلما لزم الأمر.

إن العبرة الرئيسة في هذا الفصل هو تأسيس المنظومة المنهجية للصحفيين الاستقصائيين وإطلاعهم على اختلاف المناهج والأساليب المستخدمة في الوصول إلى الحقائق، مما يؤدي إلى تطوير قدراتهم في البحث والتقصي ومما يؤكد القاعدة الأساسية التي مفادها أن العمل الصحفي، خصوصاً الاستقصائي ما هو إلا جهد منظم وممنهج وليس ضربة حظ أو قفزة يخطوها الصحفي في الهواء.

الفصل الرابع

الاستقصاء الصحفي في التطبيق

الأهداف الأدائية: Performance Objectives

تُمكِّن دراسةُ هذا الفصل من التعرف إلى:

خطوات الشروع بالتقارير والقصص الاستقصائية:

أولا: الإحساس بالقضية والشعور بالفضول نحوها.

ثانيا: طرح التساؤلات.

ثالثا: تحديد الأسئلة والفرضيات.

رابعا: تحديد أهداف الاستقصاء بشكل واضح.

خامسا: تحديد الخطوات الإجرائية.

سادساً: جمع المعلومات.

سابعاً: استخلاص النتائج وكتابة التقرير أو إخراج القصة.

ثامناً: الأسئلة الستة في كتابة التحقيق: (5Ws and one H).

خصائص التقرير الاستقصائي ومواصفاته.

فن كتابة التحقيق الصحفي.

تمهيد:

بعد أن انتهينا من عرض كل ما يتعلق بالمنهج العلمي في البحث من حيث الخطوات والأساليب والأدوات، نستطيع الآن مناقشة خطوات الاستقصاء الصحفي ليس كمنهج شكلي يرتبط بالإجراءات الشكلية التي تمليها رتابة المنهج العلمي الأكاديمي، بل الاستقصاء الذي يستند إلى روحية المنهج العلمي وأغراضه وقواعده العامة من حيث الوصول إلى كشف الحقائق بناءً على إجراءات وخطوات عملية موثوقة.

وبدءاً من هذا الفصل، سنتخلى عن استخدام بعض مصطلحات المنهج الأكاديمية، مكتفين بمصطلحات الاستقصاء الصحفي.

خطوات الشروع بالتقارير والقصص الاستقصائية:

ثمة سلسلة من الخطوات في الطريق الطويل المؤدي إلى قصة استقصائية، أو تحقيق استقصائي، سواءً كان ذلك عبر الصحافة المقروءة، أم الإذاعة المسموعة أم المرئية، أم عبر صحافة الإنترنت، في كل هذه الوسائل ثمة خطوات رئيسة، ولكل تلك الوسائل خصوصيات أيضاً، في البداية، يجب التعرف على الخطوات والعناصر المشتركة لكل أنواع الجهود الصحفية الاستقصائية، وهي كما يلي:

أولا- الإحساس بالقضية والشعور بالفضول نحوها:

الفضول يمثل الرغبة النفسية أو الذهنية للمعرفة بينما يمثل الاستقصاء الأداة أو الطريق إلى المعرفة. فكافة الصحفيين، وغيرهم يقومون بجمع المعلومات والبيانات، وربما يرونها كافية لبناء قصة أو لكتابة تقرير أو سلسلة من التقارير الجاذبة للقراء. غير أن الفضول الأصيل المبني على الدراية والحسّ السليم، قد يقود إلى الحصول على معرفة حقيقية لا تبدو لنا من خلال المعلومات والبيانات الظاهرة.

إن الصحفي المتقصي يتحرك مدفوعاً بمشاعر فيها بعض الحماسة والاهتمام بالمشكلة أو القضية وأسئلتها، ذلك أن الشرط الشعوري مهم لأنه يشكل

دافعاً يزود الباحث بالطاقة اللازمة للاستمرار في عمله رغم المشاق التي تواجهه أو تلك التي يتوقعها، سواءً كانت عقبات مالية أم زمنية أم إدارية وربما عقبات أشد خطورة قد تصل إلى التهديد بالاغتيال في بعض القضايا الحساسة، خصوصاً تلك المتعلقة بقضايا الفساد الكبيرة وقضايا الإجرام المنظم.

والصحفي الذي يتبنى قضية معينة لأسباب تتعلق بالواجب الوظيفي أو بتحقيق الشهرة، سيكون مخطئاً في تقديره، ذلك أن مثل تلك الدوافع لن تكون كافية للخروج بقصة استقصائية ذات قيمة كبيرة، فالواجب الوظيفي لوحده قد يعيد توجيه الاهتمام والجهد باتجاهات أخرى، والرغبة في تحقيق الشهرة، قد تتحقق في ذات يوم، أو قد لا تتحقق، وكُثر هم أولئك الذين حققوا الشهرة في الأعمال الأولى، لكن شهرتهم وإنجازاتهم الأكثر أهمية جاءت في الأعمال اللاحقة، أو من خلال الاستمرار في الاتجاه نفسه، ويعدّ جون بيلجر الصحفي الاسترالي ومخرج الأفلام التسجيلية واحداً من تلك النماذج، التي لم يغنّها النجاح الأول عن الاستمرار للحفاظ على الأهداف نفسها المتمثلة في "كشف الحقيقة".

مثال: لاحظ أحد الصحفيين أن التوسع في المدينة الكبيرة التي يقطنها يتمدد نحو الأراضي الزراعية منذ وعى الملاحظة، وهو مواطن يعيش فيها، واستذكر أن بعض المناطق الآهلة الآن بالبنايات كانت منذ بضع سنين حقولاً خضراء غاية في الخصوبة وروعة في الجمال، وهو الآن يشاهد بانزعاج وحزن ما حل لتلك الحقول (بعضها ما يزال يتعرض للتجريف وبعضها هجرتها النباتات بعد ما حل بمحيطها من أعمال بناء وتجريف).

من هنا يمكن القول أن الفضول بدأ يغزو نفسه لمراقبة هذه الظاهرة التي تتضح في أرجاء مختلفة من المدينة.

ثانيا- طرح التساؤلات:

التساؤل يعني طرح الأسئلة غير الجاهزة، الأسئلة غير المعدة سلفاً، إنه أشبه ما يكون بالتفكير بصوت مرتفع من خلال الأسئلة الجوهرية أو الأسئلة النوعية؟ وهي الأسئلة التي تبدأ: لماذا؟ وكيف؟

والملاحظة قد تبدأ بالتساؤلات وتنتهي إلى قصص حقيقية لم تتطرق إليها القصص العادية ولا التقارير المعدة في أجواء روتينية. في الأجواء الروتينية للعمل الصحفي جرى تمرير الكثير من عمليات الفساد الضخمة، بيعت مؤسسات وشركات ضخمة بمئات الملايين بأقل من عُشر قيمتها الحقيقية، ومرّت أخبار تلك الصفقات في وسائل الإعلام المختلفة كأخبار عادية بل وربما تحت عناوين "جهود التنمية" و"جهود الوزير" لتخفيض البطالة وغير ذلك من العناوين والتصريحات المضللة المحاطة بالابتسامات الزائفة والتصفيق المبرمج.

إن التساؤلات، تمثل المرحلة الأولى في المنهج الاستقصائي، إنها طرح الأسئلة بصورتها الأولية، ثم بعد ذلك يجري إعادة النظر في تلك التساؤلات وتقدير قيمتها العلمية وقيمتها الصحفية؟

والصحفي الذي يتمتع بذهنية فضولية هو القادر على توليد التساؤلات والأسئلة. لأن الصحفي التقليدي الذي لا يتمتع بالفضول غالباً ما يكتفي بما يقدم له على طبق جاهز أو ربما ببذل الجهد القليل، أو هو ذلك الذي يعتمد على القوالب الجاهزة في التفكير والاستقصاء ولا يفكر في الأسئلة المتجددة أو المتولدة التي تقتضيها طبيعة الموضوع. وهذه قد تؤدي إلى ثغرات يعيها من يخطط لإخفاء أبعاد القصص الحقيقية من ضمن ما يتخذون من احتياطات لإخفاء معالم الحقيقة التي لن تكون في صالحهم.

ويقابل هذه الخطوة في العمل الاستقصائي خطوة "تحديد إشكالية الدراسة" في الدراسات المنهجية، وقد تكون أقل من "تحديد الإشكالية"، والإشكالية أو المشكلة البحثية هي (حاجة لم تشبع أو وجود عقبة أمام إشباع الحاجة، فهي موقف

غامض لا نجد له تفسيراً)[1]. إذ إن تحديد إشكالية الدراسة يعني تحديد أبعاد الإشكالية أو القضية التي يهتم بها الاستقصاء، غير أن عملية جمع البيانات والمعلومات ستكون أكثر صعوبة، وأقل وفرة، وجمعها قد يواجه بعدم التعاون الواضح المنطلق من الرغبة في التهرب من المسؤولية أو محاولة إخفاء الحقائق بنية متعمدة وبخطط مرسومة أو حتى بالتهديد.

مثال: عندما لاحظ أحد الصحفيين أن التوسع في المدنية الكبيرة التي يقطنها يجري نحو الأراضي الزراعية منذ عشرات السنوات، وهي الأراضي الواقعة إلى الغرب والجنوب من المدينة (ص). بدأت بعض التساؤلات تثور في ذهنه: لماذا لا يجري التوسع باتجاه الشرق حيث الأراضي الجافة والشمال حيث الجبال الصخرية؟ لماذا يجري تجريف الأراضي الزراعية الخصبة لأغراض البناء وأغراض توسعة المدينة؟ ولماذا لا يجري الحفاظ عليها كمساحات خضراء على الأقل؟ أليس من المعقول أن يكون وراء هذه الظاهرة عمليات فساد كبيرة أو عمليات سوء تخطيط بحاجة إلى مساءلة وكشف حقيقتها؟

نلاحظ هنا أن التساؤلات جاءت أقرب إلى التساؤلات العامة التي لا تحدد اتجاها معينا ولا تخمن فاعلين ولا تحدد إشكالية ذات أبعاد قانونية أو أخلاقية أو إنسانية أو معرفية واضحة. وهذا لا يكفي لتحديد الإشكالية ولا لتحديد فرضيات أو أسئلة قابلة للقياس. لكنها قد تتحول إلى "إشكالية" أو "قضية" إذا ما استطاع الملاحظ بذل المزيد من الجهد ليس في صياغة اللغة، بل في استجماع ما يكفي من ملاحظات أو بيانات أو وثائق للتأكد من أن الظاهرة تنطوي على خلل أو تجاوز أو مشكلة أو قضية.

وعليه، يجب على المتقصي محاولة الإحاطة بأطراف القضية إحاطة مبدئية، والغاية من ذلك هو الحصول على بيانات ومعلومات كافية حول الظاهرة موضوع

1 - عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العملي، مفهومه،أدواته، أساليبه، مرجع سابق، ص 64

الاهتمام، ويجري ذلك بعدد من الوسائل، أو ببعضها أو بها مجتمعة، وكلما تحوط المتقصي أكثر كلما استعان بكل الوسائل والأساليب الممكنة، وهي نفسها أساليب أو أدوات جمع المعلومات، وهي:

1- الملاحظة المنظمة، في مثالنا، قد يحتاج المتقصي للقيام بجولات واسعة في أرجاء مختلفة من المدنية، ثم معاينة الأراضي الزراعية التي تتعرض للزحف العمراني، هنا يستعين المتقصي بدفتر ملاحظاته، ويستند في ذلك إلى تنظيم ملاحظاته، إما بالخرائط أو بالملاحظات المكتوبة حول مشاهداته. وقد يستعين بالصور أيضاً، على الرغم أن هذه المرحلة ستأتي لاحقاً.

2- البحث في مصادر المعلومات العلنية والمنشورات: وهذه المصادر كثيرة ومتنوعة، منها نشرات المجلس البلدي، الوزارات المعنية، الصحف، الدراسات السابقة حول استعمالات الأراضي، ثمة دراسات في كليات الهندسة تتضمن بيانات ومعلومات وخرائط غالباً ما تساعد الباحث على جمع البيانات الأولية التي يحتاجها في هذه المرحلة.

3- المقابلات الأولية مع بعض المزارعين أو ملاك الأراضي أو المهندسين الذين يعملون في المناطق موضع الاهتمام، وهذه المقابلات عادة ما تكون مقابلات أولية لأن الغاية منها التيقن من وجود قضية، ولا يستحسن أن يجري المتقصي فيها تسجيلاً أو تصويراً إذا ما قدر أن ذلك سيلفت انتباه المعنيين بإخفاء الحقائق، والأفضل أن يجري المتقصي هذه المقابلات بصفته مواطناً، أو بصفته الصحفية لكن بعدم الكشف عن أهدافه النهائية البعيدة.

وفي نهاية هذه المرحلة، يفترض أن يكون الباحث قد استجمع ما يكفي لصياغة فرضية معقولة، أو استجمع ما يكفي لصياغة أبعاد قضيته إذا لم يثبت له أن الأمر لم يكن بمستوى قضية أو بمستوى مشكلة حقيقية، وغالباً، ما يصل الباحث في نهاية هذه المرحلة إلى صياغة الفرضية، والفرضية كما هو معروف ما هي إلا تخمين لعلاقة ما أو تخمين لتفسير ظاهرة أو حادثة ما.

ثالثا– تحديد الأسئلة والفرضيات:

إن الوصول إلى مرحلة وضع أسئلة الدراسة وفرضياتها يعني – من ضمن ما يعني – الوصول إلى مرحلة أكثر وضوحاً في استكشاف أبعاد القضية، أي تحديد المحاور الرئيسة للقضية، تحديد الأبعاد الغامضة التي يفترض أن تجيب عليها أسئلة الاستقصاء، ويتجسد ذلك الوضوح في القابلية لصياغة فرضيات وأسئلة محددة القوام.

وإذا كانت تساؤلات الدراسة عامة، غير محددة لسبب أو لآخر، فإن على الأسئلة والفرضيات أن تكون غاية في التحديد، مع التأكيد أن المقصود بالتحديد ليس التحديد اللغوي بقدر ما هي تحديد الفكرة أو الهدف، يشير مارك هنتر إلى أنه ليس من الضروري دائماً طرح فرضية، إذ يمكن أحياناً كثيرة التعامل مع بيان رسمي، أو معلومات جاءت من مصدر مجهول كفرضية مفصلة تتطلب تحققاً، وهذا أسلوب بسيط يمكن أن تكون نتائجه مدهشة[1]. وهنا المهم هو أن هناك فكرة واضحة ونقطة ارتكاز يمكن الانطلاق منها:

مثال (3) بعد أن تمكن المتقصي جمع ما يكفي من البيانات والمعلومات الأولية، أمكن له وضع فرضية رئيسة كما يلي:

التوسع العمراني للمدينة نحو الأراضي الزراعية دون الأراضي الجافة جاء نتيجة لعمليات فساد أو سوء تخطيط ويتضمن إخلالاً بالمسؤوليات القانونية والتنموية من قبل الجهات المعنية.

وقد يفضل المتقصي اختصار الفرضية بالتساؤل " **هل ثمة رائحة فساد في تخطيط التوسع السكني في الأراضي الزراعية؟**"،

ويمكن أن يجري تقسيم الفرضية الرئيسة إلى عناصر أو فرضيات فرعية، أو يمكن وضع مجموعة من الأسئلة التي يمكن أن تستجلي أبعاد القضية من ألفها

1 - هنتر، مارك (إشراف) مرجع سابق، ص 41.

إلى يائها، وتمكن من تقسيم الفرضية الرئيسة إلى العناصر أو الفرضيات الفرعية يمكن طرح الفرضيات الآتية:

- **عمليات توسع للمدينة على حساب الأراضي الزراعية؟**
- **بعض الأبنية في المناطق الزراعية مخالفة لتعليمات تنظيم الأراضي والبناء.**
- **ما دور أعضاء المجلس البلدي أو أقرباء لهم بشراء بعض الأراضي الزراعية قبل عمليات التوسع للتنفع من فارق الأسعار بعد قرارات المجلس البلدي بالتوسع في تلك الأراضي؟**

وكما هو معروف أيضاً، فإنه يمكن الاستعاضة عن الفرضيات بمجموعة من الأسئلة، وللأسئلة وظائف أساسية: فهي ما يدور في ذهن الناس حول القضية، وهي من جهة الصحفي تشكل هادياً نحو نوعية وحجم المعلومات التي يبحث عنها تماماً كما الفرضية، ويمكن أيضاً الجمع بين الفرضيات والأسئلة، لكن مع الانتباه أن ما تجيب عليه الفرضيات لا داعي لإعادة تكراره في الأسئلة، والأسئلة الصحفية هي التي تنطلق من القاعدة المعروفة بقاعدة الأسئلة الخمسة (5Ws) وهناك من يجعلها ستة أسئلة **(Five Ws and one H)** بإضافة سؤال (كيف؟) (How؟)، وسؤال (كيف؟) هو السؤال المركزي في القصص الاستقصائية، بينما الأسئلة الخمسة السابقة هي أسئلة الخبر الصحفي المكتمل العناصر. وسنعاود استعراض الأسئلة الستة في مناقشة التقرير النهائي أو القصة الاستقصائية.

لكن ما الأسئلة المحتملة أو الضرورية في حالة المثال الذي بين أيدينا بشأن الاعتداء على الأراضي الزراعية؟

وفيما يلي بعض الأسئلة التي يمكن أن تكون الأسئلة الأولية للاستقصاء، وهي أسئلة قابلة للتعديل والتغيير في المراحل المتقدمة للعمل، وهي:

أ- **الأسئلة الوصفية الخاصة بالأراضي والبناء والسكان وهي التي توفر قاعدة المعلومات الأساسية:**

1- ما نسبة النمو السكاني خلال الفترة الزمنية التي استهدفها الاستقصاء؟
2- ما نسبة النمو العمراني خلال الفترة الزمنية التي استهدفها الاستقصاء؟

3- ما حجم الأراضي الزراعية التي تم تحويلها إلى أراضٍ صالحة للبناء سواءً بقرارات قانونية أم غير قانونية؟

4- ما حجم الأراضي الزراعية المتبقية في حدود المدينة أو الإقليم؟

5- ما حجم المناطق الخضراء التي خصصها المجلس البلدي في المنطقة؟

ب- الأسئلة الخاصة بالأبعاد القانونية والإجرائية:

6- ما النصوص والتعليمات القانونية المنظمة لعملية تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ سكنية؟

7- ما الجهات القانونية في أجهزة الدولة المعنية بتطبيق القوانين الخاصة بالأراضي والبناء؟

8- وما النسبة المثلى للمناطق الخضراء وفق القوانين المحلية والعالمية نسبة إلى أعداد السكان أو نسبة إلى المساحة الكلية؟

ج- الأسئلة الخاصة بنتائج الاستقصاء؟

1- هل ثمة مشكلة حقيقية تتمثل في اعتداءات على الأراضي الزراعية؟ وما حجم تلك الاعتداءات إن ثبت صحتها؟

2- من المسؤول عن الاعتداءات إن وجدت؟ أي ما الجهات والأطراف المشاركة من هيئات ومسؤولين في الاعتداء على الأراضي الزراعية؟

3- ما الجهات والشخصيات المستفيدة من تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ سكنية؟ وما حجم تلك الإفادة إن وجدت؟

4- ما الأضرار والخسائر الوطنية من زراعية وبيئية وجمالية التي لحقت أو يمكن أن تلحق بالمنطقة جراء تلك الاعتداءات إن ثبت صحتها؟

وأخيراً، فإن بوسع المجتهد أيضاً تعديل هذه الأسئلة أو الإضافة عليها، لكن يفترض أن يكون ذلك على قاعدة خدمة أغراض الاستقصاء وتجنب التشتت.

رابعا– تحديد أهداف الاستقصاء بشكل واضح:

إن تحديد الأهداف منذ البداية يمثل للمتقصي ما تمثله البوصلة للقبطان حتى لا تجرفه أمواج الأحداث وحتى لا يغرق في غمرة التفاصيل التي قد تكون كثيرة وقد تؤدي به – عبر الأيام – إلى اتجاهات جديدة بعيدة عن أهدافه الأولى.

في هذه المرحلة، يجب أن يجري بناء الأهداف أو الهدف على ما سبقه من خطوات، أي على الأسئلة والفرضيات التي حددها في الخطوة السابقة. وينبغي على الصحفي كتابة هذه الأهداف في مذكراته أو سجلاته.

ويمكن للأهداف أن تتغير أو يمكن تعديلها إذا ما اقتضت طبيعة القضية والتقدم فيها ذلك، لكن التغيير الجذري للأهداف وبالتالي للأسئلة ينم عن أن الصحفي لم يحسن بناء الخطوات السابقة، كأن يكون قد تعجل في استكناه أبعاد المشكلة، أو قام بطرح تساؤلات غير مهمة، أو بعيدة عن جوهر المشكلة أو القضية، والباحث أو الصحفي المتقصي الذي يضطر لإجراء تعديلات طفيفة، غالباً ما يكون قد بنى الخطوات الأولى بطريقة صحيحة.

خامسا– تحديد الخطوات الإجرائية:

يقصد بالخطوات الإجرائية مجموعة من الإجراءات والخطوات التي يتوجب على الباحث أو المتقصي إدراكها وتحديدها، ويتضمن ذلك بعض الإجراءات العلمية مثل تحديد المصطلحات ونوعية البيانات اللازمة وتحديد حدود مجتمع الدراسة أو عينتها..الخ، وقد تشمل الخطة أيضاً تحديد جدول العمل الزمني الذي يتوقعه المتقصي لإنجاز الخطوات المحددة، إذ من الصعب تحديد الخطة الزمنية في الهواء دون الاستناد إلى طبيعة المهام المطلوبة والأهداف المرجوة.

ونشير للخطوات الإجرائية مطبقة على مثال "الاعتداءات على الأراضي الزراعية" وكما يأتي:

أ- **تحديد المصطلحات التي يستخدمها تحديداً دقيقاً تجنباً لاختلاط المفاهيم:** ومن أهم تلك المصطلحات ما يرد في العنوان وما يرد في إشكالية الاستقصاء أو قضيته وأسئلته من مصطلحات أو كلمات مفتاحية Keywords، وهي

مصطلحات وكلمات يمكن أن تتضمن دلالات متنوعة، لكن المتقصي أراد بها دلالات محددة غير المعروفة في الاستخدامات الشائعة، ومن الكلمات والمصطلحات الواجب تحديدها وتعريفها:

الأراضي الزراعية والأراضي الجافة، قانون وتعليمات البناء، تعليمات وقرارات المناطق الخضراء، وكافة هذه المصطلحات تعرف استناداً إلى القانون الساري محلياً، ثم مصطلح "المجلس البلدي" أو أي هيئة أخرى، وتعرف تعريفاً إجرائياً، أي التعريف الذي يخص هذه الهيئة تحديداً، ويجري تناولها في القصة تمييزاً لها عن غيرها من الهيئات الشبيهة.

ب- التنبه لحدود دراسته وتجنب التشعب الذي قد يبعد المتقصي عن أهدافه:

وحدود الاستقصاء عادة ما تتألف من ثلاثة أنواع من الحدود، ويجب أن يتبع تحديدها وضع مبررات منطقية لذلك التحديد:

- حدود موضوعية: أي أن الاستقصاء يهتم بمسألة التعدي والاعتداء على الأراضي المخصصة للزراعة حسب المخططات الهيكلية والقوانين السارية، وهذا لا يشمل الأراضي المخصصة للأغراض الأخرى كأغراض البناء والصناعة...الخ.
- حدود مكانية: أي المنطقة أو الأمكنة التي يدور حولها الاستقصاء، وهي حدود المدينة (ص) وفق المخططات الهيكلية الرسمية في وزارة البلديات والمجلس البلدي للمدينة.
- حدود زمانية: الفترة الزمنية التي يهتم بها الاستقصاء وتحدد باليوم والشهر والسنة إن أمكن. ويهتم هذا الاستقصاء بالفترة الواقعة بين سنة كذا وسنة كذا لأنها فترة التوسع في تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي بناء. أو باعتبارها فترة تولي المجلس البلدي للمدينة.

ج- تحديد منهج الاستقصاء المستخدم:

إن عمل الاستقصاء بحد ذاته هو المنهج، والمنهج هو الاستقصاء، لكن قد يجري تصنيف أساليب الاستقصاء وأدواته إلى أنواع: الأسلوب القائم على الوثائق، الأسلوب القائم على المقابلات (اللفظية أو المسجلة أو المصورة) ، الأسلوب القائم على

الملاحظة (السمعية، البصرية، المكتوبة)، وقد يستخدم الاستقصاء مجموعة من الأساليب والمناهج والأدوات منها المنهج التاريخي وأسلوب الملاحظة بالمشاركة، واستخدام أدوات المقابلات والتحليل الإحصائي الكمي. ومثل هذه المعلومات لا تكتب في تقرير الاستقصاء، بل في هوامشه أو في خلفياته، وهي ليست من عناصر القصة النهائية، وعلى الأرجح فإن الصحفي يتجاهل الإشارة إلى تلك العناصر ولا يشغل باله فيها لأن همه البرهنة على الحقائق، رغم أنه من الممكن الإشارة لها أحياناً ضمن السياق القصصي، وبوسع القارئ أو المشاهد أو المستمع إدراك المنهج المستخدم دون التصريح به.

ح- تحديد مجتمع الاستقصاء والعينة أو المصادر للمعلومات والبيانات:

وتحديد المجتمع الأوسع له فوائد كثيرة في حالة الاستقصاء، إذ إنه سيتيح للمتقصي تحديد كافة المصادر التي يمكن أن توفر له البيانات والمعلومات، وكذلك فإن هذا التحديد ضروري لإدراك الفاعلين والمؤثرين والمشاركين في الظاهرة أو الحادثة، وهي في مثالنا "ظاهرة التعدي على الأراضي المخصصة للزراعة والمناطق الخضراء". ويمكن أن تشمل قائمة مجتمع الدراسة أطرافاً محددة بالاسم، مثلا: وزارة الشؤون البلدية، وزارة التخطيط المحلي، وزارة التنمية، وزارة الزراعة، وزارة الإسكان، وزارة الأشغال العامة، المجلس الأعلى للإسكان، المجلس القومي للتنمية الزراعية، الجمعية الوطنية للمتنزهات والأراضي الخضراء...المجلس البلدي للمدينة، نقابة المهندسين المعماريين، نقابة المهندسين المدنيين، جمعية البيئة الخضراء التطوعية، سلطة المياه والمجاري وغير ذلك مما قد يكون له صلة أو أخرى بالقضية، سواءً كانت تلك الصلة صلة اختصاص نظري كنقابات المهندسين، أم صلة مسؤولية قانونية كوزارة البلديات أو وزارة الزراعة، أم صلة عملية أو تضامنية كمجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للتخطيط.

وفي مثالنا الذي ندرسه، فإن العينة تتكون من قسمين، القسم النظري، والآخر الميداني، وبيانات القسم النظري تعتمد على ما هو موجود في أرشيف بعض الهيئات ذات الصلة، أو ما ينشر في الوثائق العلنية والإحصائيات الرسمية والدراسات

والأخبار الصحفية وكافة المصادر المتاحة للجمهور وللباحثين، أما القسم الميداني من مصادر المعلومات فغالباً ما تتخذ طريقة عينة "كرة الثلج" وهي العينة التي تبدأ بشخص أو هيئة معينة ثم سرعان ما تتدحرج وتكبر كما تتدحرج كرة الثلج، ذلك أن المتقصي يحتاج إلى تتبع بعض المعلومات والأخبار والقرارات بين جهات وهيئات يبدأ التعرف عليها من خلال مقابلات الآخرين ووثائقهم وتسريباتهم.

خ- تحديد الأدوات والتقنيات المناسبة لجمع بيانات القضية.

إذا ما أصبحت رؤية الصحفي المتقصي واضحة لمجتمع استقصائه وعينته المحتملة أي لميدان عمله، فسيكون بمقدوره الآن تحديد أو تصميم أدوات جمع بياناته ومعلوماته، وهذه الأدوات تعتمد على نوعية المصادر التي سيتعامل معها، إضافة إلى نوعية الوسيلة الإعلامية التي يعمل لها، وثمة فروقات كبيرة في بعض الأدوات بين الصحافة التلفزيونية والأخرى الورقية. لكن هذه الأدوات عموماً ستكون واحدة أو أكثر من الأدوات التالية:

1- المصادر والمراجع المكتبية الوثائقية، وعادة ما يفضل البدء بها لجمع البيانات والمعلومات والأفكار الأولية.
2- المقابلات: وتبدأ من بعض الخبراء والمسؤولين مما يسهم في تعميق معرفة المتقصي ببعض أبعاد القضية وآفاقها. وهي في المرحلة الأولى قد تكون استكشافية، ويتبعها جولات أخرى أكثر عمقاً. ويمكن أن تسجيل المقابلات بالكلمة المكتوبة، أو بالتسجيل الصوتي أو التلفزيوني.
3- الملاحظة، وهي على نوعين، ملاحظة سلبية أو ملاحظة صامتة، والأخرى الملاحظة الإيجابية أو الملاحظة المشاركة.
4- الاستبيان المقنن، وهو قليل الاستخدام في الاستقصاءات لأن الاستبيان عادة ما يطبق لمسح آراء ومواقف واتجاهات عينة كبيرة من الجمهور.

د- تحديد الطريقة المناسبة لتحليل البيانات التي جمعها المتقصي:

إن على المتقصي أن يعرف كيف سيقوم بتوظيف البيانات الإحصائية (إن وجدت)، والبيانات الكثيرة غالباً ما تحتاج إلى تحليل إحصائي، وكما أشرنا سابقا، فليس المطلوب من المتقصي أن يكون محللاً إحصائياً، لكنه مطالب بأن

يكون لديه فكرة كافية عن كيفية تصنيف وتنظيم البيانات، ثم أن يكون لديه أفكار كافية عن طريقة التحليل، ويجب عليه استشارة باحثين آخرين ومحللين إحصائيين منذ البداية ليعرف كيف يقوم بتنظيم بياناته أولا بأول لتكون صالحة للتحليل. لذلك، ثمة ما يعرف بالجداول الوهمية (Dummy tables) أو الجداول الافتراضية (Virtual tables) وهي تشبه تقسيم برنامج (Excel) المكون من الأعمدة والصفوف، بحيث يجري فيها تخزين المعلومات أو البيانات أولاً بأول وبحيث يسهل استدعاؤها وإجراء بعض الحسابات الرياضية عليها.

سادساً- جمع المعلومات:

بعد أن انتهى المتقصي من وضع الإجراءات الأساسية لخطة عمله، فإن عليه الانطلاق لجمع بياناته ومعلوماته في الميدان، والميدان قد يمتد ليشمل المكتبات ووسائل الإعلام والتقارير والنشرات الحكومية، وقد يشمل قيام الباحث بتجميع البيانات من مصادرها الأولية كأن يقوم بعمل خرائط مساحية بمساعدة مساح هندسي لمنطقة معينة، أو أن يقوم بعد المباني المقامة على المنطقة المعنية، وتعداد المرافق والبنى التحتية التي تم إنشاؤها أو يجري إنشاؤها في ذلك الوقت، في بعض الاستقصاءات الطويلة زمنياً، ثمة بيانات ما قبل وما بعد، مثلاً: يمكن أن يقوم المتقصي بتصوير المنطقة الزراعية بأشجارها المثمرة، ويعاود تصويرها أثناء أعمال تجريفها لأغراض البناء، ثم ينتهي إلى تصوير الأبنية التي تمت إقامتها على أنقاض الأراضي الزراعية التي تمثل محور الاستقصاء.

سابعاً- استخلاص النتائج وكتابة التقرير أو إخراج القصة:

في هذه المرحلة، التي تمثل زبدة الجهد الكبير السابق الذي بذله الصحفي المتقصي يكون بين يدي المتقصي ما يكفي من البيانات والمعلومات لإجابة أسئلته واختبار فرضياته، وتقييم كفاية المعلومات لا يأتي فجأة لأن المتقصي يعايش قضيته يوماً بيوم، أو مرحلة بأخرى، ويراجع ملاحظاته وبياناته ووثائقه ويعرف مدى كفايتها أو عدم كفايتها لكتابة تقريره أو قصته.

فإذا ما قدر المتقصي أو المحرر أن المعلومات والبيانات أصبحت مكتملة، فإنه يصبح في هذه المرحلة أمام إنجاز عمل فني أكثر منه عمل أكاديمي أو بحثي، وهذا العمل الفني يحتاج إلى عدد من المهارات التي تتيح له إخراج جهده في صورة معبرة ونافذة ومؤثرة، والقاعدة الأساسية هنا أن التقرير أو القصة الاستقصائية ليست عملاً أكاديمياً ولا تقريرا إدارياً ولا ريبورتاجاً رتيباً، إنه أكثر من ذلك، وهو أقرب لأن يكون عملاً أدبيا فنيا، لكنه لا يعتمد إلا على الحقائق والأدلة والبراهين، والفنية تظهر في طريقة التعبير عن تلك الحقائق وفي طرق توليفها كعناصر قصصية تشكل معاً تلك اللوحة النهائية، سواءً كانت تلك اللوحة مرئية عبر التلفزيون أم مقروءة عبر الكلمات المطبوعة، أم مسموعة عبر الإذاعات.

ثامناً- الأسئلة الستة في كتابة التحقيق:

(5Ws & one H)

تقتضي القواعد العامة لكتابة القصة أو التقرير الاستقصائي أن تجيب على الأسئلة الخمسة أو الستة المعروفة بأسئلة (5Ws & one H) وهي كما يلي:

- من؟ who (الشخصية، الفاعل)
- ماذا؟ what (الحدث، الفعل)
- أين؟ where (المكان)
- متى؟ When (الزمان)
- لماذا؟ why (السبب في وقوع الحدث)
- كيف؟ How (وهو السؤال الأساسي في القصص الاستقصائية الذي يبين كيفية وقوع الحدث أو القصة أو الظاهرة).

وسنرى أيضاً أن الاستقصاء لا يشترط دائماً الإجابة على كافة التساؤلات الخمس أو الست، إذا ما كان قد أجاب على سؤال (كيف؟) كأحد الأسباب، أو أن بعضاً من تلك الأسئلة ظلت غامضة أو غير مكتملة، مثل سؤال (من؟) الذي يحدد الفاعلين، أو سؤال (لماذا؟) الذي قد يدور حول الدوافع والأسباب؟.

وفيما يلي تفصيل للسياقات التي يمكن أن تأخذها هذه الأسئلة بالتطبيق على مثال "قضية التعدي والاعتداء على الأراضي الزراعية". لكن مع التذكر والانتباه، أن أسئلة الاستقصاء هذه يجب أن يتم وضع إجاباتها في أخر التحقيق، أو في القصة الاستقصائية، وهذا خلاف الأسئلة الأولية التي تشكل هادياً لجمع المعلومات:

السؤال الأول: ماذا؟ what، الحدث (الفعل):

يجب التأكيد أن القصة قد لا تبدأ حسب الترتيب التقليدي للأسئلة الخمسة أو الستة، فمسألة ترتيب إجابات الأسئلة لا تتقيد بنظام محدد، والقاعدة الأساسية فيها أنها فن يعمل على عرض المعطيات بطريقة جذابة وأنيقة ومقنعة.

قد تبدأ القصة بسؤال (ماذا؟) وقع أو يقع للأراضي الزراعية، وهذه هي مقدمة تمهيدية أو وصفية للتحقيق، وكما يلي " منذ بضع سنوات تتعرض الأراضي الزراعية التي توفر رئة تتنفس منها المدينة لاعتداءات غير قانونية وغير محسوبة العواقب بتحويل تلك الأراضي إلى أراض سكنية لمصلحة بعض الأطراف أو الشخصيات المتنفذة من كبار ملاك الأراضي، وتستذكر المواطنة (س) المنطقة منذ أن كانت صبية صغيرة وهي تتحدث بحزن عما حل بالمنطقة وأشجارها وطيورها ومزارعيها" كنا نأتي هنا دائماً في نهاية الأسبوع، كانت المنطقة مغطاة بالأشجار المثمرة، والبساتين المخضرة، وكنا نشتري ما نحتاج من خضروات طازجة من تلك البساتين، كان لنا أصدقاء من المزارعين، كانت أيام جميلة إلى أن زحفت هذه البنايات وطردت المزارعين والطيور وخنقت المنطقة ". وتشير المعطيات إلى أن "أكثر من عشرة آلاف دونم تعرضت للتحويل من أراضٍ زراعية إلى أراضٍ للبناء" كما يوضح مسؤول التخطيط في وزارة كذا، "إن عمليات التحويل للأراضي الزراعية لم تكن عملاً قانونياً وتشكل مخالفة صريحة حسب نص القانون كذا.." كما يؤكد الخبير القانوني (X) الذي تابع هذه القضية منذ بضع سنوات باعتباره واحداً من نشطاء جمعية البيئة الخضراء التطوعية.

في الجزء السابق، عرفنا الموضوع أو القضية التي سيتحدث عنها التقرير، وهذه إجابة للسؤال ماذا يحدث؟ أو ماذا حدث؟ يجب الإشارة إلى أن إحدى التقنيات المحببة هو البدء بشهادة أحد شخصيات القصة سواءً كانت القصة مكتوبة أم مسموعة أم مرئية (وهذه هي مقدمة الاقتباس)، ويمكن أن تكون البداية من الفقرات السابقة نفسها وهي حديث الشخصية (س): " **كنا نأتي هنا كل يوم جمعة، كانت المنطقة مغطاة بالأشجار المثمرة، والبساتين المخضرة، وكنا نشتري ما نحتاج من خضروات طازجة من تلك البساتين، كان لنا أصدقاء من المزارعين، كانت أيام جميلة إلى أن زحفت هذه البنايات وخنقت المنطقة**". ثم يتلو ذلك بعض المعطيات العامة أو غير ذلك مما يراه المتقصي أو المخرج[1].

السؤال الثاني: من ؟ who: أي من هي الشخصيات الفاعلة في هذه القضية؟ من هم أطرافها سواءً الفاعلين أم المتضررين؟ يلاحظ هنا أن المعني ليس الفاعل فحسب، بل كل من يشارك بالفعل سواءً كان فاعلا (مسؤولاً) أم متفاعلاً (مشاركاً بالفعل أو بالتضامن أو بالصمت وغض الطرف) أو سواءً أولئك من وقع عليهم الفعل (المتضررين). ونحن نفترض أن المتقصي استجمع ما يكفي من المعلومات والأدلة لتحديد الجهات المشاركة في عملية الاعتداء إضافة إلى الأخرى المتضررة منها إن وجدت؟

المثال: فمن الذي سمح للمتنفذين باختراق القوانين والأنظمة ولصالح من تجري تلك المجزرة بحق رئة المدينة ومصدر سلال خضرواتها الطازجة؟ ومن هم المتضررون جراء تلك الاختراقات؟

يلاحظ أن الفقرة السابقة تضمنت طرحاً لفرضية حادة تتمثل في الجملة "فمن الذي سمح للمتنفذين باختراق القوانين والأنظمة ولصالح من تجري تلك المجزرة

---

1 - تتعدد أنماط مقدمة التحقيق مثل: المقدمة التساؤلية، أو المقدمة القصصية، أو المقدمة الساخرة وهي لا تعني الاستهزاء بقدر ما تعني نقد الحالة بمرارة، أو مقدمة الاقتباس، ومقدمة الوصف وهي تعتمد التشويق في وصف الحال أو المكان أو الشخوص، (البخاري، أحمد سالم ولد والأمين، أحمد ولد الشيخ، الصحافة الاستقصائية، نقابة الصحفيين الموريتانيين، 2010، ص 13- 15)

بحق رئة المدينة ومصدر سلال خضرواتها الطازجة؟" والافتراض الضمني يتمثل في "**إن اختراقات للقوانين والأنظمة قد وقعت**"، وهي من الخطورة لدرجة تمثيلها بالمجزرة، وكذلك فإن مثل تلك "التعديات جرت لصالح جهة أو أشخاص"، و"أن هناك فئة أو أفراد أو جهات متضررة جراء تلك الاختراقات".

وإذا ما تذكرنا أن الفرضيات يمكن أن تتكون من فرضية رئيسة وفرضيات أخرى فرعية، فإن هذا ينطبق على مثالنا هذا خير انطباق، إذ شكلت الجملة ""**إن اختراقات للقوانين والأنظمة قد وقعت** " الفرضية الرئيسة، فيما جاءت الجمل التالية لتمثل فرضيات فرعية مساندة. وفي كل الأحوال على الفقرات التالية من القصة إثبات تلك الفرضيات أو نفيها، ولو جاءت بالنفي، لما كنا أصلاً بحاجة إلى نشر الاستقصاء إلا في بعض الحالات التي يكون فيها الاستقصاء رداً على تقارير أو استقصاءات أخرى خرجت بنتائج مخالفة.

السؤال الثالث: أين؟ Where (حدود المكان): وهذا السؤال كثيراً ما تبرز أهميته في الفصل بين القضايا والتمييز بينها، هذا علاوة على قيمته المعرفية. وهو يُعنى بتحديد الحدود الجغرافية أو المكانية للقضية مدار الاهتمام، فهل الافتراضات الخاصة بالقضية تشمل المدن والبلدات الأخرى أم أنها تقتصر على مدينة واحدة محددة؟ لذلك فإن المتقصي بحاجة إلى أن يكون دقيقاً في رسم حدوده المكانية، لأنه من المحتمل أن يخرج له مدعٍ ويقول: أنت شملت منطقتي ولدينا الإثباتات أن بياناتك ومعلوماتك مغلوطة. ومثل هذه القضية يمكن أن تبرز إذا لم يكن المتقصي قد تزود بالخرائط والرسوم التفصيلية التي تُعيّن حدود المناطق والمدن والبلدات.

على أن حدود المكان لا تقتصر على الحدود الجغرافية، بل تشمل حدود المؤسسات أو المناطق التي يتمحور حولها الاستقصاء، مثلاً: صحفي يرغب باستقصاء استخدام لحوم غير صحية في إحدى المطاعم المشهورة، يجب عليه التأكيد على حدود استقصائه، هل تشمل كافة فروع المطعم الذي يتكون من سلسلة إقليمية أو محلية؟ أم أنه يقتصر على فرع واحد محدد بناء على بعض المعلومات التي استقاها الصحفي المتقصي؟

مثال على التحديد المكاني أو الجغرافي: "حدود مدينتنا جرى توسيعها أكثر من مرة، واليوم تصل هذه الحدود غرباً حتى سكة الحديد، أما من الجنوب فحدودها شارع كذا ومؤسسة كذا ومصنع كذا..أما من الشرق فحدودنا تسير مع شارع المطار ومن الجنوب حتى شاطئ النهر" وهذه المساحة كلها تعادل ما مجموعه 1550 كم2 تقريباً، وتبلغ نسبة الأراضي الزراعية من أراضي المدينة ما يعادل 150كم2، وهذا يعادل 10٪ فقط من المساحة الكلية).

السؤال الرابع: متى؟ When)حدود الزمان): مثلما أن كل استقصاء وكل بحث بحاجة إلى تحديد حدوده المكانية فإنه بحاجة أيضاً إلى تحديد حدوده الزمانية، فالمسؤوليات والمعطيات والخطط تختلف وتتغير من زمن إلى آخر، لذلك يجب تحديد الحدود المعني بها الاستقصاء تحديداً دقيقاً، والحدود الزمنية نوعين أو مستويين: الأول هي حدود الفترة الزمنية المعنية بالاستقصاء، كأن تحدد تلك المدة بالفترة الزمنية (2013- 2015) وهي فترة ولاية المجلس البلدي المكونة من سنتين. وقد تمتد الحدود الزمنية للاستقصاء إلى أكثر من ذلك أو أقل، والقاعدة هي أنه لا يوجد قاعدة لتقدير الحدود الزمنية للقضية، وتقديرها يعتمد على المتقصي وعلى البيانات الأولية التي جمعها حول قضيته.

أما المستوى الثاني من تقدير الحدود الزمانية، فهو الفترة الزمنية التي جرى فيها الاستقصاء منذ اليوم الأول لتحديد أهدافه وقضيته، إلى أن جرى كتابة القصة أو التقارير الاستقصائية. ومن أمثلة ذلك: جرى هذا الاستقصاء في الفترة من الأول من شباط/فبراير سنة كذا إلى أواخر شهر كذا من السنة التالية. ذلك أن تحديد هذه المدة بشكل دقيق، ويفضل باليوم، يعني أن ما جرى قبل هذا التاريخ أو بعده لم يكن في اهتمامات هذا التحقيق.

غير أنه يجب التأكيد أن سؤال (متى؟) ليس فقط حاضر وقوع الأخبار. بل سياقاً تاريخيا للسرد[1]من شأنه أن يوفر خلفيات تاريخية أو علمية أو ثقافية لموضوع الاستقصاء.

1 - هنتر، مارك (إشراف) مرجع سابق، ص 18.

السؤال الخامس: لماذا؟ Why (التعليل): وهذا السؤال عادة ما يأتي من ضمن النتائج النهائية للاستقصاء، وهو يأتي بتعليل أو تفسير منطقي علمي يوضح الأسباب والعوامل الكامنة وراء وقوع الحدث أو بروز الظاهرة. لكن ليس من الضرورة دائماً أن يجيب الاستقصاء على هذا السؤال، والإجابة تعني أفضلية للاستقصاء وعدم الإجابة تعني ضعف ما أو علة ما في إجابة السؤال، وقد تكون العلة علة موضوعية لا علاقة للباحث بها. لذلك، يفضل في الاستقصاء التعامل مع سؤال (كيف؟) الذي يفسر ويشرح آليات سير الحدث أو تطوره بشكل موضوعي مما يحقق الوظيفة الأساسية في نقل الحقائق وإفهامها للناس والمعنيين، ومما قد يغني عن إجابة السؤال (لماذا؟).

السؤال السادس: كيف؟ How (كيفية وقوع الحدث) أي الكيفية التي وقع بها الحدث أو نشأت بها الظاهرة، ويعني ذلك وصفاً محدداً للخطوات أو المراحل التي وقع بها الحدث أو تطورت فيها الظاهرة.

مثال: يشتبه بأن فساداً وخللاً كبيراً كان وراء الاعتداء على الأراضي الزراعية في المدينة، فكيف كان يتم ذلك؟

بدراسة الوثائق التي تم الحصول عليها، ومنها توصيات الخبراء والقوانين الضابطة لتنظيم الأراضي، فقد تبين أن بعض قرارات المجلس البلدي (في الفترة بين كذا وكذا) ضربت بعرض الحائط توصيات الخبراء وخالفت القوانين ذات الصلة خصوصاً المادة (كذا) من القانون مثلما أشار المستشار القانوني (م)، ويبدو أن بعض أعضاء المجلس البلدي استغلوا وظائفهم لأجل شراء الأراضي الزراعية بأثمان بخسة كما أشار عدد من المزارعين منهم المزارع (س) الذي سبق وأن باع أرضه (بمبلغ كذا وكذا) في تلك المنطقة التي حولت إلى أراض سكنية بعد سنة من بيعها (ولم يتسنى التأكد من صحة هذا الإدعاء)، فيما جرى بعد ذلك تزويد المنطقة بالخدمات الأساسية من طرق وكهرباء وشبكة مياه....(مثلما لاحظ المتقصي).

يتضح من المثال المبسط المشار إليه بعض الآليات التي سيرت الحدث، إذ اتضح كيف كانت تجري عمليات خارج نطاق القوانين والتوصيات ذات الصلة، مما قد يعدّ فساداً قانونياً أو أخلاقياً يحاسب عليه القانون.

أخيراً، فإنه من الصحيح أن شكلي الصحافة (التقليدية والاستقصائية) يركزان على أربعة عناصر هي: من وماذا وأين ومتى؟ ولكن العنصر الخامس للتغطية التقليدية "لماذا؟"، يتحول إلى عنصر "كيف" في الاستقصاء، ولا يتم تطوير العناصر الأخرى كمياً فقط، بل ونوعياً أيضاً، "من" ليست مجرد اسم ولقب، بل وشخصية لها صفة وأسلوب مميزان. وليست "متى" فقط حاضر وقوع الأخبار. بل سياقاً تاريخياً للسرد. وليست "ماذا" مجرد حدث، بل ظاهرة لها أسباب ونتائج، وليست "أين" مجرد عنوان، بل موقعاً أو مكاناً تصبح فيه إمكانية وقوع أحداث أو أشياء معينة ممكنة أكثر أو اقل، هذه هي العناصر والتفاصيل التي تمنح الصحافة الاستقصائية، في أفضل أحوالها، ميزة فنية تُعزز أثرها العاطفي على المتلقي[1].

خصائص التقرير الاستقصائي ومواصفاته:

1- **الأصالة:** الأصالة تعني أن ما يعرضه التقرير أو القصة لا يعتمد على جهد الآخرين، بل هو جهد الصحفي الذي قدمه، وهو جهد اعتمد على معطيات خام من البيانات والمعلومات جرى استخراجها أو جمعها بطريقة حرفية مما كشف الحقيقة المتوخاة التي كانت مستترة لولا هذا الجهد الأصيل المتمثل في التقرير الاستقصائي أو القصة الاستقصائية.

2- **جهد بحثي منظم:** التقرير الاستقصائي المتميز لا يمكن أن يكتب من على المكتب في جلسة مريحة، ولا يمكن أن يكتب من خلال مقابلة عبر الهاتف، إنه جهد مضنٍ يتضمن السهر والسفر ومشاقه ومختلف أشكال المنغصات، وهو جهد بحثي منظم يبدأ بفكرة أو إحساس بوجود مشكلة أو قضية تستحق الاستقصاء، ثم يوضع لها خطة عمل منهجية، تأخذ بالحسبان كل الاعتبارات المنهجية والإعلامية، وينتج عن ذلك الجهد عمل بحثي منظم وموثق، لذلك فهو عمل إعلامي مقنع ومؤثر وقد يسهم في إعادة توجيه الأمور إلى نصابها الصحيح.

1 - هنتر، مارك (إشراف) مرجع سابق، ص 18.

3- **عمل يسبر الأعماق:** إن أكثر ما يميز الاستقصاء الصحفي عن التحقيقات العادية هو العمق الذي يمتاز به، الاستقصائي لا يرتضي بالقشور أو بما يرمي إليه من خلف المكاتب والمؤتمرات الصحفية، بل يذهب بعيداً إلى خلف حُجب الضباب أو خلف ستائر الدخان الذي تعج به الحياة. وعليه فإن الاستقصاء يمثل محاولة تقديم الواقع بدون تزويق أو تجميل، مما يتيح الفرصة للمعنيين بالتعامل مع وصف الواقع على أساس وقائع حقيقية وليست زائفة أو ناقصة.

4- **عمل يحتمل الكلف العالية:** والكلف العالية قد تكون كلف مادية، وبعض الاستقصاءات تكلف عشرات الآلاف من الدولارات أو يزيد، فبعض الاستقصاءات يحتاج إلى السفر عبر عدد من العواصم أو المناطق النائية وتمضية أوقات طويلة في بعضها بحثاً عن جزئية معينة من التقرير أو من أجل تسجيل لقاء لإحدى شخصيات التحقيق. والكلف العالية قد تتصل بسمعة الصحفي نفسه، فإن وقوع الصحفي في بعض الأخطاء المنهجية أمر شديد الخطورة، كأن يعتمد المحقق على مصادر مخادعة، أو كأن يقوم بأعمال غير قانونية، أو أن يتعرض لتهديدات من قبل بعض الجهات أثناء عمله سواءً كانت جهات رسمية أم جهات أخرى غير رسمية. وتتضمن سجلات منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الصحفيين العالمية قوائم طويلة من أسماء الصحفيين الأموات أو الذين كانوا ضحايا لتهديدات أو مخاطر أو اعتقالات جراء عملهم في التحقيقات الصحفية الجادة أو الخطرة.

5- **الاستقصاء فن وإبداع:** إن إخراج العمل الاستقصائي إلى المتلقي يعدّ فناً وإبداعاً في جوانب عديدة، إذ إن الحصول على أكوام من المعلومات وعرضها لا يكفي لإيصال الرسالة أو لتحقيق الغرض، إذ على المتقصي تحديد الطريقة الأنسب لعرض نتاج جهده بطريقة جذابة، فيها من الجمال والتشويق بقدر ما فيها من الإقناع والبناء المنطقي، والصحفي الذي استقصى عمله هو الأقدر على ترتيب فقرات أو لقطات ومشاهد موضوعه، ولذلك فإن الأعمال الفنية تأتي مكملة للسيناريو الذي وضعه المتقصي بنفسه[1].

---

1 - ينظر إلى فيلم (محتالو الكربون) كمثل على حجم المعلومات الهائل والمادة العلمية الجافة المتصلة بتجارة الكربون، ونجاح الصحفي توم هينمان في إيصال رسالته وإخراج عمله بطريقة مشوقة. (محلق رقم 3).

فن كتابة التحقيق الصحفي:

يختلف التحقيق الصحفي عن غيره من الفنون الصحفية في كونه يشمل وصفاً تفصيلياً شاملاً حول حدث أو قضية أو ظاهرة أو مشكلة، إذ يصف تلك الأحداث والظواهر بالتفصيل في سيرها وديناميكيتها كقضايا اجتماعية، وهو بذلك شامل وواسع من حيث اشتماله على بقية الفنون الصحفية الأخرى كالخبر والحديث، والرأي، والاستفتاء، والبحث، والصور الفوتوغرافية، والرسوم، والكاريكاتير، وفي الإعلام الجديد يشمل التسجيلات الصوتية ومقاطع الفيديو أيضاً.

من ناحية أخرى، ففي الخبر الصحفي لا تظهر شخصية المحرر، بينما التحقيق الصحفي يكشف غالباً عن شخصية كاتبه من خلال لغته وأسلوبه ومواقفه أو آرائه.

والتحقيق لا يقتصر على الجوانب الجوهرية فقط كما هو الحال بالنسبة للخبر، ولكنه يقوم من خلال الوصف الزمني والمكاني للأحداث الواقعية بشرح القضية الاجتماعية بشكل شامل وواضح وحيوي وفي لغة سهلة وجذابة، لذلك فهو يهتم بالإجابة على الأسئلة الأصعب: أسئلة (لماذا؟) و(كيف؟).

أنماط التحقيق الصحفي من حيث أهدافه:

فضلا عن أنواع التحقيق من حيث الشكل أو الوسيلة الإعلامية التي أعد لها (مقروء، مسموع، مرئي) فهناك تصنيف آخر من حيث وظيفة التحقيق أو أهدافه، وكما يأتي:

أ- تحقيق الخلفية:

وهو تحقيق يستهدف شرح الأحداث وتحليلها والكشف عن أبعادها ودلالاتها، فهو تحقيق وصفي أو تعريفي/ توعوي يبحث عما وراء الخبر.

ب- تحقيق البحث أو التحري:

يغلب على هذا النمط من أنماط التحقيق صبغة أمنية أو الحصول على معلومات سرية أو معلومات لم يكن من السهول الوصول إليها، ويؤدي كشف تلك المعلومات إلى فك الألغاز وظهور الأسرار التي تجلي غموض الأحداث وتوصل للحقيقة، وهو من أكثر أنماط التحقيق حاجة للجهد والذكاء والصبر وأحياناً المخاطرة؟

ج- تحقيق التوقع:

يشبه هذا النمط نمط تحقيق الخلفية، لكن تحقيق الخلفية غالباً ما يهتم بتوفير معلومات عن أحداث جارية أو سابقة، فهدفه الأول تحقيق المعرفة، بينما يهدف تحقيق التوقع إلى استشراف حدود بعض الأحداث أو الظواهر وسيرورتها في المستقبل من خلال طرح الاحتمالات الممكنة أو السيناريوهات المتوقعة.

د- تحقيق الاستعلام:

وهذا النمط من التحقيق يهدف إلى استكشاف حدود ظاهرة أو حدث أو مجموعة فرضيات أو تساؤلات أولية، والغرض النهائي هو استجلاء أبعاد الموضوع الواقعية أو الراهنة، فهو أشبه ما يكون بالدراسات الاستطلاعية أو الاستكشافية.

هـ- تحقيق الهروب:

ويعكس اسمه الهدف منه، إذ إنه يهدف للهروب بالمواطن من الواقع الذي يعيش إلى عوالم أخرى بعيدة عن همومه الحقيقية، فهو تحقيق موجه من قبل بعض الجهات التي يهمها أن لا تقوم الصحافة بوظيفتها تجاه الإعلام بالواقع وتحدياته لتذهب به نحو موضوعات تتعلق بنجوم الفن وحياتهم ومشاكلهم أو نحو عالم الاستخبارات وبعض الحوادث المثيرة في عملها سواء كانت واقعية أم خيالية.

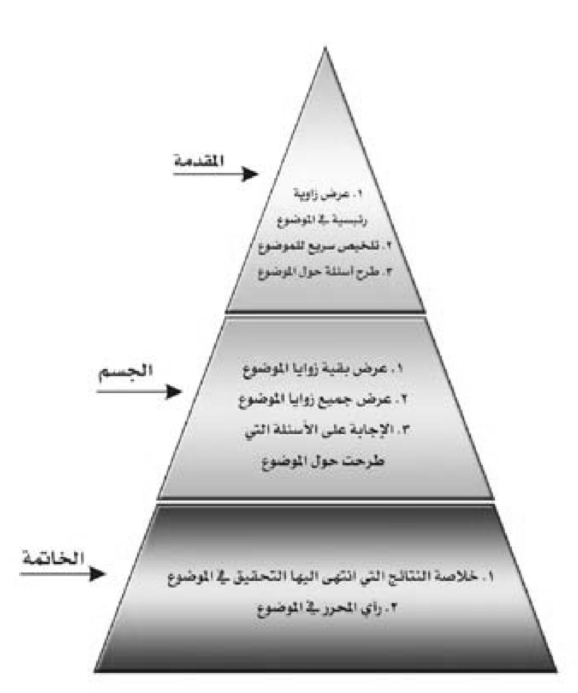
قوالب التحقيق الصحفي:

بعد أن أكملنا كل المراحل السابقة للكتابة بشكل جيد، تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة كتابة التحقيق الصحفي وتوجد ثلاثة قوالب فنية لكتابته تقوم

جميعها على أساس البناء الفني للهرم المعتدل. أي أن كل قالب لابد وأن يتكون من أربعة أجزاء هي: العنوان، المقدمة، الجسم، الخاتمة. وهذه القوالب هي:

1- قالب الهرم المعتدل المبني على العرض الموضوعي:

في هذا القالب تعرض كمحرر القضية أو المشكلة التي يتناولها تحقيقك بشكل موضوعي من خلال مقدمة يجب أن تحرص فيها على إثارة اهتمام القراء بالموضوع وهذه المقدمة يمكن أن تأخذ عدة أشكال، منها قيامك بالتركيز على الزاوية الأساسية لموضوع التحقيق في حين تعرض كل زاوية من هذه الزوايا بالتفصيل في جسم التحقيق، أما الخاتمة فتضع فيها خلاصة النتائج التي توصلت إليها أو أي نوع من أنواع الخلاصات المشار إليها وحسب طبيعة التحقيق نفسه، أنظر الشكل (3).



الشكل (3) قالب الهرم المعتدل المبني على العرض الموضوعي في كتابة التحقيق الصحفي

وأبرز الأشكال التي يأخذها هذا القالب في كتابة التحقيق الصحفي يقوم على طرح لمجموعة من الأسئلة التي تثير اهتمام القارئ بالموضوع، ثم تقوم بعد ذلك بالإجابة عن كل سؤال أو فرضية منها في جسم التحقيق من خلال عرضك المعلومات والوقائع والبيانات التي حصلت عليها، وكذلك من خلال عرضك للمقابلات الصحفية التي أجريتها مع الشخصيات التي ترتبط بالموضوع، ثم أيضاً من خلال البيانات والمعلومات التي جمعتها عن الموضوع من أرشيف المعلومات في الصحيفة أو من المكتبة، أما خاتمة هذا التحقيق فهي تقدم خلاصة مختصرة للنتيجة أو النتائج التي توصلت إليها.

2- قالب الهرم المعتدل المبني على الوصف التفصيلي:

وفي هذا القالب يصف المحرر في مقدمة التحقيق صورة عامة سريعة للحديث أو يصف جزءاً بارزا بينما يترك الوصف التفصيلي للحديث ليكتب في جسم التحقيق الصحفي. أما الخاتمة فهي إما أن تربط بين التفاصيل المتناثرة للحدث بحيث تقدم لنا في النهاية الصورة المتكاملة له أو أن تقتصر على الانطباعات الأخيرة للمحرر عن الموضوع أو القضية.

ويصلح هذا القالب لكتابة التحقيقات الصحفية التي تدور حول الرحلات أو المسابقات الرياضية والمناقشات البرلمانية والاحتفالات والمهرجانات الاجتماعية والندوات الانتخابية .

3- قالب الهرم المعتدل المبني على السرد القصصي:

وفي هذا القالب يكتب المحرر تحقيقه اعتماداً على تقنيات البناء القصصي، إذ سيكون لمبنى التحقيق بداية ووسط (حبكة) ونهاية (تنوير أو حل) ، إلا انه يختلف عن القصة في كونه يعتمد على وقائع مؤكدة في سرده ولا يستخدم الخيال ولا يغالي في رسم الصور الفنية والبلاغية والمجازية كما هو الحال في القصة الأدبية. ويستخدم هذا القالب في التحقيقات الصحفية التي تتناول الموضوعات الإنسانية والحوادث والكوارث والجرائم.

4- قالب الهرم المقلوب:

يقوم قالب الهرم المقلوب على وضع أهم معلومات الموضوع الصحفي في المقدمة وترتيب المعلومات الأخرى تنازلياً من الأهم فالأقل أهمية، ويكون الهرم واسعاً في قمته المعكوسة على أساس أن هذا الجزء يجب أن يجيب على الأسئلة والفرضيات المطروحة، لكن استخدام هذا القالب الصحفي يثير بعض الجدل، فالهرم المقلوب يرتب أجزاء الموضوع وفقاً للحقائق وليس وفقاً للتطور الزمني أو الأفكار الواردة فيه، بينما تتطلب أغلب التحقيقات تتبع مسار الحدث أو القضية واستعراض الأفكار والحقائق الواردة فيه، ولعل هذا ما يجعل الصحفيين يتجنبون استخدام هذا القالب.

وأشار بعض الباحثين إلى قوالب حديثة في فن التحقيق، وهم بذلك يستعيرون هذه القوالب إما من فنون صحفية أخرى غير التحقيق كالتقرير والريبورتاج والمقال، أو من خلال ما استجد من تقنيات خصوصاً في مجال صحافة الإنترنت.

ومن تلك القوالب الحديثة[1]:

- **قالب الاعتراف أو التداعي:**

وهو يعتمد على شهادات الفاعلين أو المشاركين أو شهود العيان، وهو يشبه أسلوب الاعتراف لأنه الشخصيات تصرح بما لديها من معلومات بدون ضغط أو إكراه، ويشبه أيضا رواية السيّر الذاتية لأن كل راوٍ أو شاهد يتحدث بالجوانب التي شاهدها أو شارك فيها أو علم بها.

- **قالب لوحة التصميم أو الوسائط المتعددة:**

وهذا التحقيق مناسب للصحافة الإلكترونية من حيث اعتماده على سرديات لغوية من جانب، وبعض الوسائط المتعددة من جانب آخر، والوسائط قد تكون الصورة أو الصوت أو الرسوم والخرائط التوضيحية. وتتطور فنون الإخراج في هذا

1 - زراع، أحمد، فن التحرير الصحفي، غزة، مكتبة الطالب الجامعي، 2006، ص 84.

المضمار تطوراً سريعاً استناداً إلى الإمكانيات التكنولوجية المتاحة، ثم استناداً إلى فنون الإخراج والعرض التي تحتمل الابتكار والإبداع.

- **قالب المقاطع:**

وهو تكتيك يستخدم حينما يكون التحقيق طويلا بحيث يصعب متابعته في حلقة واحدة، ويفضل تقطيعه إلى أقسام ومقاطع، بحيث يبدو كل قسم أو كل مقطع كأنه قائم بذاته، في الوقت الذي تشكل فيه كافة المقاطع التحقيق الاشمل. ويمكن أن يستند ترتيب المقاطع على السياق الزمني للأحداث، أو على أبعاد وعناصر هذا التحقيق.

- **قالب الساعة الرملية:**

يدمج هذا القالب بين قالب الهرم المقلوب وقالب القصة، وتشبه بدايته قالب الساعة الرملية التي تتسع بداية ثم تضيق في نقطة معينة قبل أن تعاود الاتساع مرة أخرى، ويضم الجزء الأول من قالب الساعة أهم المعلومات التي توصل إليها التحقيق ثم سرد تتابعي لجزء أو بقية التحقيق، ويشمل الجزء الثاني على خلفية القضية أو الموضوع، ثم عرض أهم وجهات نظر أطراف القضية، ثم عرض زمني تتابعي للأحداث الفرعية في التحقيق.

- **قالب وول ستريت جورنال**[1]:

وينسب إلى صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية التي تعد أو من استخدم هذا القالب في التحرير الصحفي، ويبدأ القالب باستهلال خفيف حول شخص أو مشهد أو حادثة، وتقوم فكرته على الانتقال من الخاص إلى العام بدءاً بشخص أو مكان أو حدث يوضح النقطة الرئيسة في التحقيق... ويتبع ذلك فقرة مركزية توضح مغزى التحقيق، ثم يجري ترتيب جسم التحقيق حسب وجهات نظر مختلفة أو

---

1 - نصر، حسني محمد، وعبد الرحمن، سناء، الفن الصحفي في عصر المعلومات، العين، دار الكتاب الجامعي، ص 178

3- المرجع السابق، ص 181.

تفصيلات تتعلق بمحور التحقيق وتكون الخاتمة دائرية يستخدم فيها نص أو حكاية طريفة تتعلق بالشخص الذي ذكر في الاستهلال.

- **قالب الدائرة:**

وفيه يتم تحرير التحقيق على شكل دائرة النقطة الرئيسة فيه هي الاستهلال وكل النقاط المساندة يجب أن تعود لترتبط بالنقطة المركزية في هذا الاستهلال، وهو عكس الهرم المقلوب الذي ترتب فيه الوقائع حسب تدني درجة الأهمية، ففي النمط الدائري كل جزء من التحقيق مساوٍ في الأهمية لبقية الأجزاء، وقد ترجع الخاتمة إلى نقطة الاستهلال بطريقة أو بأخرى.

- **القالب الخطي أو التشعبي**[1]:

ويقوم هذا القالب على وجود وصلات تشعبية متعددة (Hypertext) بحيث تسمح للقراء باختيار الترتيب الذي يرغبون به أو التشعب في الاتجاه الذي يختارونه، ولأجل هذه الميزات والخصائص فإن القالب التشعبي يستخدم في صحافة الإنترنت. وميزة هذا القالب أنه يضع الكثير من العناوين الفرعية أمام القارئ فيتنسى له اختيار ما يناسبه من إحالات وتشعبات وتفصيلات، وهو أسلوب مستخدم في تحرير موقع الموسوعة الحرة (wikipedia)،

أنماط التحقيق من حيث الأسلوب:

هناك من يقسم التحقيقات من حيث الأساليب إلى خمسة أساليب أساسية كالآتي:

1- أسلوب العرض Exposition: ويتميز بالبساطة والجاذبية، ويستخدم عندما يكون التحقيق متضمنًا لكمية هائلة من المعلومات والمواقف.

2- الأسلوب القصصي Narration: ويتميز بالإثارة والحيوية والرشاقة، وغالبًا ما يستخدم في التحقيقات التي تدور حول قضايا تغطي فترة زمنية طويلة، أو تشمل مناطق عديدة، أو تتعلق بأطراف مختلفة.

---

1 - نصر، حسني محمد، وعبد الرحمن، سناء، مرجع سابق.

3- الأسلوب الوصفي description: يتسم هذا الأسلوب بوجود قدر معين من الوصف المباشر للمكان أو للأشخاص أو الأحداث، ويستخدم عادة في التحقيقات التي تهدف في المقام الأول إلى التعريف بأمر ما، أو منطقة ما، أو فئة اجتماعية معينة، وهو أسلوب شائع جداً خاصة في المجلات.

4- أسلوب الحديث Interview: وهو يعتمد أساساً على آراء شخصية واحدة أو عدة شخصيات، بحيث تكون هذه الآراء هي الهيكل، والعمود الفقري للتحقيق، وأثناء عرض هذا الحديث، أو هذه الآراء يقوم الصحفي بتقديم معلومات ووقائع.

5- قالب الاعتراف Confession: ويغلب عليه اعترافات لشخصيات فاعلة مسؤولة أو مشاركة في أحداث معينة، بقليل من التدخل من المحرر الذي يقوم بوضع مقدمة ويجري بعض الربط بين الفقرات أو يطرح بعض الأسئلة.

6- الأسلوب المختلط Mixed: وهو أسلوب عام، لا يتقيد بنمط معين، بل يأخذ من الأساليب السالفة الذكر وفق ما يقتضيه الحال وطبيعة التحقيق ذاته، وهذا النوع من الأساليب يتطلب مهارة لخلق بنية متماسكة للتحقيق الصحفي. ولذلك يرى بعضهم أنه من الصعب وضع حدود فاصلة بين مختلف أنماط التحقيقات من حيث القوالب والأهداف والأساليب والفنون المستخدمة.

أجزاء التحقيق:

وهي: العنوان، المقدمة، الجسم (المتن)، الخاتمة (الخلاصة).

أولا- عنوان التحقيق الصحفي:

رغم أن عنوان التحقيق الصحفي هو أول ما يطالع الإنسان، إلى أنه ينصح بأن يصاغ في نهاية التحقيق، وذلك بعد أن يكون الصحفي قد أتم السيطرة على كافة عناصر تحقيقه ومحاوره المختلفة، مما يساعده على وضع العنوان أو العناوين الأكثر ملائمة، ويشار إلى ثلاثة أنواع من العناوين وهي:

- العنوان الرئيس وهدفه جذب انتباه القارئ أو المستمع للموضوع وتحفيزه على المتابعة.

- العنوان الثانوي وقد يرفق بعد أو قبل العنوان الرئيس وهدفه إبراز بعض زوايا الموضوع التي لم تبرز في العنوان الرئيس.
- العناوين الفرعية: وهي عناوين قصيرة توزع على الأقسام أو الفقرات المختلفة في جسم التحقيق لتقطيع مادة التحقيق ولتحفيز القارئ لاستكمال متابعة التقرير أو لإرشاده إلى الفقرات والأقسام التي تهمه، فضلاً عن ذلك فإنها تساعد الكاتب على تركيز أفكاره وتُجنبه التشتت الذي قد يقع بسبب غزارة المادة الصحفية وطولها.

وهناك تصنيف آخر للعناوين من حيث وظيفتها أو أهدافها كما يلي:

1- العنوان الدال: وهو ذو طابع إخباري ويدل على مضمون التحقيق، وقد يصاغ على شكل فرضية أو تساؤل، أو على شكل إجابة لبعض التساؤلات الفرضية التي تم إجابتها في التحقيق. (هل يوجد مبرر لتوسع البناء في المناطق الزراعية؟) أو (توسع البناء في المناطق الزراعية شابه الفساد)؟
2- العنوان الانتقائي: ويعتمد على انتقاء محور أو نتيجة مهمة من نتائج التحقيق بهدف جذب انتباه القارئ. (أحد أهم أسباب توسع البناء في المناطق الزراعية كان خدمة لبعض المتنفذين)
3- العنوان الإيضاحي: وهدفه توضيح الحقيقة من خلال إبرازها والتأكيد عليها في العنوان، وهو كثير الاستخدام لاتصافه بالموضوعية والحيادية. (توسع البناء في المناطق الزراعية كان له عواقب وخيمة على السكان وعلى المناطق الخضراء فيها)
4- العنوان الوصفي: وهو يعبر عن الحيادية في وصف التحقيق أو المعلومات والحقائق الواردة فيه، وهو من أكثر العناوين شيوعاً. (اندحار للمناطق الخضراء، وبناء بلا تخطيط، وقلة مستفيدون، وأكثرية تدفع الثمن)
5- عنوان الإثارة: وهي إثارة تقوم على حقائق واردة في التحقيق وليست من نوع الإثارة الرخيصة وقليلا ما يحبذ استخدامه. وقد يأتي على شكل تساؤل أو فرضية لتشويق القارئ لمتابعة الإجابة. (من هم المستفيدون من التعدي على

الأراضي الزراعية؟ وكيف استطاعوا التحايل على القوانين الناظمة للبناء) أو (هل تنال عصابات التعدي على الأراضي الزراعية جزاء أفعالها؟)

6- عنوان إرشادي أو تحريضي: وهو يعكس وجهة نظر كاتب التحقيق نحو حل معضلة أو مشكلة أو رأي عام معين. وهو يعتمد على نتائج التحقيق المؤكدة ولا يحبذ استخدامه كثيراً. مثل (القانون مُطالب بوقف التعديات على الأراضي الزراعية) (المدينة ستتحول إلى غابة مخيفة من الإسمنت في حال استمرت تعديات البناء على الأراضي الزراعية)

7- عنوان قصصي: وفيه توظيف لبعض الأساليب القصصية من خلال كلمة لشاهد أو مشارك في أحداث التحقيق، وهدفه جذب الانتباه والتشويق. (السكان يتحسرون: القضاء على الأراضي الزراعية خنق المنطقة وشرد طيورها).

صفات العناوين الجيدة:

1- الإيجاز والوضوح قدر الإمكان.

2- التعبير بصدق عن موضوع التحقيق.

3- الواقعية بمعنى عدم المبالغة أو التعميم أو التهويل أو التصغير والتقزيم.

4- وضع العنوان الملائم لنوع الوسيلة الإعلامية التي ينشر من خلالها، فما يناسب الصحيفة قد لا يناسب التلفاز أو الإذاعة.

5- وضع العنوان المرتبط بالهدف من التحقيق، ويقصد بذلك التعبير عن رسالة التحقيق إن كانت توضيحية تثقيفية أو تعبئة للرأي العام أو إرشادية أو غير ذلك.

6- استخدام جمل قصيرة أو متوسطة الطول، وعدم تكرار أي من الكلمات في العنوان إلا اضطراراً.

ثانياً- مقدمات التحقيق وأنماطها:

المقدمات على أنواع كثيرة، وفنون متعددة، ومن أشهرها:

1- المقدمة المختصرة: وتقوم بإيجاز التحقيق الصحفي كله، وتفيد القارئ

المتعجل، الذي يريد معرفة خلاصة التحقيق وخطوطه العريضة، لكنها لا تشمل كافة تفاصيل التقرير ولا كافة محاوره. وتتصف بالحيادية وبالوصف المتوازن.

2- المقدمة المثيرة: وتميل إلى إثارة انتباه القارئ بعرض فكرة غير عادية، أو نتيجة غير متوقعة (مثيرة) لتشجع القارئ منذ البداية للولوج في تفاصيل الموضوع ومتابعته.

3- المقدمة القصصية: وهي تبدأ بقصة لجذب انتباه القارئ، وهذه القصة لها علاقة كبيرة ووثيقة بموضوع التحقيق، وقد تأتي على شكل حوار أو شهادات دالة لشهود عيان أو مشاركين في أحداث التحقيق.

4- المقدمة التساؤلية: وتحاول هذه المقدمة إثارة العديد من الأسئلة، ليتم تناول حلولها في صلب التحقيق وهذا النوع شائع الاستخدام.

5- المقدمة الوصفية: وتعتمد على الوصف، وتستخدم فيها ألفاظ موحية بصور معينة لدى القارئ، مثل وصف معالم المكان ووصف الشخوص أو الأحداث المثيرة.

6- المقدمة الساخرة: ولا تعني هذه المقدمة الاستهزاء أو الشماتة، بل تعني النقد اللاذع البناء، ويناسب هذا النوع من المقدمات بعض الظواهر الاجتماعية السيئة المتفشية في مجتمع معين.

7- المقدمة المقارنة: تستعمل لجذب انتباه القارئ، ويعقد فيها مقارنة أو مقاربة سريعة بين الشيء وضده، أو بين فكرة وأخرى.

8- مقدمة الاقتباس: وتعتمد على اقتباس قول أو رأي أو حكمة أو غيرها، تكون ذات علاقة بموضوع التحقيق، ونقطة انطلاقة.

ثالثاً- جسم التحقيق (المتن):

وهي ما يعرف بالمتن، أو صلب التحقيق، أو الجسم الأساس للتحقيق، ويتضمن عرض جوانب القضية أو المشكلة التي يقوم عليها

التحقيق، وذلك في فقرات أو أجزاء أو مشاهد مترابطة، بحيث تعتمد على البناء المنطقي الذي تمليه طبيعة القضية من جانب والأسلوب والقالب الذي اختاره المحرر من جانب آخر، ويغلب على جسم التحقيق المحاججة التي تعتمد على الوثائق والأدلة والشهادات، وقد يجري عرضها بطريقة متدرجة من الأهم فالأقل أهمية، أو العكس من ذلك وبما يتناسب مع التطور الزمني للتحقيق، أو وفقاً لأغراض التشويق المشروع لضمان المتابعة والإفهام والإمتاع. على أن يجري ذلك دون تهويل حيث يأتي ذلك وفق براعة المحرر الصحفي ومقدرته على فهم أبعاد القضية التي يدور حولها التحقيق، ويرتبط ذلك كله بما يتوافر لدى المحرر الصحفي من حس صحفي وخبرة مهنية.

إن عرض التحقيق بهذه الطريقة أو تلك، بلغة الكلمات والجمل أم بلغة الصور المتحركة، أم الساكنة، ما هو إلا فن يصعب فيه وضع قواعد فنية لكل أنواع التحقيق، وهذا ما يترك المجال واسعاً للصحفيين والمحررين والمخرجين للتعبير عن إبداعاتهم المتجددة دوماً عبر تراكم التجارب، وعبر تطور التقنيات المستخدمة في العرض.

رابعاً- خاتمة التحقيق الصحفي:

وهي آخر جزء في التحقيق، وقد تتضمن تقييم المحرر لموضوع التحقيق، وعرض النتائج التي توصل إليها.

ويشترط في الخاتمة أن تكون قوية وواضحة، وهي تعد النتائج والخلاصة التي توصل إليها المحرر الصحفي من تحقيقه، ولذلك فهي كثيراً ما ترتبط بالمقدمة وتكون صدى لها.

وقد تأتى الخاتمة صورة من صُور التأييد أو الرفض لرأي من الآراء التي جاءت ضمن جسم التحقيق، وقد يتبنى اتجاهاً جديداً وإن كان من

الضروري على المحرر الصحفي وفق هذا القالب ألا يتعارض مع ما أكدت عليه غالبية الآراء والشواهد التي جاءت في جسم التحقيق.

وقد تقوم الخاتمة بالربط بين التفاصيل المتناثرة للحدث بحيث تقدم لنا في النهاية الصورة المتكاملة له أو أن تقتصر على الانطباعات الأخيرة للمحرر عن الموضوع أو القضية.

وأخيراً، فإن أفضل أنواع خاتمة التحقيق هي الخاتمة التي تدفع القارئ إلى التفكير في الموضوع ومتابعته. وهي التي تمتاز برشاقة الطرح سواء عبر اللغة المكتوبة أم المسموعة أم المرئية، بحيث تبتعد عن أي أطناب أو تكرار أو مبالغة.

ملاحظات في لغة التحقيق:

- يحتوي التحقيق الصحفي على عناصر الخبر، والتعليق، والمقال، والحديث الصحفي، والتقرير، والاستطلاع، والدراسة، ولكنه يستوعب هذه العناصر كافة، ويهضمها ويتمثلها ليشكل لنفسه بذلك طابعاً مميزاً وشخصية مستقلة.
- يجب أن تكون لغة التحقيق نابضة بالحيوية والنشاط، فهي ترسم الواقع من خلال القراءة، أو الاستماع، أو المشاهدة، بحيث تجعله يتحرك من جديد كأنه يعاد تمثيله.
- نقل ما تمت مشاهدته والاستماع إليه والإحساس به، كلها عمليات تتطلب من الصحفي، أن يكون مزودًا بلغة ثرية بالمعاني الضرورية لرصد هذه العمليات الثلاث، أما إذا عجزت لغة الصحفي عن وصف ما رصدته حاسة من الحواس، فإن نقله للواقع الحي المتعدد الزوايا، سيكون بدون شك مبتوراً ومختلاً، ويخلو من الرونق والجاذبية.

- إذا خانت اللغة الكاتب، أو إذا لم يشعر القارئ أو المستمع بالمكان، وبالأحداث، والناس، أي بالبعد الدرامي الإنساني، الذي يتضمنه كل حدث، يفقد الاستطلاع الصبغة الإنسانية، ويكون ميتًا يشتم من خلاله رائحة التقرير الإداري.
- تمثل الصور (الساكنة والمتحركة) لغة رمزية قد تزيد شأناً عن الكلمات والجمل في رسم الحقائق، وللصور لغتها الخاصة التي يجب على الصحفي إدراكها بناء على خصائص الصورة ووفقاً لثقافة الجمهور الذي توجه إليه هذه الصورة.
- من الممكن استخدام اللهجات المحكية في أجزاء التحقيق إذا ما حمل ذلك دلالات ذات فائدة واضحة، ولا ينصح بالإفراط في استخدام الكلمات الغريبة أو النادرة الاستخدام أو التي يصعب فهم معناها من السياق أو التي تتصف بالابتذال والسوقية...الخ. خصوصاً وان معظم وسائل الإعلام أصبحت كونية وليست محلية.

ملخص الفصل الرابع:

تناول هذا الفصل خطوات الشروع بالتقارير والقصص الاستقصائية في المستوى التطبيقي، من خلال إعادة تكييف قواعد المنهج العلمي في البحث ليتناسب وبناء الاستقصاء بحيث يستند إلى روحية المنهج العلمي وأغراضه وقواعده العامة من حيث الوصول إلى كشف الحقائق بناءً على إجراءات وخطوات عملية موثوقة، تبدأ من الشعور بالإشكالية وتحديدها ثم وضع الأسئلة والفرضيات وجمع البيانات والمعلومات إلى أن يجري إجابة الأسئلة وحل الفرضيات بالتأكيد أو بالنفي أو بالتعديل.

كذلك تناول هذا الفصل خصائص التقرير الاستقصائي ومواصفاته، ثم ينتهي الفصل باستعراض فنون بناء التحقيق وكتابته وأنماطه وأساليبه، وتفصيل أجزائه من عناوين إلى مقدمات إلى جسم (متن) التحقيق إلى خاتمته.

الفصل الخامس

الأخلاق المهنية في الصحافة الاستقصائية

الأهداف الأدائية Performance Objectives

تُمكِّن دراسةُ هذا الفصل من التعرف إلى:

- مفهوم الأخلاق (Ethics).
- المذاهب والنظريات الأخلاقية.
- مواثيق الشرف المهني.
- علاقة القوانين بالمواثيق الأخلاقية.
- المسؤولية الاجتماعية في الإعلام.
- الانتقادات الموجهة للنظرية الليبرالية في الإعلام.
- المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام.
- الايجابيات التي قدمتها نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة والإعلام.
- الحقوق والواجبات والمسؤولية الاجتماعية للصحفي.

تمهيد: لماذا ندرس الأخلاق؟

ثمة وجهات نظر ثلاث تتعلق بأهداف دراسة الأخلاق وهي[1]:

الأولى تؤكد أن علم الأخلاق هو دراسة نظرية صرفة تستهدف فهم طبيعة الأخلاق دون أن يكون لها أي تأثير على سلوك دارسيها، إذ أنكر بعضهم إمكانية أن يكون للأخلاق دور في مدنا بقاعدة كلية وقانون عام لكل حالة ممكنة.

وتؤكد وجهة النظر الثانية على أن الغرض الأساس من الأخلاق هو التأثير على سلوكنا الواقعي، ولقد جعل بعضهم علم حل المشكلات "الهدف" الرئيس من البحث الأخلاقي، وسلّم بأن غرض الأخلاق هو تطبيق مبادئه كي يساعد الإنسان ويرشده ويعلمه فن الحياة.

أما وجهة النظر الأخيرة، التي يؤيدها عديد المفكرين فتتمثل في أن الأخلاق علماً نظرياً أساساً يهتم بكشف الحقيقة في الأمور الأخلاقية، ويجب أن يبقى في مسار البحث الأخلاقي نقداً دائماً للمعايير الأخلاقية الموجودة، ولذلك يصبح علم الأخلاق موضوعاً علمياً برغم طبيعته الفلسفية، وهذا ما يماثل علم الاجتماع إلى حد كبير من حيث اهتمامه في فهم الظواهر الاجتماعية ومحاولة التنبؤ بصيرورتها وتوجيه الانتباه حيث أمكن إلى الاختلالات الواقعة في النظم الاجتماعية.

مفهوم الأخلاق (Ethics):

يشير مفهوم الخلق بشكلٍ عام إلى كل ما يملكه الفرد من سلوكاتٍ حميدة، فهو يعني الطَبعُ والسَّجيةُ والدينُ والمروءةُ والسلوكُ السليمُ والتعاملُ الإيجابيُ، وهو الابتسامةُ والتواضعُ والهدوءُ والتروي وضبطُ النفس والابتعادُ عن الغضب، والحلمُ والصبرُ، ويشير ذلك إلى أن الخلق هو كلُّ ما نحبه ونفضله لدى التعامل مع الآخرين، ويرتبط الخلق ارتباطاً لصيقاً بمكنونة الفرد الداخلية، وما ينتج عن هذه المكنونة من سلوك وطباع يمكن من خلالها الحكم على خلقه.

1 - ليلى، وليام، مقدمة في علم الأخلاق، ترجمة علي عبد المعطي محمد، 2000، ص 289.

والخُلُقُ صفةٌ نفسيةٌ تصدر عنها الأفعال دون قصدٍ أو تَكلُّفٍ، وقد فرق المختصون بين الخُلُقِ والتخَلُّقِ، فالأخلاق- كما يرى بعضهم- هي سجايا وطبائع، بينما يعني التخلُّقَ تَكلُّفٌ من الإنسان يحاول أن يظهر به من أخلاقه خلاف ما يبطن، والأخلاق إما أن تكون موروثة، أو مكتَسبَة[1]:

موروثة: أي ناشئة ومولودة مع الشخص، كمن يولد وخُلُقُه التسرع والعصابية أو التأني والصبر أو التفاؤل والتشاؤم أو حب الخير والاستقامة والإخلاص في العمل، مع الإشارة إلى أن تلك السمات تتأثر إلى حد ما بالبيئة الاجتماعية إلى حد كبير.

مكتَسبَة: من الصعب التفريق بين الأخلاق الموروثة والمكتسبة، لكن يشار إلى أن الأخلاق تكتسب من خلال المحيط الذي يعيش فيه الإنسان كالتسامح والإيثار والصدق والكرم..، وربما يمكن اكتسابها من خلال التدريب أو التطبيع، أي أنها بهذا المعنى تشبه العادة أو العرف، ويعني ذلك أن خُلُقَ الإنسان يمكن أن يتغير مع تغير الوقت وتغير العوامل التي تؤثر فيه، ما يعني أيضاً أن بيئة العمل هي أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر في أخلاق الفرد وطباعه.

وبالنظر إلى الأخلاق على أنها مكتسبة، وباعتبارها تعني ما يمتلكه الفرد من اتجاهات سلوكية اكتسبها من محيطه، وتنعكس على سلوكه وحياته، فإنها تحمل بهذا المعنى وجهين مختلفين، هما[2]:

الوجه العملي، والذي يبحث في التطبيقات العملية للسلوك داخل كيان محدد، وهذا ما يهم هذا المؤلّف المتعلق بتطبيقات العمل الصحفي، والصحافة الاستقصائية على وجه الخصوص.

الوجه النظري، الذي يحدد ويضع المبادئ والنظريات والأصول التي يقوم عليها السلوك الإنساني. وهذا هو اهتمام علم الأخلاق وعلوم أخرى، ولذلك يُعرّف

1- المعاني، أحمد، وآخرون، مرجع سابق، 2011، ص364.

2 - عرفه، احمد وشلبي، سمية، الإدارة وتحديات العولمة- مدخل دحر الفراغ الإداري، 2000، ص20.

علم الأخلاق بأنه علم معياري يتناول مجموعة القواعد والمبادئ المجردة التي يخضع لها الإنسان في تصرفاته، ويحتكم إليها في تقييم سلوكه[1].

. ويرى وليام ليلى أن ثمة تشابهاً وثيقاً بين وظيفتي المنطق والأخلاق، فكما أن الناس يستطيعون التفكير الصحيح بدون أن يدرسوا المنطق، فهم يستطيعون كذلك أن يعيشوا حياة خيرة بدون دراسة الأخلاق، وكما أن من شأن المنطق اكتشاف المبادئ التي يتم التفكير السليم على أساسها، كذلك يكون من شأن الأخلاق اكتشاف المبادئ التي يتم على أساسها الفعل السليم أو الصالح، وكما أن التدريب على موضوعات المنطق يمكننا بصورة أكبر من ملاحظة الزيف في تفكيرنا وتفكير الآخرين، كذلك يمكننا التدريب على موضوعات الأخلاق من رؤية العيوب في سلوكنا وسلوك الآخرين، وفهم الطبيعة البشرية من الجهة الأخلاقية فهماً أعظم[2].

المذاهب والنظريات الأخلاقية:

هناك العديد من المذاهب الأخلاقية التي أوردها المختصصون، والتي حاولت أن تضع أطراً مبدئية أو نظرية للاتجاهات والقيم الأخلاقية التي تحكم سلوك الناس عموماً بما في ذلك العمل الصحفي، ولعل التنوع والتناقض في القيم والاتجاهات الأخلاقية في العمل الصحفي، هو ما يفسر تنوع المذاهب والنظريات والرؤى مما سينعكس أيضاً في مواثيق الشرف الصحفية والمواثيق المهنية الأخرى عموماً.

ومن هذه المذاهب: مذهب الغائية، ومذهب المنفعة، ومذهب المساواة، ونظرية الحقوق الأخلاقية، ومذهب العدالة، وسيتم استعراض موجز لهذه المذاهب كالآتي:

1 - المصري، محمد عبد الغني، أخلاقيات المهنة، 2002، ص17.

2 - ليلى، وليام، مقدمة في علم الأخلاق، مرجع سابق، ص 397.

1- مذهب الغائية Teleological:

تعني الغائية بأن كل شيء في الطبيعة موجه لتحقيق غاية محددة، وتحاول هذه النظرية الغائية الإجابة على الأسئلة حول الصواب والخطأ بالتركيز على ما إذا كان السلوك سيؤدي إلى نتائج مرغوبة أم لا؟ ويتم الحكم على صحة العمل أو عدمه في ضوء الغاية المراد الوصول إليها، إذ إن تقّييم السلوك وفقاً لهذا المذهب يتم بالنظر إلى النتائج المترتبة عنه، فتحديد صدق أو صحة الأعمال يتم عن طريق كمية النتائج الجيدة التي تنتجها تلك الأعمال. ويرى سليمان صالح أن هذه النظرية تتضمن اتجاهين هما اتجاه الأنانية Egoism أو اللذة الذي يركز على تحقيق النتيجة الأفضل للإنسان الذي يتخذ القرار. وما هو القرار الأكثر تحقيقاً لمصلحته؟ والاتجاه الثاني هو اتجاه الفائدة Utilitarianism ويهدف هذا الاتجاه إلى البحث عن العمل الأفضل لأكبر عد ممكن من المهتمين(1).

2. نظرية المنفعة Utilitarianism Theory:

تفترض هذه النظرية أن العمل يكون صحيحاً وجيداً إذا تحقق عنه منسوب كبيرٌ من مشاعر السعادة أكبر من مشاعر الألم لكل فرد، كما تقضي هذه النظرية التصرف واتخاذ القرار من منطلق ما يحقق أكبر قدر من النفع؛ ودون النظر لمشروعية أو أخلاقية هذه القرارات، حيث يتضمن صنع القرار المنفعي تحديد الأفعال البديلة المتوفرة، وتقدير كل من النفقات والمنافع لكل فرد يتأثر بنتائج الفعل، واختيار البديل الذي يؤدي إلى تحقيق أكبر منفعة. ولعل من أسباب قبول مذهب المنفعة قبولاً واسعاً، أنه استبدل المنفعة باللذة الأنانية، ولم يعد يبحث فيما يحقق سعادة الفرد الأنانية؛ وإنما سعادة أكبر قدر من الناس، وهو بذلك حاول تقديم نوع من الإصلاح الاجتماعي تستصوبه الجماعات والناس(2).

---

1 - صالح، سليمان، أخلاقيات الإعلام، 2005، 67.

2 - ليلى، وليام، مقدمة في علم الأخلاق،مرجع سابق. ص 297.

3. نظرية المساواة Equity:

يرى أنصار هذه النظرية أن الناس يحتاجون إلى مكافأة عن العمل الذي يقومون به، وتكون بعض الأساليب الاقتصادية المتباينة ضرورية لتعطي حافزاً للأفراد، بشرط أن يكون ذلك التباين لمصلحة الطبقات الأكثر فقرًا وأقل ميزة في المجتمع، وفي إطار من المساواة بين العاملين، سواءً في الواجبات أم الحقوق.

4. نظرية الحقوق الأخلاقية Moral Rights:

تستند نظرية الحقوق الأخلاقية على أساس أن الأعمال الجيدة والمفيدة والصحيحة تكون كذلك بسبب طبيعة تلك الأعمال أو القوانين التي يتم إتباعها في العمل، وليس بسبب الفائدة أو المنفعة التي تقدمها للأفراد أنفسهم كما في النظرية المنفعية السابقة، بمعنى أن القيمة الأخلاقية للعمل لا تعتمد على النتائج، لأن تلك النتائج غير محددة وغير مؤكدة في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ القرار، والناتج من القرار ليس له علاقة بتحديد ما إذا كان القرار أخلاقياً، فالقوانين ترشد وتوضح المناهج المختلفة لاتخاذ القرار الأخلاقي[1].

5. نظرية العدالة Justice:

تهدف نظرية العدالة إلى بيان أن العدالة هي الفضيلة الأولى التي يجب أن يُسعى إليها، وقد جاءت هذه النظرية ضد نظرية المنفعة، إذ إنها تهتم بعدالة التوزيع، وعدالة التعويض، والعدالة التأديبية، وعمومًا يوجد لكلمة العدالة معنيان، الأول: هو الشخص العادل أو المستقيم، والذي يعمل دائماً ما هو صحيح أخلاقياً، ويطيع القانون والعدالة، ويسمى هذا بالعدالة الشاملة، ويشير المعنى الآخر إلى العدالة المحددة التي تختص بالفضيلة في مواقف محددة، وقسّم أرسطو العدالة المحددة إلى ثلاثة أنواع، هي[2]:

1 - المعاني، أحمد إسماعيل، وآخرون، مرجع سابق، 2011، ص375.

2 - Boatright, J. R., **Ethics and the Conduct of Business**. 2003, p75.

أ- العدالة التوزيعية التي تتعامل مع توزيع المنافع والأضرار.

ب- العدالة التعويضية التي تختص بتعويض الأفراد عن الأخطاء التي تحدث لهم.

ت- العدالة الجزائية التي تتضمن عقوبة المذنبين ومرتكبي الآثام.

وتهتم العدالتان (التعويضية والجزائية) بتصحيح الأخطاء بشكل عام، حيث أن تعويض المتضرر هو الطريقة العادلة لتصحيح الأخطاء في التعاملات الخاصة مثل المفقودات الناتجة عن الحوادث، وفشل إكمال أو إنجاز العقود، ومنها الاعتذار أو تصحيح المعلومات المنشورة بالخطأ في وسائل الإعلام وحقوق الرد والتوضيح الذي تنص عليه بعض القوانين أو المواثيق الأخلاقية، بينما الجزائية التي هي العقوبة، فهي استجابة عادلة للأعمال الإجرامية مثل السرقة أو الاغتصاب.

أخيراً، فثمة تصنيفات أخرى كثيرة بشأن النظريات والفلسفات الأخلاقية، وحري بالمهتمين العودة إلى بعض المراجع بهذا الشأن، ويجب التذكير بأن لكل مجتمع خصوصياته وفلسفاته الأخلاقية، مما لا ينفع معه أحياناً اللجوء إلى النظريات الغربية ومما يؤكد على النسبية الأخلاقية. ولعله من المفيد التداول في مبادئ الأخلاق الإنسانية المقبولة من قبل كافة المجتمعات، مثل مبادئ: حرمة الدم، والسرقة، والصدق....الخ، وكذلك الانتباه لبعض المبادئ الأخلاقية الخاصة ببعض المجتمعات مثل احترام الأسلاف في المجتمع الصيني والمجتمع الياباني، واحترام الأنبياء والصالحين في المجتمعات الإسلامية، وتبجيل البقر عند بعض الهنود...الخ.

مواثيق الشرف المهني:

يعرّف ميثاق الشرف المهني بأنه مجموعة من قواعد السلوك الواجب على أفراد المهنة احترامها أو الالتزام بها أثناء تأدية واجباتهم المهنية. وتتميز أغلب قواعد مواثيق الشرف المهنية بأنها غير مطلقة الإلزام، ومخالفتها لا تؤدي إلى عقوبات قضائية إلا إذا توافق ذلك مع مخالفة القوانين الرسمية المعمول بها، ويمكن أن تؤدي مخالفة بعضها إلى إجراءات تأديبية من قبل الجهة المرجعية للمهنة (كالنقابات والاتحادات المهنية).

ظهرت القوانين في كل مكان بعد الحرب العالمية الثانية، وقد انكبت الأمم المتحدة منذ نشأتها على هذه المسألة، ولكن مشروع قانونها الذي أرسل لاستطلاع رأي ما يفوق عن خمسمائة جمعية إعلامية عام 1950 لم يتبناه أحد، خاصة المنظمات المهنية التي رفضته تحسّباً من حشر المؤسسات الحكومية أنفها في تلك الأمور. وتضخمت موجة الاهتمام التالية بالضوابط المهنية في منعطف السبعينيات من القرن العشرين في حاضرة اليونسكو وفي المجلّس الأوروبي وفي الاتحاد الدولي للصحفيين FIJ وفي المعهد الدولي للصحافة بعد الغليان الاحتجاجي الكبير، وجاء الاهتمام الرابع بعد حرب الخليج عام 1991[1].

على أن حرب الخليج الثانية عام 1991 لم تكن هي العقدة الحقيقية في معادلات التغيير الكوني، بل ربما كانت أحد نتائجها، فقبل هذا الوقت بسنتين، كان معسكر الشرق يتفكك وجدار برلين ينهار لتنفرد الولايات المتحدة بقيادة القرار الدولي الذي كان محكوماً بمستوى من التوازن خلال الحرب الباردة، وفي هذا الوقت بالذات بدأت العولمة الإعلامية والاقتصادية والعسكرية بالتمدد السريع مثلما يتمدد السرطان النشط في الجسم الكوني حاملة معها العديد من التحديات الأخلاقية إضافة إلى القانونية والثقافية والسياسية...الخ، والعولمة لم تكن إلا أحد تجليات الحركات الليبرالية والرأسمالية.

وكما هو معروف فإن ثمة علاقة وثيقة بين وسائل الإعلام الجماهيرية والعولمة الليبرالية، لذلك فإن من الملحّ بلورة النقاش والوسائل التي يمكن للمواطنين من خلالها مطالبة وسائل الإعلام الكبرى بالمزيد من الأخلاقية واحترام الحقيقة وآداب المهنة كي تتيح للصحافيين العمل بموجب ضميرهم وليس وفقاً لمصالح المجموعات والشركات وأرباب عملهم فيها[2].

---

1 - برتراند، كلود جان، أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام) ترجمة، رباب العابد، 2008، ص 56.

2 - إنياسيو رامونه http://www.mondiploar.com/oct03/articles/ramonet.htm

وهنـاك مـن يميـز بـين مواثيـق الـشرف المهـني وبـين أخـلاق المهنـة، فمواثيـق الشرف المهني تضع قواعد للسلوك ويغلب عليها تحقيق مصالح الأعضاء المنتسبين، بينما تأتي القواعد الأخلاقية من منظومة قيم المجتمع وقيم الإنسان عموماً، أي أنها ذات أساس أخلاقي يسعى لحفظ حقوق مختلف الجهات بما فيها الأعضاء المنتسبن والمواطنين والمتعاملين من غير الأعضاء في المهنة.

من ناحية أخرى، فإن ثمة جدل وخلاف حول اعتبار الصحافة مهنة كغيرها من المهن أم أنها شيء مختلف يتعلق بحرية التعبير والديمقراطية؟ إذ يرى فريق أن الصحافة لا يجب أن تتحول إلى مهنة تُحكم من قبل تنظيمات مهنية مما سيحولها إلى سلطة تمارس على الصحفيين وحريتهم في التعبير، وأن الخطورة تكمن في أن الرغبة في تحويل الصحافة إلى مهنة ينبع من الرغبة في الحصول على النفوذ Prestige الذي ينتج عن الانتماء لمهنة معينة، وذلك يؤدي إلى ما يطلق عليه الأيديولوجية الوظيفية، التي تفرض مجموعة من الشروط التي يجب أن يكيف الصحفي نفسه معها. بالمقابل يرى فريق ثانٍ أن الصحافة تقوم بتنفيذ حقوق المواطن في الحصول على المعلومات، وأن المواطن العادي لا يملك المهارات والقدرات التي تمكنه من ذلك، وعليه فإن الصحفيين هم وكلاء أو ممثلين للجماهير في تحقيق حقها في المعرفة[1].

ويرى الدكتور جمال الزرن أن ميثاق الشرف يعدّ بمثابة الترجمة المادية والمعنوية للمبادئ الفلسفية للأخلاقيات[2]. والترجمة كما هو معروف، تختلف باختلاف المترجم والسياق التاريخي الذي تمت فيه الترجمة، وتأثير محددات أخرى كالمحددات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذا ما يقع أحياناً حينما يجري نقل القيم والمبادئ الأخلاقية عبر المواثيق الأخلاقية الدولية أو غير الدولية.

1 - صالح، سليمان، أخلاقيات الإعلام، مرجع سابق، ص 122.

2 - الزرن، جمال،"من جمعية إلى نقابة: أخلاقيات المهنة الصحفية في تونس"، مجلة أشغال ملتقى (أخلاقيات الممارسة الصحفية في عالم عربي متحول)، تونس، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة،2009، ص 93.

وثمة اتجاه يشير إلى أن التطورات التكنولوجية والاتصالية المتسارعة في العقود الأخيرة راحت تستدعي أساليب وأنماط جديدة من العمل الصحفي مغايرة. وبالتالي تستدعي أخلاقيات جديدة تتناسب معها، فالأجهزة الاتصالية جاءت تجر معها أخلاقيات عملها بشكل نسبوي لا مثيل له، إذ راح الاتصال يدخل مع الإعلان والإعلام، وراحت دائرة الهواجس تتسع كلما اتسعت دائرة الحريات وكبرت الأوهام التي أحيطت بالإنترنت[1].

ويشير جمال الزرن إلى أن المتغيرات الجيوسياسية دولياً وانتشار وسائل الاتصال الحديثة مجسدة في الإعلام الرقمي والإنترنت، ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين برزت مجموعة جديدة من التحديات المهنية والأخلاقية، فالإعلام الرقمي يثير عديد الإشكاليات في الهيكلة وفي التشريع وفي الأخلاقيات، وتنظيمه ممكن إذا ما كان ضمن إطار المبادئ والأسس الدستورية لحرية الصحافة، فكثيراً ما يثار سؤال: هل الأخلاقيات الصحفية واحدة بحيث يمكن أن تكون صالحة لكل الشعوب؟ وهل يمكن الحديث عن خصوصية الأخلاقيات حتى وإن كانت التقنية والمبادئ وقواعد المهنة الصحفية كونية؟[2]

والحقيقة التي يتفق عليها عديد الباحثين أن مفهوم الأخلاق بحد ذاته ينضوي على قدر كبير من الالتباسات، فالأخلاق هي امتداد للفلسفة، والفلسفة – كما هو معلوم – مدارس واتجاهات عديدة لا تلتقي بالضرورة على كافة المفاهيم والقواعد الأخلاقية. بمعنى ان الأخلاق تظل شأناً خاضعاً للجدل والنسبية حسب المكان والزمان والموقف.

من الواضح أن تراتب القيم يختلف من ثقافة لأخرى، وهكذا دلت دراسة مقارنة قام بها صحفيون من الولايات المتحدة ومن الصين أظهرت أن الطرفين يقدّران أنه لا بد وأن يكون الخبر المقدم دقيقاً وغير منقوص، ولكن الطرف الأول يضع في

---

1 – القادري، نهوند "معضلة التوفيق بين حرية التعبير واحترام أخلاقيات الممارسة الصحفية، مجلة أشغال ملتقى (أخلاقيات الممارسة الصحفية في عالم عربي متحول) ، ص 52.

2 – الزرن، جمال "من جمعية إلى نقابة: أخلاقيات المهنة الصحفية في تونس"، مرجع سابق، ص 83.

أولوياته الصحفية التصدي وحب الاستطلاع بينما يولي الطرف الثاني الأفضلية للتواضع والأمانة[1]، مما يعكس تباين المنطلقات الأخلاقية بين ثقافتين.

وبالنسبة لمجموعة مهنية معينة، تفترض الأخلاقيات ثلاثة شروط: إرادة هذه المجموعة أن تحدد لنفسها سلوكاً أخلاقياً في ممارستها لعلمها إزاء ما يعدّ في المجتمع جيداً وسيئاً، ولهذه الغاية يأتي سنّ مجموعة قواعد معلنة أو ضمنية تكفل هذا السلوك، على أن تحترم تلك القواعد من الجميع بلا استثناء. وعلى هذا الأساس يجري وضع تنظيم للرقابة والعقاب، بيد أن المشكلة هنا تبرز في أن التنظيم الذاتي ينضوي على أن أصحاب المهنة أنفسهم هم من يضعون القواعد، وهم من يتولون تطبيقها، بحيث تفقد جزءاً كبيراً من فعاليتها التي وضعت لأجلها أصلاً[2]. وإذا كان الاتجاه الأقوى هو الذي يتبنى فكرة أن مواثيق الشرف المهنية يجب أن توضع من قبل الصحفيين أنفسهم لكي يستطيعوا الالتزام الذاتي بها، دون إملاء من الخارج، فإن رؤية أخرى تقوم على أن معظم المواثيق الأخلاقية التي صدرت حتى الآن كتبت بواسطة ممارسين للمهنة، ومع ذلك فإن التاريخ يدعم الحاجة إلى إجراء تعديل أساسي في تطور المواثيق الأخلاقية، وأنه لا بد أن يكون هناك دور للأكاديميين وللجمهور في صياغة تلك المواثيق[3].

ومهما يكن من أمر المواثيق واختلافاتها المتعددة، فإن تلك المواثيق تشترك في ما يأتي من سمات مشتركة[4]:

1 – أنها نابعة من الإعلاميين أنفسهم بدون ضغوطات.

2- ليس لها قوة قانونية إنما أخلاقية[5].

---

1 - برتراند، كلود جان (2008) أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام) مرجع سابق، ص 50.

2 - القادري، نهوند (2009) مرجع سابق، ص 68.

3 - صالح، سليمان(2005) أخلاقيات الإعلام، مرجع سابق. ص 131

4 - شقير، يحيى (2011) محاضرات غير منشورة، في أخلاقيات الصحافة وفنونها، جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن.

5 - شقير، يحيى (2011)، المرجع السابق.

3- أنها تتعلق بالأفراد الممارسين للعمل الصحفي ولا تلزم الجماعات المهنية الأخرى.

4- أنها قواعد وأطر نسبية متغيرة وفق عوامل الزمان والمكان.

تبرز مشكلة أخرى في مسألة مواثيق الشرف الأخلاقية تأتي من تعدد المرجعيات التي تنشر قواعد السلوك المهني، ويشير يحيى شقير إلى أن هناك أربع مرجعيات لمواثيق الشرف أو أدلة السلوك المهني في العمل الإعلامي وهي[1]:

1. دولية: كميثاق شرف الفدرالية الدولية للصحفيين.
2. إقليمية: مثل ميثاق شرف الصحفي العربي الصادر عن اتحاد الصحفيين العرب.
3. وطنية: مثل ميثاق شرف الصحفيين الأردنيين.
4. داخلية: وهي مواثيق أو أدلة تضعها المؤسسة الإعلامية للعاملين فيها.

علاقة القوانين بالمواثيق الأخلاقية:

يبرز أحد أهم الالتباسات في المفاهيم الأخلاقية في علاقتها بالقوانين، فالقوانين قواعد نصيّة تحاول أن تكون واضحة ومحددة بشأن المسموحات والممنوعات وبشأن الحقوق والواجبات وبشأن العقوبات والتجاوزات، إن سنّ القوانين وتطبيقها مناط بالسلطة بمختلف هيئاتها، بينما تشتق الأخلاق من مفاهيم قيمية أو فلسفية للمجتمع، يأتي سنّها وتطبيقها من قبل بعض الهيئات غير المُلزمة. ويشير ميرل (Merril. C. John) إلى أن ما يميز القاعدة الأخلاقية عن القاعدة القانونية هي أن الأخلاق مسألة شخصية وتتعلق بالأعمال الاختيارية، بينما القواعد القانونية هي مسألة عامة تكتسب صفة الإلزام والجبر لأنها تنطوي على إيقاع العقوبات[2]. لذلك فإن الصحفيين يجدون صعوبات كبيرة في الاتفاق على قواعد أخلاقية واضحة في كثير من المواقف مقارنة مع القوانين. وتشير نهوند القادري إلى أن الأخلاق – في

1 - شقير، يحيى (2011) مرجع سابق.

2 - Merril. C. John,(1974) The imperative of freedom, p. 164

علاقتها بالقوانين- تشغل المساحة المتروكة حرة من القانون، أي أنها تعبئ ما تركه القانون من فراغ لسبب أو لآخر، بل هي أكثر من ذلك قد تستبق القانون أحياناً لا سيما في المجالات العذراء أو الجديدة التي هي بحاجة لأخلاق ترافق الممارسات المستجدة[1].

وهناك قوانين تطالب للصحفي بحقوق تعترف له بها تشريعات مستنيرة، كسرّ المهنة في ألمانيا، والاطلاع على الأرشيف في الولايات المتحدة، وحق رفض القيام بأعمال تنافي معتقداته في فرنسا، فالقوانين والأنظمة تحدد إطاراً يمكن لكل ممارس أن يختار ضمنه ما يناسبه، من السلوكيات المنوعة، أما الضوابط المهنية فترسم إطاراً آخراً أكثر ضيقاً ولكنها تترك أيضاً خياراً يقوم به الفرد حسب قيمة الشخصية[2].

والواقع أن طبيعة العمل الصحفي تقتضي السرعة في اتخاذ القرارات، ففي غرف التحرير هناك عشرات أو مئات من القرارات التي يجب أن تتخذ يومياً بشأن المواد الإعلامية الواجب نشرها أو حجبها أو تعديلها أو تأخير نشرها أو تسريبها إلى صحف أو وسائل إعلام أخرى، وعليه فليس هناك من قانون جامع شامل لكل الحالات بخصوص ما يناسب وما لا يناسب، ومن هنا تعمل مجموعة من المحددات في التأثير على تلك القرارات، ليست القوانين لوحدها بل تشاركها عوامل أخرى مثل مصلحة المؤسسة الإعلامية ومصلحة مالكيها، ومصلحة الصحفيين فيها، وهناك محددات أخرى تتعلق بقوى الضغط من أجهزة حكومية ومدنية وأهلية إضافة إلى المعلنين، وكل ذلك يحتم الاسترشاد بمنظومة متداخلة من القوانين والقواعد الأخلاقية مع تحقيق التوازن بين مصالح الجهات المختلفة، لكن على قاعدة عدم الإخلال بالدور المنوط بالصحافة، وهو نقل الحقيقة إلى الناس، وحماية لمصالح المجتمع والدولة.

---

1 - القادري، نهوند "معضلة التوفيق بين حرية التعبير واحترام أخلاقيات الممارسة الصحفية،مرجع سابق، ص 55.

2 - برتراند، كلود جان، أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام) مرجع سابق، ص 30.

على أن المشكلة الأخلاقية، أو التحدي الأخلاقي أكثر ما يبرز في المواقف المستجدة، التي لا تتصف بالتكرار والانتشار مما لا يخلق نوعاً من العرف أو المعايير بشأنها، ومن أمثلة ذلك: تصوير مسؤول حكومي سراً في علاقات حميمة مع طرف آخر خارج نطاق العمل، مما يثير تساؤلات عديدة منها مثلاً: هل يحق للصحافة اقتحام الحياة الخاصة للناس حتى لو كانوا مسؤولين حكوميين؟ هل الرقابة على المسؤولين الحكوميين تعني الرقابة على تصرفاتهم وعلاقاتهم التي ليس لها علاقة بأدائهم لأعمالهم؟ وهل يحق للصحافة التسلل إلى الأماكن الخاصة ونشر معلومات أو صور خاصة بحجة كشف الحقائق أو ممارسة الرقابة؟

على أن التحدي الأخلاقي كثيرا ما يبرز في الظواهر المتكررة أو المعروفة، كظواهر العنف وموقف الصحافة الأخلاقي من بعض المشاهد القاسية على المشاعر الإنسانية. أو ما يبرز في العلاقات الإنسانية خصوصاً ما تعلق منها بالخصوصيات الفردية أو المتصلة بالهويات، إذ لا تراعي بعض وسائل الإعلام – عن قصد- الحد الأدنى من المعايير والاحتياطات الواجبة في مثل تلك المشاهد أو المواقف.

المسؤولية الاجتماعية في الإعلام:

يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفهوم الأخلاق ارتباطاً وثيقاً، فالمسؤولية الاجتماعية تستند إلى منظومة أخلاقية في الأساس، وتعدّ مفهوم قديم قدم المجتمعات البشرية ذاتها، لكنه جاء تحت مسميات مختلفة واتخذ أشكالاً متنوعة وفقاً للفلسفات السائدة أو النُظم أو الأحوال الطارئة عبر المراحل التاريخية[1].

عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الديانات، ويمكن ملاحظة مجموعة من الشعائر والعبادات والأوامر والنواهي الدينية التي تعبر عن ذلك بالنص أو بالفعل، ويعبر الحديث النبوي عن ذلك خير تعبير إذ يقول (الرسول صلى الله عليه وسلم): "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته" وفي الحديث أيضاً " المسلم للمسلم

1 – جرادات، ناصر وأبو الحمـام، عزام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2013. ص 19.

كالبنيان المرصوص، إذا اشتكي منه عضو تداعي له سائر الجسد بالحمى والسهر". ويتجلى ذلك أكثر ما يتجلي في العقيدة الإسلامية أحد أركان الإسلام المتمثل في الزكاة، وهي التي تفرض على كل قادر نسبة مئوية من أمواله تخصص لعدد من الشرائح في المجتمع وفي مقدمتها فقراء المسلمين، وتمتد إلى المؤلفة قلوبهم وعابري السبيل، يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. والمراد بقوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾: عتق المسلم من مال الزكاة، عبداً كان أو أمة، ومن ذلك فك الأسرى ومساعدة المكاتبين، والمراد بالغارمين: من استدان في غير معصية، وليس عنده سداد لدينه، ومن غرم في صلحٍ مشروع. في غير معصية، وليس عنده سداد لدينه. والمراد بقوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: إعطاء الغزاة والمرابطين في الثغور من الزكاة ما ينفقونه في غزوهم ورباطهم. والمراد بابن السبيل: المسافر الذي انقطعت به الأسباب عن بلده وماله، فيعطى ما يحتاجه من الزكاة حتى يصل إلى بلده ولو كان غنياً في بلده[1]. كذلك فقد توسعت الأديان في مفهوم المسؤولية الاجتماعية بحيث يطال السلوك والقيم، ويمتد ذلك إلى وسائل الإعلام وكل أشكال الاتصال.

ويتضمن مفهوم المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للإعلام في المنظور الإسلامي على منظومة من المبادئ والقيم تتركز في: حرية العقيدة والفكر، وينبثق عنه حرية التعبير. ثم قيمة أو مبدأ الصدق وما ينبثق عنه من الدقة والموضوعية. ثم مبدأ الواقعية، وهو الوجه الآخر للصدق لكنه يحتم موائمة المنهج الإعلامي للفطرة الإنسانية، ثم حرية النقد ويتضمن التظلم الصريح في حالات الضرورة. ثم مبدأ السِتّر وهو الإخفاء، وهو من أهم القيم الأخلاقية في هذا الصعيد من حيث اتصاله

1 - اللجنة الإسلامية الدائمة (2013)، موقع "طريق المسلم" http://ar.islamway.net/fatwa/514

بالخصوصية وعدم نشر الصور والنصوص الخادشة للحياء أو المحفزة على المعاصي[1].

وقد عرِف مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الحضارة الغربية كمفهوم منذ بداية عصر التنوير في كتابات مونتسكيو وجون هوبز وجون لوك وروسو وغيرهم. لكنه استخدم بمفهومه الشائع باعتباره منهجاً واجباً على رجال الأعمال والشركات[2]، ثم بدأ استخدامه في الإعلام في المجتمع الأمريكي مع بدايات القرن العشرين، وزاد الاهتمام به عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك حينما بدأ بعض النقاد الغربيون يتشككون في فاعلية القواعد الليبرالية وأهليتها وأخلاقيتها في الأعمال التجارية وفي ممارسات وسائل الإعلام أيضاً، تلك الوسائل التي راحت تجاري الروح التجارية المحمومة في المجتمعات الغربية، فلم تعد تتوانى عن نشر ما ينافي قيم المجتمع وأخلاقه ما دامت تحقق ربحاً أو انتشاراً للصحيفة، وفي المجال الإعلامي أيضاً شهدت الساحة الغربية تراجعات خطيرة في مجال الحريات نتيجة سيطرة رأس المال، ونتيجة تغَوُل مبدأ "تحقيق الأرباح وتعظيمها" مما نتج عنه أيضاً ترديًا أخلاقياً في مستويات عديدة، الأمر الذي حفّز على بدء عديد المراجعات لمبادئ العمل الإعلامي، وتجلي ذلك في عقد اللجان المتخصصة، ولجان تقصي الحقائق، ولجان إعداد مواثيق الشرف، وغير ذلك من الجهود التي جاءت كردود فعل على أزمة حقيقية في المجتمع[3].

لقد أصبح التوجه الحديث يستند إلى جعل المساهمات ضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية حقاً قانونياً تفرضه الدولة، أو بعض المؤسسات المدنية ذات الاختصاص، وتشرف على جمعه وتوظيفه للأغراض الاجتماعية والتنموية، بل إن وسائل الإعلام والتوعية المختلفة أصبحت تشجع على الانحياز إلى منتجات

1 - جرادات وأبو الحمـام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية في المنظمات، مرجع سابق.

2- الرحاحلة، عبد الرزاق سالم، المسؤولية الاجتماعية، عمان، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ومكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011

3- جرادات وأبو الحمـام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات،مرجع سابق، ص 32.

الشركات التي تُعلي من قدر المسؤوليات الاجتماعية في سياساتها، الأمر الذي ساعد على تحسين صورتها الذهنية وانعكس إيجاباً على أدائها وما تحققه من أرباح.

وقد حققت الليبرالية في الدول الغربية انتصاراً حاسماً على غيرها من الفلسفات كالفلسفة الشيوعية وفلسفة السلطة، ولعل أهم ما يميز الليبرالية الإعلامية ما تشدد عليه مبادئها وقوانينها من الحريات، وخصوصاً حريات التعبير، وعلى رأسها الحريات الصحفية، وكان البرلمان البريطاني قد أصدر قانونًا يؤكد فيه حظر أي رقابة مسبقة على النشر، وجعل إصدار الصحف والمطبوعات حقاً غير مقيّد بترخيص أو إذن من الدولة، كما شدد الدستور الأمريكي على الحرية المطلقة للصحافة، ونص على أنه "يحظر على الكونغرس إصدار أي قانون يقيد حرية التعبير والصحافة"[1].

ويقوم النظام الليبرالي للصحافة على مبدأ "إن حق الفرد في أن يعرف هو حق طبيعي كحقه في الماء والهواء، ولكي يمارس الفرد هذا الحق لا بد أن تتمتع الصحافة بحريتها كاملة دون أية قيود تأتي من الخارج[2].

وقد بدأت مراجعات شاملة وجوهرية لليبرالية منذ عشرينات القرن الماضي بعد أن بدأ يتضح للغرب أن الليبرالية لم تحقق ما كان المنظرون الأوائل يَصبّون إليه من حريات غير مقيّدة، مع تحقيق التعددية في الأخبار والآراء، وسيادة المعايير المهنية؛ مثل الدقة والموضوعية والمعايير الأخلاقية والتربوية التي لحق بها الضرر الكبير جراء ما خلفته الفلسفة الليبرالية من انفلات في شتى المجالات الاقتصادية والأخلاقية والمهنية.

ومنذ نهايات القرن التاسع عشر، بدأ العديد من النقاد الغربيين يتتبعون عيوب النظرية الليبرالية، وقد بدا أن الليبرالية فشلت في تحقيق الأهداف المثالية التي

1- صالح، سليمان، أخلاقيات الإعلام، الكويت، دار الفلاح، 2010.

2- مكاوي، عماد حسن، أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة، ط3، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص67.

ظلت تتبناها، وسرعان ما تعرضت الصحافة الليبرالية لانتقادات عميقة من قبل النقاد الغربيين قبل الشرقيين، وقد تبلورت مواقف نقدية عميقة تمثلت في أدبيات مدرسة فرانكفورت في العلوم الاجتماعية والفلسفية التي عبر عنها مبكرا عددٌ من النقاد والفلاسفة لأمريكيين والأوروبيين، منهم هربرت ماركيوز الذي اعتبر أن ما يشعر به الفرد في المجتمع الصناعي المتقدم من حريات ما هي إلا حريات زائفة، مثل حريات العبيد في اختيار أسيادهم، وأن الصحافة في المجتمع الرأسمالي ما هي إلا أدوات وآليات تستغلها الرأسمالية للحفاظ على عبودية المجتمع، وتزيين نظام العبودية فيه، وضمان استمرار استهلاك المجتمع لكل ما ينتجه الرأسماليون من سلع مادية أو فكرية[1].

ومع تطور الصحافة المتروبوليتانية (أي المدن الكبيرة المساحة وعدد السكان) التي يعد سكانها ببضعة ملايين، فقد أصبحت الصحافة أكثر انتشاراً، لكنها أصبحت أكثر تركيزًا في أيدي عدد قليل من المالكين، لذلك فقد أصبحت أكثر توجيهاً، وأصبحت مساحات الإعلان ومبيعات الصحف تأخذ مكانة أكثر فأكثر على حساب الحاجات المعرفية للجمهور[2].

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية تشكلت "لجنة حرية الصحافة" برئاسة البروفسور "هوتشينز Hutchins" وضمت بين أعضائها أبرز نقاد الصحافة الأمريكية وليم ريفر River وتيودور بترسون Peterson، وأصدرت هذه اللجنة مجموعة من الانتقادات للنظم الصحفية في الولايات المتحدة[3].

---

1 ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، الطبعة الرابعة، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الآداب للنشر والتوزيع 1988.

Wilson,John,Understanding Journalism, (London:Routledge,1996, P52 2

3 ريفرز، وليم.ل، وسائل الإعلام والمجتمع الحديث، ترجمة إمام، إبراهيم، القاهرة، دار المعرفة، 1975.

الانتقادات الموجهة للنظرية الليبرالية في الإعلام:

تركزت الانتقادات الرئيسية على الصحافة الليبرالية فيما يلي[1]:

1. تحولت الصحافة إلى قوة هائلة لمالكيها، والذين راحوا ينشرون آرائهم الخاصة، خصوصًا في مجالي السياسة والاقتصاد.
2. أصبحت الصحافة تابعة للأعمال التجارية وسمحت للمعلنين بمراقبة سياسة المحررين والتأثير على المضمون الصحفي.
3. أعطت الصحافة المزيد من الاهتمام للقضايا السطحية والمثيرة في تغطياتها للأحداث.
4. قوضت الصحافة من الأخلاق العامة.
5. انتهكت الصحافة الخصوصيات الفردية بلا أية مبررات.
6. أصبحت الصحافة محكومة ومراقبة من قبل طبقة اجتماعية اقتصادية، لذلك فإن الحرية والسوق المفتوحة تعرضتا للتدمير.

المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام:

بدأت نظرية المسؤولية الاجتماعية بمجموعة من الأفكار التي صاغتها لجنة هوتشنز الأمريكية إضافة إلى اللجنة الملكية البريطانية للصحافة 1949، إذ عبرت لجنة هوتشنز عن أن السوق الحرة قد فشلت في تحقيق الوعد بحرية الصحافة، وأن التطورات التكنولوجية والتجارية قد أدت إلى تقليل فرص الأفراد والجماعات المتنوعة في الدخول إلى السوق والتمتع بحق النشر، كما أدت إلى هبوط معايير أداء الصحافة، وإلى فشل الصحافة في تلبية احتياجات المجتمع الأخلاقية والاجتماعية، بالإضافة إلى تناقص قدرات الصحافة على إمداد المجتمع بالمعلومات[2].

1 -Wilson, John, Understanding Journalism, London, Rutledge, 1996, P53.

2 -Merri. C. John, Global Journalism, London: Longman, 1983, p.76.

وبذلك، فإن نظرية المسؤولية الاجتماعية جاءت كمحاولة لإعادة تحقيق التوازن بين الحريات الصحفية وبين الحفاظ على حقوق المواطن وحقوق المجتمع وأخلاقه وقيمه.

ويلخص ماكويل المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية بما يلي[1]:

1- ينبغي على الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى الإسهام في التزامات معينة للمجتمع.
2- يمكن لوسائل الإعلام تنفيذ الالتزامات من خلال احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات والحقائق كالدقة والموضوعية والتوازن.
3- على وسائل الإعلام المبادرة لتنظيم نفسها ذاتياً.
4- يتوجب على وسائل الإعلام تجنب نشر ما يشجع على الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية، وكذلك عليها الامتناع عن توجيه أية إهانة إلى الأقليات.
5- على الصحافة احترام التعددية فيها وعليها أن تعكس تنوع الآراء وتحترم حق الرد.
6- للمجتمع حق على الصحافة في أن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها.
7- إن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في الوقت نفسه على أساس أن الصحافة نوع من مؤسسات الخدمة العامة، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة، فمفهوم الحرية في هذه النظرية يعني مسؤولية الإعلام تجاه المجتمع قبل أن

1 -McQuail D., Mass Communication Theory, 5edition. NewDelhi, Vistaar Publication, 2005 PP.116-118.

تكـون أي شـيء آخـر، وهـذا مختلـف عـن مفهـوم الحريـة في النظريـة الليبراليـة، فالمسؤولية الاجتماعية هنا تحل محل حرية الصحافة[1].

الايجابيات التي قدمتها نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة والإعلام:

قـدمت نظريـة المـسؤولية الاجتماعيـة العديـد مـن الإيجابيـات للـصحافة والإعلام، من أهمها[2]:

1. إنـشاء مجـالس للـصحافة تكـون مهمتهـا المحافظـة علـى حريـة الـصحافة، والمحافظة على أرفع المعايير المهنية للصحافة، وبحث شكاوي الجمهور ضد الصحف.
2. إصـدار مواثيـق أخلاقيـة مهنيـة، يقـوم الـصحفيون أنفـسهم بإصـدارها عـبر منظمـاتهم المهنيـة مثـل النقابـات والاتحـادات التجاريـة، أو مـن خـلال مجـالس الصحافة.
3. أن تقوم الوسائل الإعلامية نفسها بإصدار مواثيق أخلاقية.
4. اقتراح نظام الأمبودسمان، والأمبودسمـان (Ombudsmann) كلمـة سـويدية أقرب ما تكون إلى مفهوم "ممثل الشعب" أو "مفوض الشعب" أو "المدعى العام الشعبي"، وقد انتقلت فكرة المراقب أو مندوب الشعب هذا إلى بعض الدول الأخرى؛ خصوصًا الدول الغربية.

وثمـة الأمبودسمـان الخـاص وهـو شـخص تعينـه الـصحيفة ومهمتـه أن يقـوم بمتابعة الملاحظات والشكاوي الأخلاقية في المواد الصحفية المنشورة، وثمة شكل آخر من هذا النظام، وهو الأمبودسمـان العـام، وهـو لجنـة أو جهاز تشارك بـه كافـة الصحف ويرأسـه شـخص واحـد ومهمـة اللجنـة متابعـة الشكاوي ومراقبة المواد ذات الأبعاد الأخلاقية.

1- مراد، كامل خورشيد، الاتصال الجماهيري والإعلام، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.

2- صالح، سليمان، أخلاقيات الإعلام، الكويت، دار الفلاح، 2010، ص 104.

وبرغم هذه الايجابيات للمسؤولية الاجتماعية إلا أن مفاهيمها قد تعرضت لانتقادات كثيرة فيما يلي تلخيصها[1]:

1. الانتقادات الموجهة للجنة حرية الصحافة، ومفادها أن أعضاء اللجنة، وهم اثني عشر أكاديمياً، لا يملكون الحق في نقد الصحافة وفي تحديد ما يتوجب عليها القيام به، لأنهم من خارج الجسم الصحفي، وقد اتهم هؤلاء بالتحيز، ومنها أيضًا أن اللجنة استخدمت في تقريرها عبارات مطاطة غير محددة.
2. الانتقادات التي ترى في المسؤولية الاجتماعية انتقاصاً من حرية الصحافة. وقد رأى فيها بعض النقاد أن تلك الانتقادات تسهل التدخل الحكومي في عمل الصحافة.
3. الانتقادات التي دللت على عجز نظرية المسؤولية الاجتماعية عن إصلاح الأداء الإعلامي في الغرب، وفيها أن الأخلاق في وسائل الإعلام الأمريكية صارت إلى انحطاط بتورطها في الكثير من أفلام العنف والإباحية، وانخفاض مصداقية الصحافة بين أفراد الجمهور، وزيادة اهتمام الصحافة بالشؤون الإنسانية وأخبار الحوادث، وازدياد الاحتكار لوسائل الإعلام وغير ذلك من الانتقادات.
4. الانتقادات الموجهة لآليات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، وذلك من خلال نقد "مواثيق الشرف"، باعتبارها تشكل تدخلاً في عمل الصحافي أو ضغطاً عليه، وكذلك فقد لاقت مجالس الصحافة التي انتشرت في الدول الغربية النقد من قبل بعض الصحفيين، ذلك أن هذه المجالس لم تكن منزهة عن الخطأ، وأعضاؤها ليسوا منزهين عن الشبهات والتدخل الحكومي فيها.

يلاحظ من الانتقادات السابقة أن معظمها يتركز على البُعد الإجرائي الذي نادت به نظرية المسؤولية الاجتماعية، ولم تمس جوهر مبادئها المتعلقة

1 – حسام الدين، محمد، المسؤولية الاجتماعية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 69.

بالحريات المسؤولة، أما ما يتعلق من هذه الانتقادات بعجز نظرية المسؤولية الاجتماعية عن إصلاح الأداء الإعلامي وتواصل انحطاط الأخلاق في الكثير من وسائل الإعلام الغربية، فذلك ما جاءت نظرية المسؤولية الاجتماعية لتحد منه وتقاوم انتشاره مقابل اتجاهات أخرى ليبرالية ونفعية وفوضوية واحتكارية أرادت الاستمرار في هذا الاتجاه وحمايته بالاحتماء وراء تشريعات الحريات، وأرادت التملص من خلال الشعارات البراقة من ديمقراطية، وإبداع، و حريات، وأحكام السوق، وغير ذلك من المرتكزات التي مثلت كلمات حق أريد بها باطل.

الحقوق والواجبات والمسؤولية الاجتماعية:

يمكن وصف مواثيق الشرف المهنية بأنها قائمة من الحقوق والواجبات العملية والإرشادات الأخلاقية التي تتعلق بالعمل الصحفي، فالمعرفة والحصول على المعلومات هي من حقوق الصحفي باعتباره وكيلاً للمواطن في تنفيذ هذا الحق، من جهة أخرى يمكن وصف هذه المواثيق بأنها تشكل امتداداً للقوانين الرسمية دون أن تكتسب صفتها الإلزامية أو الجزائية. مع ذلك فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يكتسب يوماً بعد يوم مزيداً من عناصر الإلزامية، ويعود ذلك إلى اعتماده على الأسس والمبادئ الأخلاقية أولاً، ثم على مفهوم الاعتراف بحقوق الآخرين من أفراد وجماعات ومجتمع ودولة، فمثلما أن للفرد، أياً كانت مهنته حقوق على مجتمعه وعلى دولته، فإن للجماعة وللدولة أيضاً حقوق على هذا الفرد، ألا وهي الواجبات، التي جاء بعضها على شكل قوانين، وجاء الآخر على شكل مبادئ وأعراف وتقاليد وقيم.

ثمة قواسم مشتركة بين مواثيق شرف أو أدلة للسلوك المهني تقع ضمن المسؤولية الاجتماعية للصحفي والإعلامي منها:

1- الحقيقة، على الصحفيين احترام الحقيقة وعدم التلاعب بها بالزيادة أو النقصان.

2- احترام المعايير المهنية ممثلة بالدقة والموضوعية والنزاهة في نقل الأخبار والصور.

3- فصل الخبر عن الرأي.

4- احترام الرأي الآخر: وهو غالباً رأي المعارضة والأقلية، وعلى الصحافة ضمان تعددية الآراء لإيجاد سوق حر للأفكار.

5- النزاهة: ويقع تحتها تقبل الهدايا والرشاوى أو البحث عن مصالح شخصية.

6- الإعلانات: يجب فصل التحرير عن تأثير الإعلانات. (المبالغة في ايجابيات الشركات المعلنة، وتقليل سلبياتها، أو عدم نشر الحقيقة مراعاة للمصالح الإعلانية).

7- الحفاظ على سرية مصادر المعلومات.

8- الالتزام بحق الرد لكل من تضرر أو جرى تناوله في الأخبار والآراء.

مبادئ صحفية عامة[1]:

- أن يكون الصحفي كفؤاً (وبالتالي واثقاً من نفسه ومستعداً بالتالي للاعتراف بأخطائه).
- أن يكون مستقلاً حيال القوى الاقتصادية والسياسية والثقافية.
- ألا يفعل ما يضعف ثقة الجمهور تجاه الوسائل الإعلامية.
- أن يحدد الإعلام القضايا المهمة تحديدا واسعاً وعميقاً (أي ألا يقتصر على البديهي والمثير والسطحي).

1 - برتراند، كلود جان (2008) أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام) مرجع سابق، ص 57.

- أن يقدم تقريراً دقيقاً وكاملاً ومفهوماً عن الفعالية.
- أن يخدم جميع الفرقاء (الأغنياء والفقراء منهم والشبان والمسنين واليساريين واليمينيين).
- أن يدافع عن حقوق الإنسان والديمقراطية ويعلي من شأنهما.
- أن يعمل على تحسين المجتمع المحيط به.

القواعد الأخلاقية/ العملية للصحافة الاستقصائية:

ثمة تصنيفات عديدة للقواعد الأخلاقية، وقد توسع كلود جان برتراند (2008) في تصنيفها إذ أبرز ست زُمر رئيسة تتضمن (23) نوعاً من القواعد، وذلك كالآتي[1]:

1- قواعد حسب طبيعة القواعد، وهي: قواعد عامة، وقواعد ذات استثناءات، وقواعد جدلية.
2- قواعد حسب مهام الوسائل الإعلامية، وهي: مراقبة الأجواء وإعطاء صورة عن العالم، وتوفير منبر، وتفاعل الثقافة والترفيه، والمبيع.
3- قواعد حسب محتوى القواعد، وهي: قواعد خاصة ببعض وسائل الإعلام، وقواعد تتعلق بقطاع إخباري، وقواعد خاصة ببعض البلدان، وقواعد خاصة بالعالم الثالث.
4- قواعد حسب المهنيين (أرباب عمل وصحفيين)، وهي: قواعد لأرباب العمل (وعائلاتهم) فقط، وقواعد للصحفيين فقط.
5- قواعد حسب المسؤولية المفترضة، وهي: قواعد تجاه نظرائه، وقواعد تجاه مصادره، وقواعد تجاه الأفراد المثيرين للجدل، وقواعد تجاه المنتفعين من الوسائل الإعلامية.

1 - برتراند، كلود جان، أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام) مرجع سابق، ص 58- 73.

6- قواعد حسب مرحلة العمليات، وهي: الحصول على الخبر، والانتقاء، والتطرق للخبر ونشره، وما بعد النشر.

مما سبق من إشارات لمواثيق الشرف والقواعد الأخلاقية يمكن استخلاص أن تمثل تلك القواعد والعمل بها لا بد له من توفر بعض الشروط والمهارات والمعارف للصحفيين منها:

1- قدر كاف من المعارف النظرية المتحصلة إما من الدراسة الجامعية أو من المراس والخبرة الطويلة، وثمة معارف عامة وأخرى تخصصية.

2- التدريب العملي من خلال ورشات عمل مختلفة توفر للصحفيين بعض مهارات الاتصال ومهارات فنية أخرى.

3- تدريب على الفنون الصحفية وأولها القدرة على الحصول على المعلومات والبيانات وتصنيفها بحيث يسهل الاستفادة منها.

وإذا كانت مثل تلك الشروط مطلوبة في مختلف المهن والوظائف، فإن الصحافة هي أكثرها تطلباً للإيمان بالمهنة وأهدافها السامية، ويترتب على ذلك شروط أخرى نفسية واجتماعية وصحية أهمها تحمل الضغوط النفسية والاجتماعية وأي نوع من الضغوطات والعقبات الأخرى.

ملخص الفصل الخامس:

استعرض هذا الفصل مجموعة من المفاهيم والمبادئ ذات الصلة بالأخلاق ثم بالمسؤولية الاجتماعية، فتناول سؤال (لماذا ندرس الأخلاق؟)، ثم جرى استعراض مفهوم الأخلاق (Ethics)، والمذاهب والنظريات الأخلاقية، مثل مذهب الغائية Teleological، ونظرية المنفعة Utilitarianism Theory، ونظرية المساواة Equity، ونظرية الحقوق الأخلاقية Moral Rights، ونظرية العدالة Justice، ومواثيق الشرف المهني، وعلاقة

القوانين بالمواثيق الأخلاقية، والمسؤولية الاجتماعية في الإعلام، والانتقادات الموجهة للنظرية الليبرالية في الإعلام، والمبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام. ثم جرى استعراض الايجابيات التي قدمتها نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة والإعلام، وانتهى الفصل إلى استعراض الحقوق والواجبات والمسؤولية الاجتماعية للصحفي، ثم القواعد الأخلاقية العملية للصحافة الاستقصائية.

الفصل السادس

المنظومات الإعلامية في أمريكا وبريطانيا

الأهداف الأدائية: Performance Objectives

تمكن دراسة هذا الفصل من التعرف إلى:

- طبيعة تكوين الإعلام الأمريكي ومنظوماته المختلفة.
- الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة.
- نظرة الصحافة الغربية إلى شؤون العالم النامي.
- الإعلام البريطاني وعلاقة التبعية والتناغم مع السياسة الأمريكية.
- الصحافة الاستقصائية في بريطانيا.

أولا- الإعلام الأمريكي بين نقل الحقائق ونشر الأضاليل:

يعد المجتمع الأمريكي من المجتمعات المستهلكة لوسائل الاتصال بكثافة عالية، وتعد هذه السمة في المجتمع سمة للمجتمعات الأكثر تقدماً من خلال ربطها بالمعرفة والاتصال الأفقي والرأسي، وتستخدم الكثير من المعايير لقياس هذه السمة مثل قياس معدلات استهلاك الورق ومعدلات شراء الكتب وأفلام السينما وتداول الصحف وانتشار أجهزة الراديو والتلفزيون وأجهزة الحاسب ومدى انتشار خطوط الهاتف والفاكس ومعدلات النفاذ للإنترنت وسعة خطوط الاشتراك وسرعتها وغير ذلك من المؤشرات الاتصالية.

وتنتشر في الولايات المتحدة مجموعات كبيرة من وسائل الإعلام يشكل عديدٌ منها مجموعات متحدة أو متآلفة فيما بينها ضمن شركات كبرى بهدف محاولة الاستحواذ على سوق الاتصال والإعلام وتحقيق أكبر قدر من الأرباح من خلال تعزيز القدرات التنافسية أمام المجموعات الإعلامية الأخرى الوطنية أو الدولية، وفي الجدول (2) التالي النسب المئوية لاستخدام المواطن الأمريكي لوسائل الإعلام المختلفة من خلال الوصول المباشر (كما في العمود الثاني) أو من خلال شبكة الإنترنت (كما في العمود الثالث).

الجدول (2) مصادر الأخبار للمواطنين الأمريكيين لسنة (2005)

المصدر	جميع المستجيبين	غير مستخدمي الإنترنت
التلفزيونات الوطنية	59%	57%
التلفزيونات العالمية	47	43
الراديو	44	34
الصحف المحلية المطبوعة	38	37%
الإنترنت	23	—
الصحف الوطنية	12	8

المصدر: مسح أجري في ديسمبر [1]2005.

1- Pew Internet Project December 2005 survey -على الرابط:
http://www.infoplease.com/ipea/A0933310.html

ويتضح من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من الأمريكيين يعتمدون على التلفزيونات الوطنية في الحصول على الأخبار، وهي التلفزيونات التي توجه بثها داخل الولايات الأمريكية جاعلة من الشؤون الداخلية اهتمامها الأول، وجاء في الرتبة الثانية لاستخدام وسائل الإعلام التلفزيونات العالمية وهي محطات أمريكية وغير أمريكية مثل(CNN) الأمريكية أو(BBC) البريطانية، وتعطي مثل هذه المحطات اهتماماً ظاهراً بالقضايا العالمية إضافة إلى القضايا الوطنية والقومية، ويلاحظ أن الراديو ما يزال يحتفظ بمكانة مرموقة بين وسائل الإعلام إذ حصل على نسبة (44٪) من المستجيبين، وهي نسبة أعلى من مستخدمي الصحف المطبوعة، وأعلى من استخدام الإنترنت في الحصول على الأخبار، ويأتي في نهاية القائمة الصحف الوطنية مثل صحيفة "لوس أنجلوس".

وتتمتع وسائل الإعلام الأمريكية بميزة عدم التقييد استناداً إلى نص في الدستور الأمريكي يُحظر بموجبه على الكونغرس إصدار أي قانون يقيّد من حرية التعبير والرأي، وظل القانون الأمريكي – كما القانون البريطاني- أيضاً يمتنع عن الاعتراف بالمواثيق الأخلاقية للصحافة خوفاً من أن تتحول إلى معايير للسلوك في أعين القضاة والمشرعين تفرض على وسائل الإعلام ومما قد يشكل خطوة نحو اتخاذ إجراءات قانونية تحد من حرية الصحافة، وظلت هذه المعارضة لمواثيق الشرف الأخلاقية قائمة حتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين الماضي، حيث بدت الضرورات تدفع باتجاه إعلان مبادئ ومواثيق شرف تحدّ من الانحرافات الأخلاقية التي تجري في الصحافة[1].

وقد لاحظ عدد كبير من المهتمين أن مشكلة الصحافة الأمريكية ليست في تقييد الحريات أو عدمها بالنصوص القانونية، بل إن المشكلة هي أن طبيعة

1 - سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، مرجع سابق، ص 35.

السوق الحرة المفتوحة في النظام الليبرالي أفضت إلى ظاهرة الاحتكار والتركيز في ملكية وسائل الإعلام، إذ على الرغم من أن إنشاء وسائل إعلام جديدة لا يشترط الحصول على رخص من السلطة، إلا أن أمر المنافسة الاحتكارية التي تستثمر رؤوس أموال ضخمة في صناعة الصحافة والإعلام لن يتيح ما نادت به الليبرالية من تعددية وحرية وتنوع في الصحافة والرأي. وهذا ما سيتضح من خلال استعراض بعض عناصر الواقع الصحفي في الولايات المتحدة كما في بريطانيا أيضاً ومعظم دول أوروبا التي تلتزم بالفلسفة الليبرالية في الاقتصاد. ويشير جان كلود برتراند[1] إلى أن هدف الوسائل الإعلامية لا يمكن أن يكون مقتصراً على تحقيق ربح المال، ولا أن تكون مجرد حرة؛ فالحرية هي شرط ضروري ولكنه غير كافٍ، ففي جميع أنحاء الغرب الصناعي تتمتع الوسائل الإعلامية الخاصة بالحرية السياسية منذ زمن طويل جداً، مع ذلك فإنها غالباً ما قدمت خدمات يؤسف لها.

الصحف الأمريكية:

يبلغ عدد الصحف الأمريكية اليومية نحو 1755 صحيفة، والأسبوعية نحو1874 صحيفة، وهناك 564 صحيفة تصدر يوم الأحد. ومن أهم الصحف الأمريكية اليومية: صحيفة واشنطن بوست، صحيفة نيويورك تايمز، صحيفة لوس أنجلوس، صحيفة شيكاغو تريبيون، صحيفة هيرالد تريبيون، الوول ستريت جورنال.

ويبين الجدول (3) التالي مدى انتشار الصحف العشر الأولى في الولايات المتحدة حتى شهر آذار/ مارس 2005:

1 - برتراند، كلود جان (2008) أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام) مرجع سابق، ص 9.

الجدول (3)

الصحف اليومية العشرة الأكثر تداولا في الولايات المتحدة

Rank	Newspaper	Circulation
1.	*USA Today* (Arlington, Va.)	2,528,437
2.	*Wall Street Journal* (New York, N.Y.)	2,058,342
3.	*Times* (New York, N.Y.)	1,683,855
4.	*Times* (Los Angeles)	1,231,318
5.	*Post* (Washington, DC)	960,684
6.	*Tribune* (Chicago)	957,212
7.	*Daily News* (New York, N.Y.)	795,153
8.	*Inquirer* (Philadelphia)	705,965
9.	*Post/Rocky Mountain News* (Denver)	704,806
10.	*Chronicle* (Houston)	692,557

المصدر: By largest reported circulation, as of March 31, 2006.
http://www.infoplease.com/ipea/A0004420.html

يبين الجدول (3) أن صحيفة USA Today تحوز على الرتبة الأولى بتداول لنسختها يربو على مليونين ونصف المليون نسخة، فيما جاءت صحيفة الوول ستريت، وهي صحيفة تهتم بالشؤون الاقتصادية في المرتبة الثانية، بتداول بلغ حوالي مليوني نسخة، أما الرتبة الثالثة فكانت لصالح صحيفة النيويورك تايمز، ثم لوس أنجلوس تايمز، في حين جاءت الصحف الأخرى كما يلي على التوالي الواشنطن بوست، شيكاغو تريبيون، نيويورك ديلي نيوز، انكوير، بوست روكي ماونتن، وكرونيكل هوستن في الرتبة العاشرة بتداول يبلغ حوالي 700 ألف نسخة تقريبا. يشار إلى أن حجم التداول لا يقتصر فقط على المبيعات للنسخ، بل باحتساب الأيدي الثانية والثالثة التي تداولت الصحيفة بعد اليد الأولى.

ويظهر تقرير أخر نشر في 2007/4/30 أن مبيعات الصحف في الولايات المتحدة بشكل عام في انخفاض، باستثناء الصحف الرئيسة الأولى، وتظهر مبيعاتها زيادات محدودة، فالاتجاه العام لسوق الصحف في الولايات المتحدة هو التمركز والاحتكار، وزيادة الحصة السوقية للصحف الرئيسة.

وفي مسح لنتائج تصنيف المواقع الأكثر انتشاراً عبر شبكة الإنترنت من خلال الباحث المتخصص (alexa.com) وبتاريخ 2012/4/2، تبين أن عشرة من العشرين الأولى هي مواقع لصحف أو مجلات أمريكية، جاء على رأسها صحيفة New York Times، ثم Washington Post، ثم San Francisco Chronicle، ثم The Economic Times،ثم (The Hollywood Reporter).. وغير ذلك من الصحف والمواقع الإلكترونية[1].

وتمتلك الولايات المتحدة أربع مجموعات إعلامية ضخمة منها ثلاث من أكبر إمبراطوريات الإعلام العالمية وهي أمريكا أون لاين تايم وارنر (AOL Time Warner)، وتأتي مجموعة ديزني(Disney) في المركز الثاني، أما مجموعة فياكوم (Viacom) فتحتل المركز الثالث. وتأتي مجموعة جنرال إليكتريك المالكة لشبكة (NBC) في المرتبة الرابعة أمريكيا[2].

وفي السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين دخل على خط الصحف الرئيسة الملياردير الأسترالي الأصل روبرت ميردوخ الذي يملك فيما يملكه قناة فوكس نيوز الإخبارية وصحيفة التايمز اللندنية وشركة أفلام تونيث سنتشري فوكس Twentieth Century Fox، بالإضافة إلى صحيفتين من العشر الأولى في

1 - http://www.alexa.com/topsites/category/Top/News/Newspapers

2 - ماكفيل، توماس، الإعلام الدولي: النظريات والاتجاهات والملكيات. ترجمة حسني محمد نصر و عبد الله الكندري،2005.

الولايات المتحدة وهما النيويورك بوست (0،7 مليون نسخة) والدنفر بوست (أكثر من مليون نسخة) [1].

وتملك (AOL) عدة شركات رئيسة وشبكتين تلفزيونيتين هما شبكة (CNN) وشبكة (HBO) بالإضافة إلى عدد من الشركات الإعلامية، فيما تسيطر مجموعة ديزني على شبكة (ABS) الإذاعية والتلفزيونية بالإضافة إلى شبكة (ESPN)، أما شركة فياكوم فتمتلك شبكة (MTV) وشبكة (CBS)، وتمتلك مجموعة جنرال إليكتريك شبكة (NBC) وتقع المراكز الرئيسة لهذه المجموعات الثلاث في الولايات المتحدة، لكن أنشطتها تتوزع في أسواق مختلف الدول الهامشية وشبه الهامشية. ويسيطر الإنتاج الأمريكي للأفلام السينمائية وأجهزة التلفزيون في جميع أنحاء العالم رغم منافسة المجموعات الأخرى مثل مجموعتي سوني Sony (اليابانية) أو برتلزمان Bertelsmann (الألمانية) أو فيفندي يونيفرسال Vivendi Universal (الفرنسية). وتمارس المجموعات الإعلامية الأمريكية في هوليود ونيويورك أنشطتها على المستوى العالمي بكفاءة عالية بفضل أربع مزايا جوهرية تتمتع بها، وهي[2]:

- تقديمها منتجاتها باللغة الإنجليزية، وهي لغة القطاع العالمي الأكبر من المؤسسات الإعلامية ذات القدرة الشرائية.
- إن لديها مصادر مالية ضخمة تسمح لها بتمويل أعمال إنتاجية ضخمة تتكلف ملايين الدولارات.
- إن الشبكات التلفزيونية الأمريكية تفضل بشكل كبير البرامج التلفزيونية الأمريكية، ومن النادر أن تشتري شبكات ABC و CBSوNBC برامج أجنبية منتجة بالكامل في الخارج.

---

1 - إبراهيم علوش، موقع الصوت العربي الحر، متاح على الرابط (بتاريخ 2012/4/2)
http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/Meradookh.htm

2 - ماكفيل، توماس، الإعلام الدولي: النظريات والاتجاهات والملكيات، مرجع سابق، ص 87-88.

- تتمتع الشركات الإعلامية الأمريكية العالمية الكبرى في هوليود ونيويورك بسهولة الوصول إلى عدد كبير من المواهب من الممثلين والمنتجين والكُتاب والمخرجين، كما يعمل أفضل الممثلين والممثلات في العالم في الإنتاج الأمريكي بصفة أساسية.

ويتميز النظام الإعلامي في الولايات المتحدة بما يلي من سمات:

1- إنه يتألف من مجموعات كبيرة من رؤوس الأموال التي تتمركز في عدد من الشركات العابرة للقارات ومنها شركات الإعلام والاتصال والتي تملك أيضاً استثمارات أخرى ضخمة في عدد من مجالات إنتاج المعرفة والصورة وتكنولوجيا المعلومات.

2- إنه يتألف من وسائل إعلامية شبكية، أي أن معظم الوسائل الإعلامية في الولايات المتحدة تتشارك أو تتألف مع منظومة من وسائل الإعلام الأخرى العائدة إلى شركة مالكة واحدة أو مجموعة من الشركات المتآلفة، والهدف من وراء تلك الشبكات هو السيطرة على تدفق المعلومات والصور في أوسع منطقة ممكنة من الولايات المتحدة وخارجها، لذلك تجد أن مجموعة من الصحف وقنوات البث التلفزيوني ومحطات البث الإذاعي تخضع لإستراتيجية واحدة وسياسات موحدة مع هوامش قليلة جدا للاجتهاد بهدف الظهور بمظهر التعددية والتنوع والحرية في العمل.

3- تشتمل منظومة الإعلام الأمريكي على عدد كبير من مراكز البحوث والدراسات والاستشارات التي تهدف في معظمها إلى دعم المجهود الإعلامي للنظام السياسي القائم، وتوفر تلك المراكز الكثير من الخطط والمواد والصور والتوصيات التي تتسرب بدورها إلى مراكز صنع القرار سواءً في الكونغرس أم في إدارة البيت الأبيض أم في البنتاغون، وتلك المواد يجري تسريبها إلى وسائل الإعلام بطرق مباشرة أو غير مباشرة وتحاط بهالة من التقديس الزائف والدعاية الذكية التي تتعدد أساليبها، وتنشط الكثير من تلك المراكز أثناء الأزمات والحروب. ومن تلك المراكز أو المجموعات

مجموعة "رندون" Rendon Group وهي مجموعة تختص بتنسيق الدعاية لتحقيق أهداف سياسية كبيرة جنباً إلى جنب مع خطط في العلاقات العامة وتنظيم المسرح على الأرض لتعزيز سياسات الزبائن (ومنهم الإدارة الأمريكية). ومن المعروف أن شركة رندون متخصصة في "مساعدة الشركات والمنظمات والحكومات على إنجاز أهدافها السياسية". ومن المراكز النشطة في تقديم الاستشارات الإعلامية والدعائية مركز "منبر الشرق الأوسط MEF" الذي يرأسه دانيال بايبرز.

4- تمتاز بوجود تعاون وتنسيق بين مراكز صنع القرار في أعلى مستوياته وبين أساطين وخبراء الدعاية والاتصال.

5- تتضمن المنظومة الإعلامية والصحفية عددا كبيرا من التنظيمات النقابية والأخلاقية والتعاونية بين المؤسسات الصحفية المختلفة، ففي عام 1922 تكونت الجمعية الأمريكية لمحرري الصحف للعمل على رعاية شرف المهنة وبذل الجهد في توحيد الصف الصحفي وإبراز مهنة الصحافة كرسالة اجتماعية، وقامت الجمعية بسّن قوانين ليلتزم بها أعضاء المهنة في ممارستهم إياها[1].

ومن الأمور المهمة هنا أن نلاحظ أن الحكومة الأمريكية تستخدم البروبوغاندا على أسس منتظمة رغم أنها لا تستخدم مصطلح (البروبوغاندا)، وذلك كجزء من لعبة التسويق التي تستهدفها جهود الدبلوماسية الأمريكية الخارجية، أما الاسم غير المعروف إلى حد كبير، والمستخدم كمصطلح عسكري، لكلمة "تأثير"، فهو العمليات البسيكولوجية التي يعرفها حلف الأطلسي بوصفها "نشاطات بسيكولوجية مخططة، في أزمنة الحرب وفي أزمنة السلام، لتوجه إلى مستمعين

1 - خوري، طارق، أخلاقيات الصحافة: النظرية والواقع، الدساتير ومواثيق الشرف في خمسين دولة، 2004، ص 26.

معادين، أو أصدقاء أو محايدين، بهدف التأثير على مواقفهم وسلوكهم بشكل يؤثر على إنجاز الأهداف السياسية أو العسكرية"، ومن الأمثلة على هذه العمليات البسيكولوجية، النشاط الذي قامت به وحدة الكوماندوس "سولو- Solo" وطائراتها العسكرية الأمريكية، في مجال إلقاء المناشير فوق العراق وأفغانستان، وكذلك مشروع إذاعات الشرق الأوسط الذي يشمل راديو"سوا" الموجه إلى الشرق الأوسط، وراديو"فاردا" الموجه إلى إيران[1].

الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة:

يشار إلى أن أول ثلاثة مراكز استقصائية في العالم كانت كلها أمريكية: صندوق تنمية الصحافة الاستقصائية (1969) والصحفيون والمحررون الاستقصائيون (1975) ومركز الصحافة الاستقصائية[2]. ورغم النجاح الذي حققته الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة منذ بداية السبعينيات وحتى أواخر القرن الماضي، إلا أن الوضع يتغير كثيراً، فلم تعد الصحافة الاستقصائية النجم الأكثر تألقاً في الوقت الذي ظلت فيه الصحافة تفخر بما قامت به خلال سنوات ما بعد فضيحة ووترجيت، وبدأت تنتشر موجة من التشاؤم حول الأوضاع الصحفية في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نظراً للتوسع في تركيز وسائل الإعلام في عدد قليل من الشركات الضخمة، والاتجاه إلى إدخال الإثارة في التغطية الإخبارية مما استنزف النشاط الذي تتطلبه عمليات الاستقصاء في الميدان الصحفي، بجانب ضغوط إدارة الأعمال التي تعوق القيام بنشاطات صحفية استقصائية[3].

ويواجه الصحفيون المستقلون في الولايات المتحدة والغرب عموماً تحدياً صعباً يختلف عن تلك التحديات التي تواجه الصحافة الاستقصائية في أي مكان آخر في

1 - ميلر، ديفيد، أخبرني أكاذيب: الدعاية والتضليل الإعلامي في الحرب على العراق، ترجمة ابراهيم العريس، 2007.، ص 84.

2 - وايس، جيسكا ، الصحافة الاستقصائية في عصر التكنولوجيا والتطور السريع،مرجع سابق.

3 - الحسن، عيسى محمود، الصحافة الاستقصائية، مرجع سابق، ص 37.

العالم، ويتمثل هذا التحدي في النظام الإعلامي نفسه، إنه نظام مركب وكبير ومتعدد المراكز ومتعدد الأدوات والوسائل بحيث يغدو من المستحيل ضبطه والتحكم فيه إلا لمالكيه المسيرين له والمسيطرين على آلاته ووسائله. وكما أشار كلود جان برتراند فإن مجموع الوسائل الإعلامية تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي المعقد وتنظيماته الفرعية، إذ يعمل مجموعها كجسم واسع ينبض بالحياة كل عنصر فيه يرتبط بالعناصر الأخرى[1].

ويرى بعض النقاد أن الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة فشلت في القيام بالدور المنوط بها في عديد المحطات التاريخية، فوكالات معلومات وصحف أمريكية لعبت دوراً تضليلياً من أجل التمهيد لغزو العراق، وهو دور «مخابراتي» صرّف لكنه غير رسمي وغير علني بالطبع.

وقد بدأت المقالات والتحقيقات والدراسات تنطلق عقب هدوء غبار الحرب قليلا وبدأت تسمع في أقاصي العالم ناهيك عن الوسط الأمريكي نفسه، فتحت عنوان "مهمة غير مكتملة" نشرت دراسة في مجلة (الديمقراطية)[2] تناولت دور الإعلام في تغطية أحداث الحرب التي تشنها الولايات المتحدة وعلاقتها بالحكومة الأمريكية، وما إذا كان دور الإعلام يقتصر على نقل السياسات والتصريحات الحكومية دون نقدها أو تقديم وجهات نظر مغايرة ومعارضة. وقد تناولت الدراسة التغطية الإعلامية للحرب الأمريكية على العراق. وتم التركيز فيها على الإعلام المكتوب من خلال أهم خمس صحف في الولايات المتحدة، وهي ثلاث صحف يومية: الواشنطن بوست Washington Post، نيويورك تايمزNew York Times ، ووال

1 - برتراند، كلود جان، أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام)، مرجع سابق، ص 34.

2 - عبد المعز، سالي "لماذا أخفقت صحافة أمريكا في تغطية حرب العراق!" ، موقع تقرير واشنطن (/http://www.taqrir.org) على الرابط: http://cutt.us/EHub

قام بالدراسة كل من " ليسلي جيلب"، الرئيس الشرفي لمجلس العلاقات الخارجية، والصحفي السابق بجريدة نيويورك تايمز، و"جين زيلماتي" الباحثة بمجلس العلاقات الخارجية.

ستريت جورنال Wall Street Journal واثنتان من الصحف الأسبوعية: تايمز Times ونيوزويك News week[1].

وقد توصلت الدراسة من خلال تقييم المقالات والتقارير التي تم نشرها في الصحف الخمس خلال السنوات الأولى من الحرب إلى إخفاقها في تحليل قرارات الحرب، وطرح الأسئلة والانتقادات التي كان يجب عليها أن تطرحها، حيث اكتفت بنقل وترديد التصريحات الرسمية الصادرة عن الرئيس السابق جورج بوش وإدارته دون النظر في مدى صدقيتها مع قليل من نقل الآراء الناقدة والمشككة أحياناً.

وضربت الدراسة أربعة أمثلة عبر أربعة أحداث مهمة في الحرب على العراق وما كتب عنها، وهي: قرار تفويض الكونجرس للإدارة بإعلان الحرب على العراق في أكتوبر 2002 م، وخطاب وزير الخارجية السابق (كولن باول) أمام الأمم المتحدة، وخطاب الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في شهر مايو/ أيار من العام 2003 والذي أعلن فيه تحقيق "النصر" في حربه على العراق، وأخيراً إلقاء القبض على صدام حسين.

وأشارت الدراسة إلى أنه في أثناء مناقشة الكونجرس الأمريكي لقرار الحرب كانت الصحف تردد مقولات الرئيس الأمريكي عن علاقة العراق بالإرهاب وامتلاكه أسلحة دمار شامل بدلاً من تقييم تلك الادعاءات ومحاولة التأكد منها، بل إنها لم تفسح مجالاً للمشككين في تلك الادعاءات. ولم تهتم بطرح قضايا تتعلق بمستقبل العراق بعد إسقاط نظام صدام حسين، والصعوبات التي يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة بعد احتلال العراق، ومعوقات بناء الدولة وتكلفتها الباهظة أو ما سيترتب على الحرب من تغييرات في توازنات القوى في المنطقة العربية ومحيطها.

وعلى الرغم من التغير الطفيف في الصورة القاتمة بعد بدء الحرب، فإن الصحف الأمريكية قامت بتغطيات أفضل للأحداث داخل العراق وصعود المقاومة

1 - عبد المعز، سالي " المرجع السابق.

ضد الوجود الأميركي في العراق، وتزايد أعمال العنف الطائفي وعدم الاستقرار، لكنها أخفقت في ربط ما يجري من أحداث عنف في العراق بخطاب الرئيس الأمريكي وادعاءاته بالنصر وبإنجاز المهمة التي أرسلت القوات الأمريكية لإتمامها. مع ذلك فإن تغطية أعمال العنف في العراق ازدادت، وبخاصة من قبل الصحف الأسبوعية التايمز والنيوزويك، وبدأت الصحف تتساءل عما إذا كانت القوات الأمريكية قد حققت نصراً حقيقيّاً في العراق نتيجة تزايد التغطية من داخل العراق، إلا أنها لم تقم بمهاجمة الإدارة بصورة مباشرة، كما بقي عدد كبير من التساؤلات غائباً مثل مدى صحة المعلومات الاستخبارية التي وظفتها الإدارة لشن حربها على العراق، وارتفاع عدد الضحايا المدنيين نتيجة الهجمات الأمريكية، وتزايد نفوذ القاعدة في العراق بعد الغزو.

تخلص الدراسة إلى تحديد جملة أسباب لانقياد الصحف الكبرى وراء الإدارة الأمريكية وإخفاقها في تقديم تغطية متوازنة، وأول تلك الأسباب يتمحور حول أداء الصحف لوظيفتها الأساسية، وهي تغطية كل ما هو جديد، وبالتالي يجب عليها تقديم عرض دقيق لتصريحات الحكومة وسياساتها. ولكن لابد أن يقترن هذا النوع من التغطية لقرارات وسياسات الإدارة بتقديم تساؤلات حول مدى دقة وصحة المعلومات والسياسات التي تتبناها الإدارة، ونشر مقالات تحليلية تنتقد سياسات الحكومة وتشكك في صحتها. كما أكدت الدراسة على نقص المعلومة في المقالات والتقارير عن القضايا والمناطق التي قامت بتغطيتها، ولذلك تفوقت المقالات والتغطيات التي يكتبها المراسلون الصحفيون من العراق من حيث واقعيتها ودقتها وقدرتها على نقل صورة أفضل لما يحدث على الساحة العراقية[1].

وقد أوصت الدراسة بعددٍ من التوصيات للصحف من أجل تقديم تغطية أفضل للقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية وقرارات الحروب، كتشجيع الصحفيين والمراسلين على الاطلاع والقراءة أكثر عن المناطق والدول التي يقومون بتغطيتها،

1 – عبد المعز، سالي، "لماذا أخفقت صحافة أمريكا في تغطية حرب العراق!"، مرجع سابق.

والاطلاع على ما يتم نشره من مقالات وتقارير تتعلق بها، ودفعهم إلى تقديم رؤى تحليلية ونقدية للسياسات، وليس فقط نقل الأخبار والتصريحات الرسمية دون مساءلتها أو نقدها، وعدم الاكتفاء فقط عند تحليل الأحداث بنقل آراء الباحثين والمحللين. كما تنصح الدراسة بالاعتماد بصورة أكبر على المراسلين الصحفيين في الخارج؛ لأنهم أكثر قدرة على نقل ما يجري على الأرض من أحداث وتقديم رؤى شاملة ودقيقة بسبب وجودهم داخل منطقة الحدث. وأن تهتم مراكز الصحافة في الجامعات ومعاهد الإعلام بمراقبة الصحف وإجراء الدراسات والأبحاث عن كيفية أدائها لعملها وتقديم التوصيات والمقترحات للصحف من أجل تقديم تغطية إعلامية أفضل.

بروبوغاندا إنسانية:

حكاية أو مأساة الطفل العراقي علي عباس أصبحت حكاية معروفة أثناء الحرب[1]، حاول الأمريكان والبريطانيين الالتفاف على مأساة الطفل علي لتحسين صورتهم، بدأوا يذرفون الدموع ويسكبون العواطف الجياشة نحو علي وكأن علي لم يكن واحداً من مئات الآلاف من الأرواح العراقية التي تم توجيه الموت لها بالصواريخ، إنهم هم من ينطبق عليهم المثل "يقتل القتيل ويمشي في جنازته" أو المثل الآخر الذي يقول"لا تنظر إلى دموع عينيه، بل أنظر إلى ما تقترفه يداه". علي أصيب بالقذائف الأمريكية وفقد ذراعيه وأبويه، وكان محظوظاً قياساً إلى غيره من الضحايا، إذ تم نقله إلى مستشفى عصري في الكويت، وقال توني بلير رئيس الوزراء البريطاني إنه "سوف يبذل كل ما في وسعه لمساعدته" إن عرض بلير هذا يشكل استعراض برّ وإحسان إعلامي بلا شك كما وصفه جون بيجلر، أو مثلما تساءل توني بارسونز في "الديلي ميرور» البريطانية مستنكراً بعد أن شاهد الطفل في

1 - أنظر على جوجل عن حكاية علي عباس الذي أصبح أحد أيقونات الحرب على العراق عام 2003. أو أنظر (أرض الوطن) الرابط:http://ardalwatn.com/journal/?p=35063

مستشفى عراقي " يجب على هؤلاء الذين دعموا هذه الحرب من الشعب البريطاني أن يلقوا نظرة على هذا الطفل ويسألوا أنفسهم: هل كانت الحرب تستحق كل ذلك؟ أما بالنسبة لعلي، فإن الإجابة ستكون قطعاً بالنفي.

أما ما لا تستطيع أن تحكيه الصور الفوتوغرافية، فهو ذلك الألم المستمر والمضني الذي يجب على علي أن يتحمله طوال حياته المستقبلية."

في تلك الأثناء التي كان توني بلير ووسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية تذرف بعض الدموع المسخرة في حملة البروبوغاندا، فقد كان الأمريكيون يمنعون منظمة "أنقذوا الأطفال" من إرسال طائرة محملة بالمواد الطبية إلى شمال العراق، حيث يتدافع أكثر من 40 ألف شخص مشتتين لاجئين (في بدايات الحرب)، وكانت تقارير الأمم المتحدة تؤكد أن نصف الشعب العراقي ليس لديهم طعام يكفيهم للبقاء على قيد الحياة سوى لأسابيع قليلة فقط.

من ناحية أخرى، كانت التوجيهات للصحافيين المرافقين للقوات الأمريكية صارمة وواضحة، ومن ضمنها أن يجري تصوير الحرب باعتبارها حرباً نظيفة، حرباً دقيقة الأهداف، بحيث لا تُظهر الضحايا من المدنيين العراقيين، فقد يجري إظهار الجنود الأمريكيين وآلياتهم القوية والدقيقة كي يطمئن المواطن الأمريكي أن أمر الحرب أمراً سهلا إلى حد كبير، وهي حرب تخلو من دماء الضحايا من المدنيين، في الوقت الذي تتكدس فيه جثث الضحايا إما تحت أنقاض المنازل والملاجئ المدمرة، أو حجرات المستشفيات التي تفتقد إلى أبسط مستلزمات الإسعاف بعد حصار دام اثني عشر عاماً طال المواد الطبية مثلما طال الأغذية وحليب الأطفال.

نظرة الصحافة الغربية إلى شؤون العالم النامي:

يشير توماس ماكفيل إلى أن إعلام الولايات المتحدة بدأ يقلل من اهتماماته بتغطيات القضايا الخارجية عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك منظومة الدول الاشتراكية والاتحاد السوفييتي، لكن لم يكن ماكفيل يعلم أن حدثاً أخر سرعان ما سيعيد دفة السياسة الإستراتيجية للولايات المتحدة ومعها السياسة الإعلامية لتعود إلى مقاربات الصراع والخطر الخارجي الوشيك، وذلك عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001. فقد وجدت الولايات المتحدة ضالتها وعثرت على العدو الذي كانت تبحث عنه (أو الذي صنعته) لكي تكتل جهودها وجهود العالم في محاربته. وكان هذا العدو كما توقع الكثيرون- حتى قبل انتهاء الحرب الباردة- هو الإسلام والمسلمين وعدد من التيارات الإسلامية المعادية للغرب وعدد من الدول الإسلامية الطامحة إلى الاستقلال بمعناه الواسع. وأصبح الإعلام الدولي مشغولاً بهذا الصراع والعداء الذي سيطر على مساحات واسعة من صفحات الصحف والمجلات وأوقات البث الإذاعي والتلفزيوني في وسائل الإعلام الغربية[1].

ومن الثابت أن الإعلام الغربي ينظر إلى مناطق العالم النامي وقضاياها بنظرة دونية، وهي نظرة قائمة على وقائع جزئية، وتخلو من الخلفيات التاريخية التي عادة ما تعطي للأحداث دلالتها الحقيقية، فمثلا تقوم بعض وسائل الإعلام الغربية، بتغطية حدث مقتل جندي إسرائيلي أو حدث سقوط صواريخ يدوية الصنع على مناطق إسرائيلية منطلقة من قطاع غزة، وغالباً ما تظهر تلك التغطية مكان سقوط الصاروخ أو مكان وقوع الحدث وتصور بعض الضحايا والانفعالات الإنسانية لذويهم منهية ذلك بتصريح من ناطق رسمي من الجيش الإسرائيلي، لكنها بالمقابل لا تهتم كثيرا بالجانب الآخر ولا تسأل فيما إذا كان الحدث جاء كرد فعل على اعتداءات إسرائيلية سابقة قتلت وجرحت عشرات المواطنين من الفلسطينيين، ولسد فراغ

---

1 - توماس ماكفيل (الاقتباس من تقديم المترجمين) مصدر سابق،2005، ص 13.

"خلفية الحدث" يمكن أن يقتصر الأمر على بعض التصريحات لبعض قادة المقاومة الملثمين الذين يتوعدون إسرائيل بالويل والثبور، المؤكدين على حقهم ورغبتهم الاستمرار في المقاومة دون الإشارة إلى الأبعاد الحقيقية للقضية من احتلال وحصار واعتداءات مستمرة.

ورغم أن بعض المراسلين الأجانب يحاولون إخراج تغطيات مستقلة ومتوازنة بناء على خبرتهم وتجاربهم في الواقع، إلا أن الأمر لا يتوقف على النوايا ولا يترك للاجتهاد، إذ يلعب المحررون القابعون في الولايات المتحدة أو في العواصم الغربية دوراً فاعلاً "كحراس بوابات"، ويشرح روزنبلوم ذلك بإيجاز" إن مبادئ الاختيار للتغطيات التي يجب أن تمر هي واحدة في النهاية، حيث تعرض الصيغة الأولى التي يكتبها المراسل عن الحدث على حارس البوابة الأول، وإذا ظهرت أي مشكلة في تلك الصيغة يتم عرضها على حارس آخر، وهكذا، ومع استمرار هذه العملية قد تختفي الصيغة الأولى التي كتبها المراسل عن الحدث، وتظهر المادة النهائية التي اشترك في وضعها وصياغتها العديد من حراس البوابات[1].

لكن ما يجري في النظم الإعلامية الغربية والولايات المتحدة خصوصاً، يجري عادة ضمن معايير أكثر حساسية تجاه قضايا بعينها لا تقاس وفق المصالح العليا للدولة، لكنها تقاس وفق المصالح المحتملة لإسرائيل إضافة إلى المصالح الاستغلالية للشركات في لغرب والولايات المتحدة خصوصاً، والمفارقة أن مثل هذه الأعمال حينما تجري في الدول النامية فإن للدول النامية تبريراً يقوم – عادة- على مبدأ الالتزام بمصالح الدولة والمجتمع، في حين أنه لا يجري في الدول الغربية التي ترفع شعار ديمقراطية الإعلام إلا على أساس مصالح الدولة المحتلة إسرائيل إضافة إلى مصالح بعض الكارتيلات الاحتكارية الضخمة.

1 -Morton Rosenblum, Coups and Earthquakes (New York:Harper & Ro, 1979)pp. 1-2

الصحافة البريطانية حالة التبعية والخوف من معاداة السامية (اليهودية):

لا يختلف واقع النظام الإعلامي كثيراً في بريطانيا عنه في الولايات المتحدة، بل من الصعب على المتابع معرفة الكثير من الفوارق بين النظامين باستثناء أسماء الصحف المطبوعة وأسماء بعض القنوات الفضائية الشهيرة كمحطة (BBC) البريطانية التي تقابلها محطة (CCN) الأمريكية، ويعود هذا التشابه إلى حد التماهي إلى أسباب كثيرة منها التماهي في الأهداف والمصالح والدوافع السياسية لكلا البلدين خصوصاً فيما يرتبط بالحروب التي شنت على بعض الدول كأفغانستان والعراق وليبيا وسوريا، والسبب الثاني يعود إلى أن البريطانيين كان لهم دور تاريخي في إنشاء النظم الأمريكية المختلفة سواءً النظم الاقتصادية أم الإدارية أم الإعلامية. أما السبب المحوري الآخر فهو تعهد كلا النظامين في البلدين تجاه إسرائيل وقضاياها مما سينتج تغطيات صحفية متشابهة لقضايا الشرق الأوسط كنموذج شديد الوضوح.

يصدر في بريطانيا عدد كبير من الصحف اليومية إضافة إلى المجلات الأسبوعية والشهرية، وثمة عدد من الصحف البريطانية التي تصدر نسخاً دولية مما منحها صبغة دولية ليس في مجال التوزيع فحسب، بل وفي مجال اهتمامات التغطية والتحليل مما يزيد من أهمية هذه الصحافة ومدى نفاذها وتأثيرها في الرأي العام العالمي النخبوي والشعبي أيضاً. إذ تعتبر تلك الصحف صحف "قيادية" بحيث تضطر الصحف الأخرى العالمية لمجاراتها ومواكبة أجندتها في التغطيات التي تظهر على صفحاتها. وتعد صحف (القارديان) و(إندبندنت) و(الديلي تلغراف) و(سن دي تايمز) من أشهر الصحف البريطانية والعالمية أيضاً.

أما القنوات الفضائية ذات الصيغة العالمية فإن قناة وإذاعة (BBC) تعد من أشهر المحطات العالمية في البث الإذاعي والتلفزيوني، ولكونها الوسيلة الإعلامية الأعرق والأكثر خبرة في العالم، تعتبر أيضاً الأكثر موضوعية بالمقارنة مع منافساتها الأمريكيات MSNCB, FOX, CNN ، ورغم أن بي بي سي مؤسسة غير مستقلة هيكليا، إذ تملكها الدولة، إلا أنها حافظت على مسافة كافية بينها وبين الحكومات البريطانية، ما مكنها من الاشتغال على هامش كبير من

الاستقلالية والموضوعية والمهنية، وهذا كله بمعايير المقارنة مع القنوات الإعلامية الأخرى خصوصاً الأمريكية منها[1].

وينتقد جون بيجلر[2] الصحفي الاسترالي العالمي أداء بعض وسائل الإعلام البريطانية" من يجرؤ أو من يسعى إلى خرق الصمت المحيط بنا؟ لقد أصبحنا كأننا نعيش منقطعو الصلة بالعالم الخارجي، عالم تهيمن عليه أعتى قوة جشعة، وجرائم مريعة ترتكب باسمنا من قبل حكومتنا وسيدتها الأجنبية... وبمقدار ما تتصاعد المعاناة في العراق المضروب، وفي الوقت الذي يتحدث فيه أطباء الصليب الأحمر عن مستويات الإصابات بين المدنيين واصفين إياها بأنها "لا تصدق"، يجري السجال في محطة "البي بي سي" حول "إلى من سيتوجه الغزو التالي، نحو سوريا أو نحو إيران" إذ يبدو وكأن الأمر يتعلق بمباريات كأس العالم.

يصف جون بيجلر جزئية معبرة عن ذلك في" صحيفة الأوبزرفر" المصورة، التي تُظهر صوراً تمثل أفراداً من الجنود الأمريكيين وهم ينحنون مسعفين ضحاياهم من "المحررين" العراقيين. لكن بالمقابل لا تظهر صور تلك القرية على الفرات التي أدى تدمير الحجارة فيها إلى قتل ما لا يقل عن 80 رجلاً وامرأة وطفلاً كما أشارت التقارير.

الصحافة الاستقصائية في بريطانيا:

عرفت الصحافة الاستقصائية في وسائل الإعلام البريطانية منذ بضعة عقود من الزمن، وهي تتنوع حسب تنوع الاتجاهات السياسية في البلاد، وهذا لا يمنع من ظهور تحقيقات صحفية معمقة تهتدي بالحقيقة فقط بصرف النظر عما هو سائد من اتجاهات في الأحزاب السياسية أو في الرأي العام. ويشير بعض الصحفيين البريطانيين إلى أن التحدي الأهم أمام الصحافة الاستقصائية البريطانية يتمثل في كيفية توفير الحماية القانونية للصحفيين، إذ إن بعض القوانين البريطانية تعيق عمل

---

1 - كنانة، على ناصر، جيوش اللغة والإعلام، 2012 ص 403.

2 - من أبرز الصحافيين العالميين وصانعي الأفلام الوثائقية في العالم بكشفه عن انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد نال بيجلر جائزة جمعية السلام التابعة للأمم المتحدة والميدالية الذهبية عامي 1976 و1980 عن فيلمه التليفزيوني الوثائقي Year Zero الذي كشف الجرائم والفظائع الوحشية التي كان يتعرض لها الشعب في كمبوديا تحت حكم بول بوت، كما نال أيضا جائزة المراسل الدولي لعام 1970).

الصحافة الاستقصائية الجيدة وتهدد وجودها مثل قانون التجسس، والقسم السابع من قانون الإرهاب، ويشيرون إلى أن الصحافة الاستقصائية الجيدة بحاجة للمال ليس من أجل إنجاز التحقيقات، بل من أجل الدفاع عن الصحافة، فيما أشار آخرون إلى أن معركتهم الآن ليست لأجل فضح الظالمين في المجتمع.. بل هي معركة بين الصحافة الجيدة والصحافة اليمينية[1].

وتعدّ هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطانية (BBC) من أهم القنوات الفضائية المهتمة بإنتاج ودعم ونشر تحقيقات استقصائية من بريطانيا أو من مختلف دول العالم، وسبق وان قامت (BBC) بدعم بعض التحقيقات التي أجراها صحفيون محليون في بعض الدول العربية وغير العربية.

من جهة أخرى، يعدّ الرأي العام البريطاني مشجعاً للقيام بتحقيقات معمقة في مختلف الشؤون الداخلية والخارجية، فالجمهور البريطاني متابع للصحافة عموماً، فقد أشار مسح أجري في بريطانيا أن 62٪ من الجمهور يعتقدون بوجود أثر إيجابي للتحقيقات الاستقصائية الجيدة، غير أن نسبة 29٪ فقط من العاملين في وسائل الإعلام يرون مثل ذلك الأثر[2].

وبسبب من تشجيع الجمهور وتعاطفه، فقد نشأت بعض الهيئات غير الربحية التي تُسهم في القيام بالتحقيقات الصحفية بتمويل من المتبرعين البريطانيين، مثل: (2003) Global Investigative Journalism التي تضم أكثر من (40) منظمة غير ربحية من شتى أنحاء العالم تركز جميعها على التغطية الصحفية الاستقصائية أو التغطية الصحفية بمساعدة الحاسوب، أو مثل (CIJ) مركز الصحافة الاستقصائية Centre for Investigative Journalism وهي مؤسسة خيرية ملتزمة بتعليم الصحفيين والمحررين و الباحثين وتدريبهم لإجراء التقارير المتعمقة والدفاع عن المصلحة العامة[3].

1- Ben Quinn - ' Public show strong support for investigative journalism' theguardian.com, Wednesday 23 October 2013 01.32 BST http://www.theguardian.com/media/2013/oct/23/public-support-investigative-journalism

2- Ben Quinn - Ibid.

3 - أنظر موقع المركز على الرابط: http://tcij.org/about-cij

ومن تلك الأمثلة أيضاً (مكتب الصحافة الاستقصائية (The Bureau of Investigative Journalism) ومقره لندن، وهو هيئة هدفها نشر التحقيقات وتوفير قاعدة بيانات للصحفيين الاستقصائيين دون أن تسعى لتحقيق الربح، ومنذ إنشائه في العام (2010) فقد أنجز فريق المكتب من الصحفيين خمسين تحقيقاً صحفياً حول شؤون بريطانية داخلية أو شؤون خارجية مثل التحقيق الذي تناول "عمليات القتل التي تقوم بها الطائرات الأمريكية بدون طيار"[1].

ملخص الفصل السادس:

استعرض هذا الفصل واقع الصحافة في الولايات المتحدة وبريطانيا كونهما من الدول المتقدمة في صناعة الصحافة عموماً، وفي ممارسة الصحافة الاستقصائية على وجه الخصوص.

وتمتاز النظم الصحفية في هاتين الدولتين بالتعددية ووجود المجموعات الإعلامية المتآلفة من عدد كبير من وسائل الإعلام والمراكز المعلوماتية والبحثية التي تستثمر رؤوس أموال هائلة؛ مما جعل الصحافة فيها صناعة ضخمة عابرة للقارات، ومما منحها قوة قيادية ونفوذاً يؤثر على مراكز صنع القرار، وعلى فرض أجندة لوسائل الإعلام الأخرى.

وتتمتع صحافة الاستقصاء في هاتين الدولتين ببيئة قانونية أفضل من غيرها من البلدان الأخرى إلى حد ما، خصوصاً فيما يتصل بحدود الضغوط التي يمكن أن تمارسها السلطات القائمة على عمل تلك الصحف باستثناء بعض القوانين ذات الصلة بالأمن القومي التي يجري استغلالها للحد من هامش الحريات المتاحة للصحافة الاستقصائية. مع ذلك تواجه الصحافة الاستقصائية بعض التحديات الصعبة، بعضها ناتج عن بعض القوانين الضاغطة وأخرى ناتجة عن الاتجاه اليميني في الصحف وفي الرأي العام في سعيه للحد من حرية النشر والتضييق على تدفق المعلومات.

1 - موقع (مكتب الصحافة الاستقصائية) على الإنترنت 2013-
/http://www.thebureauinvestigates.com/comment

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أحمد، سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية، ط 5، القاهرة، دار المعارف، 1985.
- أرنولد ، أنطوان، ونيكول بيير، المنطق: أو فن توجيه الفكر، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2001.
- أوما، سيكاران، طرق البحث في الإدارة- مدخل لبناء المهارات البحثية، ترجمة: علي بسيوني، وعبد الله العزاز، الرياض، النشر العلمي والمطابع. 1998.
- برتراند، كلود جان، أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام) ترجمة، رباب العابد، بيروت، (مجد) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.
- الجابري، على حسين، علم المنطق: الأصول والمبادئ، دمشق، دار الزمان للنشر والتوزيع، 2010.
- جرادات، ناصر والمعاني، أحد، والصالح ،أسماء، إدارة المعرفة، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، مكتبة الجامعة، 2011.
- جرادات، ناصر، وأبو الحمام، عزام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2013.
- جروان، فتحي عبد الرحمن، تعليم التفكير: مفاهيم وتطبيقات، عمّان- الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010.
- حجاب، محمد منير، الإعلام والموضوعية، القاهرة، دار الفجر، 2010.
- حسام الدين، محمد، المسؤولية الاجتماعية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003.

- الحسن، إحسان محمد، مناهج البحث الاجتماعي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.
- الحسن، عيسى محمود، الصحافة الاستقصائية: مهنة المتاعب والأخطار، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
- الحمداني، موفق، والجادري، عدنان، وقنديلجي، عامر، بني هاني، عبد الرزاق، وأبو زينة، فريد، والتل، سعيد(إشراف) مناهج البحث العلمي، أساسيات البحث العلمي، عمان - الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006.
- حمود، عبد الحليم ،الصحافة الاستقصائية: الفضيحة الكاملة، بيروت، مركز الدراسات والترجمة، 2010.
- خوري، طارق، أخلاقيات الصحافة: النظرية والواقع، الدساتير ومواثيق الشرف في خمسين دولة، عمان، ب.د، 2004.
- ربيع، حسين محمد، الصحافة الاستقصائية كنمط مستحدث في الصحافة العربية: دراسة للواقع والإشكاليات مع رصد توجهات النخب المهنية والأكاديمية لمستقبل هذا النمط في الصحافة المصرية" (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنيا، مصر، 2013).
- الرحاحلة، عبد الرزاق سالم، المسؤولية الاجتماعية، عمان، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ومكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011.
- ريفرز، وليم.ل، وسائل الإعلام والمجتمع الحديث، ترجمة:إبراهيم إمام، القاهرة، دار المعرفة، 1975.
- الزراع، أحمد، فن التحرير الصحفي، غزة، مكتبة الطالب الجامعي، 2006.
- الزرن، جمال "من جمعية إلى نقابة: أخلاقيات المهنة الصحفية في تونس"، مجلة أشغال ملتقى (أخلاقيات الممارسة الصحفية في عالم عربي متحول)، تونس،جامعة منوبة، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، 2009.
- كنانة، على ناصر، جيوش اللغة والإعلام، بيروت، منشورات الجمل، 2012.

- ليلى، وليام، مقدمة في علم الأخلاق، ترجمة علي عبد المعطي محمد، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2000.
- ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، الطبعة 4، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دار الآداب للنشر والتوزيع، 1988.
- ماكفيل، توماس، الإعلام الدولي: النظريات والاتجاهات والملكيات. ترجمة حسني محمد نصر وعبد الله الكندري، الشارقة، دار الكتاب الجامعي، 2005.
- مراد، كامل خورشيد، الاتصال الجماهيري والإعلام، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.
- المصري، محمد عبد الغني، أخلاقيات المهنة. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 2002.
- مكاوي، عماد حسن، الأخبار الإذاعية والتليفزيون، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، 2009.
- مكاوي، عماد حسن، أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة، ط3، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003،
- المعاني، أحمد، وجرادات، ناصر، والمشهداني، عبد الرحمن حمود، أساليب البحث العلمي والإحصاء، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، والشارقة، مكتبة الجامعة، 2012.
- المغربي، كامل محمد (2011) أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط4، عمان: دار الثقافة.
- ميلر، ديفيد، مجموعة مؤلفين، أخبرني أكاذيب: الدعاية والتضليل الإعلامي في الحرب على العراق، ترجمة ابراهيم العريس، بيروت، دار بيسان للنشر والتوزيع، 2007.
- النجار، فايز جمعة، والنجار، نبيل، والزعبي، ماجد، أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، ط 2، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.

- النعيمي، محمد عبد العال، والبياتي، عبد الجبار توفيق، وخليفة،غازي جمال، طرق ومناهج البحث العلمي، عمان: دار الوراق، 2009.
- نصر، محمد حسني، وعبد الرحمن، سناء، الفن الصحفي في عصر المعلومات، العين، دار الكتاب الجامعي، 2005.
- عبيدات، ذوقان وآخرون، البحث العملي، مفهومه،أدواته، أساليبه، 1988.
- عرفه، احمد وشلبي، سمية، الإدارة وتحديات العولمة- مدخل دحر الفراغ الإداري، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلفين، 2000.
- عزي، عبد الرحمن، منهجية الحتمية القيمية في الإعلام، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2013.
- العسكري، عبود عبد الله ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،ط2، دمشق، دار النمير، 2004.
- عليان، ربحي، وغنيم، عثمان محمد ، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- عساف، عبد المعطي وآخرون، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، ط1، فلسطين، رام الله، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.
- غوبلو، إدمون، علم المنطق، ترجمة محمود يعقوبي، القاهرة، الكويت، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2012.
- شقير، يحيى، محاضرات في أخلاقيات الصحافة وفنونها، جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن، 2011.
- صالح، سليمان، أخلاقيات الإعلام، الكويت، دار الفلاح، 2005.
- القادري، نهوند "معضلة التوفيق بين حرية التعبير واحترام أخلاقيات الممارسة الصحفية"، مجلة أشغال ملتقى (أخلاقيات الممارسة الصحفية في عالم عربي متحول)، تونس، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة، 2009.
- الفضلي، عبد الهادي، مذكرة في المنطق، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، 1990.

- هنتر، مارك (إشراف) دليل أريج للصحافة العربية الاستقصائية العربية. ترجمة: غازي مسعود، اليونسكو – باريس، 2010.

المراجع الأجنبية:

- Ben Quinn - ' Public show strong support for investigative journalism'
theguardian.com, Wednesday 23 October 2013 01.32 BST:
http://www.theguardian.com/media/2013/oct/23/public-support-investigative-journalism
- Boatright, J. R., Ethics and the Conduct of Business. (New Jersey: Upper Saddle River, 2003).
- McQuail D., Mass Communication Theory, (5edition. NewDelhi, Vistaar Publication, 2005).
- Merril. C. John, The imperative of freedom, (N.Y: Hasting house publisher 1974).
- Merril. C. John, Global Journalism, (London, Longman, 1983).
- Morton Rosenblum, Coups and Earthquakes (New York: Harper & Ro, 1979).
- Steve Weinberg, The Reporter's Handbook: An Investigator's Guide to Documents and Techniques,(St. Martin's Press, 1996).
- Wilson,John,Understanding Journalism, (London:Routledge,1996).

مراجع على الإنترنت:

- أبو حشيش، حسن، الصحافة الاستقصائية، (2012): نقلا عن: مها فالح ساق الله، غـــــــــزة، http://mahasaqallah.blogspot.com/2013/10/blog-post_6.html
- الاتحاد العالمي للصحفيين الاستقصائيين:(The International Consortium of Investigative Journalists) على الرابط: http://www.icij.org/
- وايس، جيسكا، الصحافة الاستقصائية في عصر التكنولوجيا والتطور السريع، 2010، موقع (IJNet - شبكة الصحفيين الدوليين) على الرابط: https://ijnet.org/ar/stories/54637
- خشانة، رشيد، ضعف التحقيقات العربية، موقع ((swissinfo.ch، 19 ديسمبر 2010 وقع على الرابط: http://cutt.us/4WnW
- زياد، مسعد محمد، أنواع التفكير، موقع اللغة العربية، على الرابط، http://www.drmosad.com/index80.htm

- التنير، سمير، أمريكا من الداخل..الإعلام والميديا، (، 2008) على الرابط:.
http://www.dascsyriapress.net/ar/modules/news/article.php?storyid=58707
- علوش، إبراهيم، موقع الصوت العربي الحر، متاح على الرابط (بتاريخ 2012/4/2)
http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/Meradookh.htm
- عبد الباقي، عيسى، دور الصحافة في المجتمع الديمقراطي، 2010. موقع (الصحفي) على الرابط: http://www.alsahfe.com/News-428.htm
- عبد الرحمن سعد، تحديات تواجه الصحافة الاستقصائية في مصر، جريدة الأهرام، النسخة الإلكترونية،
tp://www.ahram.org.eg/NewsQ/209042.aspx
- عبد المعز، سالي "لماذا أخفقت صحافة أمريكا في تغطية حرب العراق؟" ، موقع تقرير واشنطن (http://www.taqrir.org/) على الرابط:
http://cutt.us/EHub
- لوني، مارجريت Looney, Margaret)) أربعة أمور لا تنطبق على الصحافة الاستقصائية، في: شبكة الصحفيين الدوليين،((2013 على الرابط: http://ijnet.org/ar/blog/167210
- المفكرة الإعلامية، الصحافة الاستقصائية هي جوهر العمل الصحفي، 2009.
- موقع مركز الصحافة الاستقصائية (بريطانيا):
/http://www.thebureauinvestigates.com/comment
- مجلة حقائق أون لاين: http://www.hakaekonline.com/?p=40320
- جريدة الحياة اللبنانية: http://arij.net
- الموسوعة الحرة: http://ar.wikipedia.org/wiki
- موقع عرب 48، بتاريخ النشر: 2011/09/28 -
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=85502
موقع شبكة أريج 02014) على الرابط: http://www.arij.net
- موقع شبكة (نيريج) (2014) على الرابط:
- http://www.nirij.org/?p=1034

ملاحق الكتاب

الملحق رقم (1) تحقيق تلفزيوني وصحفي

توثيق إساءات واعتداءات بحق أطفال من ذوي الإعاقة في الأردن:

الصحافية **حنان خندقجي** تخفّت تحت ستار مشرفة تبحث عن عمل لتوثّق بالصوت والصورة وقوع إساءات لفظية وجسدية بحق أطفال من ذوي الإعاقة داخل مراكز تعليم خاصة.

على طريق إنجاز تحقيقها، انضم إليها الصحافي البريطاني **توني ستارك** – المنتج المنفذ في شركة أفلام مونستون اللندنية المتخصصة في إنتاج برامج إخبارية وأفلام وثائقية. باستخدام كاميرا خفية، أنتجت **خندقجي** مع فريق عمل ستارك برنامج "خلف جدران الصمت" الذي بثّته هيئة الإذاعة والتلفزيون البريطانية BBC.

تحت تأثير الصدمة، سارع الملك عبد الله الثاني لعمل زيارات مفاجئة إلى عدد من هذه المراكز، وأمر بتشكيل لجنة لفضح التجاوزات الموثقة بالفيلم، تصويب الأوضاع، وإنهاء مناخ تقع فيه اعتداءات ممنهجة على يد أصحابها ومشرفين فيها دون التعرض للمساءلة أو العقاب.

اعتداءات جسدية ولفظية على أشخاص ذوي إعاقة داخل دور رعاية "خاصة"

جريدة الغد الأردنية : 2012/05/14

تحقيق: حنان خندقجي

عمان- في إحدى زوايا مركز خاص لإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة في عمان الغربية جلس حسان على كرسي بلاستيكي، وقد ربط خصره كي لا يتحرك.

فهو، كما فسرت مشرفته، "كثير الحركة، ولا يعرف الجلوس في مكان واحد، ولا يميز بين الأشياء، فقد يسكب المواد الساخنة على جسده دون أن يشعر".

في الطابق السفلي، يغتسل مراد، ثماني سنوات، تحت الماء البارد بمفرده، بعد أن ضربته المشرفة أمام ناظري كاتبة التحقيق، ثم طردته من الصف، لأنه وسخ ثيابه "عن غير قصد" أثناء تناوله المثلجات.

"الدعاء" على الأطفال لا ينتهي على لسان إحدى المشرفات: "خلص، الله ياخدكم ويريّحني منكم".

فهدير الرعد في صوتها يرعب الطلاب، ويجمدهم في مقاعدهم، لأنهم يعرفون تماما أن القصاص سيأتيهم على شكل ضرب أو ربط إلى الكرسي، حرمان من الإفطار أو المعاقبة بوضع المذنب خلف الخزانة.

يوثق هذا التحقيق لانتهاكات جسدية ولفظية من ضرب، شتائم، إساءة وإهمال بحق عدد من الطلاب، ذوي الإعاقة من نزلاء عدد من دور الرعاية الخاصة في الأردن، والبالغ عددها 45 مركزا، بحسب الإحصاءات الأخيرة لوزارة التنمية الاجتماعية.

ينتسب إلى كل مركز ما لا يقل عن خمسة معوقين، ولا يزيد على 154، بين قسمي الداخلي والخارجي. في المقابل هناك 24 مركزا حكوميا في مجال الإعاقة، تتبع لوزارة التنمية الاجتماعية، ينتسب إليها بين 19 و 208 نزلاء، بين الداخلي والخارجي.

تبادل للاتهامات يفاقم مشكلة الرعاية الخاصة للمعوقين يفاقم هذا الوضع تبادل الاتهامات بالتقصير بين وزارة التنمية الاجتماعية، الجهة المشرفة على هذه المراكز، والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص من ذوي الإعاقة، الجهة المسؤولة عن متابعة أحوال المعوقين منذ 2006.

تطوعت كاتبة التحقيق لدى واحد من خمسة مراكز تربية خاصة، تقع في عمان الغربية، لمدة أسبوعين، ولمرتين متباعدتين، يفصل بينهما قرابة العام، كشفت خلالها استمرار الانتهاكات، التي حصلت أمام عينيها تجاه عدد من ذوي الإعاقات البسيطة والمتوسطة، وسط ضعف رقابة الجهات المسؤولة عن هذه المراكز.

وضع دانيا، 13 ربيعا، والمصابة بالشلل الرباعي، لم يتغير كثيرا خلال فترتي الرصد.

تنام تلك الفتاة على السرير طوال الوقت، ولا تحركها مشرفتها إلا لإطعامها، أو تبديل ملابسها. كذلك حال رفيقها خالد (14 عاما)، المصاب بضمور في جسده، يبقى في السرير دون حراك، وفي حال اشفقت مشرفته على حاله، وقررت تخليصه من قفصه ذاك، تنزله عن سريره لتربطه إلى كرسي قريب.

الطفل حسان ما يزال يجلس في ذات المكان، ويلتف الحبل حول خصره حتى لا يتحرك. أما مراد، فقد عجزت مشرفته منذ السنة الماضية عن أن تعلمه حرف "أ"، وقد كانت تكرر دائما "ما في منك فايدة، ليش بدي ادرسك".

للتأكد من حصول الانتهاكات في مراكز أخرى تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة استعانت كاتبة التحقيق بمتطوعة أخرى، استطاعت الدخول الى أحد المراكز الخاصة في عمان الغربية، وسجلت الاعتداءات الواقعة على الأطفال من ذوي الإعاقة، داخل المركز، ما يؤشر الى إخفاقات منهجية في حماية حقوق المعوقين في مراكز يفترض أن ترعاهم.

التقت متطوعتنا بطفل يعاني التهابات حادة في أصابع قدميه، جراء تكاثر البكتيريا والأوساخ عليها، نتيجة قلة الاعتناء بنظافته من قبل القائمين على المركز.

وفي ذات المكان، لوحظ طفل آخر وهو يُركل بالأقدام من مشرفة إلى أخرى لإيصاله الحمام، وآخر يحمل كالماشية المذبوحة وينقل إلى غرفة الطعام لتناول الطعام.

صدفة تبين لكاتبة التحقيق أن المركزين يعودان للمالك ذاته، وحين تمت مواجهته بكتاب أرسلته كاتبة التحقيق له عبر الايميل، متضمنا الانتهاكات التي رصدت في المركز رفض التعليق.

مسلسل الاعتداءات الجسدية يستمر

خالد ابو دقة لم يكن يعلم، عندما ترك ابنه يوسف قبل بضعة أشهر في أحد أكبر المراكز الخاصة في عمان، انه سيعود ليجد فلذة كبده جليسا في أحد المستشفيات الحكومية، بعد أن تعرض لحروق من الدرجة الثانية والثالثة اثناء تواجده بالمركز.

أبو دقة لم يصدق رواية المشرف، الذي ادعى أن يوسف سكب على نفسه المياه الساخنة، أثناء انشغاله بالرد على الهاتف، ويقول: "وردني اتصال من إدارة المركز قبل بضعة أسابيع، مفاده ان ابني تعرض لبعض الحروق البسيطة في المركز، للوهلة الاولى لم اكترث الا انني حجزت بأول طائرة متجهة الى عمان، وتوجهت الى المستشفى، وبعد رؤيتي لخالد اصبت بصدمة فهو يعاني من حروق شديدة عكس ما اخبرني المركز".

التقارير الرسمية، المرفقة مع التحقيق لحالة ابو دقة، والصادرة عن المركز الوطني للطب الشرعي، تؤكد أنه "تم حرق الطفل بمواد لهبية كيماوية حارقة، وان الحرق ليس ناتجا عن الماء، ويؤكد ان توزيع الحروق وماهيتها لا يمكن الجزم بأنها عرضية". توجه ابو دقة الى القضاء أملا في حصوله على كافة حقوقه، وحتى لا يتكرر

المشهد مع اطفال اخرين، حسب قوله، وللآن ما تزال القضية منظورة امام المحاكم منذ ما يقارب سبعة اشهر. من جهته بين محامي المركز الخاص ان ما حدث ليوسف هو "حادث عرضي"، وان ادارة المركز تعاملت مع الحالة بكل انسانية، وقامت بنقله الى المستشفى، وتحملت نفقات العلاج، مبينا انه حاليا لا يستطيع التعليق اكثر على القضية بانتظار صدور حكم المحكمة.

طفل يتحول لكتلة لحم:

حال نصار الشماعين، والد الطفل أحمد، ليس أفضل من غيره من اولياء الامور. يقول الأب بحرقة "منذ تعرض ابني للضرب المبرح على يد مشرفة في أحد مراكز ايواء الأشخاص ذوي الإعاقة الخاصة، وحالته النفسية تزداد سوءا يوما بعد يوم. ككتلة اللحم أحمل ابني وأتنقل به من مكان إلى آخر، فوزنه الآن لا يتجاوز 20 كغم، مع أنه في الخامسة عشرة. ويضيف: "كنت دائما أحرص على التحدث بالهاتف مع ابني في المركز، لأنهم كانوا يطلبون مني دائما ألا أتردد على المركز حتى يعتاد ابني على أجوائه".

ويعتصر أبو أحمد ألما وهو يشرح معاناة ولده: "لم يمض على وجوده في مركز رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة سوى 20 يوما حتى تعرض للضرب على نحو غامض. حين زرته وسألت عنه، قالوا لي إنه في الطابق العلوي يبدل ملابسه. وبعد انتظار أكثر من نصف ساعة، صعدت إلى غرفة ابني لأجد رأسه مضمدا بالشاش، وعلى جسمه العديد من الكدمات". ولدى سؤاله عن السبب؟ قالت له المشرفة: "لقد وقع عن الخزانة".

الأب الحزين لم يصدق رواية المشرفة. حمل ابنه وانطلق به إلى مدينة الحسين الطبية، ليكشف له الطبيب أن ابنه "تعرض لضرب مبرح، أدى لكسر في الساعد الأيسر، وشعر في الأصبع الأوسط لليد اليمنى، وجرح في فروة الرأس".

الوثائق الطبية الرسمية من مدينة الحسين والتقرير الطبي القضائي من مستشفى الجامعة، المرفقة بالتحقيق، أكدا صحة رواية الرجل.

من جهته، وصف مدير المركز الخاص، الذي وقع فيه الحادث، ما حصل بـ "العرضي". مؤكدا أن احمد قام "برمي نفسه من على سريره باتجاه الخزانة التي

اصابت رأسه". واضاف "لقد قمنا بنقل احمد الى احد المستشفيات القريبة، وقدموا له الإسعافات اللازمة والتقارير الطبية تثبت تسليمه الى والده، وهو يعاني من اصابات في الرأس فحسب".

مأساة أحمد لا تختلف كثيرا عن معاناة ابنة أم جابر، التي سارعت لسحبها بعد أن سجلتها في أحد مراكز رعاية المعوقين الخاصة. تقول أم جابر: "ابنتي عادت لي في أحد الأيام، وقد ظهرت على قدميها آثار ضرب وتعذيب، وعندما سألتها عن السبب قالت لي إن المعلمة هي من تقوم بضربها كلما أرادت دخول الحمام".

ضرب إجباري واخر اختياري:

المشرف محمود يبرر تنوع صنوف الضرب بأنه "جزء من العلاج، أو لتنفيس حالة المشرف النفسية"!

"عندما يصاب شخص شديد الإعاقة بنوبات صرع أو تشنج، ولا يستجيب للأدوية أو المسكنات، يكون الحل الوحيد لدينا هو ضرب المعاق، حتى يهدأ وتنتهي الحالة التي دخل فيها، وهذا ما يسمى لدينا بالضرب الإجباري"، يشرح المشرف بثقة عالية.

"أما الضرب الاختياري، عندما يكون المشرف في حالة نفسية صعبة ويصل إلى حد لا يطاق من الضغوط في المركز، فإنه ينفس عن ذاته من خلال الطلاب، وعن طريق الضرب والشتم"، مسهبا في شرح تلك المفاهيم.

تشخيص محمود لا يندرج في كتب العلم. إذ يؤكد استشاري الأمراض العصبية والنفسية الدكتور محمد الشوبكي ان "الضرب لم يكن يوما وسيلة علاجية لأي نوع من الأمراض حتى النفسية منها"، محذرا من أنه "يزيد حالات التشنج ونوبات الصرع لدى الأشخاص ذوي الإعاقة".

شهادات غير موثقة لاعتداءات جنسية:

شهادات عدة رصدناها خلال تحقيقنا على لسان أهالي الطلاب ذوي الإعاقة، يؤكدون فيها تعرض أبنائهم لاعتداءات جنسية، على ايدي مشرفين في المركز أو سائقي حافلات، لكننا لم نستطع التأكد من ذلك بصورة مستقلة.

لم تتقدم عائلة غيداء بشكوى رسمية لأية جهة حكومية أو غيرها، بعد قيام صاحب الحافلة بالاعتداء الجنسي على أختها، لعدم ثقتها بالإجراءات المتبعة في حال تقديم الشكوى، وخوفا من "الفضيحة"، على ما تزعم شقيقتها.

من جهته، يسرد المشرف أمجد (اسم مستعار)، الذي عمل في واحد من المراكز الخاصة، التي رصدنا في داخلها انتهاكات، بعض قصص التحرش الجنسي التي عاصرها، كما يقول.

"داومت لمدة تزيد على الشهرين مشرف ليلي، وذات مرة وخلال جولتي على إحدى الغرف لاحظت وجود طلاب ذكور يقومون بالاعتداء الجنسي على بعضهم البعض".

ويضيف أمجد "كنت أقوم بعمل ملف خاص عن كل حالة. وفي حال اكتشفت أن هذا الشخص يعاني من شذوذ جنسي، كنا نقوم بفصل هذا الطالب عن بقية الطلاب ووضعه في غرفة منفصلة، ولكن كنا حريصين على أن لا يعلم احد بحالة هذا الطالب لخوفنا على سمعة المركز والمشرفين".

أوضاع عمل المشرفين على هذه المراكز صعبة، كما لاحظ الكاتب؛ فسمية (اسم مستعار أيضا)، المشرفة على المنتفعين منذ ما يقارب ثماني سنوات، لا تجد في مرتبها (200 دينار) أي حافز يجعلها تحب الطلاب أو تعاملهم برفق، على ما تقول، لأنها تعمل على مدار 24 ساعة في المركز ومقابل يومي إجازة نهاية الأسبوع، كما بررت.

صعوبة الزيارات تعرقل متابعة الأهل لأبنائهم:

زيارات الأهل والأقارب لهذه المراكز ليست سهلة؛ إذ تتطلب إذنا مسبقا من إدارة المركز. أما التطوع للعمل بداخلها فهو شبه مغلق، بحجة أن المعوق "يحتاج إلى شخص مؤهل وصاحب اختصاص للعمل معه"، كما أكد لنا المشرف في أحد المراكز الخاصة، سمير (اسم مستعار).

يؤكد سمير وجود شروط لزيارة الأهل، "فبعض المراكز تخصص يوما واحدا للزيارة ولا يسمح للأهل بزيارة ابنهم إلا بعد التنسيق المسبق مع الإدارة".

"رغم مكوث أخي لمدة تزيد على ثلاث سنوات داخل أحد المراكز الخاصة في شرق عمان، فإننا ما نزال ولهذه اللحظة نعاني عندما نقرر زيارته"، هذا ما تقوله منى،

التي تبلغ الثلاثين ربيعا عن أخيها الأربعيني، الذي يعاني من إعاقة عقلية، تمنعه من التحدث والتواصل مع الآخرين .

وتضيف منى "تمنعنا إدارة المركز من الصعود إلى غرفة أخي لزيارته، بحجة أن له خصوصية ولا يسمح لأي شخص بتجاوزها. فهم يجبروننا على الانتظار في إحدى القاعات ومن ثم يقومون بإنزال أخي".

الأهل يخافون التقدم بالشكاوى:

"خوف دائم يطارد الأهل إن قرروا التقدم بالشكوى لأية جهة رسمية في حال تعرض ابنهم للاعتداء، لأنه سيكون مهددا بالطرد في أي وقت"، هذا ما تلمسه رئيسة وحدة الرصد والشكاوى في المركز الوطني لحقوق الإنسان كريستين فضول.

فضول ترى أن هذا الحاجز يفسر اقتصار الشكاوى، الواردة للمركز منذ ثماني سنوات على اثنتين فقط، تتعلقان بانتهاكات رصدت داخل مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة. وبعد التحري وجد المركز أن الشكوى الأولى "قدمت كيدية" بحق المركز، وقدمت من قبل أهالي الحي نتيجة عدم رضاهم عن وجوده داخل حيهم. أما الشكوى الثانية فتبين أن الوضع المادي لأهل الطفل جيد، وباستطاعتهم استيعاب هذا الطفل بينهم، ولكنهم أصروا على وضعه في أحد المراكز الحكومية، للانتفاع من اعفائهم بعدم دفع الاقساط او دفع جزء بسيط منها، والذي يقدم لهؤلاء الأشخاص بدل أن يسكن بينهم"، على ما تشرح فضول.

في الإجمال، يصل المركز الوطني 40 شكوى سنويا "عن انتهاكات خارج المراكز"، يقدمها أشخاص معوقون أو ذووهم . على أن المركز رصد العام 2010 وحده أكثر من 500 حالة انتهاك خارج مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة، ما بين "الحق في العمل، والحق في الرعاية الصحية والحق في التعليم".

الجهات المعنية.. تبادل للاتهامات وتنصل من المسؤولية

رغم رصد التحقيق لأكثر من عشرة مراكز وقعت بداخلها انتهاكات جسدية، أو اتهامات، لم يتم التثبت من صحتها، باعتداءات جنسية، إلا أن الناطق الإعلامي باسم وزارة التنمية الاجتماعية فواز الرطروط أكد أنه تم إغلاق مركزين فقط خلال السنتين الأخيرتين، لمخالفات عدة وقعت داخلهما، كما وجهت إنذارات لأحد عشر مركزا بعد رصد مخالفات عدة داخلها.

رفض الرطروط تحديد نوع الانتهاكات، عند سؤاله عن ذلك "حفاظا على سرية المراكز"، ورغبة في عدم الكشف عن اسمائها. ويضيف الرطروط: "في حال ثبتت انتهاكات في أحد المراكز نحيل القضية إلى إدارة حماية الأسرة، التي تحقق شرطيا، ومن ثم تحيلها إلى النيابة العامة، للتحقق من الإساءة قبل إحالة القضية إلى المحكمة المختصة لمعاقبة مرتكبي الإساءات".

وزارة التنمية مسؤولة قانونيا عن رعاية شؤون الأشخاص من ذوي الإعاقة، المقدر عددهم بـ 62986 شخصا، بحسب الارقام الرسمية. وتتابع الوزارة شؤون هذه الشريحة بموجب نظام مراكز ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة، رقم 96 لسنة 2008، والتعليمات الصادرة بمقتضاه العام 2010.

أما المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص الأشخاص ذوي الإعاقة، فيدعم ما يقارب 800 معوق، موزعين على 54 مركزا خاصا. وفوق ذلك تتقاضى المراكز أقساطا سنوية تتراوح بين 5000 إلى 16 ألف دينار عن النزيل الداخلي "المبيت"، و 250 إلى 500 للتعليم الخارجي "بدون مبيت". أمين عام المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين الدكتورة أمل النحاس، حملت مسؤولية الانتهاكات بحق الأشخاص ذوي الإعاقة لمن يتعامل مباشرة معهم، وهم "المشرفون بالدرجة الأولى والأهل والوزارات المسؤولة عن متابعة مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة". وطالبت النحاس الجهة، التي تمنح التراخيص للمراكز- وزارة التنمية الاجتماعية- "بتشديد الرقابة على المراكز أو إعطاء صلاحية المتابعة لجهة أخرى".

أما الناطق الإعلامي باسم وزارة التنمية الاجتماعية فواز الرطروط فقال: إنه لا يجوز لأحد الحديث عن دور الوزارة، فهي تقوم بدورها على أكمل وجه من دون أي تقصير، معيدا كرة التقصير مرة أخرى إلى ملعب المجلس الأعلى.

بيد أن مديرة مركز أمان للتربية الخاصة (مؤسسة خاصة) ريم أبو سيدو فحملت مسؤولية ما يحصل من انتهاكات للمعوقين في المراكز الخاصة للجهات الحكومية جميعها، ممثلة بالمجلس الأعلى، ووزارة التنمية الاجتماعية، لأنها "تمثل الجهات المخولة بالإشراف والرقابة على المراكز"، مؤكدة وجود تقصير بالإشراف من قبلها وغياب التنسيق في العمل والمهام بينها.

وفي ذات السياق، أكد الناشط الحقوقي في قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة عدنان الكفريني علمه بالانتهاكات التي تحصل داخل مراكز خاصة، وحمل مسؤولية ما يحدث إلى المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، "الذي لم ينصفهم ولم يعطهم حقوقهم" حسب قوله.

مهنة إنسانية ولكن :

لا تخفي المشرفة نهى، التي تعمل منذ عشر سنوات في أحد المراكز الخاصة، المعاناة التي لحقت بها في بداية عملها جراء تعاملها مع أطفال معوقين، لا يدركون تصرفاتهم، وتقول: "مهنة الإشراف والتعامل مع هؤلاء الأطفال هي مهنة إنسانية، وتحتاج إلى إحساس عال بالمسؤولية، كما تحتاج إلى شخص قادر على التعامل مع هؤلاء الأطفال، فهي ليست كالمهن الأخرى".

استشاري الأمراض العصبية والنفسية الدكتور محمد الشوبكي يرى، من خلال تجربته، أن مراكز الأطفال الأشخاص ذوي الإعاقة "تفتقر إلى الرعاية والتأهيل". ويؤكد الشوبكي "أن بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تزداد حالتهم سوءا بعد دخولهم لهذه المراكز، ذلك أنها أضحت ملاجئ تحوي الأشخاص ذوي الإعاقة، وليست مراكز لتأهيلهم". داعيا إلى "إغلاقها بواقعها السيئ، بدل أن تبقى على هذه الحال".

بين مقاربتي وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى لحقوق المعوقين من جهة، وبين خشية الأهل على حقوق اطفالهم المعوقين لدى الحديث الى الصحافة، والربح المادي المضمون لهذه المراكز الخاصة، تضيع حقوق أصحاب الإعاقات.

•انجز هذا التحقيق بدعم وإشراف شبكة اريج (إعلاميون من اجل صحافة استقصائية عربية)، وراديو البلد، وبإشراف الزميلين سعد حتر ومجدولين علان. وتبث هيئة الاذاعة والتلفزيون البريطانية "bbc " واذاعة "راديو البلد" عصر اليوم برنامجا مفصلا عن هذا التحقيق عبر وسائطهما المتعددة

الملحق رقم (2) (حينما يتعاون التحقيق الجنائي والأمني مع التحقيق الصحفي)

تقرير أميركي: خالد شيخ قتل الصحافي الأميركي دانيال بيرل في باكستان منذ 9 سنوات التقنية «الوريدية» أظهرت أن يد الرجل غير المرئي الذي قتل بيرل في الفيديو هي يده

المصدر: خدمة «واشنطن بوست» خاص بـ«الشرق الأوسط»

الجمعة 16 صفر 1432 هـ 21 يناير 2011 العدد 11742

واشنطن: بيتر فين

كشف تحقيق تم الانتهاء منه مؤخرا عن مقتل الصحافي دانيال بيرل في باكستان منذ 9 سنوات عن دليل جديد على أن عميلا بارزا في تنظيم القاعدة أعدم المحقق الصحافي الذي كان يعمل في جريدة «وول ستريت جورنال».

وكان خالد شيخ محمد - الذي وصف نفسه بأنه العقل المدبر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001، والذي يحتجز حاليا في مركز الاعتقال الأميركي بخليج غوانتانامو، في كوبا - قد قال خلال جلسة استماع عسكرية في عام 2007 إنه قتل بيرل. ولكن كانت هناك شكوك عالقة حول تورطه في هذا الأمر، ولم توجه له الولايات المتحدة التهمة بارتكاب هذه الجريمة.

وحسب تقرير جديد، أعده طلاب من جامعة جورج تاون، توصل مسؤولون أميركيون إلى أن التقنية الوريدية أو مطابقة الأوردة أظهرت أن يد الرجل غير المرئي الذي قتل بيرل في الفيديو هي يد خالد شيخ محمد. وذكر التقرير أيضا أن محمد أخبر مكتب التحقيقات الفيدرالي بأن عميلا بارزا في تنظيم القاعدة نصحه بأن يتولى السيطرة على بيرل من مختطفيه الأصليين.

ويعتبر التقرير المكون من 31.000 كلمة، الذي نشر بالتعاون مع مركز النزاهة العامة على موقع المركز www.publicintegrity.org، من بين القصص الأكثر وضوحا واكتمالا عن وفاة بيرل. وتم إجراء التحقيق الذي استمر لمدة 3 سنوات ونصف السنة، والذي عرف باسم مشروع بيرل، بقيادة أسرا كيو نوماني، زميل بيرل السابق في جريدة «وول ستريت جورنال» وباربارا فينمان تود، مديرة برنامج الصحافة بجامعة جورج تاون.

وتم اختطاف بيرل، البالغ من العمر 38 عاما، يوم 23 يناير (كانون الثاني) 2002، بينما كان يجري تحقيقا عن الروابط المزعومة بين عالم دين باكستاني متشدد وبين ريتشارد ريد، الذي حاول تفجير قنبلة مخبأة في حذائه على رحلة طيران فوق المحيط الأطلنطي خلال ديسمبر (كانون الأول) عام 2001.

وتعرض بيرل لخداع جعله يفكر في أنه كان متجها لإجراء مقابلة مع عالم دين عندما احتجزته مجموعة من المسلحين المنظمين تحت قيادة عمر شيخ، وهو باكستاني تلقى تعليمه في بريطانيا، يخضع حاليا للسجن بتهمة اختطاف وقتل بيرل، برفقة ثلاثة متواطئين آخرين. وفي الوقت الذي كان يخطط فيه لاختطاف بيرل، كانت الولايات المتحدة تضغط على باكستان من أجل تسليم خالد شيخ محمد. وتوصل التقرير إلى أنه في حين أن عمر شيخ رتب للاختطاف بسرعة، كانت الجماعة غير متأكدة من أهدافه النهائية، وفي مرحلة معينة، بدا أنه كان يفكر في إطلاق سراح بيرل. وبحسب التقرير، أخبر خالد شيخ محمد محققي مكتب التحقيقات الفيدرالي في خليج غوانتانامو بأنه كان قد تلقى مكالمة من سيف العدل، وهو مسؤول مصري بارز في تنظيم القاعدة.

وأخبر محمد مكتب التحقيقات الفيدرالي، بحسب التقرير الذي يعتمد على مئات المقابلات بالإضافة إلى سجلات المحكمة وتقارير مكتب التحقيقات الفيدرالي والرسائل الإلكترونية التي أرسلها بيرل ومذكراته الشخصية، أن العدل قال له: «اسمع، لقد تم اختطافه. وهؤلاء الأشخاص لا يعرفون ماذا يفعلون به. وهم يريدون أن يعرفوا إذا ما كنا نريده». واعتقد العدل بأن هذا الاختطاف كان يمثل فرصة بالنسبة لنا، وأننا يمكن أن نستغله. وقال «إنه كان يريد أن يتأكد مما إذا كان الاختطاف شيئا يتعلق بتنظيم القاعدة». وقال التقرير إنه لم يتضح بعد كيف تمكن العدل، الذي لا يزال طليقا من توجيه خالد شيخ محمد إلى المختطفين. وذكر التقرير أن خالد شيخ محمد وصل برفقة اثنين آخرين إلى مجمع في ضواحي مدينة كراتشي، حيث كان بيرل محتجزا. ووفقا للتقرير، كان بعض المسؤولين الأميركيين والباكستانيين يعتقدون بأن المتواطئين مع خالد شيخ محمد في الجريمة هم أبناء شقيقته، ومن بينهم علي عبد العزيز علي، الذي لا يزال محتجزا في خليج غوانتانامو.

وشق خالد شيخ محمد حلق بيرل، فقتله، ولكن أحد المتواطئين معه فشل في تشغيل كاميرا الفيديو، التي أحضروها لتصوير عملية إعدام بيرل، لأغراض دعائية. وأعاد محمد تمثيل عملية القتل، ولكنه قام في هذه المرة بقطع رأس بيرل، حسبما ذكر التقرير. وبعد ذلك قطع أوصال جسم بيرل، وتم دفن الجثة في المجمع. وغسل الحراس الأرضية الدامية وبعد ذلك صلوا ووضعوا جباههم على الأرض في نفس المكان الذي شهد للتو مقتل سجينهم، حسبما ذكر التقرير.

وأفاد التقرير بأن هناك 27 شخصا من بينهم حراس وسائقون لعبوا دورا في عملية الاختطاف والقتل، وأن هناك 14 شخصا لا يزالون أحرارا في باكستان. وأخبر خالد شيخ محمد مكتب التحقيقات الفيدرالي بأنه أراد أن يستغل حادث قتل بيرل لأغراض دعائية. ولكن التقرير استشهد أيضا بتصريحات مدع عسكري رئيسي سابق في خليج غوانتانامو قال إن «أحد المعتقلين البارزين أخبر المحققين بأن أسامة بن لادن كان غاضبا من قيام خالد شيخ محمد بذبح بيرل بشكل علني ووحشي جدا، وأكد أن حادث القتل استدعى اهتماما غير ضروري على الشبكة».

الملحق (3) تحقيق مصور

محتالو الكربون، استقصاء مصور، إعداد: توم هينمان Tom Heinemann

قام الصحفي توم هينمان الحائز على ما مجموعه (20) جائزة بين محلية وعالمية بتقديم موجز عن هذا العمل في مؤتمر أريج السادس الذي انعقد في عمان في الفترة (6- 8 كانون الأول/ ديسمبر 2013)، وعرض أجزاء من الفيلم وقدم ملخصاً حول حيثيات إخراج الفيلم والعقبات التي واجهته والدروس التي استخلصها في نهاية العمل.

وفيما يلي بعض المعلومات عن ذلك:

بدأ استقصاء هذا الفيلم عام 2008، واستمر لغاية العام 2013، القصة تدور حول تجارة الكربون الدولية، وبعض الصفقات الكبيرة في هذا السوق البالغ قيمته التداولية 176 مليار دولار، وقد تركز المحور الرئيسي للفيلم على عمليات الاحتيال التي تعتري بروتوكولات شراء الكربون وعمليات السرقات التي تجري في هذا السوق.

دام العمل في الفيلم ما يقرب من خمس سنوات على فترات متقطعة، وقام الصحفي المخرج بزيارة 9 دول في أوروبا وإفريقيا وأجرى مقابلات مع (15) شخصاً، وبلغت تكلفة الفيلم (380 ألف دولار)، ساهمت بعض الجهات في تمويله.

وكان من أهم تحديات والمصاعب التي واجهت العمل أن العمل المصور سيدور حول غاز الكربون Co2 وهو مادة غير مرئية ولا تتضمن أية إثارة للمشاهدين الذين اعتاد بعضهم أو توقع مشاهدة الدببة وذوبان الثلوج وفيضانات الأنهار...الخ. وكان من التحديات أيضا التعرف على المحتالين. لكن كان من حظ الصحفي هينمان أنه استدل على بعض الأشخاص الخبراء في هذا السوق الذين كان بإمكانهم التحدث لساعات طويلة عن الموضوع.

خلفية الموضوع: http://carboncrooks.tv/

في أواخر العام 2012، انتهى الجزء الثاني من بروتوكول كيوتو. وقد ضمنت جميع البلدان التي وقعت البروتوكول من تخفيض انبعاثاتها من الكربون والحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

والسؤال هو : كيف فعلوا ذلك؟ لقد كان أحد الحلول يتمثل في شراء وبيع أرصدة الكربون . إذ على سبيل المثال إن بلداً غنياً في العالم المتقدم لديه مشاكل في الوصول إلى المستوى المحدد في بروتوكول كيوتو، فإن بروتوكول كيوتو يمكنه من شراء ائتمانات الكربون في البلدان الفقيرة. إنه التفاف على الواقع مما يعد هراءً حسب معد التحقيق.

كانت واحدة من الحجج الرئيسية للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول المتقدمة لإنشاء ودعم مشاريع صديقة للبيئة التي هي ضرورة تحقيق " قيمة مضافة" - وهذا يعني أن المشاريع - المعتمدة من قبل هذا الجزء من العالم - لن تنشأ إذا لم تكن للحد من انبعاثات الكربون. ومع ذلك ، تم إنشاء عدد من المشاريع التي يصفها الفيلم بالفعل قبل قرار الدول الغنية لشراء قروضهم . لذلك لا قيمة إضافية هناك في عملية شراء مصانع قائمة بالفعل.

دخان المصانع:

في بنغلاديش ، وقعت الدنمارك والعديد من البلدان الأخرى من عقود شراء نحوا من 600- 700،000 ائتمان للكربون من مصانع الطوب الجديدة التي تدعوها الأمم المتحدة " المصانع اللادخانية أو مصانع بلا دخان " ، وخلال زيارة المصنع لم يكن بوسعنا التنفس، ولاحظنا أن العمال يتعرضون لظروف خطرة للغاية نتيجة الرماد المتطاير.

في كينيا تم توزيع نحو 900.000 من مرشحات تنقية المياه مجاناً . وهدفت الفكرة إلى الحد من استخدام الحطب وبالتالي تخفيض انبعاثات الكربون. ولكن ماذا تفعل عندما تريد تحقيق الربح ؟ وفقط ربع السكان المحليين فعلا كان يستخدم الحطب لغلي المياه. كان الحل أن يخترع حاجة أعلى من ذلك بكثير . وقد وافقت الأمم المتحدة على استخدام ما يطلق عليها "قشة الحياة". وهي عبارة عن قمع بلاستيكي يعمل على تنقية المياه بحيث تغدو صالحة للشرب، عوضاً عن غلي الماء على الحطب لتلك الغاية.

لم تكن مفاجأة حينما أجاب ما يقرب من 80 ٪ أنهم سوف يقومون بغلي الماء في حال كان لديهم الوقت والمال. ولكن لم يكن لديهم الوقت والمال. لا يزال يمكن

لشركة ويسترن (Western) بيع أرصدة الكربون للأفراد والشركات الذين يرغبون في وميض الشعار "I'm carbon neutral" – sign.

و يبدو أن كل شيء جيد في وثائق رسمية، ولكن كيف تبدو الحقيقة عندما يتحول طاقم فيلم التحقيق إلى الساحة؟

تزوير واسع النطاق:

فقد تعرضت صناعة تجارة الكربون لسرقة واسعة النطاق والاحتيال. وفقا ل يوروبول الاحتيال يتجاوز أكثر من 5 مليار يورو. و كانت الدنمارك واحدة من مراكز للتزوير واسعة النطاق . كان واحدا من الاحتيال الأكثر كثافة على V.A.T. caroussel حيث تعرضت العديد من الدول الأوروبية ل عملية احتيال تكاد تكون غير مسبوقة.

في جمهورية التشيك حذرت "وحدة تسجيل الكربون الوطنية" من انفجار قنبلة في المبنى. مما أضطر الموظفين لإخلاء المبنى فوراً . ولكن لم يكن هناك أي قنبلة. عندما عاد المسؤولون إلى مكاتبهم تبين لهم أنهم فقدوا كل ما لديهم من أرصدة الكربون في أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم.

مرة أخرى، وبالعودة إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي ، حيث يوجد ما مجموعه 10 مليار دولار من أرصدة الكربون الإلكترونية. وكل ائتمان للكربون لديه رقم تسلسلي فريد (serial number) ، وبالتالي يجب أن تكون مفوضية الاتحاد الأوروبي قادرة على تتبع الاعتمادات المسروقة سابقاً. ولكن السيدة كوني هيديجارد - الاتحاد الأوروبي ، وسيطة لمناخ ترفض الكشف عن مكان الاعتمادات المسروقة...

الملحق رقم (4) تحقيق إذاعي

خريجو صحافة يفتقرون لمهارات عملية وأدوات احتراف..

معايير قبول الطلبة وأسس توظيف الأساتذة تضعف مساقات كليات الإعلام

تحقيق: كفاح إبراهيم – بدعم من شبكة أريج

الصيغة الصحفية المنشورة في جريدة الغد الاردنية بتاريخ 2013/04/02

لم يتوقع ناجح الشمالي أن تمر عليه 14 عاماً من دون وظيفة بعد تخرجه في كلية الإعلام/ جامعة اليرموك. كان يعدّ الأيام والليالي بانتظار انقضاء سنوات الدراسة، لينطلق نحو فضاءات العمل؛ "صحفي قد الدنيا".

دراسة الشمالي على نفقته الخاصة رتبت عليه مصاريف كثيرة. وبمجرد تخرجه سارع للبحث عن عمل في المجال الذي اختاره عن رغبة، ليتلقى هناك أولى الصدمات.

"انتقائية الصحف في التعيين، وعدم وجود مهارات كافية لدي، حال دون حصولي على عمل في تخصصي، ولم أستطع تغطية التكاليف المادية للدراسة.. فأصبت بالإحباط"، يشتكي الشمالي: "اضطررت للعمل في قطاع التأمين لعشر سنوات، إلى أن حصلت عام 2009، عن طريق ديوان الخدمة (المدنية) على وظيفة في العلاقات العامة لسلطة المياه، أصوغ من خلالها بيانات صحفية، ولكن بمسمى إداري هو باحث متخصص".

الشمالي ينتمي إلى العشرات من خريجي كليات وأقسام الإعلام في الجامعات الأردنية، الذين يواجهون شحاً في الوظائف وانتقادات بتدني مستوى مهاراتهم العملية أثناء الدراسة.

معاناة تبدأ بعد تسلم شهادة التخرج:

تبدأ معاناة طالب الإعلام بعد التخرج ليكتشف أن لا مسمى لمهنته في كشوفات ديوان الخدمة المدنية (الجهة المسؤولة عن التعيينات في السلك الحكومي). ولدى لجوئه إلى نقابة الصحفيين، يصطدم بشروط عضوية تلزمه بمراكمة خبرة عملية

سنتين كحد أدنى في وسائل الإعلام المكتوبة، شرط لا تفرضه نقابات مهنية أخرى كالمهندسين والأطباء. وعلى أعتاب القطاع الخاص، سيكتشف الخريج أن حصيلة دراسته الجامعية لا تفي بمتطلبات سوق العمل، إذ تبدو الهوّة واسعة بين مناهج وأساليب التدريس الجامعية، وبين واقع المهنة في الألفية الثالثة.

في الأردن 12 جامعة حكومية، واحدة منها تدرِّس تخصص الصحافة والإعلام؛ وهي اليرموك. وهناك 20 جامعة خاصة، أربع منها تدرس الإعلام، وهي: بترا، الشرق الأوسط، جدارا، الزرقاء الأهلية. يقدر إجمالي طلبة الإعلام في هذه الكليات بحوالي 600 طالب وطالبة.

لكن معايير اعتماد الأساتذة الجامعيين في أقسام الصحافة، التي تركّز على الجانب الأكاديمي، وحصولهم على الدكتوراه في أي جامعة، دون الالتفات إلى خبرتهم العملية – كتعويض عن الشهادات العليا، وأسس قبول الطلبة في كليات الإعلام والصحافة في الجامعات الاردنية، تتسبب في تدني نوعية خريجي تلك الأقسام، من حيث افتقارهم لمهارات الصحافة المتقدمة والحديثة، وبالتالي عجزهم عن الانخراط بكفاءة في سوق العمل. ووجدت كاتبة التحقيق أن الشق العملي في غالبية الجامعات لا يتجاوز 2 ٪ من المساق المعتمد، علما أن المستويات العالمية تتجاوز 50 ٪.

معايير متدنية لقبول الطلبة:

تبدأ إشكالية تخصص الصحافة والإعلام بمعايير اختيار الطلبة. فبحسب تعليمات مجلس التعليم العالي (الجهة المسؤولة عن تنظيم التعليم الجامعي في الأردن) يعد المعدل شرطا وحيدا لاختيار الطالب، دون الالتفات إلى موهبته، مدى رغبته أو قدرته على خوض غمار هذا الاختصاص.

الأستاذ محمد المحتسب - كلية الصحافة والإعلام في جامعة اليرموك – يضيف إلى هذه المعادلة عاملا آخر يتمثل بقبول طلبة "من خلال قوائم المقاعد الخاصة، معدلاتهم في الثانوية متدنية وليست لديهم المهارات اللغوية والاستعداد الفطري لهذه المهنة".

الحد الأدنى لقبول الطلبة في قسم الصحافة/ اليرموك هو (70 ٪). بينما ينخفض هذا الرقم إلى (60 ٪) في الجامعات الخاصة، على ما يفيد الدكتور تيسير أبو

عرجة، رئيس قسم الصحافة في جامعة بترا، وخالد عبد الوهاب مدير القبول والتسجيل في جامعة الزرقاء الأهلية.

ولا يعد امتحان القياس المسبق، شرطاً لقبول طلبة الصحافة، في جامعة اليرموك الحكومية، والجامعات الخاصة.

تجربة لم تتكرر :

خالد هزايمة، مسجّل كلية الإعلام في اليرموك، يقول إنه سبق وطبق هذا الفحص لمرة يتيمة بين عامي 2008 - 2009، لكنه توقف "نظرا لقناعة المسؤولين في الجامعة حينها، بعجز مثل هذا الفحص عن تبيان قدرة ومهارات الطالب الصحفية".

اعتمدت تلك الآلية لعام واحد بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم (164) القاضي بتقديم طلبات الالتحاق مباشرة إلى الكلية، حيث يخضع المتقدمون لامتحان قدرات تعقده الجامعة.

أساتذة الكلية الذين عاصروا تلك التجربة يؤكدون لكاتبة التحقيق أن حوالي 120 طالباً تقدموا للامتحان، علما بأن الكلية تسمح بقبول 150 طالبا كل فصل دراسي معدلاتهم في الثانوية العامة لا تقل عن 70 ٪. ووصف الأساتذة الامتحان التحريري الذي عقد للطلبة بـ"الروتيني" ما أدى لنجاحهم جميعاً، خصوصا في ظل تدني نسبة الملتحقين بالكلية، جرّاء الرسوم المرتفعة (حدّدها مجلس التعليم العالي آنذاك بـ35 دينارا للساعة المعتمدة و60 دينارا للموازي – أصحاب المعدلات الأخفض من الحد الأدنى للقبول).

في ضوء ذلك، طالب أساتذة مجلس التعليم العالي ولجنة القبول الموحَّد بإعادة النظر في شروط قبول الطلبة مباشرة من خلال الجامعة، ودعوا إلى تمرير ذلك عبر لجنة القبول الموحد، نظرا لأن الحد الأدنى كان لا يقل عن 80 ٪ في الثانوية العامة.

الآن، تتجه وزارة التعليم العالي إلى إعادة النظر بقرار إلغاء امتحان قياس الموهبة، على ما يفيد أَمين سر مجلس التعليم العالي شادي مساعدة. ويقول المساعدة إن "وزارة التعليم العالي، تدرس مشروع تعديل القانون الخاص بالجامعات الأردنية، بما في ذلك إدراج امتحان وغيرها من التوصيات، بانتظار عرضه على مجلس النواب القادم".

قبل ذلك في تشرين الأول (أكتوبر) 2012 أوصى رئيس قسم الصحافة والإعلام في جامعة بترا باعتماد امتحان تختبر فيه قدرات الطالب الثقافية واللغوية قبل قبوله في قسم الصحافة.

لكن التغيير في بعض الأسس مثل رفع معدلات القبول في مرحلة البكالوريوس، قد يؤدي لعزوف الطالب عن التخصص، على ما ترى موظفة فضّلت عدم ذكر اسمها في قسم التسجيل في إحدى الجامعات الخاصة. وترى أن "بعض الطلبة يختار الاختصاص لتمضية الوقت، غير عابئ إن كان يرغبه أم لا، ما يحول دون رفع معدلات القبول في هذا التخصص، لأن الطالب حينها سيتحول عنه، مما سيقلل أعداد المقبولين في القسم وقد نضطر لإلغائه".

فقر في التدريب العملي :

حتى لا يكون المعدل هو الحلقة الأَخيرة في معيار النجاح أو التقدم، في المستويات الدراسية المختلفة، تنزع إدارات الجامعات والأقسام لوضع خطة للقسم، تحدّد شكل وطبيعة المواد التي تدرّس، وعدد الساعات المعتمدة للمواد النظرية والعملية.

ولدى رصد معدة التحقيق للخطة الدراسية بما تحتويه من مساقات إجبارية واختيارية، لخمس جامعات تدرّس الصحافة والإعلام (أربع خاصة وواحدة حكومية) تبين أن جامعة واحدة، تدرس مادة الإعلام الجديد، وثلاث منها فقط تدرّس "الصحافة والإعلام الالكتروني"، أما مساق التحقيقات الاستقصائية فلا تدرسّه سوى جامعتين.

المساقات العملية أقل بكثير بالقياس إلى المساقات النظرية كنظريات الإعلام، الاتصال السياسي، مدخل في الاتصال، وغيرها.

ويشتكي طلبة من أن بعض المساقات العملية تدرَّس بطريقة نظرية، كما ان أعداد الطلبة المرتفعة تحول دون متابعتهم عملياً، خصوصاً عندما يعملون معاً بمشاريع مشتركة، إضافة إلى عدم تحديث المساقات في الخطط الدراسية، واعتماد مراجع علمية قديمة نسبياً.

فخطة قسم الصحافة في جامعة اليرموك تتكون، من (132) ساعة معتمدة، ليس من بينها سوى (6) ساعات تدريب ميداني عملي/ إجباري، في جامعة بترا (135) ساعة معتمدة، منها 3 تدريب ميداني عملي/ اختياري، في جامعة الشرق الأوسط (132) ساعة معتمدة، منها 3 تدريب ميداني عملي/ إجباري، في جامعة الزرقاء الأهلية (132) ساعة منها 3 تدريب ميداني عملي/ إجباري. أما في جامعة جدارا (132) ساعة معتمدة، فليس هناك سوى 3 ساعات للتدريب الميداني/ إجباري، مع اعتماد جميع الجامعات لمشروع تخرج بواقع 3 ساعات معتمدة.

تنفذ الجامعات برنامج التدريب العملي من خلال اتفاق مع مؤسسة إعلامية محلية، يتم بموجبه إرسال الطالب لتلقي التدريب في غرف الأخبار التابعة لها. إلا ان الجامعات - كما هو الحال في اليرموك مثلاً - تعاني من عدم تعاون مؤسسات الإعلام في تدريب الطلاب، فهم إما يقبلون عددا قليلا، أو لا يعملون بجدية على صقل مهاراتهم وإكسابهم الخبرات العملية الضرورية، على ما يؤكد طلبة التقتهم كاتبة التحقيق.

فطالبة الصحافة في جامعة اليرموك هبة السرابي، ترى أن فترة تدريبها في إحدى اليوميات لم تكن كافية، وأن عملها كان يقتصر على رفع الأخبار على الموقع الإلكتروني للصحيفة، ولم تحظ بتنفيذ أي تغطية ميدانية.

خريج قسم الصحافة في اليرموك 2008 أسامة خريشة، كان يبادر بشكل شخصي للتدرب لدى بعض الصحف، في محاولة منه لتعلم أسرار المهنة. "كانت الأجهزة في الجامعة قديمة، وفيما المحاضرات تقوم على تلقين المواد الجامدة عن نظريات الإعلام وغيرها، بما لا ينعكس بشكل مباشر على مهارات الطالب في سوق العمل".

رئيس تحرير إذاعة صوت البلد التابعة لشبكة الإعلام المجتمعي محمد العرسان يقول: "ماذا سيفيدني طالب يناقشني بنظرية الرصاصة، ولا يستطيع تحرير خبر صحفي"، هناك ضعف لدى الطلبة في أساسيات المهنة، كأسلوب الكتابة واللغة العربية. كما أن لديهم ضعفا في طريقة بناء شبكات من العلاقات العامة سواء مع المصادر في الشارع أو مع المسؤولين".

المدرب الإعلامي والصحفي المختص بقضايا النشر والحريات الصحفية في جريدة العرب اليوم يحيى شقير يرجع السبب وراء نقص خبرات الطلبة إلى ضعف التجربة العملية لأساتذتهم. "فالجميع يعرف أن التدريب الصحافي يختلف عن التدريس الجامعي، لأن العديد ممن يتولون تدريس الصحافة في الجامعات لا يعرفون كتابة الخبر، وهذا ليس عيباً، فكيف يقوم فاقد الشيء بإعطائه. هذه وصفة فشل للتدريب".

استثناء نادر:

شقير يحمل شهادة بكالوريوس في الصحافة والإعلام من جامعة اليرموك، وخبرة في التحرير الصحفي تزيد على (25) سنة، إضافة لكونه محاضرا في عديد من

الجامعات الأميركية. ورغم عدم حصوله على شهادة جامعية عليا إلا أنه تمكن من التدريس في قسم الصحافة التابع لجامعة الشرق الأوسط مادتي الترجمة ومهارات الإعلام باللغة الانجليزية، في استثناء لم يطبق إلا نادرا يسمح لمن يتمتع بخبرة تزيد على (5) سنوات في مجال التخصص. بتدريس بعض المواد لطلبة البكالوريوس.

رغم وجود مثل هذا الاستثناء في معايير اعتماد الأساتذة الجامعيين بما يسمح بتعيين من يحملون الخبرة، حتى ولو لم يكونوا من حملة الماجستير أو الدكتوراه، فإن واقع الحال يشير إلى عدم تفعيل هذا الاستثناء على أرض الواقع. ففي رصد لبيانات 25 سيرة ذاتية من أصل 55 لأساتذة في (ثلاث جامعات) من أصل خمس - واحدة حكومية واثنتان خاصتان – وجدت معدة التحقيق أن جميعهم يحملون ماجستير فما فوق (8 ماجستير، و17 دكتوراه).

وترى وزارة التعليم العالي أن تفعيل هذا القرار يبدأ من الجامعة، طالما أنه موجود، ولا مخالفة قانونية فيه.

ورغم ان السير الذاتية لغالبية هؤلاء المدرسين ممن شملهم الرصد تبين أن لديهم خبرات عملية تتعدى خمس وعشر سنوات، إلا أن هذه الخبرات تبدو قديمة، إذ يعود بعضها للثمانينيات، فيما يبدو واضحا انقطاع المدرسين ممن يحملون تلك الخبرات عن العمل الصحفي منذ بدايات التسعينيات على الأَقل، إضافة إلى غياب أَي خبرات لديهم في مجالات الصحافة الحديثة أو الإعلام الجديد. ويغيب أيضا انشغالهم بالأبحاث الأكاديمية، إذ يشترط في من يعين برتبة أستاذ مشارك مثلاً، أَن يكون قد نشر إنتاجا علميا قيماً في مجلات علمية محكمة، بعد حصوله على المؤهل العلمي المطلوب، على أَن تتوافر في هذا الإنتاج الشروط والمواصفات التي تتطلبها الترقية.

ليس من بين هؤلاء الأساتذة من يحمل زمالة لدى مؤسسات الإعلام العالمية. إلا أن أحدهم عضو في جمعية الشرف الوطنية للصحافة (كابا تاو ألفا)، وآخر من جنسية عربية عضو في الاتحاد الدولي للصحفيين، وفي الجمعية العربية الأميركية، وسبق له أن كان رئيساً لجمعية حقوق الإنسان.

المعايير المعتمدة للتعيين في الجامعات في قسم الصحافة هي تلك المنصوص عليها في لوائح وأنظمة التعليم العالي الخاصة بعضو هيئة التدريس، والتي تشترط أن يكون عضو هيئة التدريس حاصلا على الماجستير كحد أدنى.

لكن بعض الأنظمة الداخلية للجامعات تسمح بتعيين حملة البكالوريوس كمحاضرين متفرغين على أن يكون لديهم الخبرة الكافية.

بحسب مساعد الرئيس لشؤون الاعتماد في وزارة التعليم العالي الدكتور قبلان المجالي، يجوز تعيين من لديهم خبرة في مجال تخصصهم من حملة البكالوريوس، للتدريس في الجامعات، بمسمى أستاذ ممارس، وتكون نسبتهم 10 ٪ من حملة الدكتوراه المتفرغين.

حول نقص الخبرة عند بعض الأساتذة الجامعيين وانعكاس ذلك على المخرجات التعليمية، يقول الدكتور باسم طويسي، مدير مركز أبحاث جامعة الحسين بن طلال أستاذ الإعلام والتنمية فيها ومدير مركز الدراسات الإعلامية "هناك معايير اعتماد عامة مؤسسة لاعتماد أقسام وكليات الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، تعتمد البعد المهني والنظري في تعيين أعضاء هيئة التدريس في الأقسام والكليات الإعلامية، كما أن معايير الترقية تعتمد على ما يتوفر للأستاذ من مشاركة مهنية أثناء التدريس. فلا يكفي أنه جاء من خلفية مهنية، بل يجب أن تكون له مشاركة مهنية كإنتاج أفلام وثائقية، أو كتابة منتظمة في الصحف، أو إشراف على تحقيقات استقصائية. ذات الأمر يطبق في ايطاليا، وفي العديد من جامعات أوروبا الغربية، إلا انه غير مطبق في الأردن، حيث ترقية أعضاء هيئة التدريس في مجال الصحافة والإعلام تقتصر فقط على الأبحاث النظرية الأكاديمية".

وحول إمكانية الاستفادة من أصحاب الخبرات الذين لا يحملون شهادات عليا يقول الدكتور تيسير أبو عرجة "المجال مفتوح لأصحاب الخبرة بنسب وفي حدود معقولة، بحيث لا تطغى على تعليمات الاعتماد المقرة من التعليم العالي ويسمح لهم بتدريس مادة أو اثنتين".

تتعاقد جامعات مع خبراء لا يحملون درجة الماجستير، كمحاضرين، كما تفعل جامعة اليرموك، على ما يفيد خالد هزايمة مسجل كلية الصحافة فيها.

مدير القبول والتسجيل في جامعة الزرقاء الأهلية يؤكد أيضا إمكانية تعيين من يتمتع بخبرة عالية ومناسبة، لكن في الأمور الفنية والاستوديوهات والمختبرات، وليس للتدريس.

بعد التخرج... أولى الصدمات:

يتفاجأ خريجو الصحافة في الأردن بعجزهم عن الانضمام لنقابتهم. فهي تشترط لقبول العضو ان يكون ممارسا للصحافة في مؤسسة إعلامية رسمية (وكالة الأنباء والإذاعة والتلفزيون) أو مستقلة على أن تكون مطبوعة، وان يكون الأمر مثبتا من خلال رقم ضمان اجتماعي ولمدة لا تقل عن سنتين، كما تشير المادة رقم (83) لسنة 2003م، لنقابة الصحفيين.

يبلغ عدد أعضاء النقابة المسجلين حالياً (1020) عضواً ممارساً متفرغاً، على ما يفيد نقيب الصحفيين طارق المومني.

لكن هذا الرقم لا يمثل جل من يعملون في حقل الإعلام. فطبقا لشروط النقابة يبقى الإعلاميون في المرئي والمسموع والالكتروني خارج مظلة النقابة، في وقت يفوق عدد الإذاعات العاملة في الأردن (27) إذاعة، إضافة لأكثر من 530 موقعا إخباريا الكترونيا.

كما تفتقر قاعدة بيانات النقابة لإحصائية تبين عدد الأعضاء المسجلين ممن تركوا المهنة بعد أن مضى على عضويتهم 20 سنة فأكثر، أو عن عدد خريجي الصحافة والإعلام المنضمين إلى النقابة، ونسبتهم إلى الصحفيين الممارسين من باقي التخصصات.

نقيب الصحفيين طارق المومني يؤكد أن مجلس النقابة رفع تعديلا على قانونها للحكومة يقضي بالسماح للعاملين في الإذاعات، المحطات الفضائية الخاصة أو المواقع الكترونية بالانضمام للنقابة وفق اشتراطات خاصة، وبانتظار ان يحال من الحكومة إلى مجلس النواب الجديد.

ويتشابه هذا الوضع مع ما هو معمول به في مصر، حيث يقضي القانون رقم (76) لسنة 1970 لنقابة الصحفيين: "يعتبر صحفيا كل مشتغل بمهنة الصحافة بصفة أساسية ومنتظمة في صحيفة يومية أو دورية تطبع في مصر أو وكالة أنباء مصرية أو أجنبية شرط أن يتقاضى عن ذلك أجرا ولا يمتهن مهنة أخرى، ويقع تحت مفهوم الصحفي المحرر والمترجم والرسام والمصور والخطاط والمراسل شرط أن يتقاضى أجرا ثابتا".

ويدخل ضمن شروط عضوية النقابة في العراق أن يرفق طالب العضوية ما لا يقل عن (6- 10) مواضيع منشورة في الصحف والمجلات العراقية، وأن يرفق الطلب بتأييد استمرار بالعمل الصحفي من مجلة أو جريدة أو جهة إعلامية معتمدة من قبل النقابة.

خريجون بمهارات متواضعة:

في رصدها لثلاث مؤسسات إعلامية كبرى بين أجنبية وعربية عاملة في البلاد (رويترز، مكتب قناة الجزيرة ومكتب قناة العربية)، وجدت كاتبة التحقيق أن المؤسسات المذكورة لا تحبّذ بالضرورة تشغيل خريجي الصحافة، ولكنها تشترط أن يكون ملماً بأساسيات العمل الإعلامي، لا سيما التحرير الصحفي، الثقافة المتعمقة، بخاصة مواضيع الاقتصاد والسياسة. كما أكدت جميعها "على أن يكون ذكياً ممتلكا للحس الصحفي، وهذا ما يلمس دائماً لدى خريج الجامعات الأردنية، فيما لا يتفوق خريج الجامعة الأجنبية على الأردنية، إلا بإتقانه اللغة الانجليزية، ومهارات التحرير، وإلمامه بالشؤون الداخلية في المنطقة التي سيعمل فيها".

وتبين من الرصد أن مؤسستين تفضلان إتقان اللغة الإنجليزية، ومهارات في التحرير باللغتين في ثلاث مؤسسات، واللغة عموماً والعربية كذلك موضع تفضيل.

يمثل موضوع اللغة الإنجليزية إحدى العقبات التي تواجه خريجي الصحافة في الأردن، فيما يخص تحسين فرصهم في الحصول على الوظيفة. إذ تشير الخطط الدراسية لأقسام الصحافة إلى أن أكثر من 90 ٪ من مواد تلك الخطط تدرس بالعربية، إضافة لعدم وجود مواد تتعلق بقواعد النحو العربي في ثلاث جامعات من أصل خمس تدرّس الصحافة في البلاد.

الملحق رقم (5)

خاص ـ رحلة في العالم السري لرياض الأطفال السلفية في تونس!

تحقيق : حنان زبيس - مجلة حقائق أون لاين

http://www.hakaekonline.com/?p=40320

منذ اندلاع الثورة، انتشرت رياض أطفال قرآنية أنشأتها جمعيات دينية، وهي تشتغل في الغالب خارج نطاق القانون. مهمتها: تكوين نخبة وهابية داخل المجتمع التونسي .هذه الروضات تعطي الأطفال تربية دينية مكثفة غير ملائمة لأعمارهم و تعاملهم بصرامة إلى جانب أنها تطبق منهجا تعليميا مستوردا من الخارج لا يتطابق مع الثوابت الدينية التونسية. كل ذلك يتم بعلم الحكومة التي تحاول ان تجد مخرجا قانونيا لهذه الفضاءات كي تواصل نشاطها.

عندما يسأل آدم (4 سنوات) إن كان يرغب بالعودة إلى روضته القرآنية في منطقة منوبة، يهز رأسه بالنفي. وتختفي تعابير البهجة من تقاسيم وجهه. ثم يغرق في الصمت ويغمر الحزن عينيه. عبثا تحاول والدته إقناعه بأن يغني إحدى الأنشودات التي تعلمها هناك، والتي كان كثيرا ما يكررها في المنزل، لكنه يرفض ذلك بشكل قاطع. ومع أن تجربته لم تدم سوى ثلاثة أشهر في ذلك المكان، إلا ان آدم لا يريد حتى المرور من أمام مبنى روضته السابقة .فما يزال الطفل يعيش على ذكرى المعاملة الصارمة التي تعرّض لها هناك. وفي حين توجد في تونس 4005 روضة قانونية، لا توجد حاليا أرقام دقيقة عن مدى انتشار ظاهرة رياض الأطفال القرآنية في تونس. إذ سجلت وزارة شؤون المرأة والأسرة وجود 40 روضة منها، في حين صرح عدد من أصحاب هذه الهياكل للصحافة بأن عددها يعد بالمئات ❖ .

اختراق عالم سري:

لم يكن من السهل الولوج إلى هذا العالم، بما أن أصحاب الروضات القرآنية يحظرون دخولها على الجميع باستثناء العاملين بها والأطفال. ولاحظنا في رياض الأطفال القرآنية التي تمكنا من زيارتها، أن الدخول محظور حتى على الآباء. إذ انهم حينما

يأتون لأخذ صغارهم في نهاية اليوم، كانوا يستلمونهم عند الباب. وبهذه الطريقة يتم الحفاظ على الطبيعة السرية لهذه الفضاءات ولما يحدث فيها. ولهذا كان من الضروري أن ننتحل شخصية مربية رياض أطفال حتى نتمكن من الدخول. ولكن قبل ذلك، كان من الضروري أن نتبع تدريبا خاصا.

خلال بحثنا على شبكة الانترنت عثرنا في موقع إسلامي على إعلان عن تنظيم دورة تدريبية للمربيات في رياض الأطفال ببلدة بنزرت (الشمال التونسي). تبلغ رسوم التسجيل فيها 30 دينارا تونسيا. صبيحة يوم 18 مارس 2013 ذهبنا إلى مكان تنظيم الدورة وهو عبارة عن روضة أطفال قرآنية تدعى أشبال القرآن تقع في شارع كبير في منطقة شعبية، حيث تعترضك نساء محجبات أو منقبات ورجال ملتحون. دفعنا باب منزل صغير، وبعد بضع درجات في سلم وجدنا أنفسنا في غرفة استقبال يتوسطها مكتب، تقف حوله امرأتان منقبتان. إحداهما هي مديرة الروضة، والثانية هي المدربة. وغير بعيد عنهما، بضعة كراسي جلست عليها المسجلات في التدريب، فتيات في مقتبل العمر (بين 20 و30 سنة) يرتدين النقاب أو اللباس الشرعي، قادمات من المدينة ذاتها أو من المناطق المحيطة بها. بعضهن عازبات، وأخريات متزوجات. بل إن إحداهن جلبت معها ابنتها البالغة من العمر سنتين وستة أشهر وقد وضعت على رأسها الصغير حجابا. كان يجب علينا نحن أيضا ان نرتدي ثيابا مماثلة حتى لا يتم التفطن لهويتنا .

أعطيت لكل مشاركة في الدورة استمارة لملئها ولم يطلب من أيهن تقديم بطاقة الهوية. وبعد الانتهاء من هذه الإجراءات القليلة، بدأت الحصة الأولى حول خصائص "المربية الداعية" ومهمتها المقدسة في "تعليم جيل رباني". وكان التدريب مقسما إلى ثلاث مرّات في الأسبوع بمعدل ست حصص يومياً تستغرق كل منها 5 ساعات . دورة مماثلة كانت تعقد بالتوازي في روضة قرآنية أخرى في منطقة شعبية بمدينة سوسة بإشراف المدربة ذاتها. ولكن هذه المرة كانت مؤهلات المتدربات مختلفة قليلا، لأن معظمهن يزاولن العمل في رياض أطفال قرآنية وقد جئن لصقل مهاراتهن، خصوصا في ما يتعلق بيداغوجية (آلية) تعليم الأطفال. فالتدريب الذي تلقينه سابقا كان يرتكز أساسا على تعلم التلاوة الصحيحة للقرآن و تجويده، وفقا للطرق الثلاث المعتمدة في العالم الإسلامي: النورانية، منة الرحمن ونور البيان. وهي طرق لتعلم النطق

الصحيح للحروف و تجويدها، مع احترام النبرة والطبيعة الصوتية لكل حرف من النص القرآني. وهي تستخدم في الغالب في المملكة العربية السعودية ومصر، مما يدل على النفوذ الوهابي، الذي تعاظم على نحو متزايد في تونس بعد الثورة.

دورات تكوينية (تدريب) ذات صبغة وهابية:

للعمل في روضة أطفال قرآنية، يجب عليك معرفة إحدى هذه الطرق الثلاث. وتتراوح فترات التدريب عادة بين خمسة أيام إلى ستة أسابيع. وينصح جدا أن تكون المتدربة قد حفظت مسبقا جزءا مهما من القرآن. كما لا بد لها من إجراء اختبار شفهي وكتابي لقياس تعلم طريقتي منة الرحمن ونور البيان، في حين لا يتطلب تعلم طريقة النورانية ذلك بما أنها أسهلها.

لم نتمكن من متابعة أي منها لأنها تحتاج لحفظ القرآن عن ظهر قلب، غير أن الفتيات اللاتي قابلناهن خلال الدورة التدريبية "كيف أكون مربية ناجحة"، حدثنا عن هذه الطرق. كما أعلمننا أن مكتب النورانية بالنصر ينظم بصفة دورية، دورات تدريبية من 25 ساعة لمدة خمسة أيام، بسعر لا يتجاوز 65 دينارا تونسيا للفرد الواحد (وينخفض هذا السعر إلى 50 دينارا إذا تعلق الأمر بجمعية دينية ترغب في تنظيم دورة لمربياتها).

وقد زرنا بالفعل هذا المكتب، حيث شرح لنا الشاب الذي يعمل في مكتب الاستقبال أن الشهادة التي تسلم في نهاية التدريب، تأتي مباشرة من المملكة العربية السعودية، وتكون موقعة من قبل مؤسسة "الفرقان"، التي توفر أيضا كل المستلزمات البيداغوجية الأخرى (كتب، وثائق تعليمية...). بعد ذلك، يمكن للحاصلة على الشهادة أن تشرع في ممارسة مهامها في روضة أطفال القرآنية بعد فترة تأهيل لا تزيد عن شهر واحد .

كما أن هذه الدورات، التي يدفع مقابلها ثمن بخس، لا تتطلب مستوى دراسيا عاليا. بل يمكن لأي واحدة بغض النظر عن نيلها شهادة بكالوريا (ثانوية عامة) أم لا، أن تتابعها لتصبح بعد بضعة أيام، مربية بروضة أطفال قرآنية. وهذا هو حال شابة نتحفظ على ذكر اسمها، تابعت دورة تدريبية في المركز الإسلامي عبد الله بن مسعود، بين يومي 03 و 14 أيلول/سبتمبر 2012، في حين لا يتجاوز مستواها التعليمي السنة الأولى ثانوي كما انها رسبت في هذه السنة مرتين (حسب ما يفيد به دفتر أعدادها)، مما استلزم طردها من المعهد. في حين يقتضي القانون، كما يفيد بذلك كراس شروط وزارة المرأة والأسرة، أنه ينبغي أن لا يقل مستوى المنشطة عن السابعة ثانوي.

ولقد سمحت لنا هذه التجربة بدخول العالم السري لرياض الأطفال القرآنية، بحجة التأهيل للعمل .

وجوه دون ملامح:

عندما تشاهد رياض الأطفال القرآنية من الخارج لا تجد ما يميزها عن رياض الأطفال العادية: رسومات بألوان زاهية على الجدران وملصقات إعلانية عن الخدمات التي تقدمها. ولكن عندما تدخل إليها، تحس بالفارق. ففي الروضة التي تابعنا فيها الدورة التدريبية، لاحظنا أن الغرف تحمل أسماء شخصيات إسلامية شهيرة كمصعب ابن عمير، مثلا. وفي إحداها توجد معلقّة كبيرة كتبت عليها أحرف الأبجدية العربية مرفقة بصور ذات دلالات دينية (لحية، كعبة ، حجاب، مصحف للقرآن...). وعلى الجدران، رسومات تم تحميلها من موقع إسلامي يحمل اسم« AlBetaqa.com » (حيث توجد المواد البيداغوجية للتربية الإسلامية، لكل الأعمار) وهي توثّق أحاديث نبوية وأدعية. لكن ما يميز هذه الرسومات التي تعطى للأطفال لتلوينها، هي أنها تمثل شخوصا مرسومة بدون أعين أو أنوف أو أفواه. إذ لا يجوز في الفكر الوهابي رسم ملامح الوجه.

قواعد كهذه يمكن ان تكون لها عواقب وخيمة على الطفل، على ما يقول الدكتور معز الشريف، طبيب نفساني متخصص في الأطفال ورئيس جمعية الدفاع عن حقوق الطفل: "أتت إلى عيادتي طفلة صغيرة عمرها ثلاث سنوات أحضرتها أمها لتلقي العلاج. كانت الطفلة تقول أنها لا ترى شيئا. وتبين لي بعد فحصها بأن المربيات في روضة الأطفال القرآنية التي كانت ترتادها كن يمنعن الأطفال من رسم الأعين. والنتيجة: أن هذه الصغيرة عجزت عن إدماج العيون في تصورها الشخصي لجسدها".

تتألف الروضة القرآنية ببنزرت من قاعتين وغرفة استقبال يوجد في آخرها مربع كبير من الورق المقوى، مغلف بقماش أسود. هذا المربع هو نموذج للكعبة يستخدم لتعليم الأطفال مناسك الحج إلى مكة المكرمة وذلك مع اقتراب عيد الأضحى. وعادة ما يطلب من الصغار تقليد حركات الحجاج وتكرار الدعاء الذي يرددونه: "لبيك اللهم لبيك".

"شيختي، أصبحت أرتدي النقاب"

لم يكن الأطفال في الرياض القرآنية التي زرناها يلبسون ثيابا إسلامية محددة، ما عدا بعض الاستثناءات،

كهذه الطفلة الصغيرة ذات الخمس سنوات التي أخبرتنا أن والدتها تجبرها على ارتداء الحجاب منذ بلوغها سن الرابعة.

لا مجال للاختلاط داخل قاعة الدرس فالفتيات يجلسن في جهة والأولاد في جهة أخرى. هذه هي القاعدة في رياض الأطفال القرآنية بما ان الفكر الوهابي يحظر ذلك. القاعدة ذاتها تعتمد حتى عند الذهاب إلى الحمام لغسل الأيدي قبل تناول الطعام، إذ ينتظم الأطفال في صفين مختلفين حسب الجنس .

بالنسبة للمربيات، فإنهن يأتين منقبات كل صباح. ولكن عندما يدخلن رياض الأطفال يجب عليهن الكشف عن الوجه. في إحدى المرات، اقتربت فتاة صغيرة تبلغ من العمر 5 سنوات من مربيتها المنقبة، التي دخلت لتوها من الخارج، قائلة "شيختي، هل تعلمين، أنا أيضا أصبحت أضع النقاب، مثلك، عندما أغادر المنزل مع والدتي"، فما كان من المربية إلا أن ابتسمت لها وقبلتها لتشجيعها على ذلك. في روضة أطفال الجواهر بالنصر(وهي تابعة للمركز الإسلامي عبد الله مسعود) طلبنا من طفلة تبلغ من العمر أربع سنوات أن ترسم لنا صورة لمربيتها، فرسمت امرأة منقبة. ومع ذلك، ترفض المربيات الاعتراف بوجود أي تأثير لطريقة لباسهن على الصغار. بل وتقول إحدى المربيات التي التقيناها في إحدى رياض الأطفال القرآنية التابعة لرابطة نور البيان في تونس: "هذا اللباس لا يزعج الأطفال، وفي نهاية المطاف يعتادون عليه، خصوصا عندما يعلمون أنه واجب في الإسلام".

تربية دينية مكثفة:

يعتبر الدكتور الشريف أن "روضة الأطفال هي امتداد للفضاء الأسري. بل هي بديل عنه. وهو مكان يفترض فيه تمكين الطفل من تنمية طاقاته الحسية والحركية وفهم خارطة جسده".من جهتها تعد رياض الأطفال القرآنية الأهالي بأن يحصل أطفالهم على تربية دينية متينة، مع الاستفادة من جميع المزايا التي توفرها روضة الأطفال العادية

بمعنى وجود إطار يمكن للطفل أن يلعب فيه ويطور قدراته البدنية والعقلية. فدعونا نرى!

يبدأ اليوم في إحدى الروضات القرآنية التي زرناها في النصر بتلاوة دعاء الصباح واستحضار آيات القرآن والأحاديث النبوية التي تم تلقينها للأطفال في اليوم السابق. يجلس الصغار على كراسيهم، الفتيات في جانب، والأولاد في الجانب الآخر ويشرعون في قراءة الآيات بشكل فردي أو جماعي. وويل لمن لم يتذكر واجبه! لأن المربية ستستعمل نبرة قاسية معه وتشعره بالذنب. بعد ذلك تعلمهم آيات وأحاديث جديدة وعلى الصغار ترديدها.

تستمر هذه الحصة الأولى من الساعة 8 حتى 9.30 صباحا. بعد استراحة بنصف ساعة لتناول الطعام، يعود الأطفال في 10:00 لتعلم نطق آيات القرآن وفقا لطريقة النورانية، لمدة ساعتين حتى الثانية عشرة ظهرا. وتستخدم المربية لوحة كبيرة تضعها على الجدار فيها أحرف وتطلب من الأطفال قراءتها بشكل صحيح، بعدها تخرج أحد الصغار إلى السبورة (اللوح) ليقوم هو نفسه بدور المعلم. وفي الأخير، يجب على الأطفال قراءة الآية أو الحديث كله .

هنا لا بد من التذكير بأن رياض الأطفال القرآنية تبني شهرتها على أساس أنها تعلم الأطفال القراءة والكتابة باللغة العربية، وكذلك تلاوة القرآن بشكل صحيح. وهو ما نقرؤه في هذه الورقة الإعلانية لروضة "أشبال القرآن" ببنزرت (التابعة لجمعية العبادلة الخيرية) والتي تدرّس حسب طريقة منة الرحمن: "تمكين طفل الثلاث سنوات من القراءة في أي موضع من المصحف الشريف بأحكام التجويد بعد ثمانية أشهر".

إلا أن خبراء الطفولة المبكرة يعتبرون أنه لا يجب تعليم الطفل بين 3 و 5 سنوات القراءة والكتابة لأن هذا هو "دور المدرسة الابتدائية"، كما يؤكد ذلك الدكتور معز الشريف. وتشير سمية حتيرة، مديرة روضة أطفال عادية منذ 23 عاما في قابس أن البرنامج البيداغوجي المعتمد في الروضات العادية والمصادق عليه من قبل وزارة شؤون المرأة والأسرة يشترط أن يتعلم الطفل الحروف عند بلوغه خمس سنوات، ولكن فقط كأشكال". وتضيف أنه "في هذه المرحلة، يمتلك الصغير طاقة كبيرة يجب أن

يفرغها. لذلك يجب علينا أن نضمن له القدرة على ذلك من خلال أنشطة حسية وحركية تنمي جسمه وعقله فالطفل يحتاج للعب والحركة ما أمكن، لأنه إن لم يفعل ذلك في هذه السن، فلن يستطيع تدارك الأمر في وقت لاحق".

يجد الطفل نفسه في رياض الأطفال القرآنية مضطرا لمتابعة التعليم الديني لأربع ساعات يومياً، في حين أن المعدل المطبق في رياض الأطفال العادية هو ساعة واحدة من التعليم الديني (فيها تدريس القرآن الكريم، والأحاديث النبوية والأناشيد الدينية). وخلال كل ذلك الوقت، يجب عليه أن يجلس في وضعية المتعلم، "وهو ما يعد شكلا من أشكال العنف والتعسف عليه" كما تؤكد سمية حتيرة.

بعض الأطفال، الذين يملون أو يفقدون صبرهم، يحاولون الحركة أو التحدث مع أقرانهم، لكن المربية تكون لهم بالمرصاد فتعاملهم بصرامة وتنزع إلى طرد العنصر المشاغب من القسم.

كنشاط حسي حركي يتم تعليم هؤلاء الأطفال (3- 5 سنوات) الصلاة. ولكن من المعلوم أنه في الدين الإسلامي لا يتعلم الطفل هذه الفريضة إلا في سن 7 سنوات، وفق الحديث النبوي: "مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر".

ما يحصل في رياض الأطفال القرآنية هو انه يقع تلقين الصغير البالغ من العمر ثلاث سنوات حركات الصلاة كما لو كانت لعبة. ولكن في سن الرابعة يشرع في أدائها فعليا. ولقد عاينا بأنفسنا وجود محراب حقيقي في روضة أطفال قرآنية بالمنزه التاسع في العاصمة و قد أخبرتنا مربية هناك أنه يستخدم للصلاة من قبل الأطفال البالغين من االعمر خمس سنوات.

" نخلة في الجنة "

في الرياض القرآنية يكون التعليم في اتجاه واحد فقط إذ لا يطلب من الصغير أي تفكير أو جهد عقلي. المربية تقرأ الآية أو الحديث، وتقوم أحيانا بكتابتها على السبورة (اللوح)، وعلى الطفل تكرارها وحفظها عن ظهر قلب. في روضة أشبال القرآن ببنزرت يكافأ الطفل الذي يحفظ بسرعة أو يجيب إجابة صحيحة عن أسئلة المربية ب"نخلة في الجنة" ترسمها له هذه الأخيرة على السبورة.

بصفة عامة كل المفردات المستخدمة في الفصل لها دلالات دينية. فعلى سبيل المثال، لطلب الإذن بالكلام داخل القسم يقول الصغير: "مسلم، مسلم، مسلم!"، إذ انه يعرّف نفسه بهذا الوصف. لاحظنا أيضا في رياض الأطفال التي زرناها أن الصغار مجبرون على تلاوة أدعية (مستوحاة من الأحاديث النبوية) لكل فعل يقومون به. على سبيل المثال، لدخول الحمام ("بيت الخلاء" كما يسمونه في الروضات القرآنية)، يجب أن يقول الطفل: "اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث"، وعند الخروج، "غُفْرانَك". ولتناول الطعام، ينبغي أن يردد: "بسم الله، في أوله وآخره"، وعند الانتهاء من الوجبة: "الْحَمْد لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيه مِنْ غَيْر حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ". وقبل الذهاب إلى النوم (في القيلولة) لا بد ان يقول، "باسمك اللهم أموت وأحيا"، وعند الاستيقاظ يقول: "الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا وإليه النشور".

والويل كل الويل لمن ينسى هذه الأدعية، فسيوبخ من قبل المربية. أما إذا أساء طفل ما التصرف، أو اشتكى من أحد رفاقه، فستذكره هذه الأخيرة بالحديث النبوي: "لا يدخل الجنة نمّام".

بالإضافة إلى الدعاء والحديث، يجب على الأطفال أيضا تعلم الأناشيد ذات الطابع الديني أو الوعظي. وتتميز هذه الأناشيد بأنها دون موسيقى أو إيقاع، لأن كليهما محظور في الفكر السلفي الوهابي. إذ يسمح فقط بالغناء بالصوت البشري. وتقوم المربيات بتحميل الأناشيد من المواقع الالكترونية المتخصصة. ويحتفي محتوى الأناشيد عموما بفضائل الإسلام ويشجع على نصرته ضد الأعداء، وحتى عن طريق الجهاد إذ تقول سهام جبار: "كان ابني يغني دائما أغنية تقول كلماتها: جدي هو صلاح الدين وسأذهب للقتال في فلسطين"، لافتة إلى أنها شعرت بالرعب لسماع طفلها ذي الأربع سنوات يردد هذا النوع من الكلمات، مما جعلها تقرر إخراجه من روضته القرآنية بمنوبة. كما تروج هذه الأناشيد لقيم تقليدية، مثل أنشودة "أمي ربة بيت".

يضاف إلى تدريس هذه المواد تعليم الأخلاق والعقيدة من خلال قصص مستوحاة من التراث الإسلامي وبخاصة من سيرة النبي محمد (ص) وصحابته. "يجب أن تكون الحكايات التي تروينها (تقصد المربيات) للأطفال مستوحاة من القرآن الكريم ومن قصص الأنبياء وصحابة الرسول"، هكذا كانت تؤكد علينا المدربة خلال الدورة التكوينية.

بعد فترة صباحية مكتظة بالمواد الدينية، تكرّس فترة ما بعد الظهر (من الساعة 14 إلى 16) لتدريس الرياضيات، والإيقاظ العلمي واللغات (الفرنسية أو الإنجليزية) والتصوير. حتى في هذه المجالات، يبقى الدين حاضرا. بالإضافة إلىاض القرآنية التي زرناها، تطلب المربية من صغيرة تبلغ من العمر 3 سنوات ان تربط بسهم الإجابات الصحيحة في كتاب الإيقاظ العلمي: "بأي يد نأكل؟ فتجيب الفتاة "اليد اليمنى". وتضيف زميلتها: "وحده الشيطان يأكل بشماله". وفي تمرين آخر، يطلب من الأطفال تلوين الإجابة الصحيحة عن السؤال: "أين يجب على الفتاة أن تضع الحجاب: فوق أو تحت الرأس"؟ بالإضافة إلى ذلك فإن الصور التي تعطى للأطفال لتلوينها لا ملامح لها. عندما سألنا عن مصدر تلك الكتب، قيل لنا أنها تحمّل من شبكة الإنترنت والمواقع الإسلامية المتخصصة .

حتى تدريس الرياضيات ليس بمنأى عن تدخل الدين. "لتعليم الأطفال الرياضيات، أطلب منهم حساب عدد الآيات في سور القرآن، ثم كتابة كل آية وفقا لعددها في السورة"، كما تبين إحدى المربيات.

"المربية الداعية" و "الطفل القائد"

في رياض الأطفال القرآنية، هناك حرص كبير على تحميل الطفل المسؤولية وجعله يتصرف مثل البالغين. والهدف من ذلك هو خلق قادة. "إن المربية الجيدة هي من تنجح في تربية أطفال قادة"، كما تشرح لنا المدربة خلال الدورة التكوينية. كما نلاحظ مثلا انه من بين أهداف روضة أشبال القرآن، وفق ما يبينه إعلانها: "تنشئة جيل رباني وتكوين شخصية الطفل المسلم المتميز في كل المجالات و المعتز بدينه".

من أجل ذلك يطلب من الطفل محاكاة حركات الصلاة خلال الاحتفال بنهاية العام الدراسي، كما يتبين من خلال شريط فيديو لاحتفال نهاية السنة نظمته روضة الأطفال "براعم عبد الله بن مسعود"، موجود في صفحتها على الفيسبوك. www.facebook.com/pages/جمعية-النصر-براعم-عبد-الله-بن-مسعود/163082433793867 .

وذات الشيء بالنسبة لخطبة الجمعة، إذ يتم تدريب الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم الخمس سنوات على إلقاء الخطبة في إطار التحضير لهذا الاحتفال. ينفذون ذلك على خشبة المسرح أمام آبائهم كما لو كانت مسرحية، فيلعب الطفل دور الإمام في صلاة الجمعة وسط رفاقه، ويلقي الخطبة التي كلفته المربية بحفظها عن ظهر قلب، ويجب عليه أن يقلد الإيماءات والنبرة الجادة لإمام المسجد.

حتى المربيات في رياض الأطفال القرآنية لا يعتبرن أنفسهن مجرد مربيات، بل مكلفات بمهمة مقدسة. في تعريفها لهذه المهمة تقول المدربة خلال الدورة التكوينية أ: " المربية الداعية هي شخصية تنظر إلى دورها في التعليم على أنها رسالة تؤدّى، وليس وظيفة. وشخصية تضع نصب عينيها أن هذه المهنة هي مهنة الأنبياء والرسل وأصحابهم وهم الذين يرفعون عن الناس الجهل فينقلونهم من ظلمات الجهالة إلى نور العلم والإيمان والمعرفة. وهي دالة على الله".

ولا تقتصر مهمة المربية على الأطفال بل تمتد إلى الأولياء. إذ تشجع الصغار على دعوة آبائهم وأمهاتهم إلى "الطريق القويم". تقول وسيلة: "كان ولدي البالغ من العمر 5 سنوات يصر عليّ دائما أن أصلي وأتلو الأدعية ذاتها التي علموها له في روضة الأطفال القرآنية". كما تنقل لنا مربية في روضة أطفال قرآنية بالقيروان، قصة طفل استطاع إقناع والده بالتوقف عن شرب الخمر والشروع في أداء الصلاة بانتظام .

الأولياء يقعون في الفخ:

من الملفت للانتباه ان الأهالي الذين يختارون تسجيل أطفالهم في الرياض القرآنية ليسوا بالضرورة متدينين. بل إن العديد منهم لهم عقلية عصرية. ففي المؤسسات المختلفة التي زرناها، رأينا أولياء يعملون كأطباء وموظفين في شركات، ومحامين وحتى عسكريين .

فلماذا يختارون هذه الرياض؟

تقول سهام جبار (موظفة): "كنت أعتقد، عندما وضعت ابني في روضة أطفال قرآنية، بأن العاملين فيها سيهتمون به بشكل أفضل، لأنهم أشخاص يخافون الله بالإضافة إلى إنني كنت سعيدة بأنهم سيدرسونه القرآن". في ذات السياق تروي مربية في روضة قرآنية في العاصمة أنه "في أحد الأيام مطلع السنة، جاءت امرأة عصرية ترتدي

قميصا بدون أكمام لتسجيل ابنها. وعندما سألناها عن سبب اختيارها لروضتنا، أجابت أنها واثقة من أننا سنعامله جيدا، لأنها تؤمن أننا أشخاص أتقياء".

لقد سئم الأولياء من التجاوزات وسوء المعاملة المسجلة في العديد من رياض الأطفال العادية لذلك اصبحوا يتوجهون نحو الرياض القرآنية.

لاستدراج الأولياء وإغرائهم يخبرهم أصحاب رياض الأطفال القرآنية بأن صغارهم سيحفظون عن ظهر قلب مقاطع كاملة من القرآن ويتلونها بشكل صحيح، بالإضافة إلى العديد من الأحاديث، كما سيحصلون على تربية إسلامية. تتذكر سهام عندما ذهبت لتسجيل ابنها، آدم، في روضة قرآنية بمنوبة، كيف أن أصحابها وعدوها بأن ابنها "سيتعلم اللغة العربية وجزءا كبيرا من القرآن الكريم. في وقت لاحق عندما يدخل المدرسة الابتدائية، سيواصلون متابعته حتى يتمكن وهو في سن الحادية عشرة من حفظ كامل القرآن عن ظهر قلب. وهو، بطبيعة الحال، ما ترغب فيه كل أم".

من الصعب جدا مقاومة مثل هذا العرض المغري في مجتمع يعاني من أزمة قيم مما دفعه إلى التصويت بأغلبية ساحقة للإسلاميين (41 ٪ في انتخابات 23 أكتوبر 2011)، اعتقادا منه أنهم سيتمكنون من إعادة هذه القيم.

في هذا الصدد تروي حبيبة الميلي، مديرة روضة أطفال عادية في المنستير، أن أحد الآباء "جاء يوما لسحب ابنه من مؤسستها ثم نقله إلى روضة قرآنية لأنه وجد أننا نضع الموسيقى للأطفال، وهو ما اعتبره نوعا من التمييع لطفله". من جهتها تشير نبيهة التليلي، رئيسة الغرفة الوطنية لرياض ومحاضن الأطفال التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية إلى أن "التونسيين يختارون رياض الأطفال القرآنية لأنهم متعطشون للدين، خصوصا وأن الرئيس السابق زين العابدين بن علي قد سحق ولعقدين من الزمن، كل ما له علاقة بالدين، بحجة مكافحة الإرهاب".

ولكن ما لا يقال للأولياء هو العواقب المحتملة لتربية بمثل هذه الصرامة. "ما يتم في هذا النوع من الرياض هو حبس الطفل داخل طريقة وحيدة للتفكير، لينغلق عقله عن العالم، إلى جانب انه يتم تعليمه أن هناك فقط الخير أو الشر ولا شيء بينهما، وإيهامه أن كل ما لا يشبهه، لا قيمة له"، كما يؤكد ذلك الدكتور الشريف .

رسوم أقل:

هناك سبب آخر يدفع الأولياء إلى وضع صغارهم في رياض الأطفال القرآنية

وهو أسعار التسجيل فيها التي هي أرخص بكثير مما هو معمول به في الرياض العادية. وذلك لسبب وجيه: فالهدف هو جذب المزيد من الزبائن، خاصة في أوساط الطبقات الدنيا، التي لا تملك الإمكانيات لإرسال أبنائها إلى فضاءات أخرى. وهنا لا بد من التذكير أن نسبة التغطية لهياكل الطفولة المبكرة على مستوى الجمهورية التونسية لا تتجاوز 34 ٪ من الحاجة الفعلية، وفقا للأرقام الصادرة عن وزارة شؤون المرأة والأسرة هذه السنة. من الواضح إذا أن تسجيل الأطفال في هذه الهياكل ليس في متناول الجميع. وبالتالي فإن الرياض القرآنية تستغل هذا الفراغ. وسيلة مثلا تمتعت بتخفيض عندما أتت لتسجيل ابنها في روضة أطفال قرآنية في منوبة مراعاة لحالتها الاجتماعية. أما سهام فتؤكد انها كانت تدفع 75 دينارا شهريا للروضة القرآنية التي كانت تضع فيها صغيرها ولكن عندما نقلته إلى روضة عادية، في عين المنطقة (منوبة)، أصبحت تدفع 100 دينار في الشهر. وتتخفض رسوم الاشتراك في الرياض القرآنية في المناطق الداخلية من البلاد إلى 20 دينارا فقط شهريا، حسبما رصدت كاتبة التحقيق.

ما يفسر قدرة رياض الأطفال القرآنية على اقتراح أسعار منخفضة كونها لا تدفع ضرائب أو اشتراكات الضمان الاجتماعي لموظفيها الذين لا يعملون تحت غطاء قانوني، بما ان هذه الرياض ذاتها تنشط خارج إطار القانون. فهي لا تخضع لرقابة تفقدية الشغل ولا لرقابة وزارة المالية. "في حين نتحمل نحن، أصحاب رياض الأطفال القانونية، نفقات التغطية الاجتماعية والضرائب، فإن الرياض القرآنية لا تدفع شيئا رغم أنها تمارس نشاطا ربحيا"، تقول بمرارة رئيسة الغرفة الوطنية لرياض الأطفال نبيهة التليلي، مضيفة أن "القانون التونسي يمنع الجمعيات بشكل عام أن يكون لها نشاط ربحي". ففي الفصل الرابع من قانون الجمعيات (عدد 88 لسنة 2011) " يحجر على الجمعية أن تمارس الأعمال التجارية لغرض توزيع الأموال على أعضائها للمنفعة الشخصية أو استغلال الجمعية لغرض التهرب الضريبي".

نشاط مخالف للقانون:

في الواقع، فإن رياض الأطفال القرآنية التي أنشئت في معظمها من قبل جمعيات دينية بعد الثورة، رفضت ولفترة طويلة الامتثال للقانون والقبول بإشراف وزارة شؤون المرأة والأسرة، من خلال تطبيق كراس الشروط الذي ينظم نشاط رياض الأطفال في تونس .وللتملص من التشريعات ورقابة وزارة شؤون المرأة والأسرة يعمد

أصحاب الرياض القرآنية إلى استخدام الحيلة، فيضعون في القانون الأساسي للجمعيات الدينية أنها توفر تعليم القرآن "لكل الأعمار". لا يوجد في تونس قانون يمنع ذلك. ولذلك فإن نشاطها لم يعد يندرج تحت مظلة وزارة شؤون المرأة، بما أنها تشرف فقط على قطاع الطفولة المبكرة. وعليه، فعندما يأتي المتفقد المعين من قبل الوزارة ليراقب روضة الأطفال القرآنية، يتم إبلاغه بأنه غير مرغوب فيه ويتم طرده. وقد تكررت مثل هذه الحوادث عديد المرات.

لحل هذه المشكلة استعانت الوزارة، في مرحلة أولى، بمندوبي حماية الطفولة لمرافقة المتفقدين. إذ أن هؤلاء المندوبين، الذين تتمثل مهمتهم في حماية لإغلاق مثل جميع الأخطار، يمتلكون الضابطة العدلية للتدخل في حالة الإشعار بوجود تهديد للطفل أينما كان، مما يجعل من المستحيل طردهم. لذلك تمكنوا من الدخول إلى رياض الأطفال القرآنية والاطلاع على ما يحدث فيها، ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام مشكلة أخرى. إذ أن المادة 20 من مجلة الطفولة تحدد سبع حالات للتهديد الذي يتعرض له الطفل والتي تستدعي تدخل مندوب حماية الطفولة وهي لا تشمل "غسيل الدماغ".

يقول أنيس عون الله، مندوب حماية الطفولة بتونس: "كل ما يمكنني القيام به هو إخراج الطفل من الروضة القرآنية، ودعوة الأولياء لوضعه في مؤسسة أخرى. أما في ما يخص مدى احترام هذه الرياض الأطفال لمعايير كراس الشروط، فإن ذلك لا يدخل ضمن صلاحياتي". كما يقر أنه سبق له التقدم إلى قاضي الطفولة بطلبات لإغلاق مثل هذه المؤسسات، غير أن القضايا لا تكون لها تبعات وذلك بسبب عدم وجود التهديد، حسبما تحدده مجلة الطفولة.

قصة الطفلة المغتصبة: المنعرج:

كانت حادثة اغتصاب طفلة تبلغ من العمر 3 سنوات في شهر مارس الماضي من قبل حارس الروضة الفوضوية التي ترتادها في المرسى، حافزا قويا لكي تتخذ الدولة تدابير جديدة لتنظيم القطاع والتعامل مع رياض الأطفال غير القانونية. وقد أبرزت هذه القضية النقص في تقنين قطاع رياض الأطفال. يجب أن نذكّر أنه توجد في تونس 4005 روضة أطفال قانونية. في حين أن عدد الرياض الفوضوية يعادل 702 روضة،

وفقا لآخر إحصاء أجرته وزارة شؤون المرأة والأسرة هذا العام. ولكن وفق السيدة نبيهة التليلي، فإن العدد الحقيقي لهذه الرياض يتجاوز ذلك بثلاث مرات. تفشي ظاهرة رياض الأطفال القرآنية زاد في تعقيد الوضع بالنسبة لقطاع يعاني أصلا من قلة التنظيم بسبب كثرة الدخلاء عليه .

لقد عقدت ثلاثة مجالس وزارية حول موضوع الرياض القرآنية والفوضوية: في نوفمبر 2012، مارس 2013 وافريل 2013. وتقرر إصدار منشور يسمح بإغلاق رياض الأطفال غير القانونية بشكل عام. غير أنه لم ير النور بعد. إلا أن وزارة شؤون المرأة والأسرة شرعت بالفعل في حملة إغلاق لرياض الأطفال الفوضوية منذ أيار/ ماي 2013. وحتى الآن أصدرت قرارات في غلق 170 مؤسسة. أما في ما يتعلق برياض الأطفال القرآنية فقد شملت قرارات الغلق أكثر من 11 فضاء، بسبب مخالفتها كراس شروط وزارة المرأة.

رابطة نور البيان تصعد من لهجتها:

أثارت تلك القرارات غضب أصحاب الرياض القرآنية، وخصوصا الشيخ حمدي الغانمي، رئيس رابطة نور البيان وهي جمعية دينية تشرف على 12 روضة أطفال قرآنية. ففي حين امتثل بعض مسيري رياض الأطفال القرآنية في نهاية المطاف للقانون، لا يريد الغانمي اعتماد كراس شروط وزارة شؤون المرأة والأسرة، لأن ذلك يعني بالضرورة تطبيق المنهج البيداغوجي المصادق عليه من قبل الدولة. في حين يفضل هو تطبيق منهجه المستورد من السعودية."بأي حق تريد وزارة شؤون المرأة أن تجبرنا على اعتماد برنامجها؟ لا يمكننا أن نقبل بكراس شروطها الذي لا يحمل أي إشارة إلى الإسلام. بأي حق تريد تربية أطفالنا على طريقتها"؟ هتف الغانمي خلال وقفة احتجاجية دعا إليه يوم 20 أيلول/ سبتمبر أمام مقر الحكومة لاستنكار قرار إغلاق رياض قرآنية تابعة لنور البيان. وقد تم حشد أهالي ومربيات للمشاركة في هذه الوقفة وبخاصة الأطفال، الذين كانوا يرتدون ميدعات (السترة المدرسية)، ويحملون لافتات كتبت عليها شعارات مثل: "ارفعوا أيديكم عن أبنائنا، دعونا نربيهم كما نشاء". "بابا وماما اختاروا لي نور البيان وأنا حبيتها ما تحرمونيش منها".

وللمزيد من جلب تعاطف المارة واستمالة الرأي العام، عمد منظمو الوقفة الاحتجاجية إلى جلب مكبر صوت وأعطوه للصغار لتلاوة الآيات القرآنية والأدعية التي حفظوها في رياضهم.

ولكن ما لا يصرح به رئيس رابطة نور البيان هو أن نشاط جمعيته يدر عليه أرباحا حقيقية لأن الرياض القرآنية التي تعمل تحت إشرافه أو تلك التي تستعمل اسم رابطته لتشتغل ملزمة بدفع نسبة من مداخيلها للجمعية. وقد تصل هذه النسبة، حسبما أخبرتنا مديرة إحدى الروضات القرآنية إلى 60 بالمئة. بل إن رابطة نور البيان قد بدأت فعلا تستثمر في التعليم الابتدائي من خلال إنشاء مدرسة خاصة للتعليم الابتدائي تدعى الملاك الصغير بالمنزه التاسع. افتتح العام الدراسي الأول 2012 وهي تقدم تعليما يغلب عليه الطابع الديني. في الوقت الحاضر تدرس هذه المدرسة السنوات الأولى والثانية في انتظار ان تغطي باقي السنوات.

"كتاتيب خاصة "

يفضل رئيس رابطة نور البيان عوضا عن الامتثال لكراس شروط وزارة المرأة ان يدخل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية باعتبار الرابطة جمعية قرآنية. ويبرر اختياره بوجود منظومة الكتاتيب التي تشرف عليها هذه الوزارة والتي تحتضن الأطفال في مرحلة ما قبل الدراسة. هذه الكتاتيب تم تقنينها من طرف الدولة منذ سنة 2001 وهي تطبق برنامجا بيداغوجيا عصريا يجمع بين تعليم المواد الدينية وتلك التي تطور الطاقات الحسية والحركية للطفل. يوجد حاليا 1300 كتاتيب في تونس كلها حكومية.

حاولت وزارة الشؤون الدينية بمبادرة من المرحوم أحمد البرقاوي المسؤول السابق عن الجمعيات فيها الدخول في حوار مع الجمعيات الدينية التي تشرف على رياض قرآنية و قررت البدء في إعداد كراس شروط للكتاتيب الخاصة. "الهدف هو إعطاء الفرصة لرياض الأطفال القرآنية، التي ترفض تطبيق كراس شروط وزارة شؤون المرأة والأسرة لأنها تعتبره بعيدا عن توجهاتها، لكي تختار كراس الشروط الجديد"، كما كان يقول البرقاوي.

لكن هذا المشروع تعطل في الوقت الحالي. في المقابل تدرس وزارة الشؤون الدينية حاليا وتحت إلحاح الجمعيات الدينية، فكرة الإشراف على المضمون البيداغوجي للرياض القرآنية بما انها تعتبر نفسها الأقدر على ذلك، تاركة كل ما

يخص الإجراءات الإدارية المتعلقة بخلق الروضة، تشغيل المربيات، اختيار المكان... لإشراف وزارة المرأة.

من الواضح إذا ان الحكومة الحالية، ذات التوجه الإسلامي، لا تسعى لحظر رياض الأطفال القرآنية أو الحد من وجودها. بالعكس هي تريد أن تجمعها و تجد لها إطارا قانونيا يسمح لها ان تنشط دون التعرض لها، حتى ولو اضطرت ان تخلق لها نظاما موازيا. يقول علي اللافي المستشار السياسي والإعلامي لوزير الشؤون الدينية إن "الوزارة ترفض إغلاق رياض أطفال اعتمادا على صبغتها الدينية. في ذات الوقت فهي تريد ان تمتثل هذه الفضاءات للقانون". من جهتها صرحت وزيرة المرأة سهام بادي خلال لقاء صحفي عقدته يوم 27 أيلول/ سبتمبر2013 أنها "لا ترى مانعا من فتح رياض أطفال قرآنية شرط أن تلتزم بتطبيق القانون".

تسعى الجمعيات الدينية حاليا إلى الاستثمار في التعليم الابتدائي عن طريق تأسيس مدارس ابتدائية خاصة. فبعد رابطة نور البيان، يعتزم المركز الإسلامي عبد الله مسعود بناء مدرسة ابتدائية أطلق عليها اسم "مدرسة الطفل القائد". كما ان ممثلي الطريقة النورانية بتونس ينوون، حسب ما أبلغنا به موظف الاستقبال في مكتبهم بالنصر، إنشاء 13 مدرسة ابتدائية على كامل التراب الوطني.

هذه الإستراتيجية الغامضة التي تعتمدها الحكومة في التعامل مع الجمعيات القرآنية ستضمن مزيد انتشارها وازدهارها وهو ما سيمكنها من تغيير النموذج المجتمعي التونسي على المدى الطويل.

أنجز هذا التحقيق بالتعاون مع شبكة أريج للصحافة الاستقصائية تحت إشراف مارك هانتر.

مؤطر: انتشار الجمعيات الدينية

نمت ظاهرة رياض الأطفال القرآنية، نتيجة لانتشار الجمعيات الدينية، التي أصبح من السهل تأسيسها بموجب المرسوم عدد 88 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011. وفق المادة العاشرة منه، فإن تأسيس الجمعيات بات خاضعا لنظام التصريح وليس لنظام الترخيص، كما كان الحال سابقا. كنتيجة لذلك تم خلق 5892 جمعية (مختلفة الاختصاصات) بعد 14 كانون الثاني/ جانفي، حسبما تفيد به الأرقام الصادرة عن مكتب الجمعيات بالوزارة الأولى. من ضمنها ما يعادل 1000 جمعية ذات صبغة دينية .

ويعطي القانون التونسي الحق للجمعيات في إنشاء رياض أطفال، ولكن يجب أن تكون تحت إشراف وزارة شؤون المرأة والأسرة. إذ أن فتح أي روضة أطفال، مهما كانت طبيعتها، يخضع لكراس الشروط الذي تضعه الوزارة. وينبغي لباعث المشروع أن يسحب هذا الكراس، ويعمره ثم يقدمه للمصلحة الجهوية للطفولة الموجودة في دائرته. وتتكفل الوزارة بعد ذلك بإرسال متفقد، في غضون أسبوعين من تاريخ الإيداع، للتحقق من الامتثال لمتطلبات كراس الشروط وإعطاء الباعث وصلا ليبدأ نشاطه فعليا.

مؤطر: تدابير وزارة شؤون المرأة والأسرة لتنظيم القطاع

تدرس وزارة شؤون المرأة والأسرة حاليا إمكانية إعادة العمل بنظام الترخيص في ما يتعلق بإنشاء رياض الأطفال عوضا عن نظام كراس الشروط الذي تم إقراره في 2003، وذلك بغرض مزيد إحكام سيطرتها على القطاع. كما أطلقت برنامجا للرفع من عدد متفقديها من 18 إلى 30، في انتظار تشغيل 30 متفقدا إضافيا في سنة 2014. في الوقت نفسه، من المنتظر أيضا زيادة عدد المرشدين البيداغوجيين من 98 حاليا إلى 300، من أجل تعزيز التأطير بالنسبة للعاملين في قطاع رياض الأطفال.

من جهة أخرى، تم اتخاذ تدابير في ما يتعلق بتأهيل مربيات رياض الأطفال. فقد تم توقيع اتفاقية مع وزارة التشغيل والتكوين المهني لإطلاق برنامج موحد للتدريب لفائدة المربيات، والهدف هو قطع الطريق على بعض الجمعيات الدينية التي كانت قد أنشأت مراكز تكوين خاصة بها. و في هذا الصدد تقول فوزية جابر، المديرة العامة للطفولة بوزارة شؤون المرأة: "لقد وضعنا قائمة من 19 مركزا للتدريب المهني لمربيات رياض الأطفال تكون تحت إشراف وزارة شؤون المرأة والأسرة. وسوف نعتبر أن المربيات اللاتي لم يتخرجن من هذه المراكز، يعملن خارج إطار القانون".

الملحق رقم (6): قوارب الموت تحصد أرواح شباب فلسطينيين في لبنان .

– تحقيق عمر وهبة - جريدة الحياة اللبنانية- http://arij.net

أعوام مضت ووالدة منذر تحبس أنفاسها حزناً كلما نظرت إلى صورة ابنها الذي قضى غرقاً مع ابن خاله وسيم وهما يحاولان اختراق حواجز الهجرة إلى أوروبا. «كان كل شيء بالنسبة الينا، يا ليته لا يزال على قيد الحياة وإن مسجوناً في مكان ما»، تقول والدة منذر بصوت متهدج وعينين تفيضان حزناً وقهراً على ابن كان معيل أسرته في مخيم نهر البارد. أما وسيم الذي يرقد إلى جانب منذر تحت المياه في مكان ما بين تركيا واليونان، فلا يعرف أن والدته توفيت حزناً هذا العام وهي تحلم بأن تحتضنه للمرة الأخيرة أو على الأقل تدفنه كما يليق بالميت.

رحل الشابان في غفلة من الجميع أواخر 2003، بين هجرة قسرية للأجداد وهجرة طوعية اختارها الأحفاد فتقطعت بهم السبل بين ميت وسجين ومنفي. ولم تستطع العائلتان استعادة الجثمانين اللذين ابتلعهما البحر في مركب مقفل حمل شباناً آخرين في ريعان العمر يجمعهم حلم الوصول إلى أوروبا.

في ذلك العام غادر منذر ووسيم بحثاً عن فرصة عمل أفضل وحياة مستقرة بعدما ضاقت بهما أزقة المخيم الواقع شمال لبنان عند منطقة حدودية مع سورية. كان الشابان شبه عاطلين من العمل، إلا من بعض الأعمال المتقطعة التي لم توفّر لهما دخلاً كافياً يسد رمق الأسرة، أو يسمح لهما بتكوين أسرة خاصة.

سُدّ الأفق في وجهيهما، لا سيما أن الهجرة غير متاحة للاجئ الفلسطيني بالسهولة المرجوة. فلم يبق أمامهما إلا الهجرة غير الشرعية فسحة أمل وحيدة للهروب من الواقع المرير. لكن، كأي عملية تهريب، تبقى خيوط اللعبة فعلياً بيد السمسار والمهرب.

منذر ووسيم سقطا بيد سمسار استهتر بروحيهما واختطفهما في تركيا طالباً من عائلتيهما المزيد من الأموال. بعد مفاوضات دامت أسبوعين قبل السمسار بمبلغ 3600 دولار مقابل الإفراج عن الشابين وإرسالهما إلى اليونان. وضع وسيم ومنذر في قارب صغير مع 67 مهاجراً آخرين، فغدر البحر بهم وغرقت الآمال.

عيّنة من عشرات

ولئن كانت عائلتا وسيم ومنذر تعانيان أزمة فقدانهما حتى اليوم، يشكل الشابان عينة من عشرات شبان مخيم نهر البارد (راجع الكادر) الذين يحاولون الهجرة سنوياً مغامرين بأرواحهم وأموالهم. صحيح أن البعض القليل منهم وصل إلى بلاد المهجر، لكن كثيرين فشلوا في بلوغ الضفة الأخرى وعادوا إلى مخيمهم بعدما خسروا آلاف الدولارات وتعرضوا للاعتقال والإهانة. إلا أن هؤلاء كانوا أوفر حظاً من الذين يموتون غرقاً أو قنصاً بنيران حرس الحدود.

وقد يصعب الحديث عن ظاهرة فعلية للهجرة السرية إلى بلدان أوروبا من لبنان عموماً أو من داخل المخيمات الفلسطينية خصوصاً، في ظل غياب الأرقام الرسمية حتى لدى سفارات تلك البلدان (راجع الكادر)، ولكنها تبقى حالة متفاقمة يعاني منها سكان تلك المخيمات ولا يملكون إلى حلها سبيلاً. فالمسؤولية متقاسمة بين عائلات تجمع المال لمساعدة الأبناء على هذا النوع من الهجرة، عوضاً عن توظيف المبالغ في تجارات أو أعمال صغيرة، إلى الشبان أنفسهم الرافضين أي حلول وسطية، مروراً بالدولة اللبنانية التي لم تترك لأجيال كاملة بصيص نور في نهاية النفق. ولعل الأكثر صعوبة في تحديد حجم هذه الحالة، شبه استحالة الوصول إلى الشبان والسماسرة لحضّهم على نبش قصصهم وكشف أوراقهم، باستثناء عدد من الحالات الفردية التي ساهمت في هذا التحقيق ولكن بكثير من السرية والتستر.

سلمان (اسم مستعار) هو أحد الذين حاولوا مراراً الهجرة إلى ألمانيا حتى بات خبيراً في تشعبات الهجرة غير الشرعية. يذهب إلى المقهى كل ليلة لملاقاة أصحابه علّه ينسى هماً يلازمه منذ ثلاث سنوات. إذ مضى من عمره 28 عاماً ولا يزال من دون عمل ثابت. أسئلة كثيرة تقض مضجعه: ماذا أفعل غداً؟ كيف أعمل؟ هل أمد يدي لأشحذ أم أسرق؟ كيف أتزوج وأنشئ أسرة وأنا لا أملك شيئاً؟

السمسار ربيع

بدأ سلمان البحث عن العمل مبكراً بعدما أنهى المرحلة الثانوية ليجمع تكاليف السفر. وعلى رغم اجتهاده لم يستطع جمع المبلغ إلا بمساعدة والده وأخيه

الموجود في ألمانيا. اتصل سلمان بالسمسار «ربيع» المعروف في المخيم، فأطلعه على تفاصيل السفر والتكلفة، وطلب منه مبلغ 3000 دولار مقابل إيصاله إلى اليونان كمحطة أولى «كما هي العادة». ففي مخيمي نهر البارد وبرج البراجنة تسهل معرفة السماسرة والوصول إليهم وإن كان السكان لا يحبذون الحديث علناً في الأمر. فهؤلاء ينظر إليهم على أنهم «ينقذون» الشبان من البطالة و «يساعدونهم» على بناء مستقبل أفضل، مستعرضين قصص نجاح من هاجر من طريقهم وجعل أسرته تنعم بالرفاه. ويلعب هؤلاء السماسرة المنتشرون في المخيمات (وهم فلسطينيون ولبنانيون) حلقة وصل أولية في سلسلة طويلة ومعقدة. فهم يوصلون المهاجرين إلى مهربين وسماسرة آخرين في سورية وتركيا، ينقلونهم بدورهم إلى اليونان. ولا يعرف السماسرة إلا رقم هاتف خليوي غالباً ما يتبدل.

ويعمل سماسرة الهجرة غير الشرعية غالباً مع مهربي بضائع وسلع استهلاكية من دخان ومشروبات روحية ومحروقات وصولاً إلى الماشية والمخدرات والسلاح... والبشر.

مالك (اسم مستعار) مثلاً، يملك محلاً لـ «التجارة العامة» له فروع موزعة داخل مخيم البارد وخارجه عند المنطقة الحدودية مع سورية. يعبر مالك الحدود بين فترة وأخرى ويصل أحياناً إلى تركيا ليشتري بضائع بالجملة. تعرف هناك إلى مهربين وسماسرة بعدما حصل على رقم هاتف أحدهم من شاب حاول السفر سابقاً. وهكذا، سلك مالك طريقه في «مساعدة» الشبان على الخروج من مخيمهم إلى العالم الأوسع مقراً بـ «مساعدة نحو سبعة شبان من المخيم للسفر إلى اليونان وذلك على دفعتين».

ويقول: «المرة الأولى كانت عبر تحصيل تأشيرات شرعية إلى تركيا. حينذاك كان دخول تركيا يحتاج إلى تأشيرات. فكنت أوصلهم إلى اسطنبول، ومن هناك إلى اليونان عبر مهرب آخر. أما المرة الثانية فكانت مع مجموعة من أربعة شبان ساعدتهم أيضاً بالوصول إلى تركيا براً عبر سورية».

ويشرح مالك الفارق بين المهرب والسمسار والوسيط. فالمهرب هو الشخص الذي يتولى عملية عبور المناطق الحدودية، ومهنته الأساسية تهريب البضائع، وهو عادة لا يتحمل أي مسؤولية عن خسائر أو أضرار قد تلحق بالمهاجرين. والوسيط هو صلة الوصل بين المهرب والسمسار ويتولى نقل الشبان داخل البلد الواحد، ويأخذ بدل أتعابه من

السمسار. أما السمسار، أكبر المستفيدين وأولهم، فهو المسؤول الأول الذي يتواصل معه الشبان، ويدلهم على الطريق والوسطاء والمهربين. عادة لا يغادر السماسرة مكان إقامتهم وهم موجودون إما في لبنان حيث يتعاملون مباشرة مع الشبان، أو في آخر نقطة تهريب (اسطنبول أو أزمير) وهؤلاء هم المهربون الكبار والأساسيون. وغالباً ما تربط بين السماسرة والسلطات الأمنية في كل بلد علاقات وطيدة، لا تعرّضهم للملاحقة. بل إنهم في كثير من المحطات ينسّقون مع رجال الأمن مقابل رشاوى وهدايا.

سلمان، وبعد ذلك اللقاء بربيع (اسمه الحقيقي) عاد إلى والده طالباً استدانة مبلغ 1500 دولار لتسديد ما طلبه السمسار ولم يخطر بباله أنه سيدفع أضعاف ذلك المبلغ لينجو بحياته ويعود سالماً إلى المخيم في صيف 2007. يقول سلمان: «لم يوضح لنا السمسار ما قد نتعرض له من مخاطر في عبور الحدود مع إمكانية التعرض للقتل برصاص قناصة الحرس أو حتى الغرق، بل أوهمنا أن الطريقة سهلة وآمنة ولا تحتاج إلا إلى القليل من الجرأة».

سلمان ورفاقه لم يموتوا غرقاً، لكنهم «شاهدوا الموت بأعينهم في تركيا وعلى أعتاب اليونان» كما يقولون. ففي تركيا يكون المهاجر قد وصل إلى منتصف الطريق، لا هو قادر على الرجوع ولا يملك أن يتقدم وحده فيبدأ المهرب ابتزازه. ويروي سلمان أن سمسار اسطنبول واسمه يحيى كما هو متعارف عليه بين السماسرة، سلّم المجموعة إلى مهربين وضعوهم على متن قارب مهترئ مع 64 مهاجراً من جنسيات مختلفة، وذلك بعدما احتجزوهم في شقة لمدة 6 أيام «لحين ترتيب الطريق» على ما قيل لهم. انطلق المركب من مدينة أزمير ليلاً لكنه ما لبث أن تعطل لأن سعته 40 راكباً ومحركه قديم جداً. بقي الشبان يترنحون في المياه ويحاولون تشغيل المحرك بأنفسهم حتى جاءهم صيادون أتراك في الصباح وساعدوهم على العودة إلى شاطئ أزمير.

عاد سلمان واتصل بيحي مستفسراً عن سبب إرسالهم في مركب قديم وما السبيل لمتابعة الرحلة، فأجابه بأن السمسار الأول، أي ربيع، لم يدفع له سوى 450 دولاراً من أصل 2000 وانه يريد 500 دولار إضافية عن كل مهاجر ليعيدهم آمنين إلى اليونان عبر أدرنة. هناك وضعهم رجال يحيى في سيارة وقاموا بتسليمهم إلى الشرطة التركية بعدما تقاضوا أموالهم وأدركوا أنهم استنزفوهم حتى ما عادوا يملكون ما يستحق الاحتفاظ بهم.

أما قرار محاولة الهجرة السرية مرة ثانية وثالثة، وهو ما أقدم عليه سلمان، فيعود غالباً إلى أن الشاب يكون قد خسر كل شيء ولا يستطيع استرداد ما دفعه للسماسرة.

وتسليم المهاجرين إلى الشرطة يتكرر كثيراً وهو ما حصل مع شبان من مخيم البارد سافروا لاحقاً، وفي أدرنة تحديداً. خالد (الاسم الحقيقي/24 عاماً) حاول الهجرة في 2006 معتمداً طريقة سلمان. قال: «وصلت إلى اسطنبول ودفعت لسمسار يُدعى «سرداب» بعدما ارتحت له لأنه تولى تهريبي من سورية من دون الاستعانة بسمسار من لبنان، فاتصلت بأهلي وطلبت منهم تحويل مبلغ 3500 دولار». بعد تحويل المبلغ وضعه المهربون في باص صغير باتجاه أدرنة. لكن بعد نحو ربع ساعة من الانطلاق توقف السائق في قرية، وأغلق الأبواب على الركاب إلى أن جاءت الشرطة واعتقلتهم، وبقي خالد في السجن نحو 4 أشهر قبل أن تعيده السلطات التركية إلى سورية وبعدها إلى مخيمه.

ووقع شبان آخرون من مخيمي نهر البارد وبرج البراجنة في قبضة الشرطة بسبب خلافات على المال بين «مهربي الحدود» و «مهربي الداخل» (أي تركيا أو سورية). ويُسمّى هؤلاء «الوسطاء» لأنهم يوصلون المهاجرين إلى السماسرة الرئيسين. وما يحصل أن الوسطاء يتقدمون بالوشاية أو يحملون المهاجرين مباشرة إلى مخافر الشرطة مدعين أنهم قبضوا عليهم.

بعد خروجه من السجن عاد سلمان إلى المحاولة مرة ثالثة العام الماضي بعدما جمع تكاليف السفر من جديد واعتمد على سمسار آخر من نهر البارد، معروف بخبرته الطويلة واحترافه تهريب الشبان الفلسطينيين. لكنها لم تكن محاولة أكثر نجاحاً من سابقاتها. فأثناء عبوره النهر الكبير الذي يفصل سورية ولبنان شمالاً، قاطعاً المياه المنخفضة مشياً على قدميه، شعر أن ثمة خلافاً بين المهربين على الطرفين، وفهم من كلام السوريين أنهم طلبوا مبلغاً إضافياً، رفض الآخرون دفعه ما أدى إلى اختطافه فور وصوله إليهم وسلبه مبلغ 2000 دولار كان يحتفظ به وتسليمه للسلطات السورية.

ويُعرّف السماسرة عن نفسهم بأسماء مستعارة، ويُعتبر «يحيى» الأشهر بين شبان هاجروا من لبنان، وهو يعيش في اسطنبول ويتعاون مع مهربين ينقلون المهاجرين

من سورية إلى تركيا ليسلمهم بدوره إلى مهربين آخرين ينقلونهم إلى اليونان من طريق البحر أو نهر أدرنة. ويتقن يحيى اللغتين العربية والتركية ويُعتقد أنه سوري الأصل لكن أحداً لا يعرفه على وجه اليقين. وفي اسطنبول سمسار آخر يُدعى فوزي وهو تونسي الأصل ولديه مساعدون من مواطنيه بينهم شابة ثلاثينية تُدعى «هدى» مهمتها تهريب المهاجرين مع مرافقيها من سورية إلى اسطنبول عبر إنطاكيا.

فوزي (الاسم الحقيقي) ومساعدوه مهاجرون غير شرعيين من تونس فشلوا في الوصول إلى أوروبا فوجدوا في تهريب الآخرين مصدر دخل مرتفع بعدما أتقنوا «سرّ المهنة»، وعُرف منهم مثلاً التونسي نادر الطرابلسي (الاسم الحقيقي).

وتشبه الحالات التونسية حالات فلسطينية من لبنان ومن غزة، ففي مدينة أزمير مثلاً سمسار فلسطيني من غزة يُعرف بـ «أبو ناصر الفلسطيني» بلغت شهرته أزقة نهر البارد. ومن مخيمات لبنان امتهن ربيع عمل السمسرة خلال فترة وجوده في تركيا فأكمل طريقه إلى السويد وغيره بلغ ألمانيا أو الدنمارك.

وينشط اليوم في المخيم سماسرة من نوع جديد. إنهم مغتربون «شرعيون» يأتون إلى لبنان لزيارة ذويهم، ويعرضون المساعدة في الهجرة على من يشعرون أن لديه رغبة في السفر. ويكون السفر بجواز سفر مزور أو مسروق من ألمانيا والدنمارك، أو عبر تأمين تأشيرة «شنغن» من دول مجاورة لألمانيا (خصوصاً بولندا وأوكرانيا) عبر سفاراتها في لبنان مقابل مبلغ يراوح بين 6 و8 آلاف دولار. ويستطيع المهاجر الدخول براً إلى ألمانيا باعتبار أن الدولتين تنتميان إلى الاتحاد الأوروبي.

السواحل اليونانية

وتجذب هذه الطريقة الشبان على رغم تكلفتها العالية، لأنها أقل خطورة وإن كانت غير مضمونة أيضاً. ففي مطلع 2011 أعادت السلطات البولندية الشاب وسام (اسم مستعار) بعد وصوله إلى مطار وارسو وإثارته الشكوك حوله. فقد حاول الادعاء بأنه سائح من خلال مظهره وأموال كان يحملها لكن الحيلة لم تنطل على السلطات فقامت بترحيله علماً أنها ليست محاولته الأولى. ففي 2005، حاول وسام السفر براً عبر تركيا على طريقة سلمان فوصل إلى قبالة السواحل اليونانية حيث ألقى خفر السواحل القبض عليه ورمي عند أقرب نقطة تفتيش تركية ليُعتقل 47 يوماً ويُعاد إلى سورية

ومنها إلى لبنان. ويقول وسام «خسرت نحو 13000 دولار في محاولتي الثانية، دفعت 8 آلاف منها مقابل التأشيرة إلى بولندا، فيما دفعت 3000 دولار في رحلتي الأولى».

سلمان وبعدما أفرجت السلطات السورية عنه وأعادته إلى لبنان معرضاً للضرب والإهانة طوال 20 يوماً، عاش شهوراً من الاحباط والتخبط. فقد خسر ماله وآماله في تأمين مستقبل أفضل. يقول سلمان: «لا استطيع ملاحقة السماسرة قانونياً، فالأول، ربيع هاجر إلى السويد بعدما جمع مالاً كافياً من تهريب الشبان، والآخرون ليس ما يثبت أنهم تلقوا مني أي مبلغ أو أعطوني ضمانات بالوصول الآمن... اعتمدنا طرقاً مخالفة للقانون».

❖ التحقيق نُفِذ بدعم من شبكة أريج - إعلاميون من اجل صحافة استقصائيه عربية www.arij.net بإشراف الزميلة بيسان الشيخ

يوميات عمر وهبة في تحقيق قوارب الموت

عشت همّ الهجرة مجبراً من خلال أصحاب وأقارب لي، فمن من الشباب لم يفكر يوماً بالهجرة؟

قبل أن أبدأ بالتحقيق، سمعت الكثير من القصص وعايشت العديد من الحالات لشبان هاجروا ومن ثم عادوا، فرأيت في مسألة الهجرة أمراً مشوقاً للكتابة عنه، حتى أنني فكرت في أصنع فيلماً يحكي قصة المهاجرين، لكنني رأيتها مكلفة وقد لا أجد وسيلة إعلامية تضمن لي عرضه. إلى أن قررت جدياً في الكتابة عن موضوع الهجرة غير الشرعية والتطرق إلى السماسرة الذين يتولون مهمة توصيل الشباب.

وعندما كتبت لبيسان الشيخ عن الفكرة كنت متردد كثيراً من دون أفصح عن ذلك، لأن التحقيق سيتطرق إلى سماسرة لهم باع طويل في التهريب والأعمال غير القانونية وبعضهم مطلوب للدولة والبعض الآخر يعمل لحساب أشخاص في الدولة كمخبرين. فكان عندي خشية من تبعات هكذا تحقيق قد يدفع بعضهم إلى الانتقام إذا ما ذكرته بسوء.

لكن شيئاً فشيئاً تبددت المخاوف بعد مناقشتي للموضوع مع بيسان، ووضعنا خطة بعد موافقة الشبكة على الاقتراح، وبدأنا بتجميع شهادات لعدد من شبان حاولوا الهجرة وتسجيلها إضافة إلى شهادات أهالي ممن علقوا أو فقدوا ابناً لهم.

واجهنا صدّاً في أول شهادة، حيث رفض ذوو الشابين المفقودين الإدلاء بأي شيء باستثناء والدة احدهما التي قابلنها في البداية من دون موعد، وعلمنا لاحقاً أن السمسار الذي أخذ على عاتقه توصيل ولديهما يهددهم. والسمسار تاجر لبناني ومقرب من أحد الأحزاب ويتعامل مع مهربين ما سمح له الإفلات من القضاء.

اتفقنا أنا وبيسان على مجموعة من الأسئلة تشمل تفاصيل تجربة الهجرة من أسبابها حتى تبعاتها، متوجهين إلى الشباب وإلى بعض المقربين منهم والسماسرة متى أمكن لإيجاد أكبر قدر ممكن من المعلومات المتقاطعة، مع ذكر حالتهم النفسية ووضعيتهم خلال الحديث لتحري المصداقية واستبعاد كل ما يثير الشك.

تابعت ميدانياً تجميع الشهادات وبدأت تتبادر إلى ذهني قضايا مهمة ومتعلقة بالشباب من خلال ما كنت أسمعه رأيت من الضروري تسليط الضوء عليها مثل مشكلة العمل، الهجرة ومصير حق العودة، مصير الشباب المغتربين وأوضاعهم، والمطلوبون للدولة الموجودون في المخيمات، .. الخ. لكن تواصلي الدوري مع بيسان منع تشتت التحقيق، إذ كانت بمثابة ضابط إيقاع حافظ على مسار التحقيق حين كانت تذكرني دائماً بالـ «الفرضية» التي بني عليها العمل.

كذلك اللقاءات الدورية مع المشرفة كانت مهمة، فتارة يحصل جوجلة للأفكار وإنضاجها ووضع آلية لاستكمال ما تبقى، وتارة استوحي من همتها الثقة والمثابرة من جديد بعد التململ الذي كان يراودني.

بدأت بمقابلة الشباب الذين علمت أنهم جربوا السفر ومن توصلت إلى عدد كبير من الشباب خاضوا التجربة فسعيت لاختيار الذين تعرضوا لعملية احتيال أو مخاطرة، أي أنهم ضحايا. حتى إن أحدهم أرهقني البحث عن منزله بعد تغير عناوين كثير من الناس بعد أزمة مخيم نهر البارد ونزوح أهله مخيم البداوي والمناطق المجاورة. وعندما وصلت إلى بيت أهله بعد سؤالي عنه، قالوا لي أنه مسافر معتقدين أني قادم من ألمانيا وأحمل لهم أمانات من قبله.

وخلال المقابلات كنت اضطر إلى أن استطرد بالشرح عن أهمية أخبارهم لي عن تجاربهم ليتسنى نشرها وتوعية الشباب كي لا يقعوا في نفس الفخ، فغالبيتهم

كانوا متعاونين واسترسلوا في الحديث باستثناء اثنين لم يخفوا خشيتهم من تسجيل المقابلة فأجبرت على كتابة المعلومات خطياً أثناء حديثهما، رغم تأكيدي لهم أن التسجيل لن تنشر.. هو مجرد وسيلة لتفادي نسيان أي معلومة.

ولتلخيص شهادات الشبان، قمنا بوضع جدول يجمع أبرز نقاط الحديث والمعلومات التي أدلوا بها مصنفة بحسب الأسئلة التي وجهت لهم، ما سهّل علينا الرجوع إلى النقاط الأساسية مثل: طريقة السفر، السمسار، الخسارة، السمسار في تركيا، المخاطر، وجهة السفر..، وفي جدول منفصل وضعنا أسماء السماسرة مع مقابلة أحدهم.

لا أخفي أنني فشلت في مقابلة أحد السماسرة الأساسيين، ففي الفترة الأخيرة من إجرائي للتحقيق الذي استغرق ستة أشهر من العمل، حاولت مراراً مقابلته، وانتظرته طويلاً لكي يخرج من السجن على خلفية تهريبه للأشخاص، فكان السمسار قد اخذ كل احتياطاته كي لا يقابل أي أحد لا يعرفه (كان تحت فترة المراقبة)، وذهبت إلى منزله عدة مرات بعد عملية بحث ساعدني فيها صديق، كانت ابنته تقول لي أنه ليس هنا وأنا متأكد أنه داخل البيت.

وأخيراً واجهت صعوبة بالكتابة ولم أكن أعرف من أين أبدأ لكثرة المعلومات، وكانت أول مرة أجري فيها تحقيق بهذا الحجم، (يعني كنت عم بتعلم)، فخبرتي البدائية اضطرتني إلى إعادة الكتابة ثلاث مرات، وكان لصبر بيسان وحرصها على أن يكون التحقيق مهنياً، دور في تحسين المادة وخروجه بهذه الصورة.

ولتسهيل الكتابة قسمنا المواضيع بحسب حالات الضحايا: الموت، العودة، والعالقين، وجعلنا التقرير الرئيسي عن حالتي الموت والعائدون الذين نالوا نصيب كبيراً من الخسارة، وفصلنا موضوع العالقين في كادر خارج الموضوع لحصر معلومات كثيرة كانت بحوزتنا، وخصصنا إطاراً آخر يحكي مشكلة السفر والعمل للشباب الفلسطينيين في لبنان. وخلال الكتابة اخترنا أن نبدأ بالحالة الأكثر تأثيراً أي الموت، وانطلقنا تدريجياً بأسلوب قصصي يسرد أهم محطات الهجرة.

إنجاز التحقيق الأول مع دورة التحقيقات الاستقصائية لشبكة "أريج" فتح شهيتي لإجراء مزيد من التحقيقات.

تقرير المشرف: بيسان الشيخ

عندما جاء عمر منذ نحو عام يقترح "كتابة موضوع" (على ما قال حينذاك) حول سماسرة الهجرة غير الشرعية في مخيمات الفلسطينيين في لبنان، لم يتنبه إلى أن فكرته كانت مادة تحقيق استقصائي بكل ما للكلمة من معنى. تردده ربما جاء من مخاوف الوقوع في مشكلات مع رجال الأمن أو السماسرة أو حتى أهالي المخيم نفسه، وهي مخاوف محقة بطبيعة الحال لكنها زادت حماسته في كشف تلك الشبكات وتحولت محركاً داخلياً للمضي قدماً في عمل استغرق منه أكثر من 6 أشهر من العمل المتواصل، حتى قبل مرحلة الكتابة.

البداية كانت جلسات مطولة من النقاش لتحديد المسار. فحماسة عمر أدخلته في متاهات مواضيع اخرى، كالبطالة ومنع الفلسطينيين من ممارسة نحو 100 مهنة، والتلكؤ في إعادة إعمار مخيم نهر البارد وتأخر سن الزواج... وغيرها من المعضلات التي تحتاج حكومات لحلها وليس تحقيقاً صحافياً. غضبه على واقع الشباب الفلسطينيين في لبنان جعله يخلط أسباب الهجرة غير الشرعية بنتائجها، والمتاجرين بها. لذا كانت الانطلاقة مع تسجيل الشهادات. كل من كان لديه قصة تصب في الموضوع تسجلت شهادته سواء من المهاجرين العائدين أو العائلات التي فقدت أحد شبابها، أو السماسرة الذين قبلوا الحديث. لم يوفر عمر شخصاً قريباً أو بعيداً إلا وقابله وسجل أقواله. ثم وضعت تلك الأقوال في جداول بحسب تقاطع المعلومات فيها. العمل على أكثر من مخيم بدا تعجيزياً على رغم أن الفكرة كانت شمل واقع مجمل المخيمات التي تعاني ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لكن المسالة كانت فعلا مستحيلة فتقرر الاكتفاء بمخيم نهر البارد كنموذج عن غيره.

لم تبرز أية مشاكل فعلية في هذه المرحلة ما عدا بعض التمنعات هنا أو هناك. شخص يعطي موعداً ويختفي فلا يجيب على الهاتف، أو آخر يغير أقواله بين لقاء وآخر وهي طبعاً بديهيات العمل في هذا المجال.

أما المشكلة الفعلية فظهرت مع الانتهاء من تجميع الشهادات وكيفية تحويل كم كبير من المعلومات إلى مادة قابلة للنشر والقراءة!

المسودة الأولى التي قدمها عمر كانت أشبه بتقرير شرطة. معلومات صحيحة وموثقة، وروايات منقولة عن أصحابها وأرقام وملاحظات وغيرها من التفاصيل التي تجعل القراءة عملية تقنية ولكن غير ممتعة. أين القصة سألت عمر؟ قال هنا! هذا كل ما لدي... قلت تخيل نفسك تقرأ هذا الموضوع الذي لا يفتقر لا للمصداقية ولا للدقة ولا للمعلومات. ما الذي سيدفعك لمتابعة قراءته بعد الفقرة الأولى؟ لا شيء، قال. نصحته حينذاك بالابتعاد عن التحقيق، أسبوعا أو اثنين أو حتى شهر لتتخمر المعلومات في رأسه ولا تتضارب.

طلبت منه ان يكتب ما بقي منها في ذهنه فكانت المسودة الثانية أو الهيكل الأول للقصة التي خرج بها التحقيق. أضاف عمر مشاهداته، وبعض انطباعاته، وأدرج روايات صغيرة كان أهملها فيما حذف اخرى لأنها شكلت تكراراً غير مبرر.

بعد مسودتين أخريين، تحول تقرير الشرطة إلى قصة قابلة للنشر ممتعة للقراءة، غنية بالمعلومات الجديدة والموثقة.

الملحق رقم (7) الحقائق الكاملة لتصفية فدائيي باص 300 بدم بارد.

تعريف بالقصة:

بتاريخ 12 نيسان 1984، نفّذ أربعة فدائيين فلسطينيين عملية خطف باص إسرائيلي يحمل الرقم 300 بين مدينتي تل أبيب وعسقلان باتجاه غزة مطالبين بإطلاق سراح 500 أسير فلسطيني يقبعون في سجون الاحتلال، وقد حاصرت قوات الاحتلال وأجهزتها الأمنية الباص الذي توقف في منطقة دير البلح، حيث تم اقتحام الحافلة وإطلاق النار على الخاطفين فاستشهد اثنين منهم وهما جمال قبلان (18 عاماً، من قرية عبسان) ومحمد أبو بركة (18 سنة، من بني سهيلة)، وتم اعتقال الاثنين الآخرين أحياء وجرى إعدامهما بدمٍ بارد وهما صبحي أبو جامع (18 سنة، من بني سهيلة) ومجدي أبو جامع (18 سنة، من بني سهيلة).

ولم يكشف عن إعدام الأسيرين صبحي ومجدي بعد إلقاء القبض عليهما إلا بعد نشر صورهما أحياء في صحيفة حدشوت الإسرائيلية بعد أن التقطها أحد المصورين الإسرائيليين مما أدى إلى ما يسمى فضيحة الشاباك الإسرائيلي وإثارة الرأي العام الدولي وخاصةً أن التحقيقات التي اضطرت حكومة إسرائيل إجرائها قادت إلى تورط رئيس جهاز الشاباك في ذلك الوقت "أفراهام شالوم" بالإضافة إلى 11 ضابطاً في الجهاز في هذه الجريمة.

أحد ضباط جهاز الشاباك المتورطين "أيهود ياتوم" افتخر بهذه الجريمة البشعة خلال مقابلة له مع صحيفة يديعوت أحرنوت في العام 1996 بقوله: "لقد هشّمت جماجمهم بأمر من الرئيس أفراهام شالوم، وإنني فخور بما فعلت".

وقد اتضح لاحقاً أن عملية إعدام الأسيرين تمت من خلال ضربهما بالحجارة على رأسيهما وبأدوات حديدية حتى الموت، وبعد إثارة الضجة الإعلامية في وسائل الإعلام المحلية والعالمية اضطر وزير الأمن في حينه "موشيه ارنس" إلى تشكيل لجنة

تحقيق جرى خلالها تزوير الحقائق وتظليل في المعلومات في محاولة للتهرب من الجريمة وخداع الرأي العام.

الإفراج عن ثلاثة ملفات توثق ما عرف في حينه بقضية "باص300"

موقع عرب 48، بتاريخ النشر: 2011/09/28 -
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=85502

في أعقاب التماس تقدم به الصحفي جيدي فايتس والمخرج لاري زيني والمنتج موش دنون، تم مؤخرا الإفراج عن ثلاثة ملفات توثق ما عرف في حينه بقضية "باص300"، التي تورط فيها كبار رجال "الشاباك" بقتل اثنين من منفذي العملية بدم بارد بعد إلقاء القبض عليهما.

الملفات حفظت فيما يسمى "أرشيف الدولة" مدة 25عاما، هي المدة التي يسمح بعدها في حالات معينة بطلب تحرير مواد صنفت على أنها سرية من أرشيف الدولة، وفي هذه الحالة طلب الثلاثة تحرير هذه الملفات لغرض إنتاج فيلم وثائقي عن الموضوع، سيعرض يوم الثلاثاء القادم على شاشة القناة العاشرة الإسرائيلية. وآثر الصحفي جيدي فايتس استباقه بتقرير شامل من سبع صفحات نشر اليوم الأربعاء في ملحق صحيفة "هآرتس".

القصة تبدأ وفق التقرير، من لقاء داخل سيارة متوقفة في المسكوبية، في القدس، جرى في إحدى أمسيات مطلع العام 1986 وجمع بين دوريت بينيش نائبة المدعى العام في حينه ورئيسة المحكمة العليا اليوم، ورؤوفين حزاك أحد كبار "الشاباك"، وهي علاقة سيصفها شمعون بيرس رئيس الحكومة في حينه، بعد أن رفض طلب الأخير فتح تحقيق في القضبة سيصفها بأنها "علاقة زنا" في محاولة لتلطيخ سمعة الأخير.

وبقطع النظر عن ماهية العلاقة التي قادت إلى لقاء المسكوبية الليلي، بين بينيش وحزاك الذي شكل ضلعا في مثلث تألف بالإضافة إليه، من بيلغ رادي وهو صديق حازاك منذ الطفولة تدرج في "الشاباك" وشغل في حينه رئيس شعبة التجسس، والثالث هو رافي ملكا، الذي شغل سابقا رئيس وحدة العمليات قبل انتقاله إلى شعبة

الإدارة. بقطع النظر عن ذلك فإن اللقاء قاد الثلاثة إلى المستشار القضائي للحكومة تسفي زامير، الذي قرر بعد الاستماع إلى شهاداتهم فتح تحقيق جنائي ضد "الشاباك" بشبهة قتل منفذي عملية باص 300 بدم بارد، وهو التحقيق الذي فجر إحدى أخطر القضايا التي تمس بقرة إسرائيلية مقدسة هي "الشاباك"، بعد أن حاول الجميع بمن فيهم بيرس وشامير اللذان تداورا على رئاسة الحكومة في حينه تكنيسها تحت السجادة.

بداية القصة

القصة كما رواها رؤوفين حزاك، أمام المستشار القضائي يتسحاك زامير، بدأت في 12 نيسان الساعة التاسعة مساء، كنت في أوج تحضير حقائبي لغرض السفر صباح اليوم التالي مع زوجتي إلى الولايات المتحدة، عندما تلقيت مكالمة من مكتب رئيس الجهاز(الشاباك) يخبروني خلالها عن سيطرة مجموعة (فدائية) على سيارة باص. فتركت كل شيء وأسرعت إلى مكان العملية. قبلها ببضع ساعات تم اختطاف باص 300 في طريقه من تل أبيب إلى عسقلان حيث سيطر عليه أربعة شبان فلسطينيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتوقف نتيجة إطلاق الرصاص عليه من قبل قوات الأمن على أبواب دير البلح. خلال تلك الليلة وصل إلى مكان العملية وزير الأمن موشيه آرنس، وقائد الأركان موشيه ليفي، ورئيس الشاباك أفراهام شالوم، والجنرال يتسحاك مردخاي قائد وحدة المظليات.

الساعة الرابعة والنصف فجرا شنت وحدة قيادة الأركان هجوما على الباص، وقتلت اثنين من الخاطفين، وألقت القبض على اثنين آخري،ن وقتلت خلال العملية المجندة إيريت بورتوغاز التي كانت على متن الحافلة.

ويواصل حزاك، رجلان من "الشاباك" أنزلا الفدائيين على قيد الحياة من الحافلة، وقام مصورو وسائل الإعلام بالتقاط صور لهما، إلا أن أحد رجال "الشاباك" توجه إلى مصور جريدة "حداشوت"، في حينه، أليكس ليباك وطلب منه أن يعطيه الفيلم الأصلي، إلا أن ليباك أعطاه فيلما آخر. الجنرال يتسحاك مردخاي كان أول من حقق مع الخاطفين، أبناء العم صبحي ومجدي أبو جامع، كان يريد التأكد من عدم تفخيخ الباص. وكوسيلة ضغط ضرب الخاطفين بكعب مسدسه. وبعد انتهاء التحقيق

أخذهما رجال "الشاباك" لتحقيق إضافي" إلى داخل حقل الحنطة المقابل، حيث ضربوهما ضربا مبرحا. وكان من بين الذين شاركوا في الضرب رئيس "الشاباك" أفراهام شالوم، الذي أصدر قبل مغادرته أمرا بقتلهما لداني ياتوم الذي كان رئيس وحدة العمليات في حينه.

ياتوم أذعن دون تردد للأمر غير القانوني، الذي تلقاه من رئيسه، ونقل الأمر إلى عناصره الذين وضعوا الخاطفين في مركبة تجارية بعد أن عصبوا عيونهما، وقاموا بنقلهما إلى مكان معزول، حيث قام ياتوم ورجاله هناك بضربهما بالحجارة وقضبان الحديد حتى الموت.

ويتابع حزاك، في الساعة السادسة صباحا التقيت برئيس "الشاباك" أفراهام شالوم، وكان في طريق عودته إلى بيته وأنا في طريقي إلى إجازتي مع زوجتي في الولايات المتحدة، استوقفني وقال لي العملية قد انتهت، لقد اعطيت إيهود أمرا بقتلهما، قبل أن يتمنى لي سفرة سعيدة. قال ذلك وتابع إلى مكتبه دون أن يعرج على البيت، حيث كانت بانتظاره جلسة مع بيلغ رادي. قبل الثامنة بقليل، يقول رادي، دخل مدير مكتب شالوم وأعلن كل شيء على ما يرام إيهود (ياتوم) قال إن جميع الفدائيين قد قتلوا. في الثامنة سمعنا نشرة الأخبار التي نقلت أن اثنين من الخاطفين قتلا واثنين ألقي عليهما القبض وهما على قيد الحياة. فقلت لأفراهام إن ما حدث سيسبب المشاكل ولكنه لم يهتز. ومساء السبت فقط بدأ القلق يعتري شالوم، عندما مررت له الرقابة العسكرية الصور التي يظهر فيها الخاطفون وهما على قيد الحياة.

الصور أثارت ضجة في وسائل الإعلام العالمية والمحلية، الأمر الذي اضطر وزير الأمن في حينه موشيه آرنس، إلى تشكيل لجنة تحقيق برئاسة الجنرال احتياط مئير زوريع، إلا أن اللجنة احيطت بالسرية، وحين خالفت جريدة "حداشوت" الأوامر ونشرت عنها، أغلقت لمدة 4 أيام.

وضغط رئيس "الشاباك" أفراهام شالوم، الذي كان يوحي في كل مناسبة أن رئيس الحكومة شامير كان على علم بجميع قراراته بما فيها قرار قتل الخاطفين، على رئيس الحكومة، في حينه، يتسحاك شامير، لإضافة يوسي غينوسار إلى عضوية اللجنة. وكان الأخير رئيس شعبة ويعتبر الأكثر ذكاء في الجهاز، وأسند له دور حصان طروادة داخل اللجنة.

التضليل

حزاك يروي في إفادته: في الساعة الثانية عشر من منتصف الليل، جاء شالوم وسافرنا معا إلى رمات هشارون، هناك في بيت شلومو فارتهايم، المستشار القضائي للجهاز، كان بانتظارنا غينوسار وقيادة الجهاز، حيث جلسنا مدة ساعات نخطط لكيفية الكذب على لجنة التحقيق وتنسيق الشهادات وإخفاء ما يساعد على إظهار الحقيقة. ويتابع، أن يوسي غينوسار كان وبشكل فظ العامل الأساسي في هذا اللقاء وما تبعه من لقاءات بهذا الخصوص.

في نيسان من عام 84 وقف داني ياتوم، وهو رئيس وحدة العمليات الأصغر في تاريخ الجهاز، كما يقول حزاك، وقف أمام لجنة زوريع وسرد شهادته الكاذبة قائلا، إن جمهورا غاضبا جاء إلى حقل الحنطة حيث أخذ الخاطفان وأحاط بهما وأخذ يضربهما ويقذفهما بالحجارة، وأنه لم ير رجالا من "الشاباك" يقومون بالضرب، ولكنه رأى كيف أن الجنرال يتسحاك مردخاي، قام بضربهما بمسدسه، وأنه أدخلهما إلى سيارته بهدف نقلهما إلى التحقيق إلا أنهما كانا ينزفان، فأخذهما إلى المستشفى حيث تقررت وفاتهما هناك، كما قال.

مسلسل الشهادات الكاذبة، ترك متهما وحيدا هو الجنرال يتسحاك مردخاي، الذي سيحتاج لاحقا إلى وقت طويل لإثبات براءته من عملية القتل، التي حاول الشاباك توريطه بها لدرء التهمة عن رجاله.

"الشاباك" تجاوز لجنة زوريع بسلام واللجنة، كما أسلفنا، وجدت متهما واحدا هو الجنرال يتسحاك مردخاي، إلا أن الانتخابات داهمت رجال "الشاباك" الذين تخوفوا من تغيير رئيس الحكومة، وهو المسؤول المباشر عن "الشاباك"، خاصة أن الاستطلاعات كانت تميل لصالح بيرس. وعن ذلك يقول رئيس "الشاباك" في إحدى محادثاته مع حزاك، نعرف أن شامير إرهابي حتى العظم، في موضوع الباص ساندنا وسيساندنا على طول الخط، بالمقابل بيرس متردد، ولا يستطيع أن يقرر، ولا يثق بأحد، ويفعل فقط ماهو لمصلحته. وجاءت نتائج الانتخابات غير مطابقة للاستطلاعات، وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة بيرس، وشغل شامير فيها منصب وزير الخارجية، وأوصى بيرس بشالوم خيرا والأخير صان الوصية.

عام 85 قدمت لجنة زوريع توصياتها، وقدم الجنرال يتسحاك مردخاي إلى لجنة الطاعة وتمت تبرئته، في حين قدم خمسة من رجال "الشاباك" للجنة طاعة داخلية. "اللعبة مبيعة" كما يقول التقرير.

بيرس

طلب حزاك مقابلة رئيس الحكومة بيرس، وتسنى له ذلك في 29 تشرين أول/ أكتوبر من عام 1985، حيث أطلعه على الحقائق التي بحوزته. وبعد أن استمع بيرس إليه جيدا، أخبره أن من عادته التفكير جيدا قبل اتخاذ القرار. وبعد أسبوعين استدعاه لجلسة أخرى حيث أخبره أنه يثق برئيس "الشاباك"، وأن لا داعي اليوم للجان تحقيق، وأن الأهم هو محاربة الإرهاب.

حزاك ورادي تركا الجهاز وتم التخلص من مالكا. بالمقابل قام المستشار القضائي للحكومة يتسحاك زامير بإبلاغ بيرس في ربيع عام 1986، أنه مضطر لإصدار توجيهاته للشرطة لفتح تحقيق. وعارض بيرس ذلك، وحاول ثنيه عن عزمه وإلقاء اللائمة على الثلاثة الذين تركوا "الشاباك" بعد التحذيرات التي سمعها من قيادة "الشاباك" التي أخبرته أن التحقيق يعني فتح ملفات مظلمة. وأن قضية باص 300 ليست حالة شاذة في نهج "الشاباك" منذ بن غوريون وإلى اليوم.

عشية ما يسمى "يوم استقلال إسرائيل" الـ38 دعا بيرس زامير وبينيش، إلى مكتبه وأخبرهما أن بإمكانهما فتح تحقيق جنائي في الموضوع. وبالتزامن تقدم المحامي ميخائيل حيشن بالتماس باسم مالكا ضد إبعاده من منصبه في "الشاباك".

وتفجرت القضية إعلاميا بعد أسبوع من تقديم الالتماس، وباشرت القيادة السياسية، وعلى رأسها بيرس، للدفاع عن الشاباك ورئيسه. من جهته رفض زامير الدفاع عن رئيس الحكومة أمام المحكمة في التماس مالكا، وطالب بإنهاء التحقيق البوليسي في القضية بالسرعة الممكنة. ودفع بعد أسابيع قليلة ثمن ذلك بعزله عن منصبه واستبداله بيوسيف حاريش، إلا أن حاريش الذي دافع عن رئيس الحكومة أمام المحكمة لم يستطع وقف "القطار المنطلق" والذي بدا أنه سيسحق رجال "الشاباك" ورئيسه وقد يلحق أذى حتى برئيس الحكومة نفسه.

الصفقة

العد التنازلي ابتدأ في مكتب رئيس الحكومة ودوائر "الشاباك"، وتم تجنيد خيرة المستشارين القضائيين لمواجهة الموقف، إلى أن استقر رأي المحامين، وبينهم بعقوب نئمان، الشريك السابق للرئيس هرتسوغ في حينه، على استصدارعفو مسبق من رئيس الدولة لرجال "الشاباك" قبل تقديمهم للمحاكمة بشروط، منها استقالة أفراهام شالوم رئيس "الشاباك".

وهكذا صدر أمر بالعفو عن 11 رجل "شاباك"، بعضهم بقي في الخدمة سنوات طويلة بعد ذلك. وفي التماس راية مالكا ورغم أن المحكمة حكمت بإعادته الى الخدمة، إلا أن رئيس "الشاباك الجديد" يوسف هرملين ماطل في الموضوع.

وللمفارقة فإن من استبدله في المنصب هو داني ياتوم الذي قتل بيديه خاطفي باص 300. وهكذا طويت صفحة قضية "باص 300"، وهي واحدة من عشرات وربما مئات الحالات الذي يحفل بها تاريخ "الشاباك" الأسود.

أنظر: تقرير مصور على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=ppZlmxTBu3M

الملحق رقم (8)

منظمات التغطية الصحفية الاستقصائية[1]

- **الجمعية البرازيلية للصحافة الاستقصائية**

http://www.abraji.org.br
+55 (11) 3159-0344

تركز الجمعية البرازيلية للصحافة الاستقصائية على تطوير الصحفيين مهنيا ولا سيما فيما يتعلق بتبادل النصائح والأساليب المرتبطة بالتغطية الصحفية الاستقصائية. وتناضل الجمعية من أجل حرية الإعلام في البرازيل، وتقدم دورات وجاهية وعلى شبكة الإنترنت للصحفيين وطلبة الصحافة.

- **إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج)**

http://www.arij.net

تدعم منظمة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية (أريج) الصحافة المستقلة في الشرق الأوسط من خلال تقديم التدريب والتمويل لمشاريع الصحافة الاستقصائية، حيث تدفع المنظمة نفقات السفر، وتكاليف الوصول إلى قواعد البيانات والفحص القانوني المترتبة على التقارير الاستقصائية.

- **مكتب الصحافة الاستقصائية البريطاني**

http://www.thebureauinvestigates.com
+44 (0) 796-946-6285

يسعى مكتب الصحافة الاستقصائية البريطاني إلى رفع مستوى الصحافة الاستقصائية الأصيلة من خلال إنتاج تقارير صحفية نوعية ومتعمقة لصالح وسائل الإعلام الإخبارية. وتركز تلك التقارير على قضايا الفساد والشفافية على المستويين الوطني والدولي.

---

1 - المصدر:
https://www.cpj.org/ar/2012/04/019217.php#5

- **مركز الصحافة الاستقصائية**

http://www.ciperchile.cl

+56 2 638-2629

مركز الصحافة الاستقصائية هو منظمة مستقلة غير ربحية تسعى إلى تطوير التغطية الصحفية الاستقصائية في شيلي. يجتهد المركز في استخدام القانون الشيلي وأساليب التغطية الإخبارية المهنية لإتاحة الوثائق والمعلومات الحكومية للعامة.

- **مركز الصحافة الرقمية**

http://www.centroperiodismodigital.org
+52 3 268-8888

يدعم مركز الصحافة الرقمية في جامعة غوادالاخارا في المكسيك الصحفيين في تعلم سُبل العمل مع وسائل الإعلام الجديدة، ويعزز أيضا تدريب المواطنين الصحفيين. ويقدم المركز أيضا الدورات، وحلقات العمل، والفصول الدراسية، ويعمل على إتاحة الموارد على شبكة الإنترنت.

- **الصندوق الأوروبي للصحافة الاستقصائية**

http://www.journalismfund.eu
+45 4082-2168

يدعم الصندوق الأوروبي للصحافة الاستقصائية الصحفيين القائمين بتغطية استقصائية على الصعيد الدولي أو الساعين للتعاون مع مراسلين في بلدان أخرى. والصندوق هو أحد مشاريع صندوق باسكال ديكروس للصحافة الاستقصائية الذي يوفر دورات تدريبية ومنح أخرى لرفع سوية البحث الصحفي.

- **منتدى الصحفيين الاستقصائيين الأفارقة**

http://www.fairreporters.org
+2711-482-8493

منتدى الصحفيين الاستقصائيين الأفارقة هو جمعية مهنية للصحفيين الاستقصائيين الأفارقة العاملين من أجل تحسين المهنة وممارساتها. يوفر المنتدى قواعد بيانات ونصائح وأدلة ومنح، ويسعى إلى دعم الصحفيين الاستقصائيين في أفريقيا الذين يواجهون عقبات بسبب نقص التدريب وتدني الأجور والمواقف التي تهدد أرواحهم.

- **الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية**

http://www.globalinvestigativejournalism.org

الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية هي شبكة تضم أكثر من 40 منظمة غير ربحية من شتى أنحاء العالم تركز جميعها على التغطية الصحفية الاستقصائية أو التغطية الصحفية بمساعدة الحاسوب. وتنظم الشبكة مؤتمرات إقليمية لتشجيع أفضل الممارسات ودعم تشكيل منظمات جديدة تسعى لضمان حرية المعلومات. ويتوفر على موقعها على شبكة الإنترنت دليل موسّع يحوي المنظمات الأعضاء وغيرها من شبكات تقديم الدعم للصحافة الاستقصائية.

- **الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين**

//http://www.publicintegrity.org/investigations/icij

+1 202-446-1300

يتبع الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين لمركز النزاهة العامة ومقره واشنطن العاصمة. والاتحاد هو منتدى دولي للتعاون فيما بين الصحفيين الاستقصائيين العاملين على قضايا تتجاوز الحدود الوطنية. يتلقى الاتحاد الدعم من مركز النزاهة العامة، ويركز على تغطية الجريمة الدولية وقضايا الفساد.

- **شبكة الأخبار الاستقصائية**

http://www.investigativenewsnetwork.org

+1213-290-3466

+1 818-582-3533

تراقب شبكة الأخبار الاستقصائية وسائل الإعلام وتقدم الدعم لمساعدة المنظمات الصحفية غير الربحية. وتضم الشبكة في عضويتها أكثر من 50 وسيلة إعلامية إخبارية غير ربحية في أمريكا الشمالية.

- **مراسلون ومحررون استقصائيون**

http://www.ire.org

+1 573-882-2042

منظمة مراسلون ومحررون استقصائيون هي منظمة غير ربحية تُعنى بتدريب الصحفيين الاستقصائيين في كلية ميسوري للصحافة. وتوفر المنظمة الدعم للمراسلين،

وتدافع عن حقوق الصحفيين الاستقصائيين، وتدعو إلى وضع معايير عليا للتغطية الصحفية الاستقصائية.

- **مشروع تغطية أخبار الجريمة المنظمة والفساد**

http://reportingproject.net
+387 33-56-0040

مشروع تغطية أخبار الجريمة المنظمة والفساد هو مشروع تعاوني بين عدة منظمات إخبارية ومراكز معنية بالصحافة الاستقصائية في أوروبا الشرقية يهدف إلى التشارك في الموارد ونصائح السلامة بُغية إنتاج تغطية صحفية استقصائية للجريمة المنظمة.

- **المركز الفلبيني للصحافة الاستقصائية**

http://www.pcij.org
+63 2 431-9204

يعمل المركز الفلبيني للصحافة الاستقصائية على تعزيز التغطية الصحفية الاستقصائية في الفلبين. ويوفر المركز التدريب للصحفيين في الفلبين وجنوب شرق آسيا.

- **برو بابليكا (ProPublica)**

http://www.propublica.org
info@propublica.org
+1 212-514-5250

منظمة برو بابليكا الأمريكية هي عبارة عن غرفة أخبار غير ربحية تضطلع بالتغطية الصحفية الاستقصائية لحالات إساءة استخدام السلطة. وتركز المنظمة بوضوح على القصص الإخبارية التي ترى بأن لها قوة معنوية، وتسعى بتغطيتها إلى تحفيز الإصلاحات الإيجابية.

- **بابليكا (Publica)**

http://www.apublica.org

منظمة بابليكا هي أول مركز غير ربحي في البرازيل يُعنى بالصحافة الاستقصائية، ويهدف إلى تعزيز الصحافة باعتبارها منفعة عامة من خلال تعزيز

التغطية الصحفية الاستقصائية المستقلة. ويعمل المركز مع وسائل الإعلام الإخبارية الأخرى في البرازيل ودوليا لتمويل مشاريع التغطية الصحفية المتعمقة.

- **سكووب (SCOOP)**

http://www.i-scoop.org

تضم شبكة سكووب صحفيين استقصائيين في شرق أوروبا وجنوبها الشرقي، وتهدف إلى التعاون في مشاريع دولية وإلى تبادل الخبرات والأفكار. تنشط الشبكة في 12 بلدا، ويحتوي موقعها على شبكة الانترنت على قائمة شاملة بمراكز الصحافة الاستقصائية حول العالم.

إصدارات سابقة للمؤلف:

1- كتاب: الفولكلور: المواضيع، الأساليب، المناهج. عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007.
2- كتاب الأنباط: تاريخ وحضارة، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
3- كتاب الإعلام الثقافة، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
4- كتاب الإعلام والمجتمع، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
5- كتاب المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية في المنظمات بالمشاركة مع د. ناصر جرادات. عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، مكتبة الجامعة. 2013/ 2014.

لمراسلة المؤلف
Azzam-mhd@hotmail.com